



وفاقی  
جنگل

المهذب

مذهب الإمام المصطفى عليه السلام والله أكبر  
من حسن بن سلطان رضي الله عنه

جمع الفقير الى رحمة ربه وعفوانه محمد بن  
اسعد بن علاب بن وهب داعي امير المؤمنين ورفيقه

بسم الشيخ الاجل الفاضل الزاهد  
 يفضله الله بالعلم ورتبه بالحلم عون واليه  
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم



خاتمه در ۱۰۰ وقف علی

A circular library stamp from the University of Cambridge. The outer ring contains the text "UNIVERSITY OF CAMBRIDGE" at the top and "National Library" at the bottom. In the center is a crest featuring a book and a cross, with the motto "VERITAS LIBERABIT VOS" inscribed below it.

فقه علی

Handwritten manuscript page with Arabic text, including a circular stamp at the top right and a large, stylized signature or seal at the bottom right.

الحمد لله الذي هدانا لهذا

45



[illegible]

باب الإنصاف المعذور الاستعانة

نقض الحاجة والاستي من الحاشية واح على من اذ الطوم ٥  
ومن انقضض حجارته من عز خارج فالاستي سخي له عز راجب  
ومن لا فكه عجل يده عند حاشيته الا بال نقل الانا ونقض الما على  
احدى يديه ونقض بها اخرى فان ذلك ان اليد من ربه العوض الواحد  
والنقض عن التفرع عليهم السلام خلا وذلك ما احذر الناس والمجان والانس  
ونكره البول والماء الزكي لورود النبي فاما في الجازي والبركة والاشعة  
المتواحدة فلا يفرق الا ان نغده فكل استحقاقا ما عظم الله فغده ٥

ولما تقبل القلعة يقول أو غايط أو حجاج فان فعل شهرا اسعفت اليه  
لانهم حرم ما خرم الله فاما فاة أو كخر هو كذلك الاستبداد أو الاستقبال  
اشتد الورود والتمنى في ذلك اعني استقبال القلعتين والسن والغزو والامانة  
الباهرة والايام الحرة بالتمنى عنه كالعطر والنفق فان لم يجدوا التراب  
والزبد جاز فان خافوا ان يتحس استبحر ما وجد من ذلك ولا يكره حمل  
الخاتم وغيره مما فيه اسم الله تعالى عند قصا الحاجه

فيه الوضوء في اقل الوضوء وهو عند المبرضة والاصح في سائر احواله  
فيه الوضوء في اقل الوضوء وهو عند المبرضة والاصح في سائر احواله

عليه السلام اوله الاستسقاء في وقت الوضوء قبل الوقت ومن  
اراد تنجز الوضوء للصلاة في وقتها لم يجز عليه الوضوء قبل الوقت ومن  
ترك المضمضة والاستسقاء لم يكن ما بعده وقتا بعدة ما جاز فيه جاز فيه  
يوجبها وهو على وضوء عاد الوضوء لظهور الوقت وما بعده ما جاز فيه جاز فيه  
وبتله فصل الشايع لمذهب كفي الغنم المولد عليه السلام وذكر الشيخ احمد  
ابن المحتر الذي رحمه الله انما بعد الوضوء لا يستأنف في وضوء واحد  
كان الوقت قائما او فاضا رجع في وضوء واحد او فاضا رجع في وضوء واحد  
رفع الحدث واستباحه للصلاة جاز ان يودي به ما اراد من اداء وضوء غير هذا  
وليس على الخبير والخرج ادا لم يكن من غسل اعضا الوضوء ومن كان به وضوء  
لمنع من الوضوء فانه يغسل ما لمكنه ونعوض الخرج ومنع عليه وان كان  
وعلى اعضا الوضوء كان الدم من الشايعه ومن كان به وضوء كسب الماء  
منع عليها وعلى الخريف التي تترك في وضوءا وصلى بها ما شئت الصلاة والافط  
كسبها وان سئل الى ان حدث العادة بوضوء كسب اليه ومن نقص  
ثم وجب من سانه ما اجراه وكسب في ما في الغنم العرك والوضوء  
والغسل واداعده السطهر لوضوء اجراه ولو لم يجد النية لاراد ان  
الوضوء المحض وضوءا يحصل الا نية وانما شئت ان لم يشرها جاز فيه  
وملأه ذكر التوهم الذي هو في وضوءه والوضوء على ما في الشايعه

وإذا كان في بعض أعضا الوضوء نجاسة وإذا أراد الوضوء فلا بد أن يغسله  
 للنجاسة ثم يغسله الوضوء بعد ذلك ولا يدخل بعض الغسل في بعض الأجزاء  
 الغرض من ذلك أن يغسل الوضوء من غير غسل الوضوء في بعض الأجزاء  
 ولا يتم وان كان الغسل في بعض الأجزاء لم يغسل الوضوء في بعض الأجزاء  
 الغرض من ذلك أن يغسل الوضوء من غير غسل الوضوء في بعض الأجزاء  
 وجب عليه إعادة الوضوء صلى الله عليه وآله وأوصى أن يغسل الوضوء في بعض الأجزاء  
 عليه ففي حكم الوضوء الشرعي مع عدم الزجر فكل وضوء وإن حجب في  
 الوقت ولا يتم ومن لا حكم ما يحجب الوضوء كالأتمه فإن كان في الأجزاء  
 غلة لا يبرح إذا كان في حكم المعصية وجاز استعمال المني عن الأجزاء  
 وهذا نظير ما ذكرنا في غير هذا الموضع من أن إذا كان في بعض الأجزاء غلة  
 على الجراحة وشي عليها ما عند وجوده أو التراب عند عدمه والله  
 الموفق ونقصان الطهارة للعد من كمالها ويصلي بها الصلوات الشرعية  
 بخلاف قوله أتمه فإنه يغسل إلى التيمم لأن غلة العضو بمنزلة عدم العضو  
 والوضوء وقيل الطهارة بشرط لصحتها بوضوء وإن كان نقلا والوضوء طاعة  
 وليس بعبادة فالركاء الجهد لأن العبادة ما يفعل على وجه الخضوع والذل  
 كالصلوة والحج والتيمم ويجب التيمم حمله دون التيمم في الوضوء والاعتساف  
 ويغسل الرجل يغسل يديه من الكف والمزاة من المرفق ٧ وحكم  
 الوضوء متى ما استرسل من الحجبة بخلاف الغسل من الجنابة ٧ يزيد  
 على الثلاث في الغسل والزادة بعد الوضوء وظاهره ٧ والوضوء المترك  
 ومتى الزفة لم يجد ٧ وقوله جزئ الما يقوم مقام الركعة والركعة  
 في اعتماد الما الذي يظهر به النجاسة ويقوم مقام الركعة لو كان لما وقع  
 عليها من النجاسة لو أنزلت لغو جزئ الما ٧ ولا يبيح على من جالس سبع  
 أو قلما طافه أو فسر جلد بعد الوضوء من الما ولا يستحب ٧ ولا  
 ترتيب من الاستسجاء والوضوء ولو توضى ثم استسجى صح وضوءه ٧ أن يخرج  
 منه شيء ٧ لا ترتيب من الوضوء وغسل الجنابة وليس بارتباط بعض الوضوء

وقف على  
 ١٥

وضوءه

وضوءه في أتم الصلوة والصوم لا يغسلها كل الوضوء فانه يغسله  
 سوا وضوءها في واجب أو ينقطع ٧ وإذا شك المتوضي كان غير متوضي  
 بالشك أعاد من الموضع المشكوك فيه وإن كان من غير غلبته فإن اعتدل  
 على ٧ قل ٧ لا حكم للشك فيما مضى ولا يزول البصر الأبقر ٧ والشك في التيمم  
 لا يوجب إعادته بعد الوضوء بخلاف الشك في غسل العصور رأسا ٧ وفي خبر  
 الذي اعتدل في حكمه ما كان الإنسان إذا شك في السؤال ولكنه وجب  
 عليه السؤال ومنها أنه لا يجوز أن يغتسل ٧ ومنها أن من حجب الوضوء  
 من استعمال المني ٧ ومنها وجوب التيمم على الحائض ٧ ومنها أن المتوضي  
 مقام الغسل في تلك الحال لا يحل إزاله الزهر عن العصور ٧ أن يكون حاملا  
 يمنع من وضوء الما إلى العضو ٧ ومن لم يكن الوضوء بنفسه وجب عليه طلب  
 من يوضئه بآجره أو غير آجره إذا غفر من التيمم ٧ فإن رأى غيره على  
 هذه الصفة وجب أن يوضئه ويلف يده كرقه لا زاله النجاسة فغسل  
 الميت ٧ والآخر الوضوء الما مع خشية اللبس من العطش فإن توضى في الحال  
 هذه بآجره ٧ فإن خشى العطش أو المرض يجوز أن توضى في توضي آخره  
 ومن نكس وضوءه شتم من أرتج وضوءه ٧ ولا توضى من أنه الذرة والقصه  
 ولا من المقتصر المذهب ٧ لا يدرى في الما الذي توضى به إلا الكفاية وهو تيمم

**الحديث بحث جزئ بعض أجزاء الوضوء**

بان  
 من خرج منه القى دفعات كذا دفعه دون الدشعة وهو مل القم يشق  
 وضوءه ولا يحكم بخاصة ما هذه صفته ٧ ومن قال بغيره ياكل أو يار الكلب  
 أو ياجار أو يار الحمار بعض وضوءه ماذ والميت ولا يعتبر صلاح الأ ٧  
 فساد ٧ فإن كان الأ كافر أو بعد الأ إلى كثر ٧ فإن كان الأ ناسقا  
 والأ من ماذ والأ من الأ ناسقا ٧ ذلك فقد وضوءه لأنه أرى مسلما ٧  
 ومن عزم على غيره وكان من نزع النفس فاحكم له ٧ وإن ضم بالآراء

وضوءه



أثم وما يقطع على كونه كبره وخرجه الدم جامدا من الأظفار  
الوضوء والوضوء إذا ابتلى بكثرة الرخايات بحيث لا ينضبط وضوءه كان  
حكمه حكم المستحاضه ومن كثر خروجه من الأسنان بحيث لا يترقى  
حكمه حكم سيلان البول وإن كان خروجه جسيما بعد حين فإنه يلوّث  
آخر الوضوء يتوضى ويغتسل والمزاح والكذب بقص الوضوء فإن حكاة  
عن غيره وهو بطله صدق لم يسقط وضوءه فان انكشف أنه كذب  
لمن أخبره لم يزل التهمة عنه وهذا الكذب هو الخبر عن الشيء الأعلى  
ما هو به وهو من غير الفقهه في صلاته بطل وضوءه لكنهما معصيه وإن  
لم يتعلم بطله والبلغم الخارج من المعبره والزفاف والدم من الخوف فيم  
حكمها حكم سائر ما يخرج من سائر الجسد وما يترك من الدم في الأظفار  
الموضع الغسل وكذلك من الأذن بقص الوضوء كذلك الفتح وما أخرنا لفظ  
من الجراحه كمن لو ترك لسنا يسقط وهو يجوز أن ينع البول من الخروج  
بالقطن وغيره وإذا خرج الدم من موضع مفرقه بحيث لو احتقر  
لسان لم يسقط الوضوء وكذلك إذا خرج من موضع واحد في أوقات مفرقه  
وما يصفه الخلق لا يقص الوضوء أن يخرج بعه قطره والظاهر  
في كل معصيه انما كبره لأنه لا يقص من العاصي مجرد الصور والاندماج  
على الكثرة بقص الوضوء بخلاف الاستمرار عليها فإنه لا يقصه للاجتماع  
على صحه صلاه الفاسق والاستمرار على الكفر لا يصح معه الطهارة

## باب الغسل

الغسل من الجنابه كالمصلاه الجذبة ونسبه الغسل في اوله  
وتاركها سهوا بعد في الوقت ولا يحل عليه الاعاده بعد معصيته فان  
تذكرها وقد بقي من البدن شيء لم يغسله ونوى اخراجه ولو قال فان  
سكت في التيمم بعد الفراغ من الغسل فلا حكم له وهو الغسل لا يحل الا على

من سبق الجنابه ومن توارى الحشفه فعاد اليه الجنان في ذلك  
ياخذوا وحده الغسل وإذا زان الزا الحماق في النوم وضلت  
الذرة بدق الماء لم يغسل من الجنابه ومن اغتسل الجنابه لا غير اجزائه  
عن الجرحه والعبد وإذا وطئ الصغيره وحل على زوجها معهما من  
من الصفه والقراه ودخول المسجد إلى أن يغسل كالبالغه وفي  
حين وجابه وميت معهم ما يكفي لأحدهم الجنابه إن كان نزع لها  
فالميت أحق بالتقصير فيه فان قصق في الجمع فالجانب أو لم فان  
كان الميت لأحدهم لم يصح أن يجده لغيره وإن كان لهما لم يغسل أحدهما  
الجانب ولهما باجته غسل الميت وإذا كان يغسل أحدهما أو أحدا من الميت  
بلغ نصيبه أن يغسل بعض جسده ولا يترك عنه حكم الجنابه فان كان ملكا  
لغيره وأما جده لو أحده منهم غير معين كان لم يسقط اليه والمجنون  
إذافاق والكافر إذا أسلم لم يجب عليه غسل الجنابه ومثله عليه السلام  
أن الكافر يغسل إذا أسلم ومن أحمله ولم يترك لم يجب عليه الاعتساق  
ومن وجد ثوبه مشاوما بدخول حائه فلا يغسل عليه أن المتى قد خرج  
لغير شهوة ونسخت الجنبت تحت اليد والوضوء والاستساق  
الأجل النوم ويجب الغسل من البول الجنابه وإن لم يزل الحديث أو راح  
النبي صلى الله عليه وآله وإذا لم يبلغ يد الغسل إلى بعض جسده أجز  
الماء أخراجه والجنب والمجايز ان شربا ولها أن يقرأ أو يركب أو يات  
ويحلا المصحف بحاله ويعلمها التعاويذ التي فيها الآيات وكذلك الخاتم  
وإذا غسل الجسد بعض جسده دون سائرته لغزرت بجرحه بعد الفراغ  
من المصلاه ودخول المسجد نائبا وقراه القرآن سواء كان على وضوءه أو لا  
والجرح من المصحف ومن اغتسل للستة دخرانه كان حيا عابدا  
الغسل الجنابه وقال في موضع أن يركب الاعتساق لصلوة الجرحه أو العبد  
أو أتى صلاه أخراجه الجنابه



**ذكر الحاسات والارثاء** الله تعالى في بعض النسخ ان كان  
 السبل فلاح له وان كان شالافا به لم يكن حاسا منه فاذا اراد ان يحس  
 مكانه ولا يحس غسل الدم من الاردم وان جدد الدم لا ينضج وحدها طامة  
 بعينه ولم يحس ذلك القدر لحما وزنه وحكم الدم واحد هو اكان من المعده  
 او غيرها في ان يتأمله يحس وما لم يتأمله لم يحس كسواء وانما يحس من القدر  
 بقص الوضوء لا يحس شئ غيره لم يزد المستوع الا يحس الزرع وهو من  
 الغم ولا يحس غسل الأثر الا ما فان غسل ما يقع الأثر مع الماء يحس  
 غير واحد واذا احتس بقدر من المسح يحس في جدها فان طين كان  
 طينه غلظا كالزبد طهر وان كان رقيقا لم يطهر وان طين من الارض  
 كثر في اوقاف فتراحه فلا يقع طينه وان لا لطين حكما في الطين على  
 بعض الوجوه كما لم يقل النبي صلى الله عليه واله الارض يطهر بعضها  
 بعضها واذا وقعت الحاسه في التراب الطين يحس لا يطهر لها اثر  
 لا جمل الاختلاف حكم بطهاره التراب الطين صار ذلك طال وقعت الحاسه  
 في الماء الكثير لا يطهر لها اثر من ثوب لا نزع ولا جمل لعله ان التراب  
 المطهر من الغليل من الخارج من هذا الاعتبار للنقص ورد  
 في الماء والتراب يقبس عليه في قوله صلى الله عليه واله الماء يطهر من المومن  
 نجسه الا ما غمر لونه او ركه او طعمه وقال صلى الله عليه واله  
 جعلت في الارض مسجدا وطهورا فافغوا في الاسم والحكم فاستمر  
 القياس وصحت العلة وما نال الحكم فان كان الارض النجسه عليه اثر  
 حتى يخط الاجزاء يحس لا يطهر الحاسه عن الارض فيطهر حكمها هذا  
 الاختلاف الحاسه في الطين فليها قليل الحاسه في الماء القليل وقد  
 القليل فليس كما ان التراب احد المطهرين فان اصاب الحاسه نصف  
 الارض وجب تحس تلك الارض لاستواء الخطر والاباحه فغلب الخطر  
 وان اصاب دون النصف وجهه يحترق فان استوى الحال لم يحس سواء

ص

صلى في بقدر الله تعالى انه لا حاسه فيه ولغيره اجزاء الارض تتر  
 في حقه الحكم وكذلك قليل الحاسه يحس لا يطهر لها ربح والورثه  
 بل يذهب في انما الارض فان حكم الحاسه لسقوط الارض حذر  
 الطهورين ووطوبه اهل الزمه ليست بحسبه مالم يمتص الحاسات  
 من الحتر ودياجهم وما اشبه ذلك وكذلك ما في المشبهه منهم لا يها  
 من له المنه فتحس رطوبتهم بخاوزه الغسل الكفران الطاهر ان المستس  
 كانوا لا تحسبون سبور المستكرس والباقيهم يعلم ذلك من كسنا ان روات  
 رسول الله صلى الله عليه واله ان في الطاف المسجد وهو بعد الفتح اكل  
 المستسور رطوبه اهل حير يوم فتحها واذا ظهر المستسور على ان الحرب  
 حكم بطهاره ما فيها لما علم ان رسول الله صلى الله عليه واله ان له ربه ونواحيهم  
 تحس بكونه دياجم ودياج عترهم من الكفار وقرنهم وغرورهم وانهم من  
 الجلود ما امهم بانعاشي من ذلك وان تبدله بل طهر حكما بالاسلام ومن  
 ذلك لا ينكر ان يقبل غير الحاسه بالاسلام في الحال طاهره كما علمه في الكافر  
 لانه تحس عند الهادي عليه السلام كالكلب الحتر والمنه متى نظرت بالشارب  
 اقبل طاهر في الحال حكما مع كون العين بانه هو رطوبه الصبي طاهره وبعبارة  
 ما لم يعلم عليه حاسه هو لا يحس البذر من الغسل بها الحاسه بل  
 يطهران مع زوال الحاسه الا ان يكونا حستين اقلا ويظهر الفهم من زوال  
 عن الدم وكان واقع به ايضا مما يشبهه يطهر من رطوبه العنه والمطر  
 يطهر الارض واجابه الى السيول في ذلك فان رقى عن الحاسه مشاهدا  
 محكمه باق وتحس ما قاربه دون ما عباه وتحس ما جاوز رطوبه الكلب  
 اذا خرج من صبره الترس وعسل الثوب يصح من الفاسق وكل جديد  
 حكم بطهارته في دار الاسلام مالم يتعين فيه النجس واذا اجتمعت الشئ  
 النجس فوق ما وقع على موضع صلب طهر ما وقع عليه ذلك الماء فان كان حوا



تحت بشقيره الماء ولا يشقه لم يطهره وادأوق الماء على الخامسة  
 وأزال عسلها فامقام عسلها ووالتي كثر من التوضيع غيره فاما  
 النبي صلى الله عليه وآله فلا مسح حكم الله مكانه تطهيره ما حيا وميتا  
 كما كان له دخول البحر حيا وحر ولولا المسترح حكم الله غيره  
 ترى الخامسة ان الماء على حكمه لأجل اعتقاده من كثر في الماء  
 يأكل ولم يشتر حتى يغسله فان لم يمسح من غسل فيه طهر فيه من زهر  
 يوم وليلة قياسا على إفراجه الباهم ووجود ما في الماء من كثره لا يطهر  
 بالماء وهي كالمسح وكون الماء ساقا بها من محترق وفي دار وأكله  
 شيء فيها الكلال وغيرهما فمصلحة الإنسان من غسلها شيء لا اعتبار  
 بالشر والفقه وطهر الخامسة كوضع الخامسة في الماء ان التراب فيه  
 المطهر من وادان كان في الفرس الخامسة من بوله أو زونه فغسله في  
 الماء الكثر وزنه انسانا كان حسا وانزاله الخامسة واحده على من نثر  
 فبطل شيء والمعتبر في تحس الطين بالزباد وشبهه ان يغسل كثر  
 يطهر فيه وسغيره الطين كما يقول في غير الماء الكثر سوا الخبز  
 ذلك وما حكى في خبر قيس عاصم من استعمال الشدرو في حبز  
 ثمره في الخنا به ابطه عند لاخره فان ادخل الله عليه وآله الماء ليع  
 في انزاله عطبه لربع مضرة الاستعداد لانها غير من ينال الاجماع على  
 انفرادها ولو كان منعيا بانزاله العين لوجب قطع الموضع فان قيل فيه  
 ضرر قيل وكذلك في طلب أكثر المراتب ضرر ومن به جرح سائل ان  
 تسلس البول في حله ان يجبر من سائر النجاسات ولا يجوز مباشر  
 المستح بالنجاسة ولا يحسن الفم بوضع بعض الشئ فيه الا ان خرج  
 من اضله وهو كاعالي القرون والماء الذي على رأس الخرج حكمه حكم  
 البرم واداعه بالم على رأس الخرجه كان طاهرا **الماء**  
**باب**

في الماء  
 في النجاسة  
 في الطين  
 في البول  
 في الدم  
 في العذرة  
 في البول  
 في الدم  
 في العذرة

حكمها الكثر فلان من قال هو جسمه من طهر وهو الذي تحت  
 عندنا الرواية من عن النبي صلى الله عليه وآله فماعت لونه اوز حكمه او  
 طهره من النجاسة حسنة وكذلك الماء الحار فانه لا يحسه الا ما غدا احد  
 هذه الاوصاف من النجاسة والنجس لا يحد بالشر في الحكم فان كان  
 يطهر الخامسة من النجاسة من النجاسة ولو بها وطهرها فان زوال النجاسة  
 بعدة الى حكم الطهارة الاصلية والماء الحار اذا ادمع او اذا  
 حتى صار كثر فان غتره النجاسة في لونه يدرج او يكون حسا او لا  
 فهو طاهر لقول النبي صلى الله عليه وآله عليه وعلى جملة المظاهر الموضوعة حسنة  
 ما غتر لونه اوز حكمه او طهره وهو يجوز الوضوء بفضل طهر غيره ويجز  
 الوضوء من ثاب في روضه غيره وان كان نجسا عليه اذ لم يضر زرع وغيره  
 ولا اعتبار بوضو ضاحي الماء اذ لم يضره الوضوء والغسل والشرط ولا  
 يجوز الوضوء بالماء المعضوب واداعل الدين في ثباته مائة من ذلك  
 وموت الحوت في الماء لا يقدر كحل الحرج خلاف الماء من غسل بعض  
 العضو بالماء فتغير الماء كاجازام العضو للماء ولو لم يكن ذلك لم يستعمل الوضوء  
 طهارة اضلا والماء المستعمل في الوضوء من النجاسة ولا يستعمل الوضوء  
 آخره وسور من نظير الشهادين طاهر يجوز الترضيه ولم يرد الشرع بوضوء  
 نجس بوطيه من لا يعرف احكام الطهارة منهم واما من ان يكون رطوبتهم كوطيه  
 الباهم وهي لا يحسب نجاسة وادلك السباع خلا الكلب والحيتان وفوق كان زيد  
 من على عليها السلام يرضى بشرية من نثر بقله وكذلك حدث الهروان من  
 الله صلى الله عليه وآله كان يضع لها الماء ولا يسئل صلى الله عليه وآله  
 عن الجاهل من مكة والمدينة تروها السباع فقال لها ما حملت في بطونها  
 وما فوه لنا طهر فادالم تنعير نجاسة لم يكن ضاحيا بوطيه العوام واداء  
 حس الماء القليل حسا ما شربه وجاوزه ولو كسر رجل عموذا فخرج  
 منها من الماء ما يكفي لوضوء اجزائه الوضوء لانه ما لم يحلف فيه فم ولا

في النجاسة



لو انزع والعباد الى الله الفناء فمع ما يحترق الله مكانه من نور  
 او محرقه ويحرق الوضوء لما الذي في الفضة القرض ما يعبر اسم الما فان كان الله  
 عالما وقيل ما فرض على كبره وكذا حكم ما خالطه من الاشياء الظاهرة فاما لا  
 كانت الخاطئة في مقتره او محرقه لغرض كبره من الشرب والكره في الزرع  
 اذ ثبت منه مجمل ان طول المكث ان وقت في محض خلق في الماء  
 وعاش فيه فانه طاهر في طهره وكذا حكم العبر فانه كبره في محض  
 الطحلل ولا يستغفر في الماء الا ما يورث الى اشتغاله كشيء الزرع  
 وبما انظر وما اشبهه به ويعتقنا عما تحمله الزرع في المياه والتاجر  
 والاذن والنباح واداره في راحه ما الورق واحتاط بما لم يعتبر احد  
 اوصافه فان كان ما الورق اقل من الصفحاز الوضوء وان كان الصفح  
 فوقع ما كبر الوضوء لعل الخطر على الاباحه وتحرى في طهارة  
 ولا يتحرى في شرب اذا كان واحد كحسا واداك ان شرب في بعضها ما ورد  
 وما حرم وما مستعمل وما يطلى توصي بالجمع ولم يحرق فيها ومن توصي  
 بما جلا معقلا الكونه معصيا او حسا ليصح وضوه وان كان عند الله  
 ملوك له او مباح فكان معصيا اخره وعلمه في الماء واداعل على  
 كبره كبره انما كبر لم توصي به سواك كبره خطا او امراه والحاشية  
 اذ اوعد في الماء الكثير لم يحسن موضعها وما يستحق من الحاشية عند  
 وقوعها في الماء الكثير لا كبر حسا الا ان يظهر فيه صفة الحاشية فان وقع  
 في الماء القليل او غطت عنه في الحال لم تخالطه لم يحسن كبره في كبره  
 انما يفضل من دون استعارة ما الوضوء الحاشية على الخطي في رافعة  
 في الحال بل ان يدخل في موضع اخر كما فعل بعض المشرك بالنبي صلى الله عليه  
 وهو في الطهور وما فصل من قبل البتة التمسك بعد الترح من الماء  
 وحكم بطهارة راس البتة ووسطها والذ لا الرشا فاستعمل الخراج اعلا  
 ثم غاد خلا فان الجميع طاهر كذلك هذا الخارج اذا وقع عليه من الماء الحية

١٠٠

ذوال الطاهر شئ عسدي له ونوره كحلا وسطح الخلف فانه يقع عليه الخس  
 الطاهر بعده فيطهره واما البتة فيطهره النابع منها اذ اقع المستعمل  
 سواء خرج ام لا في حرم الحاشية واما المنفصل بعد غسل اعضا  
 الوضوء فاشاعة مستعمل كحور الوضوء وكذلك افعال البتة حاشية  
 ومثله واخر ابو الفضل الناصر وذكر صاحب المستند في الناصرية كبر  
 البتة فيه ومثله في المذهب لصاحب الشافعي رجع واما المستعمل طاهر  
 لا يطهر به ولو لم يلمس ولو لم يلمس في موضع رعا ايد حاشية على  
 وهي متحسنة وبعضها فوق بعض ايد ذلك ما لم يستعمل الا ما حاز  
 وكذلك الحكم لو استترت رجاء لم يمسحوا في قلبها في راسط بعض اعضا  
 فان كان خالصا لم يستغفر منه وهو مستعمل في الماء وطار الرصبة وغسل  
 الحاشية وان كان قليلا لو فضل لانه من حمله الكثير

**باب**

المسافة التي يجب ان فيها بعض الانسان في الماء فادونه لانه هذا  
 القدر يكون حاضرا او بالزيادة عليه يكون مشافا فلو الرضا ما زاد عليه لما  
 وقف على حد الذي انقضى الوقت ومن لم يمسح من الرضا بعد الماء وحاشية  
 فوات الطهور او تعذر عليه استعماله يتم في آخر الوقت وحدا في الحاشية  
 في شرب الماء للوضوء والغسل الذي كبر عنه الشئ هو ان يورث في حاله  
 وهو كحلف احوال المستبر من ومن عاب الما وحاف فوات الطهور ان اشكى اليه  
 وتوصي به وعليه الوضوء وان قاتل ضلانه الى ان يرد اليه من الاعتساف  
 به وواحد للما ولكنه الوضوء فانه يغسل ما يمكن ثم يربع الحكم في الماء  
 الحلال على الخمر ومنهم من ان المسجد ما لم ينظر بالمسجد ان الرضا مسجد  
 وهو المحرم طهارة عليه والذ منه خصه الله تعالى هذه الفضلة ومنه  
 لا حرم من ما يلبس جميع الاعضاء فانه يتم سواء كان في اقل او اكثر  
 تحت طهارة الماء بعد دخول الوقت الى ان يركب من الماء ولا يطهره قبل الوقت

في  
 الوقف

وقف على



فان تعدد وجوده يتم و صلى و ركع كركع الحائض و اذا كان الماء الكافي للغسل  
 للغسل و الحذر للوضوء ان لا يتحاشى منه و يتم و لا يغسل الا عضو اذا كان  
 جميعها و حاشية سوى عليه السلام من الوضوء الغسل في ذلك و الشك  
 ان وجهه فرق بينهما يقال في الوضوء ما ذكره البصير بالله فانه  
 وفي الغسل اعتبر الامل في وجع و يمكن ثوبه ظاهر و حشية  
 فانه يتم و لا يتوضى في ثوبه فان كان جسده ظاهرا و ثوبه حشية  
 غيرا و هذا اذا لم يكن الماء يكفي لغسل الثوب و الوضوء جميعا و من يتم لقراء  
 القرآن حائلة ان يقرأ ما ساقه و لا يفقد في المسجد من يتم للصلوة بعد  
 فرائده منها و المزاوية الحشية و عند الناصر عليه السلام حرار  
 بقوله يقرأ ما لم يقدر على الماء و ان اجتمع وجع و جرح يتم له جرح  
 المشى و الغدور فيه بعد ان يفيض وضوءه و اذا كان العذر في رضى  
 زواله يتم في اول الوقت و من صلى الفجر يتم و طلع الشمس فغير راعه  
 منها انها ان كان في داء في كعبه و الاخر منها و كان عليه القضاء بالوضوء  
 ان كانه و كثر يتم واحد للفرق بينهما و يجزئ الله له عند فتح الوجه  
 الى ثوبه الفراغ منه و الضرب باليد فرض فان تركه ان لم يفسد ثوبه  
 حاشية حرار ان يخط وجهه و يذهب بالتراب و يقوم في مقابلته التزم  
 فتشفي في وجهه التراب فيمسح بيده مع التمسك و التسمية فانه يجزئه  
 مع الكراهة و مثله ذكر الشيخ على اصفهان لمذهبه الناصر عليه السلام  
 المستور بل ضرر ان لا يقع على يده غير التمسك الا العذر و يفسد  
 ما يفيض الوضوء و عادم الماء اذا وصله الماء و جع عليه قبله و لم يجز  
 له التمسك و لو ذهب للعارى في ذلك لصلى فيه لم يجز عليه قبله و من صلى  
 بغير تم و الا وضو كثرى حر الوقت فان لم يحر و نعت من الوقت يفسد  
 للوضوء الصلوة و يتبع لركعه مع الوضوء اعاد الصلوة فان صلى في آخر  
 الوقت مجزئاً و جزم الماء في بقية من الوقت فلا اعاده عليه و لو نزل غسل

في الصلاة  
 في الوضوء  
 في الفجر  
 في العصر  
 في المغرب  
 في العشاء  
 في النسيء

ثوبه ما لم يعل الوضوء ان يركع لها و لم يجز ثوباً سواء و المصلي و الحائض  
 وضاع التمسك لغيره فادام الماء و اذا حشيت في الحائض و الجمعة يتم  
 لها و من نسي الحائض و يتم الحائض اجزاء و ركعتين الصلوة اجزاه  
 و من قصر في طهر المالم يصح ثوبه و كثر التمسك لا يملك التزول عن  
 الخلل و لم يملك الجأ الى اوجر و العذر انما ساقه ذلك و كثر التمسك  
 تروا ارض معصية عمداً او جهلاً كالنوى من التمسك معصية و العين  
 المعصية و اذا وجد جماعة ما فاجا و اباحه بالكلية بطلت بينهم فان  
 سبق اليه احدهم اعاد سائرهم التمسك فان اباحه لجلسه بطلت بينهم فان  
 اباحه لغيرهم بطلت بينهم و منهم و من نسي صلاة واحدة من يوم  
 وليه صلى خمس صلوات يتم و احديهن ثوباً فانه معها و ان كان عليه  
 ضلالتان محققان عن يومين يتم و صلى الظهر والعصر والعشاء العشاء  
 ثم يتم ثانياً و صلى العصر والمغرب والعشاء الفجر و اذا وجد من الماء  
 يكفي سبويه و سبويه ثوباً لم يطل ثوبه اذا كان يحول حاله و حال ثوبه  
 الوضوء و يقدر التمسك المحل في المسجد و لقراء القرآن مقدار معلوماً  
 فاذا مضى ذلك العذر و اذا حلل من اعاد التمسك ثانياً المقدار معلوم و اذا  
 صلى ثانياً بعضه متوضياً وبعضه في ثوبها و هو باسرها ثوباً اعاد ما صلى  
 بالوضوء

**باب الحيض والنفاس**

اقل ما يري المرأة الدم تسع سنين و فوق الاثني عشر من الحيض يرفع حشيت  
 شهدها كان عتيقة او شمس شهدها ان كانت فريسة و اربعين شهدها ان  
 كانت عجمية و اما الاضفران كان في ايام الحيض و ليه طهر صح فحكة  
 حكم الحيض و المانض اذا ما الدم في وقت عادتها لم يظهر في ذلك  
 الدم و حاورت العشر و لم يقد منها اخلا و عادتها كثر على عادتها  
 الا ان لم يتوارى خضتان كحل طهرت صح يحسن كشافا على انقائها الى  
 عادته اخرى و المستحاضة اذا اتوصات بالدم موطع وصلت الطهر

في الحيض  
 في النفاس  
 في الطهر



ودخل وقت العصر فزال الدم قبل الفراغ من العشاء الزم في حكم المستتر  
عليها وان انقطع في بعض الحالات فلا ينقض هذه المزاة وروى الدم وهو في صلاة  
العصر اللهم الا ان يكون فرق من الظهر والعصر فان خروج الدم بعد  
عصر فاهم ويعتبر في انقطاع دم الاستحاضة مقدار ما يمكنها ان تنص  
وتصل فان كان دون ذلك لم ينقض طهرتها ولم يحل عليها تحريم الا وضوءها واداء  
ظهرت الحائض ولم تحبها حائز زوجها انما اذا استتمت وان اراد المعاوزة  
اعادت السهم والحائض على زوجها انتظار آخر الوقت للصلاة ويجوز لزوجها  
ان يسمع بها فمادون الفرج هو المزاة اذا اولت ولم ترد ما لم يحل عليها اغتسال  
محمود خروج الولد لانه ميراثا للغير والمخاض اذا انقضت من حسد الحية  
واذا اولت لداوقها الاخرى بطنها ستمت ولا يظن عليها اسم  
القتل والجامع وحكمها حكم الحائض في الصلوة والصوم وعمرها واذا اراد الدم  
على الاربعين فهو في حكم الطهر

## كتاب الصلوة

### باب اوقات الصلوة

الوقت شخص للظهر وآخر النهار يتخص العصر وما بينهما في مشترك  
والحران اما زه للغروب لا مارة مقارنة لما بين امارته وبغيره وطلع  
الشمس يشاهده شعاعها على رؤس الجبال العالية واذا لم تنق من النهار  
الا ما يسع صلاة واحدة صلى العصر وكان الطهر قضا بغير العز  
ومن اذخر لعه من العصر والعشاء والفجر بغير فراه كان يترك الصلوة  
وقرا في الثانية حاشية وعند الناصر الحق عليه السلام لا يكون مذركا  
حتى يورى لعه مع القراءة وهكذا اذا خاضحنا لمذهب كسي عليه السلام ذكر  
داعي امير المؤمنين رجع ووقف واجتمع صلاته لانه لا يسع الا اياها  
واذا اخر الصلوة او قدمها لغد لم يأم وان كان لغد عذرا جاز وكان  
اما هو لا يجب العزم ولا يقوم مقام الفعل ولا يجب التكبير على من صلى العصر

بالتقصي ومن رجع من الصلوة وجعل ما ترك منها من السنة نافله ولم ينوبها  
قضا ان السنة لم يتركها حاشية السنة اذا رجع من الصلوة  
ان لا ينقل منها ولم يترك السنة بالقضا فادخل في صلوها نافله وذكر عليه  
السلام انه ينوبها وقاض رجع ومن فرق من الصلوة لم يرد له خطا  
صحت صلاته وان بعد المعصية فسدت واذا رجع من الصلوة في اول  
الوقت قدم الاولى على العصر فانما رجع منها في اخره يجوز فيه العصر  
ان الوقت في جمعها ومن نسي الصلوة صلاها اذا ذكرها وهي الا انها  
لو كانت قضا لم تعتبر لوقت دون وقت ولا القضاء في كل وقت  
انها تنصلي في الاوقات السليمة او اذ عرفها بخلاف غير فاس النوافل التي لها  
سنة وسقط قضا النوافل التي لها سنة كصلاة الحائض والكسوف  
والزوال وما اشبه ذلك حاشية وذكر عليه السلام في باب قضا الصلوة  
ان من نسي صلاة او نسيها لرسالة اقامتها غشيت حين لها بقا القضا  
ولو كان زوال الضلالة وهو الصحيح رجع فانما الطواف في كل  
الاقوات وان كان فيه صلاة هو وسقط ما خيرا من عبادات السبل  
وان كان لا يعاديه فالمستحب جعلها في اوله ويجوز السبل بعد صلاة الضحى  
والعصر واوائل الاوقات افضل الا العتمة فان اخرها افضل واذا  
تغير عليه ازاله من غير ايجاز خيرة كالقرا وشبهه اثره وان فاتته  
الصلوة فان كان لا يقرب بدأ بالصلوة وان كان في الصلوة وحشيته ازاله  
المحرو وطعها وازاله فان ايجازها كان عليه

### باب اشتغال القلب

باب اشتغال القلب  
من صلى بغير تحرف اصاب القلب صحت صلاته فان ظهر له انه صلى بغير  
لومته او عاده في الوقت وبعده لان القلب معتبر بما اجاعه وقال في  
موضع اخر ان صلى بغير تحريم كثره وان اصاب القلب وكذلك في خلاف  
محرره وان اصاب القلب ايضا فان صلى بخلافه ظهر له بعد الوقت





والمضاجحة وقال عليه السلام في موضع آخر اذا تحرك النخاشد بحزط  
المضطى فسدت الصلوة وان تحركت بالريح او السفينة صححت وكثرة الصلوة  
الى وجه الرجل دون ظهره **في التائب المصلي**

وكون الصلوة في كل ثوب خلا لا يعلم فيه حشر الاصل لظهوره في  
ابن زعفران به وصلى على الصفح الا في ثوبه خلا لا يعلم فيه حشر الاصل لظهوره في  
واكتم المصلي غايته فليدعه ومن صلى على غير ثوبه غير ثوبه دون  
عباءه فسدت صلاته هو اذا كان المصلي لا يرى غيظه الا في ثوبه خلا لا يعلم فيه حشر الاصل لظهوره في  
صلاته هو اذا اكتشف العورة وقدر ان الواجب من الركوع سترها قبل الركوع  
منه لم يفسد صلاته وحكم التائب والمتردد حكم الامد في العورة وحكمه  
عازبه التي للصلوة وان كان يعاود التمسك وجب قبولها الصلوة واذا وجد  
التوب في ثوب الصلوة لم يفسد ومن على صلاته حاشية وهذا مبني على  
ما ذهب اليه عليه السلام من ان العدو اذا اسفلت حاله من الادب الى الاغلى  
بني على صلاته ولا يستأنف خلا فالتائب اصح ما رجع هو اذا كان العراء  
جماعة صلوا في الثوب الواحد او اولا او لا وفي كره الصلوة في جلبد آخر اذا  
لم يعلم كانه وكره في القروى نجافيه وفي العصفرة والمعرفة لا بد من ربه  
الشك ولا يضح الصلوة في الحزن الحاضر وكذلك اذا كان يصفه حزنه  
وتجوز الصلوة في الحزن النجول من دايخ المناس واذ كان توبه نجسا لم ينجس  
مضرة جلته خارت صلاته فيه وكذلك ان يبدو نجسا فالمستحاض  
ان من سلس البول وكذلك ان كان في موضع سدد عورته للناس فان  
صلاته صحيحة وان كان سقود اسباب عورته وصلى غايه او عدا به  
وليس عورته فاما امكنة من رايه حشمت او غير ذلك فان وجد التوب في  
الوقت اعلا لانه نادر **حاشية** مدبه عليه السلام كره في عورة الى  
من الصلوة في الثوب النجس رجع فان وجد نوسا احسنه وفيها

في الثوب النجس

طاهر لم يعلمه صلى في ثوب واحد مع صلاة نبويها صلاة وقصد فان كثر  
التائب كثر صلى على عاله طيبه وايضا في العصور المستورين ولولف  
المعصوب فوق الحلال لم يفسد صلاته فان كان في ثوبه صحت صلاته  
ان يكون ضد المعصوب حاضرا عليه نسله اليه لم يفسد الصلوة واذا لم  
يحد الزاد الا باليد ومنه ساقها فسدت فاعبده ويجوز السجود على ثوب  
الجمامة ويجوز السجود على المسوح والبلود **الادان والاقامة**

ليس على التائب ادان والاقامة لاجلها ولا نجافيه هو والادان والاقامة الموقوت  
واحب قضاءهما واجاز في القضاء والادان للفرصة من ضرر على الكفاية  
عندنا لا يترسول الله صلى الله عليه واله به ولا يترسول بعض الوجوب هو  
امر من الله سبحانه بقوله اقم الصلوة وهم من الصلوة وقد ثبت عليه كانه  
يقوله ومن احسن قولاً من دعا الى الله والشر الاوامر وزاد لفظ الخير  
كما قال تعالى والله على التائب رحيم البت فهذا امر بلفظ الخير وقد قال تعالى  
ولم تجز الاذن في الفروع عن امره والوعيد لا يكون الا في مقابله الواجبات  
ويكفي في سقوط فرضه العلم بان الادان قد وقع لان الشك لا يلزم الا في  
الخطية واذا وقع الادان في الميل سقط ما دونه لان ذلك صلا في  
التي بعده في تقدير جواز الفرض وجوب الانعام ولو تعدى الميل واخرى  
لم يراه تعدى العترة فبها وما فوق الميل لا دليل عليه وانما لا دليل عليه  
لا حتى والحكم بالادان عند مؤكدة والنطق به هو الفرض لانه قول  
والفرا قد حصل بذلك هو من البرز الدرس قول وعمل واعتقاد  
والادان المقدر ستة وقيل هو ونحو تقليد المؤذن الامير في الصلوة  
دون الغيم وان بعد اقامة المؤذن اقام شواهد وكذلك انام اذانه ويجوز  
ادان الامير والمولى المادون فيه وفيه ولا بد من واخبر اذان المراه الصبي  
والمجنون والحمي ولا يقم المؤذن الا وهو على صوته والادان للقبول



حائزاً إلى بقع الشمس والجامع بين الصلوة وبين بقع الشمس ونحوه السلام  
الأذان والأقامة للصلاة وكان فيبدأ الأذان ليلة الأستسبح وأترجبه  
في الأذان لا تنوب وهو قوله الظوم حتر من النوم ولا امام مقابلته من  
ترك الأذان **خاتمة** أي إذا اجتمع أهل بلد أو جملة على ترك الأذان

**فلا يامم بمجاذمتهم أن يوادنوا رجع في الصلاة**

**باب القراءة في الصلوة**  
قراءة القرآن في الصلوة فرض في الفرض وقيل في النفل **خاتمة**  
الأنه لا يصح النفل من دون قراءة والقراءة شرط فيه وإن لم تكن فصاحبه  
ولا يلزم الأحكام الشرعية إلا بشئ فليزيمه وبشئ الله الرحمن الرحيم إليه  
من الفاتحة وسر كل سورة وإذا قرأ الحمد والبشر مع البسمله حاز أركاناً  
من الكبار دون الضعفاء لقوله صلى الله عليه وآله وقرأ ما معناه ولا يظن  
القرآن حقيقته إلا على ثلث غير البسمله في الضعفاء لأنه جمع وأقل الجمع ثلثاً  
والفوق عند تسجيده في الركوع والسجود خايزاً من صل حركه وإن  
لم يحرك لم يفسد فماتركه والقراءة في الآخر من أفضل من التسبيح وإن  
سبح فلا مائس وليس في الآخر من الأمانته دون الجهر ومن جهر فغير  
ابتدع وخالف المعلوم من منه صلى الله عليه وسلم **خاتمة** والواحد على المراء  
الجهر في موضعه آخر من جهر الرجل كسب تسع من يليها إن أمّا ما  
أو تسبّع نفسها إن عرفت وكذا قراءة القرآن لم يزد زانه الجهر والقراءة  
في المحكم أفضل من في النسيان ومن كثر في صلاته كذا لا يوجد مثله  
في القرآن فسد بها والجهر والمخافة الحبان من كان مذهبه وجوبها  
وحالف متبعاً بطلان صلاته ومن قال في صلاته السلام عليه ما ملأه  
الله أفسد صلاته لأنه كلام الناس وإذا لم يجز إلا ما بالكثرة والقراءة  
والسلام كسب لم تسع الصف الأولى بطلان صلاته لأن الجهر بالتسبيح  
والتسليم واجب على الإمام ينته على المفرد لأن فرض الإمام إعلانه

وعلى الضد لا الإشاع المأزوك إلى إحداهم وتفضل من الفاتحة ومن  
ما قرأ به معها وأركان من وسط السورة والتسبيح والموازة والمزا  
في القراءة لا كسب في بار الأمانة وإذا قرأ الفاتحة فقط وكان مذهبه  
صحة صلاته وأركاناً تسبّع غيره وفجدها ففعله عبد الغادر في الوقت  
وبعد **خاتمة** وإن كان تسبّعاً في الوقت أركاناً خالها من تسبّع من السؤال  
بموجب الغامد وإن لم يفته السؤال حركه صلاته والقراءة والجهر في  
ذلك بعد واحدة وأقل الجهر تسبّع من عزه وتسبّع وأكثر المخافة  
أو تسبّع من كسبه وأقلها إن يحرك التسبّع تسبّع من تسبّع في تسبّع  
نفسه ولا غيره والقول بالقرآن فإن قيل لا يعلم بفسدهم وتكرار السور  
في التوافر دون القرائين وفتح على الإمام القراءة وإن كان في غيرهما تسبّع  
وإن كان أمزاه صفقت سرها على الآخر **خاتمة** تسبّع تسبّع  
ظهيرها اليمنى على يمين اليد اليسرى جمع ولا يحرك القراءة بالقراءة  
الآن لا تسبّع من تعلم القسمة وأحد الجهر غير مغنى ما قرأه أفسد  
صلاته إن لم يوجد مثله في القرآن وكان في الصلوة ونحوه المأموم عند  
لحن الإمام في ذلك الفرض ومن لا تسبّع من صحته إلا لعلم كثره صلاته  
بفسده دون غيرها وإذا عطف على قوله في أحسن نفوس فقال إن الذين  
أمروا بمعصية أو لم ينظروا له وإذا أعل الشك بكثرة تسبّعها  
فسدت صلاته ولو قرأ تسبّعاً بالآلة بفسد في الفاتحة فإنه  
بفسده وكذا إرسال التسبّع كبركها وإن ذكرها في غير موضعها  
جهره ولم يفسد ولو قال رب حقيقته أفسد وهو في الفاتحة أزعج  
تسبّعها وتترك بعضها لا يفسد ولا يركبها جمع ولو قال  
أعني فسدت صلاته وإن كان متبعاً كفسده وإن كان تسبّعاً لم يفسد  
صلاته وتعيد الفاتحة أو الكلمة للآخر ولا تكملها كسب الله من عاينه  
العلماء في العهد والسهو والكلام المهمل تسبّعها ومن قال الح الحمد لله

ثم تم صلاته لم يقسمه كركل مثاله لانه قصد القراءة وادام يقرأ ما  
 امامه ولا ما وراءه فصح صلاته والتميم في الرد في القاء في الرد  
 الرد في القاء والرد ان بعد الخريف الى حركه والالتفات الى العمل  
 لا ما وراءه والادراك على الامام والالتفات من غير العمل بهم العقد  
 التوا للشارع عند اراده الظاهر والالتفات من غير العمل بهم العقد  
 والعقد ان يشترط الخوض في المشي وانه الخوض استمر في جميعها  
 تعتبر القراءة عن عابها وبصحة صلاته لنفسه والالتفات امامه الا ان  
 منعه سواه

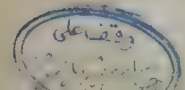
### باب صفه الصلوة

تقدم التبت للصلوة حارسها وهو ان لا يقرأ في صلاة الفلاني  
 فان حال اصابه الطهر في ركعتين فلا يقرأ في ركعتين لغوا سبق  
 به لسانه وصحة صلاته ومن تقدم الى المسجد لصلاته فغيبه ورد  
 للصلوة صحته بالصلوة وان كان تحدد التبت عند الموقد لانه ان  
 انما يد بالصلوة ما فوق الادلحان والخصصة دليل على انه اياه ومن  
 علم بقا الوقت فانه يورد فرضه مد وان لم يعلم بوقت فرضه فانه يورد  
 والصحيح ما ذكر في بيان وضو الصلوة انه سجد ورجع من سجده والتميم  
 هي الارادة فان يرد الصلوة للنوار حارسه ومنه الخوض من الصلوة فتحيه  
 غير واحد واد اعد في الصلوة على قامة فربما اجزاء والرجل  
 يصف قدميه وسقي وحافى خصديه ويحكي في سجوده ويظهر في ركعة  
 ويقبض الشرى ويصنع الشىء الزاه بالصدر من ذلك الخوض فربما  
 قامه واد اركعتان كالمجالس والجلوس ويحيط بحسنها الى الارض ويقاها  
 رأسها بغير الشىء وتضم يدها الى ايديها فاذا اعدت ركعتين فربما الى  
 حاسنها الا ان في الغطف من غير افعال العجب لها ويكون سجودا بعد ركعة  
 ودراما فاحال محمدا غير من تعقبت من الارض وعصداها لمنصفين

ما نطقها وان خالف في شئ من ذلك لم يقصد صلاتها فان اعادها فحسن  
 وان لم يجر اجاز الصلوة بالتميم واد اخلها بها نياها بالتميم بالنية  
 للدخول فيها وكسرة الالف من الصلوة والالف هم اولاد فاطمة عليهم  
 السلم والصلوة هي الركعة الكبرى والكون لا للملاكمة والالف هم عليهم  
 السلم بعطه الخدم واد اكر قرأه والنسب اربعة معان يعني الصلوة  
 ويعني النور في ذكر شجره وجهه اى نوره ومعنى الاستسنا الى اهل الكين  
 لولا نسبه واد يعني نبيه الله عز وجل والالف هم اولاد فاطمة  
 النجباء والالف هم الصلوة الى الطمان حارسه وينقل عند الغد الى قول محمد  
 آخر ولا يميل الى اليسار يقول احدهم والالف هم اولاد فاطمة واد اكر  
 مرة واحدة ليعلم استلامه ومنه السلام على الملائكة واحدة وفي الجماعة  
 الملكين الجماعة وان يرد عند التسليم الاخره حارسه التسليمين  
 حكم الركن الواحد ولا يعقد الصلوة الا بالتميم دون غيرها واد اكر  
 نية فيها

### باب ما يقصد الصلوة وما لا يقصد فيها

باب ما يقصد الصلوة وما لا يقصد فيها  
 الافعال الكسرة تقصد الصلوة وهي التي اذا رآه العبد غلب على قلبه انه  
 غير مقبل والقيل ما لم يقبل على الطريق فربما كثر وهو الذي اذا رآه العبد  
 فطنة مضطربا والافعال البسيرة المقصد لا يقصد فيها خلاف فلو كان بها  
 فاستاء على خروج الدم وكما لو ان كثر في ركعة وكذا في غيرهما كسرت  
 اختفت كانت خلافا وكذلك التيمم والاعتقاد والافعال المقصد لا يقصد فيها  
 وتيق والافعال الطويل والمشي المتمد هو التسليمين تقصدات  
 الصلوة بنية وغيره في غير موضعها وكسرت من صلاته بدروسه واد  
 يقصد واد استبق امامه بركن لا يقصد فيها وكذلك التسليم الواحدة في  
 غير موضعها ولا يقصد الصلوة بالنية في قراءه والتسليم ولا يميل لان  
 ذلك مصحح لها خلافا لولا فعل اليسار منها بنية الا فتار فانه يقصد فيها





ولو نوى عند التسليم ان يترك صلاه اخرى لم يفسد صلاته **والكلام** في  
 عمده وشروطه **و** اذا كان التحنج لازما مانعا من القراءة لم يفسد صلاته  
 لا يستحق خلافا لماله ولا شرعا **و** اذا ضمت الى القراءة او افعال الصلوة  
 اغلام العترة لم يفسد صلاته اذا كان في موضعه **و** الدعاء عند اية الركعة  
 والوعود لا يفسدها في النافلة وليس له ذلك في الفريضة **و** ان شتر حرام  
 لم يدعاه فسد صلاته **و** ان كان زائلا او كان تشبها عند تحريم  
 ضحك الله او استرجع عند التبعي جازا اذا قصد بالقول والقراءة صلاته وكان  
 ما عاده تابعا **و** لو قال امين او لم يفسد لانه من القرآن **و** الا ان  
 عامدا حتى ينصرف عن القبلة يفسدها **و** الا ان من ترك الحدة والناز  
 لا يفسدها بخلاف المأوّه وشبهه **و** ما فعله الاصلاح صلاته لم يفسد  
 مثل تسوية الركوع او ما اشبهه **و** حاشية وفي هذا اشارة الى انه لا  
 يفسدها وان بلغ فعلا كثيرا كما ذكره القاضي في المصنوع ومثله ذكر السيد  
 الحقي ومثله ادر الفقه شهرا اسويه والله اشارة في البحر بتركه  
 العقبه اي ينصرف عنه ففسد اذا كثرت ومثله في تعليق الافادة رفع **و** ان  
 شجر للمأوّه في الفريضة بطلت صلاته **و** لا يفسد في النافلة **و** اذا استمر  
 بعد الرجوع من ركوع القيام عمدا فسد **و** ان كان سهوا لم يفسد **و** اذا  
 استمر لا نام والمؤمن في اول التكبير وشبهه الموم في اخرها او عند  
 في اول التكبير وشازركه في اخرها فسد صلاته **و** التحنج والمخاط  
 لا يفسد ما لم يكن لهما حرج **و** الا لفتا القليل لا يفسدها ما لم يستند  
 القبلة الا الحرج استهوا ومن عمدا القليل نقص ثوابه **و** من رفع يديه  
 من حرج او تركاقل من نقص الوضوء لم يفسد صلاته **و** من صلى زباد  
 في نظيه من ترك او غيره جاز **و** لا يفسد الصلوة قول العاطش الحمد  
 لله لانه من القرآن **و** تركه يد على فيه وان لم يفسد صلاته **و**  
 ورفق الله من الحجة على ثوبه لا يفسد صلاته **و** من رفع يديه الى ارجاء

في بيان

التي تقدم والناخر ولا يجزئها **و** من سلم تسليمة واحدة في غير موضعها  
 لم يفسد صلاته وعليه سجدة التهو **و** من ترك تكبيره او افادته او  
 غيرها من الضمير لم يفسد صلاته **و** لا يفسد بغيره ما هو شر القراء  
 الا ان يترك التسمية ثوبى الاعتداء بالكثرة الاخيرة كان في الفريضة وترك  
 التسمية على المكبر حجة التسليم لا يفسد الصلوة **و** ان التسمية الاولى يفسد  
 جميع اركان الصلوة والتسليم منها وهي عياره فمستمرة في حكم التسمية الواحدة  
 ترك التسمية لرجل من عباده وحسنه **و** الحذر والمخافة في غير موضعها  
 يفسدها **و** من غص عينيه في صلاته فسد صلاته **و** حاشية ومثله  
 وخرصا جلت المرشد لم يفسد التسليم عليه السلام وذكر الناصر الحق والاماني عن  
 حعفر الصادق عليه السلام انه لا يفسدها ولا حجة تركه رجع **و** ومن قال  
 السلام عليكم ما لا يكلم الله في التسليم انظر صلاته لانه كلام الناس ومن  
 زان غيره بجزا او غرق او قبل طبا او ناكله السباع وفيه يمكن خليه  
 وجب عليه الجزاء من الصلوة لدفع الضر عن المسلمين **و** من ركب المشرك  
 الاخر وجره الوقت فلا اعاده عليه لوقوع الخلاف في حرمه **و** يمكن الفصل  
 بقيل موضع سجوده بعد الفراغ لانه تشبه بفعل النافقة **و** ومن ركب  
 أخاهم الله ولا أثر فيه عن رسول الله صلى الله عليه واله عز وجل  
 ائمه الهدى وقدمان غير مشركين الضحية لما قبل الرض شرف الله  
 انا اني اعلم انك حرج لا تضرو ولا يفسد ولو اني كنت رسول الله صلى الله  
 عليه قبلت لما قبلت فاطمة ان قبل الجهاد خلاف الشريعة لا يفسده  
 الدليل وفي الشريعة السرف تفسد تسمير الخافض وان كان حشرا طاعة  
 كما زودنا عن النبي صلى الله عليه واله لما قبل لعان البغوي رضد يوم  
 عاشوراء فقال ان عشنا ان ربنا الله ضا اليوم التاسع في العالم  
 القابل فان صلى الله عليه قبل ذلك ووقع الخواضر وهو في الصلوة لا



**نظامها ولا يلزم سجود السهو لأجلها**  
**باب صلاة العليل والمغذرة**

من خشى زياد المصتر من القيام صلى قاعداً وهو صلى بغيره وسجد  
 من جاز أو برز وشبهه صلى صلاة وهو من يد رمل وقاراً بغير رمل  
 الأمان يصل مستلقاً أحده كذا وكذا والمصل في عبد العذر يترقب  
 جليته بغير شئ البشري كما يعمل في سائر الصلوات وإذا برز  
 حال القراه جاز يده على عجزه وإن جث عليه التصحاح لا يفيض  
 كذلك وإن عجز عن القعود صلى على جنب الأمان وإن عجز عن البعد أو  
 بغيرها فقرأ عذراً وهو الذي لا يستد عليه كونه في موضع كسباً لا يجوز  
 في الهواء وهذا هو النسخ جسا صلى مومناً وإن لم يكن إلا بالبر  
 أو مباحه والكل آتياً بالقلب والعليل إذا جاز وأما العلة آخر  
 الصلوة وإن خشى الموت وشبهه المرض صلى لم يجز عليه إعادة وإن زال  
 عذره وفي الوقت بعدة والحال هذه فلا إعادة عليه وذكر كذا الخاف والمساء  
 والراية إذا احتلوا بالأمان لم يحسب عليهم إعادة وإذا عجزت حال الجلي  
 على ما مضى وسواء تغير حاله من الأذى إلى الأعلى أو من الأعلى إلى الأدنى  
 كالجوف أو من الصحة والمرض وكذلك إذا اعتنت وفي صلاة جماعة  
 وبنت على صلاتها ولو تروى المرض الصلوة بالأيام فسق إذا كان مستظراً  
 وإذا كان تاماً بالترجوع والتجود كسباً أصلي مومناً وبفعل في صلاتها  
 كالقرب إلى حفظ طهارته ومن يزد صلاته ركعتين يصلها ما كانا  
 عذراً ولو نذرهما قائماً جاز أن يؤدبها على الأرض ومن استدأ صلاة  
 على حال من قرأ أو ركع أو اضطر إلى الركوع والقرار ثم علم ما يمكنه  
 إذا كان يفعل تسليماً والآخر من كان قد سجد بعد التعلم أمر القراه  
 على قلبه في صلاته وأما الأمان فسبحه وإذا صلى غير مأثوراً لم  
 أحدث استأنفاً ويجوز أن يضيق المرض به على يده في صلاته

**باب صلاة الجماعة**

صلاة الجماعة سنة مؤخره وفي بعض الروايات العدة أكثر من أفعالها  
 إلى القرائن مقدم من تحميمها ووضع الجماعة على القرائن فضل الجماعة  
 على سائر الأمان وتصل الطلوع خلف المقيداً فإن العذر لا يفيض  
 الصلوة ولا يضي خلف المتفعل والقائم خلف القاعداً والمتوضئ خلف  
 المستمع والرجل خلف الصبي والمزراه والاسلم خلف من نهش البول  
 ولا يجوز الصلوة خلف الفاسق فإن لم يعلم يسقط الأعداء لكل من  
 إعادة الصلوة مما شئ به قوله لم يحسب عليه إعادة الصلوة والمزاد به  
 إذا كان بعد الوقت وذكره بعد ذلك رجوع ومن عليه حسن صلواتها  
 دونها فإنه لا يوم حتى يعرض وإن كان الرمن ذلك جاز أن يوم ثم يقضى  
**حاشية** مثله ذكر محمد الحسن وكذا ذكر أبو القاسم البستي في  
 الناصب للحق أنه لا يحسب فيما فوق حسن صلوات رجوع وإذا كان  
 أكثر المومنين أضرراً منه جاز وأرضه الأكثر خيرة له أن يصلي بهم  
 ويجوز صلاة المسافر خلف القيم كصلاة الخوف وكذا على المأموم  
 الأبنام ولا يحسب على الأمان سنة الأمانه وإن أحدث الأمان في الآخر  
 تقدم أمياً يوم لم جاز إذا كانت الصلوة حقراً فإن كان غافداً لم يجز  
 الأمان لم يجز يقدم الأمان كما **حاشية** قوله تقدم أمياً يوم بهم  
 المحاضرة وذلك لأن الأمان إذا كان قد قرأ في الأولى وليس صح يتابع القراه  
 تحب في ركعة واحدة فإذا كان المستحلف أمياً لم يصدق ذلك مثله ذكر  
 صاحب الوافي وذكر في التحريم أن لا يصح من عجزه رجوع ويذكر ارتفاع  
 المومنين وإن كانوا أسفل من تحريم الصلوة ويجوز أن يصلوا بالنساء الجماعات  
 وحدثن دون الأمان **حاشية** مثله ذكر يحيى عليه السلام التوافل  
 دون الفرائض رجوع ويوم بالنساء عقبه وبعد سطحة في كل ركعة  
 واقبهن فإن لم يتبع الصف اضطفهن صفائياً **حاشية**





فان بعد تحالفه مذهبه وصل خلفه لم يتفق ومن صلح الامام لم ينسب له  
 من قبله انما لا يما من معالم الدين وان عرض ابن نوح بزوج المؤمنين عن الامام  
 والامام لم يقبضه حاربه ولا ضا فعل الاضار مع عاقل ولم يما من رسول الله  
 صلى الله عليه واله الا عاقله و صلاة السنه فرحله المقيم حاربه كصلوه  
 الحرف بغير وزه الفضيله سواء خرج بعد الاول للثاني والاخرى والاخرى  
 الامام كونه من القوال في الفعل فان سبقه المأموم بقليل او اكثر فسدته  
 صلاة خلاف الاركان في وسط الصلوة واذ استرخى الامام والمأموم  
 2 قوله الله ثم سبق الامام بأخر الزرع ونعمه المؤمنين صحح الابتداء فان  
 سبقه الامام بقوله الله ثم استركا في آخر الزرع صحح ايضا فان استركا  
 في الاسم والصفه صحح ايضا الامام به كما يشهد وكذا في استركا في الاسم  
 وسبقه المأموم بالصفه بطلت صلاته دفعه فاما تباين الاركان فهو  
 تكبره الاضاح فان المؤمن اذا اراد الامام في آخر الزرع الاول وفي الزرع  
 الثاني قل اني منه باقل ما يلزمه فهو في حكم من لم يخرج من الزرع الاول  
 فيصح انما فيه واذ اشبه الامام بالسجده البائده والحقة وقد اسروا  
 جالساً صحح انما فيه او فاما فكل ذلك لان السجده البائده الزرع الى اخره  
 شاركه في الجميع واذ ترك الامام الحنفية وهو المأموم برأى خويلد له  
 اليوم ان يفتح عليه فان اضطره لعله يدرك حاربه بلغ الزرع ولم يدرك  
 جهرا المأموم فان سبق الامام فقرأ على الماء الامساك والاشياء  
 وما لم يركع فله ان يقرأه ومن ادرك الامام في صليبه الكثير في الركعة  
 بعد ان رجع الامام بطلت زلعاته انما ينقض من خلال العصاة مشاركة  
 الامام في الاركان كان يمام الركعتين الاولى في الصلوة وان بعد فرض ما فيه  
 بعد ان يسلم الامام مفروم وبعضه وسجد وسلم ومن ادرك الامام في  
 العدد في الركعة الاولى وسبقه خمس ركعات فادركته فانه الثاني ان  
 امكده فان لم يقرأ في الثاني ينقض الاولى ركعتين حاربه في الصلوة بطلت

فان من قبله لم ينسب له من قبله عليه وحل عنه الامام ومن رأى في ما  
 يظنون ما مام ولم يعلم انهم عصر من قبله مام وما لا يفرضه من قبله  
 بعد الفراع ان فرضه وان فرضه من قبله صلاة وان كان يظنون ظهرا  
 ويؤي الامام العصر فسدت صلاته ومن حارب من الصدقة بطلت  
 معه صلاته فان حربه لغيره عذر احاط به وكذا الامام انما طار  
 الداخل وان يكون في ركوعه وسجده ولو عشرين مرة في واحد او اثنين  
 بطلت الحجاج واذ اثنوا الجماعة الامام بوجوب بطلت صلاة المأموم  
 وكذا ان يؤي الامام بواجبة معتبره وان يؤي الامام بمأموم بطلت  
 صلاتهم ووجه ذلك في الركعة يكون اسلامه اعلم انه يشهد فان لم  
 يعلم لم يكن اسلامه واذ ادرك التيمم مع الامام لم يركع بعد سجود الامام  
 اعمد سلك الركعة كما لو كان عرفاه مع الامام تكبيره الاضاح والقيام  
 وادركه في الركوع كذلك واذ حاشية وذكر عن سماع العاشية لم يركع  
 حتى العثم عليها لم يركع صلاته غير صحيحة فان الامام قد سبقه بصلاته  
 ارتان وسلمه اشار الناصر للحق عليه السلام في كتاب الكفر والمان ونصرة الاسناد  
 ابو يوسف له وبه والقاضي زبدية بحكي التيمم عليها لم يركع واذ  
 خلل الحنفية والمزاهة فقوي الزحال بعزم منهم لم يفسد عليهم وان علموا فسدت  
 واذ اثنوا الامام في الركعة بصلاته وصلاة الامام في الركعة بصلاته والوجه في هذه  
 صلاة القراء وان كان جهرا بطلت صلاة الجميع حاشية والوجه في هذه  
 التسليم ان الصلوة ادا كانت مخالفة فان التيمم معدور فخارت صلاتهم بصلاته  
 العائز فقرأه في المخافة لم يكون له قراءه خلا فها في صلاة الحنفية فان قراءه  
 الامام لم يقرأه فادابوا ما في مع وجود القارئ ودر كونه القراء فها  
 منع بكنه منها فقتل ذكر محمد بن سعد الله انما يرفع ولا يخطي امامه من  
 تحت القاعة من خشية وقرأ ما معها وبقطع الاستسماح اذا سارع  
 الامام في القراء واذ سبق امامه بركعتين فسدت صلاته وان سبقه بركعة

ما  
 ذكره  
 القائل



انتظر في الباقية فان شققت بها بطلت صلاته واما الموقوف فاما  
 الضلوع فاما وعد الوصف فمهم ومن صلى في الصف لعذر لم يجر صلاة  
 فان وقع خمسة اخر حتى يصلاه الثاني والاول له ان يفتح صلاة الثانية الزا  
 واكثر ويصل على الاول جده واداءتم قد ما الموم على الامام فسد  
 صلاته والاعشار بقدم الناس والاخر يبطل سجود الامام انتهى  
 ثم يعود لتمام صلاته واداء اذ ركع الامام في السجدة جاز ان يركع فاما ما  
 قام امامه ثم بقرا ولو قرا قبل قيام امامه لم يفسد صلاته وما في الصلاة  
 فيه فهو اول صلاته ومن اقرع عن امامه لعذر عذر بطلت صلاته و  
 ما تم بالامام في باقي صلاة بعينه والاضحى الضلوع خلف المصلي بعينه  
 ذراهما فما فوقها كان ميثاقا من القضاء واداصل وحده ثم خال امام صلى  
 معه فافله ولم يرضى الاول ولا يقدم المأموم الامام الا في الست اجزاء  
 وهو ان يكون الضلوع تحت خطه بالنسبة وهم مؤمنون بالامام وان كان في حرم  
 الى امامهم ويحول الامام عن موضعه لانه اعد من الزمان واداء في  
 فوق الجماعة في الصحيح يدان بالعرضه ويكره ترك السنن فان برتها  
 استخلا الا ان خفاها واداصل على يده ما في حرم عنده شاهدا  
 وفي خلاف اغاروا جميعا كان في الوقت فتي فان العشر على  
 اعداوا في الوقت بعده فان كان يده اليه لم يفسد سجدة عليه  
 اعلامه وخلا علم الامام بالناجاة متى كان عليه واداء سجد الامام  
 بالسلم ثم سجد ثم سلم ما لم يطر ولم يرد على العباد منه

### الشهور وسجدة

سجود الشهور احب عند تشبيه السنة واحب في السجود الشهور مع الله  
 ونوره جبراما فاته وحب الاعمال في السجود والعور من السجود  
 وعند الكبر والكبر واحب وسجدة الكبر عبد الرقة والخص  
 والنسيخ في السجود والشهد عدا العور ومن صلى صلاة رابعة وحده

في الركعة الاولى سجدة وفي الباقية سجدة وفي الباقية سجدة وفي الرابعة  
 سجدة انه سجدة سجدة قبل التسليم وبم صلاته ان الضلوع كثير  
 الضلوع فان سجدة سجدة صلاته ومن سجد وراعى صلاة اخم له  
 وان كان هو فيها تجزى فان استوى الضلوع اعادة ومن على الاقل فان سجد  
 في الباقية اعادة وكره السجود الا لم يتها لان لم يستع الا السهو ويجب  
 فيها السهو في السجدة في غير مقامه او كخرج الى رصده او اقله انه  
 خبران للضوء فهو كالجزء منها ومن صلى اربع ركعات سبع سجرات  
 ولم يعلم موضع المأمومة سجدة في آخر صلاته وان كانت في اولها لا تأنها  
 تجزى تجزى العشاء وهو بعض فيها ما فان سجدت في رصده فما بعد ذلك  
 الجواز من صلى اربع ركعات خمسة سجرات ولم يعلم موضع الست السجرات  
 او علمه وادان ترك الشية على الملك سجدة ولم يفسد صلاته واداء في  
 الركوع او السجود او موضع الشهادتين في الاولين او قرا في الاخرين  
 اكثر من الفاجدة او ختمها في ركعة او اذ ركعها سجد او سجد او فرج او  
 قاما وتعدوا وفعودا اقام او ترك التسليم الاول او تسبح الركوع في السجود  
 او اذ ركعة او سجدة او ما فاته بسجدة لذلك جمع سجدة السهو ما  
 تعد من ذلك تجزى السجدة لم يلزم له سجدة السهو ومن ترك اربع سجرات  
 من اربع ركعات سجدة له ركعتان ونصف البها ركعتين واعد ما خل ذلك  
 شهوا ومن ترك خمس سجرات سجدة له ركعة وسجدة وان ترك سنا سجدة  
 له ركعة وان ترك زوجين من البين من اربع ركعات علم انه في كل  
 ركعة سجدة سجدة له ركعتان وان ترك اربعة سجدات زوجين من آخر الظه  
 ركعة سجدة سجدة الى الركوع وبم باعده ومن ترك التسليم الاول اعادة له  
 وفيه التسليم اعادة الى الركوع وبم باعده ومن ترك التسليم الاول اعادة له  
 ان لم يكن قد استتم القيام فان رجعا فاد بطلت صلاته ومن سجد  
 في صلاة تجزى فان استوى الامران بعده استأنفها من التجزئة وان  
 كان من اربعة التجزى على الاقل فان سجد ركعة صلي حسا ولا

اعاده عليه. ومن لم يتحرر لشكته ثم غلبت عليه صلته صلاة بعد الفراغ  
منها صحته. وان شهد له بشهود انه لم يتهايم لم يزمه اعادته اذا كان عند  
انه انما خالو شهد له بشهود انه انما غلبت عليه صلته انه لم يتهايم فانه لا  
ياخذ بقوله. والعمدان منها ما يوجب المصير به الى العلم كاضل الفعل من ايه  
هل حج او فاضل او هل كان او هل ضام ولا يخفى فيه عاقل الظن. والمازى بخبر  
فيه عاقل الظن. فان كان الصلوة واعمال الحج واجزا للضرورة المختلف فيها. فهو  
سكت في صلاته واجتبا عاداتها نوى اخر ما عليه منها. فهو يسكت بسكته  
عن منبذ فاعادته ثم يسلم على مناره ثم يقرأ. تسلم صحته صلاة. وعليه  
سجدتنا السهو. وسجود السهو قبل التسليم ينقض الصلوة. وسجدتنا المأمورة  
لستها وامامه. وسجدتنا لستها لنفسه. وان كان ما نوما. واسجدتنا للآخر لستها  
امامه لا بعد فراغه فان فعل قبله بطلت صلاته. وان لم يسجد الامام لستها  
وجعل على المزم. اسجد كالركان. فسجد. ومن سجد من اراد سجدة واحدة  
ومن سجد من ركعتين سجود السهو اعاد السجود ثانيا. وان كان من سجود  
لم يسجد. ومن سجد من الركعتين كان عليه ركعة ثانيا. وان لم يتحرر لستها  
فيه وان كان قد خرج منه الى غيره ما دام في صلاته سوا. فان سجد اليك  
ام. ومن سجد القراء في ركعتين من الوتر تسجد لسهو. ومن لم يخار  
كجزا في ركعة واحدة شهوا تسجد لسهو. وان اتم التسجد الا اتم  
لسهو. وكجزا سجود السهو في الاوقات المنيعة عنها. واذا قرأ السجود  
قبل الفاتحة تسجد لسهو. والآخر لا يزمه سجود السهو بحجز الجوز  
والساق عن الصلوة تاركها حتى يخرج وقفا او يفتي يديه وقلبه حال  
عنها كقوله الما فتزاع جعلها الغير الله على انما فيها كالمناق. فانما  
الشهو فيها فلا يوجب الاحتراز منه. واذا قرأ ضابطه او حذته او ناسيا  
سجد لسهو. وان خبر ركة بعين قراءه في البنية. ولا يسجد صلاة  
ويستجد لسهو. ولا يسجد للتلاوة الا على ضاهه فان كان يجز سجد  
على غير طهرانه. وكذلك سجود المصروع. وكذلك يستتر

في خواره الحايض والطاهر والمحيض والخبر لا يلبس من الصلوة في شرف. واذا  
كثر قراءه اية السجدة لم يستحدا منه واحدة. وان كان انما يحمله سجد لكل  
ايه سجد سجد. والشجر وحسنه للصلوة والتلاوة والشهو والشكر  
والخشوع والاعتناء بالذنب.

**باب وجوب الصلوة وحكم تاركها بعد وجوبها**

فوجب الصلوة لتعلق العقل والبلوغ في الرجال والنساء وبلوغ الرجال  
بالشبه. وهو خمس عشرة سنة والامانة والاحلام. فان خرج المني جماع  
لم يأت على البلوغ. لانه يخرج وليس خارج له شه. وان خرج به القبل او  
النظر لستها. فانما اية البلوغ. والشبه في اليوم. حاشية قوله فان  
خرج المني الاخره اعلم انه عليه جماع. فخرج المني حذ البلوغ اذا  
لم يكن جماع. فلما اخرج ظهر الحمل حذ البلوغ. لان انزال المني جماع  
لست حذ البلوغ على ضربين. علم ان خرج المني الجماع لو كان حذ البلوغ  
لكن ما بلغه قبل ظهور الحمل. وخرج المني انجع في شرح الامانة. القابض  
حذ البلوغ. ولم يجعل ظهور الحمل حذ البلوغ. وان تسندت فهذا ان خرج  
المني لست حذ البلوغ كما ذكره الامام فانما علم على الاحلام. لا يمكن الله العلم بالضرب  
وذكر سائر اصحابنا ان الاحلام حذ البلوغ منه. وفي الرجال نضع. واما  
النساء وبلوغهن من الحيض وبلوغهن خمس عشرة سنة والامانة وطهره الحمل. و  
يكون الاختلاف من حيث بلوغها وبلوغها. والامانة انما الصان بها قبل البلوغ اذا انكس  
تلقينهم. ومنهم من المني والغواش. وما رز الصلوة لستها. فان لم يثبت  
حيض حتى يضيء ويخبره على فعلها. ولا يثبت الا ان تتركها استحلالا لانه  
يقول للزوجة بعد الاستبراء وهكذا حكم تارك الصلوة.

**قصاص الصلوة**

**باب** من فاتته صلاة في حال كفره او في كفره كان يجب عليه قضاؤها اذا انسلم المظفر في



لا تقص يا فاته من الواجب ان اذا ابتدأ صلاة او ركعة او غير ذلك فقل  
الذي صلى الله عليه واله الاسلام تحت ما قبله والفاضل اذا انما يعلم انه كان  
يعمل في صلاة ما يغتفرها بالاجماع حتى يقلد ذلك وقضاه وان كان من  
الخلافة لم يغفره ومن لم يغفره لم يغفره حتى يخرج الوقت ليقض ما مضى من  
سما عن صلاة او شبرا لزمه اقامتها عيسى كونه لها منه القضاء ولو  
كان في الصلاة وما قبله العجز بعد الرض يكون قضاؤه وكذلك قاله الظاهر  
بعد العجز وكذلك قاله العجز بعد العشاء الاحقره ومن وجد في نومه  
من باب اعاد صلاته يومه اجبا لها ولم يفرغه انما انما اذا احتج ان يقول  
ولا ترتيب في القضاء سيرا بالقائه اذا ذكرتها في وقت الحاضر فالحاضر  
وفيه للاخبار فان يدان الحاضر اجزائه لا وقت لها جماعا واذا انتهى  
الظهر وصلى العصر في آخر الوقت فانه يصلي الظهر قضا بعد الوقت ومن  
اسبغ عليه الوقت فانه يوتر بحزبومه ولا يوتر اولا وقضا وكذلك يتأخر  
الاداء فانه اذا كان عليه ظهر فانه اذا اراد ان يوتر ظهر يوتر ظهر يومه  
دون ظهر وقده ان الوقت لها فان يوتر الظهر مطلقا وقت اذا امكن  
ومها وان كان في عز وقتها وقت قضاها ومن صلى شيئا قبل عليه صلاة  
ام لا علم وجوبها حتى عن القضاء ليله اخراج الزيادة عن مال العابد اذا  
لم يعلم ما فاته احاط ما يستغفر ذلك وقضى الرض كما يمكنه من قوته  
كضاه وفيه هو من صلى صلاة الليل بالهار كان يحترق من الحزن والحنان  
ومن احتج بشي مما طهره الاحتياط وعلم في الوقت اعادته والاولى ان  
يستغفر حتى يقضي ما فاته لا سيما ان كان العوائد كثيرة ومن كان في دار  
الحزن لم يعلم وجوب الصلوة فعليه القضا اذا تركها واذا احدث  
واحد من الجماعة وعند كل واحد منهم ان المحترق شراة وصلى كل واحد  
منهم ما لا خير صلاة واحدة يعمل كل واحد منهم قضا ما مضى مع غيره  
لم ينش القاسم

### صلاة الجمعة

في الليل فادونه الى الوضع المجمع فيه واقامه الجمعة في المساحد  
المسنة قبل هذه الطريقة حاشا ويستقبل المسجد حيطه ويضع  
الجمعة بترجله وامراه ومن سمع الخطبة وهو خارج المسجد او ما يلزم  
منها كان محجبا عند من يري السماع واذا رجع جماعة متجدا في صحرا  
لزمهم الجمعة فيه والافعال الا في الامام فحجز التجميع  
في المسجد اذا كان بينهما ميل فافوقه واذا حضر الامام رجل  
وامرأتان ضلت الجمعة لان الخطباء عام متناول للرجال النساء  
واذا شرع الخطبة في الخطبة فقل الناس ولم يسمع سوى نفس  
صحت الجمعة فانها ثبتت على الصحة فلا يفسدها زوال بعض بشرطها  
طال اصل شروها الامام فلو لم يسمع في الخطبة اثبات الجمعة ونصح  
الجمعة لم يسمع الخطبة اذا سمعها سواء لان صحة الجمعة كافي  
في الصلاة وقده بشما عما جرى مجرى فقده بسماع احداها وتعلق  
اصحابنا انما يملونه ركعتين لا يستقيم عندهم اذ هو اوجزها على المشافير  
ولأنها لو كانتا مائة ركعتين كان في السمع الاول يرضى لثبات الاجماع  
على خلافه وان يقرأ بعد الخطبة بقى الامام في صلاته ولا يقدرك  
الا اذا انزعجهم امر فمهمهم والامام فادان كذلك لم يحل من الخطبتين  
والصلوة اعمال كثيرة فحزبهم عن انهم لم يلزم اعاده الخطبة من غير اجاب  
وان حلت اعمال كثيرة استحبنا للامام اعاده الخطبة من غير اجاب  
لانها فرضان كل واحد منهما على حاله واذا اضر الثالث عن الخطبة  
لزم الخطيب الاستمرار على من بقى الامم ان حضور الجمعة يلزم  
سماع النداء او استماع الخطبة يلزم بحضور المنيق فلو كان في وقت  
قبل يقبته ولا يجب اعاده الخطبة اذا اعاذ الثالث هو من تكلم والامام  
خطب انهم لم يفسد صلاته فان كان يذكر الله تعالى والصلوة على النبي

الله عليه لم يأثم ولم تقصد واثبات الامام اولى من غيره ما قام به الجماعة  
 لم يكن حاز لغيره ان يسمي ان حتى يوافق وصاحبه العمل او لما لا يامره  
 في جهه عمله ومن علم او علم في خطئه ان يضل الامم من موافقته  
 ذلك لان الله تعالى قد امرنا بالتعاون على البر والتقوى فان كان من ذلك اقامه  
 جمعه لم يطل الواليه من الامام واذ اضرع الخطيئ قد دحا والعصر  
 صلى الظهر وطلعت الشمس بعد وقتها ومن ادرك ركعة من الجماعة  
 اذ ركعها وكبر في البايد هو وان دخل في العصر وهو في صلاة الجماعة اثبت  
 جمعه وان لم يجمع صبح وكبر الامام واما ما عني العبد المذنب  
 له والملتص بالخطيئ والباشر ان يفتر عنه الناس جملة انما ضروا  
 لان لا يمتنع هناك هو واداننا بالخطيئ في اثبات الخطيئ السنوي  
 وكذا ان خط واحد فان اوعى عليه وجه الاستسنا ولم يكن لهم ان  
 يتخلفوا الا ذلك انه دونهم حاشية انهم انما زعموا في الخط  
 فليعلم بقر الله الاستحلال بخلاف الصلوة فان لم يتخلفوا اذ خلا  
 لانهم متساوون للامام فيها رجع واداننا الخطيئ قبل الرأى العاديا  
 والصلوة وكبر رعيه الامام بالعبد عن الجمعه والجمعه هي الاصل والله  
 يدافعها وطلعت الشمس في العصر ومن ادى عليه الجمعه حارلا  
 ان يصل الظهر في بيته قبل الجمعه وبغيرها وان شرب عليه الجمعه  
 جزه الظهر قبل جمعه الامام وكذب فاما وان ترك الصلوة على الصل  
 الله عليه فثبت خطيئته وكبر ان يتخلف في صلاة الجمعه وبدا  
 بالجمعه قبل الكسوف والاستسقا والمنازلة اخشى فيها وبدا بين  
 تسابرها ما حتى فوته والجمعه واجبة في المأز والقرى واذ  
 اوردج الناس فلم ينقص بعضهم الا بالامنا للنجور حاز للضرورة وكبر  
 كخط الصلوة وان كان له مكان زان لم يضرب احد في السفر

**صلوة السفر**

في السفر  
 في السفر  
 في السفر

واداننا المشافر ببلده جازيها انقطع حكم السفر وان اتم من كان  
 فرصد القصر عما غابا وحيت الاعادة في الوقت بعد حوزة فان كان  
 حتما اعاد في الوقت لا غير هو الواض الى الامام ضلته وعقوبه ما ندوا  
 حكم بيته وفي نفسه فان كان يادوا له في المقام في بلده ووصل الى الامام  
 فسلما او لغت ذلك من الاشغال لم يحد من الامام ما يوجب فوته  
 فله ما يولى من قصر او ايام هو الوطن هو المنزل والاملاك واداننا  
 البلد مطلقا بين الحايين منه ذوا الميل الى الميل في حكم البلد الواحد  
 واستغله واعلاه سوا او من كان ساكنا في بلد فخرته اسفلت الى غير  
 ثم مبرها انه ما دام عازبا على سكانها في تسعة تلك او في تسعة من يوم  
 خضر السكن باله كان فسوقها اليها وتم بها ضلته خزانها وعمرانها  
 وان كان الضيف في سكنها في بلد التسعة وفي بيته من يوم خضر السكن  
 بياله فانه قصر فيها وان كان عمر يسكنها لا يزل ذلك ومن اخرج  
 الصلوة وهو في سفينه فسار في وهو في الصلوة ميلا انه يتبع حكم البيه  
 في الابتداء لان الخدم قد ترمد بعد التدينام او قصر ويكون فيها بيته  
 الا فامد عسره والرجل يكون مستويا بطن امزانه والقصر اجب  
 وسنوي في ذلك البر والبحر والاسن والخوف والطاعة والمعضه  
 واقام مسافر يبرده او اوله عدى به ادى يصل اليه في دون حملها  
 ومن لم يوادا منه والسفر فاضل في المشافر السفر وعبر في المشير  
 المعاد دون شرعه الحرة وخو ومن دخل ميل ببلده اتم سوا اراد الرجوع  
 اتم يرد والمسافر يكون معها بالته والكون المقام مسافر بالبيد  
 في الضيف الا اذا اراد ضد التعرّج للقصر ومن سكن في مسافر القصر  
 فعليه الامام لانه الاصل فان بيت لادن القصر كان احكام بعدنا ضلي  
 وان شئت مما لا يخفى فيه القصر وقد كان قصر اعاد الصلوة  
 والاحكام خمسة اقسام الاول ما حصل به الضرورة فلا يعبه

في السفر  
 في السفر  
 في السفر

في السفر  
 في السفر  
 في السفر

في السفر  
 في السفر  
 في السفر



حال الخبز في القلعة والكثرة كالأخبار الحزينة والبلدان  
والتي تحصل به العلم الاستدلال وهو المتواتر معتبر في كثير من الخبر  
وعبد التيم واليا بويه فيهم التواطؤ على ذلك والثالث ما بلغته الأمة  
بالعنوان سبعة وأحد عشر جماعة أو جماعة عز واحد ما ينكر أحد منهم  
فهو دون المتواتر ويحصل به الظن الأقوى وهو فوق الواحد كخبر الأجر  
وما استشهد به والرابع الواحد وهو ما ينطه واحد عز واحد جماعة  
ويقع فيه الخلاف بين الأمة فيوجز العمل دون العلم به والخامس ما روى  
من الأخبار معارضاً للكاتب والستة المعلوم في رده

## باب صلاة الخوف

لا يصلي الخوف إلا في السفر دون عيمته ومن علم على طه السلامة أجزا  
الآخر الوقت وإن حشي العطش أو اشتغل بالحزن يادون في أول الوقت  
وما أخذ السلاح المضافون والمصلون وإذا تراءوا أعدوا وأوليس بعد  
فانكحوا ثم ضمن من يعرف قبل صلاة الخوف فلم يعملوا فسد صلاة  
الأولين منهم دون الآخرين وإن لم يتضمنوا تحت الأعداء ويصلي الخوف  
للقوة طالبا كان أو بطوايا إذا كان يخاف من المظلم من المظلم هو وإذا التمس  
صلاه الأئمة بدالم خيال طوته عذوا فاعتلوا ما باله أنه ليس بعد  
فان يتضمنوا بين العرف فلم يعملوا فسد صلاة المتكلمين وإن لم تكن  
وأنوا أصلا ثم خارجين عن الأتمام تحت وإن فعلوا فعلا كسرا قبل  
اتماما فسدت وهو يصلي الحائفة أو الحائض على التيم وإذا زال  
الخوف وهم في الصلوة انقوا أمتان والبطلان يصلي الخوف وإن لم  
تتم نحو من الصلوة لشبهة الخوف صلوا فهو من إن لم يكتم أسفعا  
القلعة فعلا ما ذكرنا في حقه التي تجارون فيها وتصل في آخر  
الوقت في الخبر سائحا أو كما لا يدينه إذا حشي في نفاها وإذا أخرج إلى

الركعة في الغروب في الخوف لم يفسد صلاته إذا كان ذلك لعبابه ليس  
ونصلي في السجدة التي صلاه التيم أو اضطرابه ونصلي في العار  
يده ولو جاز به القيس لم يفسد عليه أسما مع الضرر فانها نص  
وله كثر المحاذيه

## باب صلاة العیدین وتکبیر الشریق

صلاة العیدین واجب على الرجال والنساء مفردان أو جماعة  
وتكبره خروجا من التيم والعیدین ولا يصلي العید في وقت الضراعة لأنه  
لا يجوز إلى ذلك ومن كثر من صلاة العیدین ضعه فانه كثره فماتره  
في البائس ويكثر في صلاة العیدین سبعا وتركه بالمانه إن النافق عن  
السجدة صلى الله عليه واله ذكره وذكره ركع بها أو بد من تسبيح بعد السابعة  
أو ثمانية عشر أو ثلثين في البائس خمساً وتركه بالمانه ستة أو العسل  
ستة وكور قبل العجز بعده وتسبيح يا خير صلاة الفطر إلى أن  
تتأول شيا وله شربة ماء ويجعل الأضحية ليديح بعرفها وأغني  
الضلال فشهد أنما من الزوال على وقتها بالأسر صلى العید وإن كان  
بعد الزوال ضلي في اليوم الثاني دون بعده ويكثر بعد الفراع من الصلوة  
ثلاثا لتعلم أنه قد فرغ منها ويكثر قبل الخطبة تسبعا وتعرفها تسبعا  
والنساء تحضن أصواتهن في صلاة العیدين وإن تركه لم يكسرن  
سبا أعاد سوا أن تركه غامدا أو ناسيا أو أن حشي ركوع الإمام  
قبل فراغه من التضرعات فلا يقصيه في ركوعه بل يكملها عنه الإمام  
فان أيقنه أن يادها متابعه مع ذكر الالام وجب أن ترك الخطبة  
كان يركا للسته ولم يفسد صلاته ويخو أن خطب فهو كثره  
كثرة من العید والجمعة في خطبة واحدة ويكثر المأموم عند تكبير الإمام  
وتسبيح في الحائفة ولو لم يكن به إمامه وتكبير الشريق واجب في  
صلاة نبي يوم عرفه في صلاة العید من آخر أيام التشريق

لثلاث وعشرين صلاة وهو فرض في الفرض ستة في السنة والار  
 ما في الميت من الكبير ويكثر يوم العطر من حين يخرج الاما الى ان  
 يندى الخطبه ومن سقى تكبيرات الشترق قضاء في سائر ايام العشر  
 دون ثمانية ما صلى العبد الا مرة وما يصلي يوم العبد في صلاة  
 العبد فان عظم الثابت وذكر فضائل اهل البيت عليهم السلام فلا يات

## كتاب الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم الجنائز بالفتح الميت الجنائز بالكسر السنن  
 وعلامات الموت يسقط القدم من قبل الالف واما داء الرجل الوتر  
 واختلاص الكف من الزراع واخشا والصدع ومن موت بالثوب وبور  
 ان كان له او عليه شيء فله النكاح الصرور من الله كانه وهو جرح  
 العبد نزول الدم وما يدملك من التشيع ومن العبد الصوت  
 والصراخ والظفر وسائر افعال الخيال

## توجيه الميت وغسله

بأن  
 يؤخذ الميت على شقه الأيمن كما يلي في قبره ان امكن وغسل الميت  
 واحدا التسهيدا في المعركة يذوق في سبعة الا الحرق والفرق والقطر  
 فان لم يدرى وغسل الفاسق وتكر ولا يصلي ثقب في اللثة ويغسل  
 الشهيد اذا كان حيا وكذا لك الحاضر اذا شهده بعد الظهر  
 كالخشب والمرجوم باقراره لا يغسل واما الغريق فيغسل الميت  
 والمرأة توت في الطلق فيغسلون وسوا شهدا اجل عوصهم  
 وغسل احد الزوجين الا اذا مات وقد غسلت استما است محمد  
 اياكرو على فاجمة عليها السلام وله دنها والنظر اليها فان ظلمها  
 طلاقا رجعا فليس لها ان تغسله اذ مات لان العسل رجعة والكنو  
 الا من يله دونها ومن فادى واداه لنفسه طما فهو شهيد ولا

يغسل اذ مات في المعركة كغيره من الشهداء والشهدا اذا تقاض  
 المعركة وبه جناح يعلم انه لا يعيش بعلم لغسله والميت في  
 حاله في دار الاسلام يغسل ونصلي عليه ما لم يعلم فسقه او كفره  
 ويغسل الشوان الميت من قوبه ويحمله ونصلب عليه عند عدم  
 الرجال واذا مات في المعركة من يغسل بالعصى من غير جناح غسل  
 وكذلك من طسه دابة مات واذا وجد الدم في بقة او اذنه او فيه  
 او قبله اذ بين من غير جناحه غسل وان كان فيه جناحه لم يغسل  
 والصبي الشهيد يغسل اذنه غير مكلف والمفتول دون ماله جرحه  
 فلما شهد ومن قبله النجاة مع امام الحق لم يغسل ومن في  
 غير غسل يستخرج للغسل واذا انعذر عليه الغسل صب  
 عليه الماء واذا استعمل السقط غسل ورث واذا اوحد من  
 الانسان النصف مع الرأس يغسل وكذلك ان واحد اكثر وان  
 خرج بعض السقط حيا هو في حكم الحي والمكانة والمديرة لا يغسلان  
 سببها واذا اطلق انزاله اى خلا كان لم يغسل احدهما الا اخره  
 وكفى الموت الجنائز والمريض غسل واحد ويكر الحنف والماء يغسل  
 الميت واذا مات رجل من سبب او امرأة من حال غسله بحرمه وان  
 لم يكن بحرمه كان في بصيل الماء فعمل الا اعصب خرقه وحبس النظر  
 وغسله بحم الحاف او فوقه حتى يتقيه واما المحرم فينظر من  
 الميت ما كان له نظره في الحياه ويغسل الكفاية المسئلة للصورة  
 والنساء يغسلن دون الزناق من الصبان الحشى يغسله بحم مد  
 والكافر لا يغسل ويحوز اخذ الاجرة على الغسل وحفر القبر وحمل  
 الجنائز من مال الميراث مال فريه المورث ان لم يكن له مال

## تكملة الميت

بأن  
 اقل الكس ثوب واكثره سبعه وتكفن المرأة من المصنوع



والانصاف الى الرجال والنساء ويجوز كلفه المراه والمختبر وكل ما يجوز للمسلم  
 في حال حاجته كلف الرجل فكذلك المصروع فان لم يوجد له ما يوزنه  
 مما يارضه وكذا المراه من ما لها فان لم يكن لها مال فعلى ان يرضى المصروع  
 لان الزوج حبه وانما يقطع فان لم يكن الوارث فموترا فحق من المالك ان  
 لم يكن من المال فعلى المسلمة والكفر من اصل التركة قبل الدخول والرضية  
 ويجوز كلفته من الاعشار والركبان اذا كان مخرج حوله في الحياه واعماله  
 بالكفر وان يرضى كفن ما بين من لا يملكه ايضا وكذا ان كان اهل الدون  
 فداسموا له لم يرجع عليهم بل يجوز على الورثه على المسلمين وان  
 بشر السباع الميت واخذته وورثته الكفر لانه لا يرجع الى المالك ولا  
 الورثه المتبذل الى الضاحك وكذلك موضع القبر ويجوز الزيادة على كفن  
 الشهيد ولا يحك كفن من ولد ميتا بل يحك قبره واحده الشهيد عا  
 كبره واذا كان الميت لا يصغر كفن اقل ما يكفى بدخفه التبريد عليه

## باب جعل الخانه والصلوة عليها

يجوز للنساء اتباع الخنايز ونحوه لهن زياره القبر والمشى خلف الخانه  
 افضل والا فضل ان يمشى حافيا ومشى بها سوطا بين السيرين يكون  
 السعي وهو ان يقال عاليا ان فلانا مات ولا يابش بالاعلام من غير تزيان افضل  
 الاوقات للصلوه عليها اوقات الصلوه هو وكثرة الصلوه عليها والقبر  
 في الاوقات الملهه وان حشى فيها اروها على ممكنه وصلاه الخانه  
 واجبه على الفرادى الجماعه فان حصل من يوم ولا اخبرت فرادى  
 وقد وقعت الصلوه على النبي صلى الله عليه مستشهد من الصحابه ولم يكنوا  
 ذلك بل فعلوه جماعة وفرادى ولا ينصلى على القبر لان الصلوه شرع  
 على الخانه والقبر ليس كخانه ومن سجد على الامام في صلاه الخانه  
 خير في حال فراه الامام او ذكره فان كان بعد التكبيره السابيه للامام

كثير وكان له اول ويستمر مع امامه ويكثر تغذو ذلكا فانه ويسلم ويصبر  
 صلاه النساء على موتى الرجال لان التكليف عام ويستغنى عن الرجال ولا  
 تنصلى على صاحب الكبره والرجوم ان رجم باقره صلى الله عليه ولا يحتر  
 الصلوه على المفسر رضا الا ان يغضب عنه القريب قبل الدفن كان حسنا  
 والاولى بالصلوه اولاهم في الحياه ونقم من الرجل عند وسطه ومن  
 المراه عند صدرها ويكثر خشافان راسه تعسدا وان قصر شعرها اغارها  
 قبل الدفن والزعاء بها مستنوز غير واحد فان جعل حال الميت في  
 الزايعه اللغزيب اعلم به فان كان محسنا فزده احسانا وان كان  
 مسافا فاستأوى بالعصه ولا يخبر قبل امامه ولا ينصلى على طفل  
 المشرك ولا يدفن في مقابر المسلمين وان كان من اهل الحنه واذا سبي  
 الصبي مع ابويه او احدهما حكمه اذا مات كنهها ما لم يسلم احدهما وان  
 سجد في بيوتهم ومات في صغره صلى عليه وله حكم الدار وينصلى على اللقيط  
 في دار الاسلام وينصلى على الخايزه اذا مات وان لم تقص الا سلام  
 لانها صارت للمسلمين كاله وطبها ما لم يظهر منها كثر او شق وينصلى  
 على ليل الرثه ومن ردت الخنا خوفه على نفسه صلى عليه ويستحب  
 اتخاذ المعشر يغضب به المراه ويحذر ان يجعل على الخانه المشبه والبراج  
 وثنا الشهيره والبضا وتر ويقعد على وضعها ولو دخلت من  
 بيعة او كنيسته لم ينصلى عليه الا ان يكون عليه ستم المسلمين ويجوز الصلوه  
 على الخانه في المساجد ومساجد الخنايز من حمله المساجد وينصلى  
 على الخنايز بقعوده وان كان باعتر عذرا ولا على غير طهاره وان  
 جعل راسه في موضع رحله في الصلوه لم يفسد الصلوه عليه وكذا  
 القبر بعد ما سوي عليه وان كان قبل خرابه صلى

دفين الميت والنعيم به

## باب

ونعجل الميت الرقبة من العرق المترسمة وضاح الهدم فبناهم الى  
 الاباست وبعث الغنم لثا اذرع ونصف واما وزه الصالحين في اولي والا  
 ذم من غيره وحقن الدفن في السبت واذ اوجد في القبر عظام من ميت  
 ميتة وبسها ونصده على القبر وبقرة الاخر الا لضرورة وبكم ينصف  
 والشقق لانه زنه اثنى الامة والاباء والصلح المرونة وكفى نظيها  
 وطرح الرضا عليها وزانه القبر مبد وبه ووضع الحارث عند  
 الرجل من القبر وتدخل من جهه رأسه وتسل سبله وتخطو ويد راسه الله  
 عباده خاله وترس عليه بالآه ويجرد الرجل مزانه فان لم يكن فاق الحارث  
 وسبي قبرها ان يقال الدراب والاشقي على الرجل لانه قد جامع في  
 واحد الا للضرورة ان اضطر او جعلوا افضلهم الى القبر والمتره خلف  
 الرجل وترس من يات في الحيز بعد تكفينه اذا خشي نفيه ان سق طاف  
 في القبر لم ينظر احدا الا ينش الميت بغيره واذ ابلغ قبل موته له لوه  
 وكان عليه من يسرع فماله وحسنه وطنه واخراجا وان يسرع  
 حاز للوارث شقه وبركه وكوز النفر للرجع باسم الميت ونصه اخراج  
 للعلامه والباع لجمته ولا يدعي لاهل الرقه ما لمعه واستهذ جازم  
 وبقره وزرع ارض كانت مغيرة في حاله عليه وان رضى من الارض التي  
 بها قبره جاهل وان كان معابر المسلمين ارض على ارضها فان زرع تصد  
 بالغلة لانه ملكتها من وجه محظون واما الحي الساع على المقابر علوا واستلا  
 والاعترس فان غرسه وصدتر صرف في ضاح القبر وان استعنت  
 فلتسائر المصلح ولا يشرع بها الضرم سوا ارضها ام او اوان  
 قبور المسلمين في الارض الميعده صح البع فما سواه وكان القبر عباءة  
 رد البع ان يثاها واذ اكلت النجسة على القبر فلما لكها التمر وعللها  
 فان غصت ارض قبرها من حارضا حيا نقل الميت عنها واسحت  
 له تركه وكوز نقل القبر ملطحه الميت لجمعه السبل او سبها

لضاحه المسلمين وبفهم واذ افاق اهل الميت عليه صرا او قبره جاز  
 بقلة وغاد حكم القبر الى الملك اذ حرمه القبر سقط سبل الميت والغرة  
 قبل الحارث وبعد ما حاز به وهي بعد الدفن احسن والبغزة من  
 واجده وبقره الجاهل على القبر وان لو كان او يتعوط او يملك

# **كتاب الزكاه**

اخراج الزكاه فاعده وليس بعبادة وان العبادة تدل واخراج الزكاه  
 ان الترفع اقرب والمعتر في وجوب الزكاه من الخول وقوع المطالبه  
 من الامام او من يلى من قبله في وقت الاجتاج والاعتبار في النصاب  
 يظهر في الخول ونسبه وركاه الا من نصبه ووجوبه بقصد الزكاه  
 تحب في الود بعد قبل القصد من الوثقه احوال الجواه وكذا كتب في مال  
 الغائب والتم والمخلف واذ كان المزاد من على وجها وهو فوق النصاب  
 وجال عليها الخول ثم اوصت في وجوبها منها زكاه هذا الدين ثم مات  
 ولم يدفع الزوج الى الوصي الا بعد شين وشرع الزوج في القضاء فان الزكاه  
 كالتسليمها عند قضاء الدين وافرقت من حال الحياه وحال المات ولو  
 اتى الى استغراق المال لم يجب بعد ذلك الزكاه مما بقى بعد اخراج الزكاه  
 الى ان يبلغ حد انقضاء النصاب ومن ملك نصا من الحيوان الزكاه  
 فاخرج عشرة ثم ملك زعما من جنسه في تلك السنة بعض نصا في خرج  
 نصه وضحه الى الاولات الحسن والحك والملك قد جمعه ومن اجس  
 ضاعه احازه فاستد من يوم مفترق ومنهم من يخرج الزكاه ومنهم  
 لا يخرج حصته الزكاه ان الزكاه كمن عليه فاعلم ان زكاه لم يخرج زكاه  
 منه من كان عليه حاسمة هذه المسئلة صححه على قول  
 من يوجب الاخراج من العين وعلى قول من يجوز العدول لانه ادا لم يخرج





والله اعلم رجع هـ ولو مات رجل عرايا ولا هم عليه مهر وماله في الارض  
 الاولاد فالأقرب أن فيهم المال قصير الدين الذي هو المهر دون  
 الارض ولم يم زكاته لما مضى من التسعين في هذه الدرس والزكاة في  
 الزكاة ما في الزوجين في الذمة حاشية هـ وان الزوجية وزكاة  
 عن المصنف في التسليم وعندنا يراينا عليهم التسليم ان الزكاة منع وهو  
 الذي صرح عليه السلم فل هذه المسئلة في الزكاة اذا كان لها من على زوجها  
 رجع هـ والزكاة التي يجب في مال التسليم والمحمول من محكم كرجعها  
 انما هـ واخراجهم او ضمن من قبل الأب والجد ووصى الأب الى من  
 المحرم فان خرجها الحريم عتذر ان الوض صحتها ان يخرجها الى الامام  
 او عامله هـ واذا اخرج الزكاة والعشر من مال الصغير لم يلغ ولم يحرق  
 كان زوجا جامعاً فلا رجوع له وما كان خلافاً لمطالبة به لانه لا يملك  
 له في تلك الجلالة عني حال الصبي هـ والخراج والعشر كتمتع الزكاة  
 ان الخراج اخذه وخو مع الجاهله في عقد المشر كماله وقال الامام  
 مؤخر على قلعه كرافله حازمه منها او من قبل سلا فله سله هـ ولا  
 زكاة في مال الميراث ولا عشر له هـ ولو اراد من عليه الدين ولو يدار الخرج  
 ثم عاد مسلماً وزاد الدين الى صاحبه لم يجب عليه زكاة لما مضى حاشية  
 لانه لما خرج يدار الخرج من ثمنه فصار عليه على ما في مقدم من الدين فصار  
 ميراثه الخرج اذا اسولى على مال مسلم وخرج به الى دار الحرب على حدة  
 الغلبة فانه لا يجب على المسلم زكاة اذا اظهره لما مضى التسعين تأمل  
 الكيفيات بلخون علينا بالعليه والله اعلم ومثله ذكرنا العاين رجع هـ  
 والزكاة لا تحقها الاحازة كسائر العادات بخلاف العقيدة المبرورة من  
 المعاملات وانما سقط الضمان عن المخرج دون الخراج للعرض وكذلك  
 سقط عن الفقير وضع اخراج الزكاة بتمت اركان المال شاملاً به  
 اخراج القيمة بل العين والعين أولى هـ وتعتبر القيمة يوم الحصاد

في الزكاة

ماله عضلاً واستقرض من ذوان المثل تعذر الزد فانه يجب عليه  
 القيمة يوم الخصومه ولو لم يمه المذون يوم الحث سوا راو او بقضت  
 حاشية هـ ومثله ذكر على راضها فان رجع الله في العرض ان يقطع  
 المثل وتعذر الفاضل في المثل اذا عذر المثل بحسنه يوم الخاص  
 او المطالبة فرضا كان او غير هـ وهذا الحكم مع ما في الذمة وسائر خلاف  
 القمى هـ يعني يوم وقوع الشك وذكر المثل في الافادة ان الاعتناء  
 بعمته يوم المذ لا يوم الحث ومثله ذكر القيمة ابو جعفر باجوبه وذكر  
 القيمة ابو منصور انه يجب قيمته يوم الاداسوا كان العين فاما مالها  
 رجع هـ ومن زك ما يجب فيه العشر كالزمن صحيح لانه ما على ملكه  
 والزكاة يجب على من زك ما التزم بها الزكاة دور صاحب الاصل  
 فان كان باجبه فالزكاة عليه هـ وتصح مع ما فيه العشر وما فيه الزكاة  
 والوض كخرج الزكاة من المال الذي اوصى به اليه هـ واذا اوصى رجل للامام  
 ما يجب فيه الزكاة ونفى في الوض حوا او حول لم يرد فعه فان الامام  
 اذا قبضه اخرج زكاته هـ واذا اخرج رجل ماله على ان يساعده ما غلبها  
 ولم يقبضها حتى حال عليها المدة لم يقبضها وجب عليها الزكاة هـ وان  
 كانت الابل غير معتد فزكها على الروح هـ والزكاة لا يسقط ماله على  
 الوارث اخراجها من الزكاة بخلاف الحج فانه يجب الاما لوصية وتكون الثلث  
 ولو كان رجل على اخو الف دينار تسعين كبره وما قبل قبضه لم يجب  
 عليه الايضاً بالزكاة ان الوجور لما توجه بالقبض سوا امكية او لم يمتعة  
 ولو كان لصي ضرته ومزارع من ابه فاحتج بعلها اخوة وانفق عليه  
 مبتاعاً واستهلك الباقي اخذها الصبي بعبدة عنه لم يلمه العشر لما  
 مضى الان يصنع له اخوة ما يلقه هـ واذا ابا ذل لا يسامد با يسامد به  
 على اقل الحول وتعتبر في الطبل والنوز بالبلدان اذا اختلفت قيمة

في الزكاة

وقف على



الضلع في البلدان مرمي في يده وركاها حساب ذلك وضربه  
 ماعين السوام وعثرها الى الفيد التي معه ونر كنها كوال الترمي  
 منع وجوبه وان كان في مال واحد في حواك واحد في الركاه  
 وحدها مومعا وتصبح في اجز الحول

## **ركاه ما اخرت الارض**

الركاه واحده فيما يقال من تزوجت فأكفها اذ بلغ النضار  
 شه من سنه او ما السها او غلاما من الشهر في العشر وما سبي  
 مالا وفيه نصف العشر وما سبي في بعض السنه سبي ما في بعض  
 ماله والى ما الحساب ونراعي اعلت في حزمه ونضار الكل حزمه  
 او سبي وانضم صنف الى صنف والضاع ينفذ وجوب العاقب منه  
 ازالا ينفذ بالقوفيه والضاع اربعة امداد والشر ستمون فمرا  
 والعشر ينفذ متاكي والوزن يقربان الحزن كحلف في الحزمه  
 والخصل وان ركاها اذ كان الخارج منها في السنه نشاوي ما في السنه  
 كالرعيان الفضل وعثره وسوا اخراج دفعه او دفعات في السنه  
 في صم الحزن الى حزمه وبركته عند بلوغها النضار وانضم  
 الرعيه وما لم يعلم فيه نص يحل واذا راعى عثره في حاله البلوغ  
 فيها وحك العشر في وزن التوت اذ بلغ في حزمه ما في السنه والار  
 اخراج العين من العين وان اخراج القمه حاربا اخراج الى الترمي العبد  
 زبطا فترانه لو ينفذ بلوغ النضار في سنه الركاه فان مضى في  
 والواجبان محذومه فاذا حصلت له رزوع فاجزج ركاها تمام سنه  
 ستم كثر لم يلزمه بها سبي اخرجه واذا ضاع او هلك ما في سنه  
 الجح في الحزن وكوم من غير نقص في حزمه لم ينفذ الصنفه

الحزمه

واذا انكس الحنطه والشعره والذره والبالا وسائر ما في فيه العبد  
 نفسه فان كان في ماله وحسنه الركاه اذ بلغ النضار وان  
 كان في الارض المباحه فهو لمن اخذه وعليه الحزمه ومن اسرى عبدا  
 فقتل في يد المسترى فعليه العشر والباع والارزاد الملع بعينه  
 حزمه او سبي في سنه العشر وكذلك العسر بعينه لانه يدخل  
 بعينه فاستبد الترمي بواه والربيع مع حزمه وركاه الترمي عند  
 يده وهه وهاصمرا اذ اضفر واخترار الاجز وفي ذلك الوقت ورسعه  
 ولو اعتر عثره ذلك لادى الى بلوغ اموال البهائم وكان حلاوته  
 وقوله تعالى انوا حقه يوم حصاده منشوخ لانه قبل ايه الضدقه  
 وكان اضعام المساكن الفقه اعتبر مقدار زعفران مستحبه ايه الصدفه  
 دخره حذنا عذ الله من الحزمه العالم في كتابه في التامع والمنسوخ ومن  
 كان يرى وجوب العشر والخضراوات ولم يخرج حتى يعتبر اجتهاده  
 التي يسقطه وجب عليه العشر لما مضى دون ما استقبله لان الرامه  
 للدهب والفضه لا يملك بوجود الحق فلا يسقط الا بالذوق وهو اذا قيل بول  
 المقي يتعين عليه العله وان اعتبر اجتهاد المجهد بعد ذلك ولا بعد  
 الى اجتهاد مجتهدا اخر لانه قد يتعين عليه بدخوله فيه واذا انصرفت  
 امراه في جميع رزوع زوجها بالفضي والحزمه وعثره ولم يكن يخرج العشر  
 فلا ضمان عليها لانه كالاذن لها بالافه فان اوجب الحاكم الضمان على  
 الزوجه والمسنرى يظن فان كان الامام او نائبه اخذه منها سقط الواجب  
 لو انهما العاقه وان دعا الى الفقيه يظن فان كان اذن الرعا حاز  
 وسقط الواجب عنه ايضا وان كان بعته اذ به لم يسقط الواجب بلمومه  
 اخراجه ايضا وبحول الصنف الا من خبز من لم يخرج عثره وركاها اذ

وهو له جاز فبئله سوا كان خله أو بقعه **كما سئل** قوله في  
 للصف إلى حرة المراد إذا احتاز العبد في القصة أنه لو لم يحضر العبد  
 إلى القصة لم يجز بنا ولد على الصحيح من قول الجميع وقد ذكرتم في العاصية  
 زرع **و** إذا غلب على طن الوارث أباه لم يخرج العتق في حيا بدله  
 في نصبه ما يحضه إن رأى وحول ذلك وهو مطلق ما حيا بدله **و** من  
 مات بعد أراى الغلة ومثل الأراى للعشر والركاه وعليه من مسعر  
 لماله لئلا دم وجب عليه إخراج العتق أو الزكاة من الدرس **و** خرج الدرس  
 بعد ذلك لأن الأغشاز والركاه لا يعدن الأراى الصبر في حكم القارة غير  
 ملحة وإنما كان له إخراج بدله وتقدمت إخباره **و** ولا رطم الرجل  
 ضعه من مكانه لأنه أباحه وليس يملك ذلك أراى العتق من الدرس  
 اسقاطا وليس يملك ولهذا يجوز صرفها إلى المساجد والضرائب

## أحكام الأرضين

**باب** الأرض النيصا في وقت الإمام أمرها إليه ولا يملكها بغيرها  
 ياديه فإذا صرفها إلى رجل يملكها فإن شرط مملكها بالاشتقاق وقت  
 الاشتقاق وله أن يبعها ويخون عسايها ولم يحولها أخذ الركاه إلا  
 بأعطاء الإمام **و** من جبا أرضا بضا أو حيا عليه وكان في غير زمن الإمام  
 فهي له وفي علاتها العتق إذا بلغت النصاب **و** إن كان في زمن الإمام  
 وأحياها فآذنه فهي له وعليه العتق وإن كان بغير آذنه لم يملك وكان الزكاة  
 إلى الإمام **و** وأما وضع الخراج على أهله وعلى غيره فإبادة الإمام والأولى  
 ما ذكره في الخبر **و** الخراج نسبة الخراج من وجه وهو أنه يعلق  
 بالمنفعة لأن الأرض النصبية إخراج عليها ولهذا يعلق الخراج إحداه  
 المنافع في القبله والكثرة كالآخرة وإنه لو عطلها مع المنع من راعيا

لزومة الخراج كاللهم كالمستأجرة **و** وأما زكاة الخالق فهو الخراج نصرة  
 إلى المصالح وبعده فيه الشك كالعتق ولشركي للآخره وإن العتق أو المثلث  
 بأفقه سناوته سقط الخراج ولا يسقط الإجارة **و** وأرض حبركار سقطت على  
 ثمانية عشر شهرا ونقلت فيها الأملاك فبركان في بدو شئ فهو أولى إلا  
 الكسبه فهي لأهل البيت لأحق لأجر فيها **و** ويجوز الخراج والخزينة في السنة  
 مرة واحدة **و** ويجب أخذ الخراج حتى يترك الغلة فإن أجرة المصنف  
 لجاهه كان كالسلف فإن يلف الزرع زده إلى أهله كما في الزكاة قبل دخول  
 الجول **و** الخراج موقوف على زراى الإمام فإن كان في الأرض التي فتحها غير  
 فالأولى أن لا يراى على ذلك لأنه فعل زراى الصحابة ويجوز النقص منه  
 إن رأى الإمام **و** وأما سائر البلاد الخراجية سواء أكانت في زمن الإمام في  
 الزيادة والنقصان وإذا ألبس الحال في أرض خراج عتق أحد منها أقل ما  
 يكون في حقيتها **و** ولا يسقط الخراج ممن وجب عليه ولو خد من ركنه  
 كالعتق والركاه ولا يحتسب الخراج الذي يأخذه الخوجة بل يجب وضعه  
 في الفقار واستبها الخراج إلى الإمام ومن يملك من قبله فإن لم يملك وعلى أهله  
 إخراجها فالعشر والزكاة وإذا جعلت الأرض الخراجية خراجا أو  
 مستحدا سقط الخراج فيها **و**

## زكاة أموال التجاره

**باب** الغرض يستحق الزا صوف الأموال سنوى الذهب والفضه والعرض  
 بحز كلهما جميع الأموال منها الذهب والفضه وغيرهما **و** وكل صنف من  
 أصناف أموال التجاره إذا بلغت قيمته النصاب وجب فيه الركاه إذا أريد  
 به التجاره **و** وما كان من الحيوان للناح فقط فلا ركاه فيه **و** زكاة مال  
 التجاره يجب في قيمها لا في عينها وما كان للاستعمال لم يجب فيه الركاه  
 من حرامات وعبداء وجل كذلك ما كان للخدمة **و** وأرضاه في براء النعام

وضوف الاعمال والمانع ان يجازي على خلقه الخاف في ما راسه  
 منكم للفرق في الاله جعله للشيء حيث يشاء ولا يرد  
 انية في الاله عنه هـ من الميراث المجازة وحلها ما ساءه وحلها ما  
 اعياها دون ميمها واصبحت المجازة ما ساءه ما قل في الميراث كما  
 باله هـ اذ كان الجواز المجازة وحلها ما ساءه وحلها ما  
 في اجزائه المجازة في ما عده من النسخة اذ كان يحل في ميمه  
 حول الاول لم من الامانة واجر في حكم الميراث في الميراث  
 ما هو افع في اجزائه في ما راسه الميراث في الميراث في الاله  
 فان راسه من عليه راسه ما كضه من راسه اوله النسخة في الاله  
 ساءه للمجازة في حله المجازة وحلها ما ساءه وحلها ما  
 كضه من راسه في الاله على ما كان في ميمها في حله  
 م اجازة الباع في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث  
 المستر في اجزائه في حله في حله في حله في حله في حله  
 للمستر في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 بالمال الاول في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 منسحق في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 عند المجازة في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 الرافه هـ وان اشترى ساء للمجازة ولم يفسد حاله في حله  
 التهم في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 صا الباع واصفا الميراث في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 رافه ما زامه الباع هـ وله اشترى الميراث في حله في حله في حله في حله  
 في المجازة وفي الميراث والعبد الضعيف في حله في حله في حله في حله  
 ومن كان عده دور الميراث في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 ما ميم هـ وان اشترى الميراث في حله في حله في حله في حله في حله في حله

الحول من راسه في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 من راسه في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله

## الجزء

بوجد الحرية من راسه في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 الا ما استسناه البول كسنت الشا عليه السلم واقفا وما يخصه  
 وكانت يرد من ميم في اول الاسلام وهي اجزاء في حله في حله في حله  
 الاموال وهي في الزفاف في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 عن من الخطا يستند من الضمان وزايم وكان اجازة على راسه في حله  
 مامه والرعي في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 انما عسرو فالو الا بعجز او عسرو في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 ذلك والميراث النسخ في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 في الحول هـ ما جعل الضعيف الذي لم يملك الخيل والميراث الباع والميراث  
 العبد لا يملك في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 لعنه او ساءه لم يملك في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 وكوز استسقا في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله

## تقديم الرافه

الرافه في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 ولا شغل ان يكون محملا افضل في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 رافه في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 ملكها الميراث وما حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله  
 ولهذا الويل في حله في حله في حله في حله في حله في حله في حله



علمي وجهي كان يا قاضي في حكمنا أخذ المضيق كان يا قاضي  
 أخذ العسر والعسر ليس له استرجاعه منه لأنه سلبه على يده وسقط  
 عنه الواجب وإذا أخرج زكاة في أول المحلة لم يلزم المال بكله أصغر  
 استرجاعها سواء كان يافه أو نالعه كمن خرج زكاة الفضة في أول  
 الشهر ثم سقر حتى لا يجوز له شي فإنه لا يسترجعها من العسر ولا  
 لو زنده أن مات مطالبه الفقير بذلك

**ذكر أهل الصقات**

هم ناسدا صنف كما هو مذكور في الخبر ثم والمألفة قلوبهم لا فرق بين  
 يكون من أهل الدمة وأهل الكفر في حوز المال إذا دعت إليه الضرورة  
 وجوز إعطاء المجاهد من سبيل الله وهم أولى من سائر الأصناف سواء  
 اعتادوا فقرا ووجوب الجهاد عليهم لا يمنعهم من أخذ ذلك لا يمنعهم  
 أخذ العبيد ويجوز صرف نفقتهما إلى المضايح المقربة إلى الله سبحانه كسائر  
 المشاجدة وأصلاح طرف المسلمين وحفر بآبارهم وتكفين موتاهم إذا  
 فصل ذلك عن المجاهد من غير اشتراك ويجوز إعطاء أئمة المسلمين  
 كان لهم في أذهابهم أموال سواء أمضيتهم الاستسقرار أم أوصاروا كمن  
 اغتصب السلطان ماله وجال بئنه وبسده وإذا رأى الإمام ضرر القعدة  
 إلى صنف واحد أو مشتاد أو أوال المفاصله كان له ذلك في غير ذلك  
 الإمام ويجوز دفعها إلى من يئتم بجمعها عليه إذا كان مؤمنا ومحبنا  
 دفعها إلى أم التيم لأجل التيم ومن له ولاية على التيم فله أن يأخذ من  
 أرضه لمفسده إذا كان فقيرا كماله أن يدفعها إلى غيره وكذلك دفعها  
 إلى أولاده إذا كانوا فقرا أو إلى الصغار إذا كان فاسقا لم يزل الله على  
 ابنه وحارده الزكاة إليه لو له الصغر ثم

**ذكر من أحل له الصدقة**

الذين أدخل لهم الصدقة صنفان أول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهم النبي وآل حفص وآل عقیل وآل عباس عبد المطلب  
 وآل الحزب عبد المطلب ويجوز لهم صدقة الفل والأصح والصدقة  
 المستقلة والأوقاف المطلقة ومن اضطر منهم إلى تناول الصدقة تناول  
 منها على تسبيل الفرض ما تدعو إليه الضرورة إذا كان أحل الله له  
 وكذلك فقير يتفقها ثم فاما تولى لهم عليها فجوز إخراجها مع العترة والأمة  
 وأما المخبرم أخذ خالصها منها فقد روي أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله  
 بن العباس البصره وعبد الله بن عمر وفيما معه والخلع عشره وأجل  
 للفاقر والمطلوب والعز الذي يملك ما تحت يده الزكاة ويجوز للمزاة المسلمة  
 أخذ الزكاة وإن كان زوجها عتيا وكفى لها دفع زكاة الله إن كان فقيرا  
 ويجوز دفعها إلى من لا يرضه من أقرابه ودول رحامه الذين لا يرضه بعضهم  
 وهم أحق بها من غيرهم فإذا دفع زكاة إلى من لا يحب له إلا إخراج  
 ووضع عليه إخراجها تابا سواء علم أو جهل وإن دفعها إلى من دفع  
 الخلاف في حوز دفعها إليه معقد الحوار ذلك وأخلاه به وكان لا يخذل  
 السؤال عنه أخراة ذلك أن كان خلاف الوجهين وجب عليه إخراجها  
 ثانياها وما يجوز إعطاؤها الطريقه والطاهره إجماع المسلمين لأن  
 الخلاف وقع في السقوف وفي أولاد الأئمة فاما المزدون فلا خلاف في إله  
 يجوز دفعها إليهم وأخلاف أكثر ما يعقدونه رده عند جميع المسلمين  
 كغيرهم بوزن الأضيق أو التزاض أو الزايق للفضاء عن الله سبحانه ورضه  
 لكن من تحريم القرآن وإن كانهم لكثير من الأجسام أن يكون مخلوقه لله  
 سبحانه مقصوده ويجوز دفعها إلى أولاد المشبهه الأضاعرة وسائرهم  
 وناسهم الذين لم يسع منهم شبهة ويجوز للإمام أن يعطي الزكاة وإن

يعطى الفقير فوق النصاب ان امر الاموال اليه فاذا اعطى حاز اخذه  
 ادا المقتصد بالاموال يعو به الدين وظهر امر المسلمين في ذلك يقول الله  
 تعالى وما دخر عن الزبور صلى الله عليه واله من منع الغني مما هو المستلزم  
 الذي لا معونة له في الجهاد ولا عناية له في الاستسلام واهله وكره ذلك الغور  
 لانه قال لا حظ فيها لغني ولا لذي منزلة سوى الا ما ليعلم انه على ابيه  
 واله كان خيار صحابته الشدا الاوتيا في دين الله وكان ما دخره من مال  
 الله كعمر بن الخطاب وعمره ومن قبل سائر الزكاه لان يسمع به من الام  
 له الزكاه لم يذكر ذلك لوجه له عندنا في الحوز بل هو توصل الى الحوز  
 فان فعله فاعل بغير موافقات لصحة علم زولها من الحوز له الزكاه وقد  
 دفع المضرة بذلك عنه لوجه الله كانه فهو مأجور ولا اثم عليه ولو جاز  
 بغير ذلك لم يقع حظر فاجبه اخذ الا وهو مجبر من قبل له ومن جاز  
 له اخذ الصدقة فلا حيل له في ذلك الامام ان ياخذ الا ما قدر له من الاموال  
 فيها في من الاموال الله فلا حوز اخذ شي منها بغير اذنه وسواء كان له  
 بغيره فيها حكمة او لا ينفذ وهو لو خاز ليكون الناس قرضي في وجه  
 الامام فما الحاح له اليه اذا امن اعطى الفقير شيئا من الواجبات وكان  
 الامام او نابه حاز وان كان بغير اذنه والاذن اليه فالمعذور عليه  
 والاخذ من الله وان كان في عترة ووف الامام حله ان ياخذ منها ما يوزن  
 النصاب وما لا يكون مع غنا وليس للفقير ان ياخذ الزكاه اخره لحقه  
 الغلة في الحوز لان الاستحجار بها لا يصح ومن اذن له الامام في تناول  
 شي من الواجبات لم يحزله احد واحد بفسده لفسده ولا يجوز صد  
 شي من الحقوق الى اهل الاضرار اما اذا كان الامام ان ياخذ من الا  
 اضطر او اضطر الصعفا كان ان ياخذ من الا مال ولا في انتم حال

الضعفا الى النصف لا يتم حماه حوزة الاسلام وزعاه شتر الدين واما  
 لهم الاموال وحفظ الدين او في حفظ النفوس لان الواجب حفظ  
 النفس والمال وحفظ الدين مجموع النفس والمال لا يجوز حمله  
 تلف المال او تلف نفسه قبل الاخراج عذرا في صدق عترة الامام  
 او والده لان الشرع وزد ما منع من الصرف من الحقوق الواجبة الامام  
 الامام او من يلي من قبله والمؤلف ان هو اياها شرط عليهم حل لهم  
 ذلك وان عصوا وكذلك يحل لهم ونسألون عنه في القيمة كسائر الخصال  
 من البيع والاموال التي تحولهم الله ومن يرتك الجهاد مع النقص كمن  
 له احد الواجبات والاخره له عند الله كانه وعندنا ولا عذره في  
 ترك الجهاد الاجل او لا او طلت عليه

## **كيفية استيفاء الزكاه واخراجها**

ياخذوا خراج الزكاه واستوى من الحقوق الا ترى الامام او من يكون من  
 قبله فان اخرجها جهلا سقط عنه اثم حمله بالم يرضي مجتبا من  
 السؤال والاستيقنا ولزومة الضمان ان كان اخرجها عالما بوجوب  
 دفعها الى الامام او قصه في السؤال اثم وضربه واما اذا جهلا فان  
 اخذها معصدا يجوز ان اخذ في عصر الامام كان زكاة لانه خلاف المعلوم  
 من دين النبي صلى الله عليه واله ضرورة وان اخذها مع علمه بانه يجوز  
 له الاخذ كان فسقا لان المعلوم لكافة المسلمين انه لا يجوز لاحد ان  
 يتصرف في الاموال التي مبصرة الى الامام الا على امر من الاية وان  
 اخلفوا في بعض ما يجب بمصرفه الى الامام ولا حيل ولا يكون من اذ عن  
 بلد الامام او عن ملكه معذورا في اخراج الواجبات المستواه او نابه فان  
 صرف من دون ذلك للامام او نابه المطالبة بالغرامه يستحق للناب

الله سبحانه و كذلك لو نواها انما شره ما لهما لا شقاق الزكاة لم  
خبره والتخل في اسقاط الاعشار والزكاة على وجهين انما يقول  
دعوت البشعة الدنيا وما وغرتها لمطام على ان يتركها على هذا  
لا يصح ولا يلحق الفقير واما ان يقول على ان يعطى او تصدق بها  
على صح دفعها وملحها واستهط فاعلى الامع وكان الفقير كثر  
بمن يفت ولا يملك له سترك ما لا يصح الاعداء الملة هو الهبة  
والصدق وكذلك البيع وما خائفة فاما اذا شترك ما يوجب بيع العقد  
لم يصح الدفع ولم يملك الفقير ولم ينفذ الواجب ان سترك قبل الدفع ولم  
يجز له ذكر حاله الدفع بل كان في الضمة فانه يجره واما فاعله وبالله  
الفقير وسقط عن الدفع ولو كان على فقير نظام وحقوقه دفع  
كل واحد منهما ما يملكه صاحبه عن نظامه ورده الاخر عن نظام  
نفسه وكرر ذلك حتى يستعرق جميع مطالبها صح ذلك ما لم يكن بينهما  
سترك يستدرك في التخل في اسقاط حقوق الامير فل الزوما  
خائفة واما في الزكاة وتاير حقوق الله على كل يجوز ان فاعله عند  
ذلك حكم حكم ما به الصدقة ومن خرج زكاة ما له في وقت الامام  
الى الفقراء واما ربه ذلك نائب الامام صح الاحتارة وان لم يسمم المطالبة  
بها وكذا خراج الصدقة عن صدقة المواساة لا يجوز احد ان يورث  
ابنه مما يصرفها كذلك قدما ولا يجوز اخراج الخبز وهو الادوات  
عن الاعلى للنص الشريف ويجوز نائب الامام اخذ الزكاة من مال  
الامام ما دام تحتهم عالم يقتسم اذا كان ايضا ما اخذ من ملاكم خوف  
الزكاة اذا امرة الامام لصلاح زاه من دفع عذوق وشبهه و اذا  
اخذ ما لا يجب فيه الزكاة بنية الزكاة ما من الامام معونه جاز ذلك لم  
لكن زكاة هو من كان له حق في بيت المال لم يجوز له ان يحسب بركاته

الا شعرا بالمطالبة والاضحية بعد ظهور الدعوة واذن الامام لواحد من  
الدافع او القابل ان لما اذا علم الاذن في علم الدافع دون الاخذ لم يجر  
لذا الاخذ حتى يعطى فان اخيرة الدافع بالاذن وصدة في خبره حازله  
الاخذ وان اتهم لم يجوز سوا كان المحبس الاخذ او المعطى حازر الاخذ والاعطاء  
مع عليه الحق الرضوخه ولا خلاف ان من بعد اوفى من الامام عليه  
عليه الظلمة حتى عليه ان يترك طاعة الامام في جمع اموره ويسلم  
الحقوق اليه واما الخلاف في الذهب والفضة وما خائستها وعندها في  
نقله الى الامام ويستعمره في ذلك فله هذا المحبس في عصر النبي  
الله عليه واله والاولى في ذلك فانه في حديث العباس وخالد بن الوليد  
ونسوان العمال لما زكاة اموالها وهي فنت وقصد ونجازه ولم يتأارا  
الآ ما علموا ان النبي صلى الله عليه بطله واحكام الله كانه لا يسقط  
لعبسا زائل البلد وما يوجب من امتنع من الزكاة فحكمه حكمه لان  
الله فيه شبه الامام الا المصريح بالخبر والتسليم فما ذلك كالعلى لظفر  
ومن عزله كانه ما مترك والامام مضاعف اخبره وكذلك ان شق  
في صاعها وان كان عزله بعد اذن فهو صانع ومن عزله في  
اخراج الحق وعنه فالزكاة اولها وان عرفت منه خلاف ذلك كحرف  
لان طاعة يعمر الى الله الا ان يامره الامام او ناهيه بذلك حازر ذلك  
ومن يملك ما به دنار وعليه دس مثلها وحضر العتيم والمصدق  
من طائفة او لا اعطاه ما يحل له وان طاعه ما في الامر من فعل  
اخره ولم يأمه ما سواهما في الوجوه وبعد الخرج هو من وجب عليه  
زكاة فاحتال وما دس سلعه بعض قيمتها عن النصاب او يرضى ما انكر  
من العمة لبعض النصاب لم يجوز له ذلك لم يقبل منه المصدق ما فعله  
شدد عليه فيه وناخذ منه وان كان في عز زمان الامام اثم ولم يخلص



ان يعطى الامام ثم تسليها اليه ووضيحه ان الزكاة على الزكاة ووضيحه ان الزكاة  
 دون منه من الملاك ولهذا يجب في ما التزم من الجنون وسقط النكاح وبلد ذلك  
 الامام وليته وفدا خرج على عليه السلم اموال الى اذاع وهم ناسي في جنون  
 فلما بلغوا ورثت اموالهم فمضت على عليه السلم احتسبو اصدقها لما  
 مضى من السنين فحسبوا في حوزة النافض الصدقة بعين زاده ولا يقض فقال  
 اتروا عبد علي بن ابي طالب قال لا يا امي تحب هذه الصدقة لا يخرجها ولا الارجاء  
 منعقد ان الامام اذا اراد الزعينة على الصدقة ونحوها ظاهرا لم يسه وقاضه  
 فانه لا يخرج عليهم قضاءها ولا يجوز للامام ان ياتى به حطب الصدقات بالاجازين  
 والمظالم والخراج والجزية الا لصزونه الا الزكاة فانها لا حطب حاله في الحوزة  
 التي يعلق بالدار سجنانه كالعشيرة الزكاة والمظلمة وما جرى مجراها وما دار  
 التامني الا اوافوا وعبر ذلك لا يجوز التصرف فيها الا اذا كان له او نائبه وافر  
 من الوكيل والوصي في انه لا يجوز لهما التصرف الا اذا كان قوه ايدى ما لا يملك  
 قوه يد الوضو والموكل فادام الجرح للوصي والموكل التصرف الا اذا كان الامام او  
 نائبه فالوصي والوكيل الى الاذ اخرج في الحق والواجب اذا كان مؤثمة  
 بوقت لم يزل ينادي بها في وقتها والشرع يوق بعد ذلك الى الامام او عامله ان  
 كان في الزمان لا يتصرف في ذلك مطالبه الامام لانه قد يلزم الانسان ما يعلمه الله  
 والا اليه وينتصق عليه ذلك عند من يقول بالترخي والفور لا يتحقق الامام على  
 الفور فهو مضطرب في الحافات الا ان يعلم على الامام غير المال جاز التعلق  
 موازته **حاشية** يقول عليه السلام انه يتصور ان هذه الحقوق  
 الامام على من وجب عليه على قول من يقول ان اذا دل على الفور وعلى قول  
 من يقول ان اذا لها على التراخي ايضا لا ان اعسان بحاجه الامام رجع في  
 وكل غيره ما خرج زكاة ماله نظفا ولم يعثر ما لا نعيه كان له اخراج الزكاة  
 من الحاصل وما جازت بعد الوكالة وان كلمة ما خرج زكاة ماله يعين خرج

الحادث والافعة الوكيل اليه في اخراج الزكاة وانما النبي للوكيل  
**صدقة الفطر**

صدقة الفطر اذا ابلته ايام فاسا على النحر ومن لا يملك يوم الفطر  
 فون عشرة ايام لبقته ولجميع من تحت عليه ببقته فان الفطرة ماله عليه  
 بل سقط عن الجميع ولا تحصى بقته بما جازوا بعض من تحت عليه ببقته ومن  
 دفع الى من تحت عليه ببقته فون عشرة ايام وكان عندهم يوم الفطر هذا  
 الفطر فانه يجب عليهم اخراج صدقة الفطر عن انفسهم وتسقط عنه  
 الحصول فون عشرة ايام انما تصاب اليه فانه من يقيم ما خرج  
 زكاة الفطر لم يذبحه من اذاع ووضعه بعد البيع على البائع مالم يقضه  
 المشتري واجب عليه فطرة اذ واج او اواه مالم يكن من تحت ببقته قبل  
 الكاكة ومن تحت عليه ببقته يجب عليه اخراج الفطرة عنه وان كان قد اعطاهم  
 ما يقربون به اياها فانه يوصف بان ببقته عليه واجبه هو الذي لا يجوز عن  
 الطعام ان صاعا من الدين لا يذبح لصاع شعيرة الا ان يكون الفطر واجبه يكون  
 على تسهيل القوم ويستوى فيه كغاز اليه والظهاره وان كان عند من اثنين  
 اخرج حصته من الفطرة وصدقة الفطر تحصى بالمضرب يوم الفطر من  
 الفطر او تسعد عليه لسفر ذلك اليوم وفي الجواز حوزة في المستحق الزكاة  
 لا يحكمها واحد ومن المال الا وليه الجماعة ولا يه الاصل لهم دون غيره في  
 الجواز حوزة صدقة الفطر الى اقل الزكاة وسائر المصالح

**كتاب الحنث**

**ما يحث فيه الحنث**  
 واجب في الزكاة سوا واحدة مسلم او ديني **حاشية** وشبهه ذكر ابو عبد الله  
 في الرشيد والسبح انو حصر في الكافي وذكر في السنن انه لا يحث على الذبح

شئ من هذا المأثر لم يجمع **هـ** لعزم الحزب في الزكاه الحشيم فعم ولم يحكم  
 والمجرب من المحر والصيد والمعادن الحزاد انما عناه فوخل كمن لا  
 يحل ولا الخط والحشيم هو الارض النصارى عترو في الايام لمن شئوا النصارى  
 ولا منع ان يلزم بها الحشيم واما الاسلاميه فلا مانع الا منع شئ عن  
 الامام وعترو فيه ولا حشيم معا على من ملكها وفي صيد البحر الحشيم ومن كان  
 نزيلا فاما نسبته والحشيم والمطر فيه وامثالهم ممن ذما فهو معطى من البر  
 ضروره او نفي عن الله فغله او اصابه فعله فله كان ماله قبا ومنه ولا  
 وعترو فيه وعلى الآخر حشيم والحشيم لا يرمي لمن اكل لحم الصيد سواء اكله  
 ام شأ ان الحشيم في العين وهي فيه **هـ** حاشيه **هـ** في الاكل الى قبل الاكل **هـ**  
 اذ اكل بعد الاكل بالعين الفقه ما لم يرمي حشيم ما اكل وهذا اذا اكل جميعه فانه  
 لو بقي في الحشيم لم يلزمه فما اكل شي شاذ ذكر في المسئله الاخيره رجع **هـ** ومن  
 اشترى بعض ما كان فيه الحشيم ونفى مع البائع ساقى من كبح على المستر  
 وعين في الباقي الذي في يد البائع **هـ** ومن اعاز عليه الضالون حارله احرافه  
 به من شراعه وسلاح **هـ** وعليه الحشيم **هـ** ولو كانا يوحس من طواع الطوق واليه  
 وليس له اخيرا ورا ذلك في عترو في الامام ولا في رقبه الا بآباده **هـ** ومن ضا  
 نسا ما كان فيه الحشيم طالبه الامام فان كان معتدا صتمه الحشيم وان لم  
 لم يلزمه عتنامه **هـ** ولا يلزم من منى ما كان فيه الحشيم **هـ**

**باب ذكر اهل الحشيم**  
 الحشيم ليس يظهره **هـ** وكوز صر الحشيم الى صف واحد كما في ايه الصدوق **هـ**  
 نشت يضار فقه بفعل النبي صلى الله عليه واله ذلك لعوام حيز وعنه فانه  
 صر الحشيم الى صف واحد **هـ** وكذلك فعله على عليه السلام وهو ارجح عندنا  
 بفعل النبي صلى الله عليه لما صر في العترو وأعطى عثمان حيث لم يفته من ان  
 بر الحكم والكره اعليه السرف والاسره لا غير ان العتمة كانت الفقه الدمار والاسره

عليه السلام رد الحشيم على المهاجرين من دون استنطابه بقوت اهل الحشيم وما  
 يوخذ من اهل حزار من الحشيم لا يحرم على اهل الحشيم لانه ليس يدرك عن  
 الزكاه حقيقه ولا ظهره بل لدفع المصتره عنهم **هـ** حاشيه **هـ** قوله وان شأنا  
 عليه الشرف يزيد عليه السلام ان انكار الصحابه رضي الله عنهم على عثمان  
 كان لانه صر الحشيم الى صف واحد او دخل من ذلك الصف بل انظر عليه كثر  
 المال المدفوع وانما اعطى من من المال ما عتروه سرفا رجع **هـ**

**كتاب الصوم**

**باب الذكرك في الصوم** **هـ** تبه شهر  
 رمضان وما جرى محزاه كوز في الليل والهازو وكان جاهلا بالنبه اجراه  
 ان يصوم لله تعالى ويصلي **هـ** ما يفسد الصوم **هـ** ما يفسده **هـ**

**باب** **هـ** ما يفسد الصوم **هـ** ما يفسده **هـ**  
 لا تحب المصصه بعد الطعام لمن ازال الصيام وانما يفطره رقبه بعد ذلك  
 وكوز فصا الوطر من النساء ولو حشيت عدم الماء **هـ** ومن طلع العترو وهو كالحظ  
 لاهله فلا قضا عليه **هـ** وايام **هـ** **فصل الصيام**  
 من **هـ** **باب** **هـ**

والاذ في العضا من النبي في الليل وكوز ان يفطر فصا شهر رمضان وما جرى  
 كوزا والمواات افضل من صام قضا فافسده لم يحكم عليه  
 امساك رقبه يومه وان كان قضا عن رمضان ذل اخره لشئ من الايام  
 سبون شهر رمضان **هـ** وكوز العضا في شعبان له واصله بر رمضان **هـ**  
 ومن رجع عليه قضا صوم شهر رمضان فاخره امواما وجب عليه القضا  
 وكفاة لسنه **هـ**

**الندرك بالصوم** **هـ** ويصح الندرك بالصوم **هـ**  
**باب** **هـ**

والحال سواء ذكر اسم الله تعالى اوله ذكر ان ذلك كله لا يكون الا لله تعالى كما ان الضم  
 يستعمل في غيره في العبادة لزومه فان بواه متبايناً كما في ضلما او طهر او السور  
 ويكرر هذا فرضه سواء افطر او صام او عتق ذكر ان كل من  
 عتقه المعتاد كان حكمه حكم الواحد المتوسع فاذا علب في طقه انه لم يمت من  
 عتقه الا قدر ما يستوعب عنه الصيام لزومه الصيام به وان علم ان صام او فطر  
 او صحر جرد وعله اذ واما ما كان له ان يفرض بغير ان لم يمت من جرد وانه ليس  
 بدفعه من الدين ونحوه الذي كان يذره ما خلاه فان نوى فيه صانه صام  
 مؤثر وان كان فيها كفر ساء لم يلزمه الصوم فهو من خلاف نية من عتقه  
 فعتقه وحده فقام السهر والشهيق في افطره ما في ذلك حار انما عتقه  
 في سنة مخصوصة الا ان يقول نفسه فاطمه من اوره الشهيرة والاضرار  
 الاعضا في شتره وليست يفرض ان الشتر عام الله ص حاض

## كان الحج

**باب** ثلثان ودار خلافة ودانية واعين عن ذلك في حكم المعدم والماله  
 الحج مالم تنقض من الزاد والاحل وناعها وكذا لا يلزم كراهية الصلابة  
 صدقة الفطر لانها ركة مغلصة وحج المصطفى لا يصح في كل سنة  
 اذا استلم وكذا كراهية المحترمة والمستشفة ومن يله حاد فواهل في الصلابة  
 المتخللة للاسلام ولا يحل على المعدم في ما يات به العتق من اذواها  
 وعقرها واداك التزاه من اهل الحلال في احوال حار خصوصاً في الحج  
 والحواري كما فعل علي عليه السلام مع غائبه فانه امر جاس للصحة  
 ولا يجوز معناه فان حذر حاضلة فوضعت الحوافر اخبرني وعينها  
 الاستعصار واداك التزاه من ربه حيا في حج جاس للصحة وح  
 عليه اذ كان يوسر او كرك الغضار ديتا فهو شتر ما يراه الحج صفة

قبل الحج ولا يجوز لها جمع من امكانها من السوان للصنوة وان كان  
 طلاقها رجعا من امكانه وكانت معه الى فراغ مناسبتها ومن ترك الحج  
 حتى امضوا صفة من الميت

## المواقيت

**باب** من خاوز المقات غير مريد لحج من اهل بيته او عتقها لم يتجاوزها الا  
 باجرام فان بدالة وازاد دخول بيته وهو من داخل المواقيت في كل الاحكام  
 من حيث حضره بية الذخول لم يحل لاحد عتق احرام الا لسوا الله صلى الله  
 عليه واله شاعه من يفاوته ومن نوى الحج عن الميت وهو مريد الزاه ويزيد  
 المقات في اشهر الحج او قبلها انه اذا نوى من حيث مات الميت وام الميت  
 فمضى مثل المقات احرام ولا يدخل الا محراماً ثم يعمر ونور بعد ذلك بعد  
 الزاه بحرم الحج عن الميت من اتي بمقات كان بحج عن الميت ان الغرض  
 الحج وفداً به حاشية واما ما قال عليه السلام ان لا يضر من اهل البيت  
 للزاه لانهم من الاعلى وحقه فاذا ارادوا الزاه لغير النبي صلى الله عليه واله  
 قبل الحج اخرموه لدخول بيته بالعمرة ثم اذا قصر العمرة وزاروا بعدها  
 اخرموه بالحج من مقات اهل البيته او من شكك من المواقيت حج ومن  
 كانت اذ به مكة او من المقات بيته وخرج الى النفاقه لا يضح ان يكون  
 منبغاً لانه من حاضري المسجد الحرام

## فروض الحج وركب الدخول فيه

**باب** فروض الحج التلادل لها الاجرام والوقوف بعرفة وطواف الزاه ومن  
 وقف في غير يوم عرفة لم يحرمه سواء علم في الحال او بعد ان الفرض هو  
 الوقوف في ذلك اليوم حاشية قوله ومن وقف في غير يوم عرفة الى اخره  
 وبه قال ابو حنيفة وهو القياس كسائر العبادات المؤدات قبل فيها اما



الاسم من هو صحة الحج واخره علم الوجه كلها عند اصحابنا علم  
 كما ذكره عليه السلام في باب راحات الناس وهو قول الشافعي سوا علم  
 في الوقوف او غيره وسوا شهادة الشهود بانه وقت يوم الترويه او علم  
 بنفسه او بطريق يقطوع ذكره الشرح في السراج جمع ومن خص  
 المقائت لم يحدنا نعم لانه يدل عنه سوا كان في وقت ضلوه ام لا والآخر  
 نستحب بقدم الصلوة قبله ولا يفسده تركها ومن اخرجه احراما  
 فليس له سجد الايج او غيره فان سجد الزم دم لانه فرض مشاهد

## باب واجبات المناسك

الحج للزمن يوم العبد الى الظهور فان اقر بغيره زمني واجل وجيز  
 لتبرك النسك وهو الرمي وقت النسك والنية انام بني واحد على الحاء  
 ليلا وهما وسقط الحلم في الاقل ولا سقط الاثم وجب العود على كل حال  
 ومن نسى طواف النساء الى الليل او تركه طواف غيره ولا شئ عليه الا ان  
 يكون قد وطى قبل الطواف فعليه الكفارة بعد كل احرام ومن دخل  
 غير تابت في نسبه وخرج من غير تابت الصفا لم يندب شي عدا قال ابنه  
 لان ذلك ليس من المناسك في سائر لوقته انوات وسائر انوات جاز كل  
 ذكر في التحريم فمن طاف حنبا او حاضا طواف الريانه انه بعد ما رايه  
 وان لم يلق باهله فعليه بدنة ان الراجح باهله هو من كان اهله خارج البلد  
 ووزاه فاما من كان في المقائت او دونه فعليه الرجوع والاعادة ومن  
 اخر من حرم العقبه ان طاف طواف الريانه لزمه لنا حيزم ومن  
 رمى ما قدر من من الحصى في حيزه فان لم يرم عوضا منه لزمه ما لم يرم  
 مثله ومن طاف حنبا او حاضا طواف الريانه وكان اهله دون المقائت  
 عليه العود والطواف واعتبره وان كان اهله خارج المقائت فعليه بدنة

تعد ذلك في سنه اخرى ومن طاف طواف الوداع ثم وقع بعده يوما او  
 دونه لم يلزمه اعادته فان كان الكراهة لا العادة في الوداع يوم الصدر  
 والعادة تاتى في حكم الشرع ومن طاف طواف القدوم حنبا او حاضا فاضا  
 فان بعد رجعة بالدم ومن سعى في الطواف اخرا فان بعد اعادته ومن  
 حوى يوم الموقف فخطاه وعلم بعد الوقوف اخرا فحاشبه هذا هو الصحيح  
 ما ذكره قبل ذلك جمع ومن وقع من ردفه بعد طلوع الشمس ولا شئ عليه  
 ومن فرق بين المقدس والعشا الاخره بعد ردفه جنة بالدم لانه سجد ومن  
 ترك الوقوف بالمسجدين والمزود جنة بالدم فان ترك الوقوف ومن اخرجه  
 ومن رمى فاضا راسا او غيره فجلها حتى اسقطها في غير الحرم لم حيزه  
 بالدم بل بعد الرمي فاضا نصبت الحرم ومن رمى قبل الزوال في العودين  
 الاخرين جنة بالدم لان الوقوف الى الزوال نسك ومن رمى في التبرك الا ان ترك  
 ما في الحصى اخرا ولم يرمه شي الا ان يرمه ولا حيزه حتى يعرض راسه واما  
 النقص فلا بد من ان يقصر ما يقع عليه اسم النقص ومن نسي بعض  
 طواف الريانه اعاد ذلك فضا فان بعد ختم بالدم ومن فرغ من طواف  
 الوداع ونسب السعي او ترك بعض الطواف او بعض السعي كان الفرق منه  
 يشبهه ولا حكم له وعلمه البناء وان كان طوله اعادته وان ترك الاكثر  
 من الطواف والسعي فعليه دم وان اقل اقل اضع لكل ثوبه مسكنا ومن راى  
 فهو حيزه له ويصح حج القارن ان لم يسبق الهدى عليه لم يترك التسوف دم  
 لانه نسك حاشبه قوله ويصح حج القارن ان لم يسبق الهدى الى اخره  
 ومنه دخل السيد الوهاب اذا تركه جهلا بما روى عنه وعند الغفر يحسب انه  
 لا يصح القارن الاستوف منه ونصرة الوهاب والشرح ومثله التي صاحب  
 المنسفر والمحرز وعند الناصر للحج على ما ذكره ابن جعفر والمؤيد بالله  
 ومن سجد باليد مشى غير راحل جمع ومن اخر الرمي في اليوم الاول

نفس  
 في  
 من  
 على  
 في  
 في  
 في



ثم وصي في اليوم الثاني وأخبرني بالذي صدقك أنه يحل عليه من أخير كل  
ومن يقضي مثلكا زافرا لأنه بالشيء يكون حكم النافذ ومن  
الحج في قروا الزمان ثم عاد إلى مكة أنه بأي ذلك الشوط الذي يظنه  
الحج وما بعده وما ينفذ عنه ذلك

## ذكر ما يقصد بالحج

من أقصد أحراما مناته بالوجهي فما بعد ذلك فليقل الموضع الذي لا  
فيه حجها افتراقا فيه لا غير وأداتها وزادها أرفقا فيها وهذا استوعب  
يُعمل لأنه على شريعة الصلحة وهو قبل أنه لا يوم من أن يدان ما كان  
منها فيه فنع ما يقصد حجها والوجه في الأول ومن وجب أمزاد  
أجزاءه واستكرهها فالبدنة عليه ولو كان لم يحرقا كان له ما عليه  
في نظائرها فان كانت طارعة عند لزوم البدنة ومن استمتع من أمزاد  
الجلال كالكفارة دعا عليه أن لم يحرقا في وقتها ولم يحرق الضوم في

## الهدى

سنه وعلقه البعير واحد ومن أرى شفاها النافذ واجبا ولا يفسد  
والشاة هو والسوق واحد ومن بعد عليه السوف يسقط حكمه إذا  
الشري من مكة أو من فاسا على اشتراك النبي صلى الله عليه وعلى آله  
عليه السلام وهذا واجزا منه فاجزا منه لأن عليا عليه السلام لم يسلم الله  
والأمة رسول الله صلى الله عليه عليه بالحج والبدنة لا يركبها صاحب  
وحجز لعنره إذا عت ولا يحرقها ولا ينفذ حتى قال ابن عباس لم يرد  
قدره ولا يدع هدي الحاج الأيمن وهذا المتبع في الحزم فان عذر في  
مكة كلها محرمة والقارن يلزمه البدنة فان عذر منها مال الزم  
الأطعام وإن لم يحرقا دعا عليه وصح حجه وعمرته فان حرسا  
تعذر الحج وحكمها لأنه إذا قوال أهل العلم وما وحسب الدم أحل ركعت

فلا يقوم الصوم مقامه لأنه لم يرد به نظر ولا إجماع خلافا في الصبر وسجدة  
والواجب الاتفاق لما كتب من الدنيا التي من واجبه الإطعام في يده الأبعد  
الأياض ويجوز في الدم في موضع الواحدة فيه سائر السنة والعقد  
هو من لا يدرقه الدم زائد على كسوته ويقتضيه في الحال ما يبلغه إلى يدين والعار  
والمتبع إذا عاقر بها عند استقامتها إلى الحزم بعذر عذر في أيام الحزم عليها  
لذلك ما يتركها لتسكاه ما على الحزم كسوته وما يجوز له فعله

## ناب

ومن وجب متعذر بعد الفوا في السعي وقبل البصيرة فعليه أن يسجد  
وجلد الضل لا يتبع به الحزم ولا يلزمه كالضد بنفسه وإذا عذر الحزم  
بجسه الكفارة أو الفدية في وجب أحدا أو فاق يتصله من حشر واحد  
وعليه فدية أو كفارة وإن أحلف الأحناف أو أوفان نظر الزوا عليه  
وذلك ومن استعمل من الحزمين خطاه عتبه فستمر رأسه أو كان  
بفسعه لزمه في ذلك بعد ما يراه العالم والنابم الحزم إذا وفي النون  
على رأسه في حال يومه فأنقذ بالذلة في الحال أن مثل هذا ما تحفظ حكمه  
فإن تصدق بقليل من الضعاف ولا يصبر وإن ترك فلا يخرج لأنه لا يقرب  
المدة لها حكم أم الجوار حقنها وإن لمس الحزم ثمانية ثم عرها لم يسها  
مؤثرا وكفارة واحدة وإن تراخا لوقت لزم الحزم كفارة فمأواه  
والحزم لو عجز رأسه مقدار ثلثي أو كان فضليا ووضعه على أسن فسد  
صلاته أو استقر عليه حاشة ذلك العذر فسد صلاته أو زاده العذر  
فقال لم عطيت رأسك كان ذلك جحد الكثير اللبس الذي كسبه مثله فما  
فوقها الكفارة على المحرم وما دون ذلك قليل لا تغتبه به ومن لمس رأسه  
للأرومة فله أن يترج بالليل ولا يرد به حكم النكاح وإن تحلل ذلك أعمال الحج  
تحررت الكفارة ومن صارت رأسه المحمل أو العارضة فلا شيء عليه إن لم

شأن من شعره ومن قبل صد الأواصل منه فالقيمة لمنه مع الحر  
 من الصبر من الحزم وهو في الخلق فضله أو كان في الخلق زمامه وهو في الحزم  
 لمنه الحر في الخلق لأنه أبا جرم من الحزم وهو فيه الزم وهو من الزم  
 فازن ووقع منه جزمه شهوة دور جزم من قبله من سائر الزم  
 مشكيا بحسنه ومن قبل امراته وهو بحزم ولم يحزمه وحمله من  
 بدنه وبقوه وراثة فانه لا بعدد الصبر بل بكونه على خيرة  
 عهدته **باب الإحصاء**

من دخل مكة محرما بالحي ومنع من عزه فان بعث بالهدى إلى مكة  
 صام عسره أياما لم يكن له ويحل عقب ذلك وهو على احتياط  
 يحل بعزته نوبها من قبلها وكل ذلك بعد يوم عزه فله ولد والامتنع  
 ناديه الحي وإن يكون خالفا ومن يولى في حرمه عمة متفاهة  
 المحرم أحصه لزوم دم لما ترك من السنة ومن معه ثمانية من أيام ما  
 له أنه إذا نكح فلا يحل عليه أيضا نكاح نفسه في العام الأول الذي  
 إذا اضطرت إلى الحل وتعد عليه الهدى والصوم كان نكاحا للرجل الجوز  
 فيه وتفاوه بحزم من الخرج أن تزور والعدو لزوم الإبقاء  
 نذر بالمشي الميت لله الحرام أن المشي بلوفه من حيث نذر والقرية والله  
 بالمشي من حيث يدره

**باب الحج عن الميت والاستحالة**

الأجرة للحج ليستأجر عمة أو أن يدر له من استأجره لأن الحج من العبادات  
 والعرض فيها يحلف بالاستحاض خلاصا من الأجزاء من العرض  
 وفوق العمل فقط والأجزاء واجب على من استأجره على أيام الحج  
 في الأصل ومن مات في بيته فانه حج عنه من قبله لأنه الذي سار له  
 الحضان وهو الأعظم في الخطاب ومن خرج الحج مات في استأجر

أنه حج عنه من حيث هو لأنه الله الذي استأجره عليه من الأجر  
 خاشعة المزادة إذا خرج الله له في حبه وتكرار الأجر  
 الآمن الموضع الذي مات فيه رجوعه في حبه وتكرار الأجر  
 معتبر بحضور من كان وصيته من قبلها من الأجر  
 آخر مثله وإن كانا عزه بمقتضى حله الله من الأجر  
 استأن بعث لظهور عزه بحضور من كان وصيته من قبلها من الأجر  
 أو أمه به واحد أو جماعة حينئذ صح له الحج من الأجر  
 آخر مثله في عزه وفي أيام أو بامرأة أو من حج من الأجر  
 أخاره صحت الحج وكان له آخر مثله من الحج من الأجر  
 وعمره وصيته نصا في الأب فباسم الأب خلاصا من الأجر  
 الوصية منه وإذا قال المريض لغيره حج الله عنه ولم يحج عنه  
 أو غيره وله الأجرة سواء قال من قبل أو لم يقل هو أو غيره من الأجر  
 بعزته ولا بد منه فان حج بعزته كان الحج له وعليه الأجرة من الأجر  
 إذا كان من الميت والصح الاستنباط في بعض عمل الحج الآخر من الأجر  
 من الحج بخلاف الأجرة في ذلك ومن قدم الأجر للحج نشأوا من الأجر  
 ضرة لأنه من الحج فان لم يجد انشتر وجوهه ومن حضر من الأجر  
 التي صلى الله عليه أجزاء من استأجر من فرق بلد الميت من الأجر  
 يدرى مكان ضدا ومن أوصى بحج الإسلام ما به دناءة كات من الميت  
 البعض منها فان نذر غزم الحج للحج الخلفه فلا فرق بين بعض الأجر  
 وانفاست على حج الولد لوالده بعزته وصيته سائر العبادات الأجر  
 خلاصا من الأجر من الحج والفرق بينهما أن الحج يحز في العادة من الأجر  
 دون سائر العبادات وضار الولد كالحج من الولد وله وأمه على بعض الأجر  
 فالحج من حج عنه وإن لم يوص من أصولنا لا يقع العول لغيره  
 الشبه أو الوصية وإذا جعل موصعا الحج فان علمه أحقها نصه فان





أو ضيقه كان القلة العزلة وراحم الإنسان لغته مالم تحل لغته  
ان لم يحل بسواها واحدة أخرى الخ غير نفسه واداسا آخر النسخ  
عن نفسه للغير مومن صحيح وان كان غير ماله في بعض النسخ  
له هو الراء واداسا آخر الخ في خاتمة وانما يحترم بعلم الله الخ عنه  
والله وصيها بالخ إذا استحسن على الله بعد ان يحلها الله  
بذلك هو الأول ان يرضى عنه مونا الله الذي يرضى عنها في بعض النسخ  
فان لما في بعض النسخ الاستحسان في قوله في الاحكام فلهذا لم يرضى عنها  
وان كان غير ذلك لم يرضى العزم وكون الخ في قوله في غير ذلك من الله  
التي يرضى عنها لانها التي يرضى عنها في قوله في غير ذلك من الله  
من النسخ من الخ بنفسه والقوة عليه استأخر من الخ عنه سوا كان  
اولهم و من تخ من قوله في بعض النسخ في حكم بعض النسخ الخ الآيات بعد  
كفر المظفر في شتادون مجتهد الاسم كان الزيد الخ في قوله في غير ذلك  
ربوبيا وانما التاثير للاعتماد والافعال فان اعتمد شيئا بما فيه القوة  
كان موبدا ولم يرضى عنه انه ماذع الله من الماء واخاذه الخ في قوله في غير ذلك  
محبة وحي محبة كان موعدا في البانية وكانت في ماله لم يرضه في قوله في غير ذلك  
ما سطر له سوا فان الاخيرة فاسما او مونا و في قوله في غير ذلك الخ في قوله في غير ذلك  
لا يصح ان استأخر الوضوء فاسما لان العرف يرضى خلا هذا ان يكون الموضع  
عنه مع عليه بنفسه ويكون الوضوء ضامرا الخ

**كتاب النكاح**  
**باب ما يرضى أو يقصد منه**  
وإذا عقد نكاح امرأة بشهاده عدل وقاسم ونائب الزوجه من الزوج  
وقصدت لها مهر معلوم ما ان الاصل في العقد الصحة ما يرضى الخ الخ  
كان موافقا لاحتياط مجتهد ويسمي بذلك الزوجه الضد الخ ومن يزوج  
بالعه غير رضاها وسمي لها مهر طلقها ان النكاح لا يرضى الا رضانا

الآن يكون رضانا فالمرء في مقابلته الوطأ بالشبهة ومن زوج ابنه الماتعة  
من كفها حصته الشهور حتى متى صلبت سوا ذلك المهر الماتعة ويكون لها مهر  
الثلث ومن زوج غير ولي أو بعدت شهود أو شهود مستغف وكان يرضى به  
تخزم ذلك كان النكاح ماطلا من قبل وجهه ولم يكن شبهه نكاح في ماله ومن  
النكاح كان وكان الوطأ جزا ما وعلى فيه الصورة لأجل المطلقة لا يابعد  
النكاح للزوج الأول وان شئت نوابه النكاح من الزوجة وان يرضى عنه  
والمرء يرضى عنه المدة التي لم يعلق عليها في الذخوار طلقها لا تاحار ان يكون  
من زوج ماله و في قوله في النكاح يشهد عنه عدل ايه اذا لم يجد  
في الله سواهم انه جسد فام بنفسه كما يقول في الملل فيكون حكمه حكم  
الضحية عندنا سوا سوا ولهذا ان رسول الله صلى الله عليه واله زوج النكاح  
الرائس ونكاحها انما كان سوا ذوالنور وعقدوه ونكاح الشغار باطل  
لان البضع مشتركة بين الزوج والمشاخر الاخيرة فاسمها الامه من التبركين  
في تخزم الوطأ والمتعة جزا ونكاح المحرم والنكاح باطل وكذلك نكاح  
الغلامه الا ان لا يرضى بها وكسب العتق والنجور نكاح العبد لا يرضى على الخ  
ومن زوجها وليها ورضي العتق ماتت قل عليها النكاح في شبه النكاح و  
ايجابه و كان توابه من الزوجة يعقد مهره وكذلك في الزوجة او ماله  
نوص في قوله في الامه وان علا لا يكون لار ابنه الزوج ما لا تات  
الام من الاما وان البنت من الاما في اللغة والتيسر المستعار هو الذي يزوج  
به ليك المطلقة غير عقد صحيح لتحل للزوج الاول وفي قوله في غير ذلك  
واحد منها الله من الآخر على ارض كل واحد منها مهرها الاخرى ورضاها  
ان النكاح يرضى ولكل واحد منها مهر المثل ومن وقع نكاحها على غير البضع  
ولم يكن نكاحا في مقابلته زواج آخر في النكاح وانما مهر المثل وان كان في  
معاودة نكاح آخر في بعض النكاح كان يقول في قوله في غير ذلك  
استشهد خلاف من او شبا من المال فانه وحلها ما يرضى بها يقصد في

ب  
الملك الصغير  
يبرأ منه

على الصحيح ٥ ومن روج شهادة عبد بن له أو لها أو لهما لم يصح لأن العبد لا  
 فلا شهد بعضه لبعض فإن كان أحدهما له ثم الشهادة ٥ وأما إذا شهد أحدهما  
 على الكاح ٥ ومن روج حازن في مسكره بينه وبين غيره لم يحركه ذلك أنها لا  
 وظن في شهادته بطل وكذا القسطنطيني استخلاً ٥ وأما حكمه ٥ والكاح ٥  
 لا يسهل العبد بضع وتكون مودعا على رضاها فإن لم يرض فلا كاح ٥ لقول  
 الله عليه لم شاة عن ذلك فقال الأمر بالبر ٥ والكاح ٥ القاسم كاح ٥  
 عند المار بعد الحائض والبطل كاح ٥ وإذا احتز رجل عذرا فوفاه فله  
 جازا من أهله ٥ ومن روج بضع الكاح ٥ ويجوز للرجل أن يزوج امرأة ابنه  
 لا إذا حبس ٥ والكاح ٥ القاسم حكمه حكم الصحيح ٥ أي أحكامه محضه لا  
 لا يكون تخصا به ولا لعن سبها ولا سواها ٥ أي كمال القدر المحلوه بها وكبر  
 مفعضا وأما العدة المحلوه والى عده الوفاة ونسخت في الأقل من الشهر  
 أو من الشهرين والى عليها خذرا ولها الخروج من المنزل بعد وعده  
 خاتمة قوله ولا سواها ٥ ذكر في أول الباب أنه يستحب إذا ارثت  
 مده من الوفاة ٥ وأن حملنا المسئلة على إيراد أبي الكاح ٥ القاسم ٥  
 ومن روج بامراتي عده واحد وضامن البضع التي سبها كان الكاح  
 باطلا فإن روج بها عده نصح كاح من يقدم العدة عليها فالش  
 المقدم منها بطلا جميعا ٥ فإن علم أن إحدى سبها ٥ أي من الرضا  
 انفتح الكاح ٥ بخبر العلم فإن صدق مودعها الأقل من الشهرين أو من  
 الشهر وإن لم تصدق في ذلك فإن لها المستحب العلم ما لم إذا كان مذكورا  
 فإن روج خامسة ثم البسها فإن دخل من طهر فإن روجت بمخالفة  
 البسها بكونها زوالا فطلاق الحوار صحيح الكاح ٥ على واحد ٥  
 فإن كان يدخل بعضهن صحيح المذخور بها ٥ فإن كان العلم دخل  
 بها خامسة تعتبر التحريم فيها بكل واحد وإن لم يكن دخل بواحدة  
 اعتبر بها كالبس لا الحظر إلا أحده مني أحدها فالأصح للحظر ٥

الكاح معقد من لصقته والشرع فيه لم ينسخ المزاحه مع انفا والمزاحه  
فان رجعا الى يد نائب عملا بالمذهب الرجوع اليه من مذهبهما اليه فان رجعا  
احدهما دون الآخر اوعا الى الحاكم هو اذا عاهد الكاح وها حالان لحصه  
او احدهما ورافعا وحكم الحاكم بصحته ثم منها القول ان حكم الحاكم في  
الاحكام ذات نزل عنه اهل العلم من له النظر في المصوصات فان رجعا  
الي اعقاد فسادها مع رجعا الى نائب عملا صار اليه وانشغ الكاح سبها  
بمن ورجعوا فانه احسا استا عفا اصح حاد والامجل ان يستمر  
على الاول او مع اعقادها لقساره فلو لم يشهده كان للامام الحاكم في  
بلد فسخه من قرض الحسبه والفقير في سبها

ما يعقد له الكاح هـ

باب اخذ الاخوة او ابناء مروج الله على الف فوصل الناس

وَأَدَّ ابْنُ بَنِي إِسْرَءِيلَ زَوْجَهُ وَلِذَلِكَ كَانَ الْكَاتِبُ الزَّوْجَ وَهَذَا إِذَا كَانَ مِنَ  
الرَّسُولِ فَصَالِ بَرَزَتْ فَخُذْ وَلِذَلِكَ كَانَ الْكَاتِبُ الزَّوْجَ لِمَقْعِ اعْتِنَاتِ  
وَالشَّهَادَةُ حُضُورًا عِنْدَ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنَ الزَّوْجِ لِمَقْعِ اعْتِنَاتِ  
بِالشَّهَادَةِ عِنْدَ مَحَامِلِهِ أَنَّهُ سَوَّالٌ وَلَيْسَ بِعَقْدٍ فَكَانَ السَّهْرَةُ عِنْدَ قَوْلِ  
الْأَبِ وَالزَّوْجِ زَوْجًا فَلَمَّا نَهَى وَأَذَا أَلِ زَجَلِ أَخْرَجَتْ أَخِي فِي أَرَادِ  
الْبَاحِ وَفِي الزَّوْجِ فَخُذْ وَارِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ  
كَالْمَقْعِ وَفِيهَا مَا جَدَّ حَاشِيَةً أَيْ خَلَّتْ مَعَ فَضْلِ الْبَاحِ فَضْلُ الْبَاحِ  
يَكُونُ ضَمَانَهُ كَوْنَهُ وَفِي عَيْنِ ذَلِكَ الْقَضَاءِ وَحَاكِمِهِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ  
فَلَمَّا عِنْدَ سَائِرِ أَمْسَاءِ عَلَيْهِمُ السَّكْمُ فَلَمَّا خَلَّتْ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ لِمَقْعِ  
أَوَّلِ نَوَازِحِهِ وَفِي قَالِ الْأَمْرَ هَبْنِي يَسْتَكْفِي وَفِيهَا هَبْنِي وَأَذَا أَلِ زَجَلِ

الاولى في المجلس او بعده في نسخة  
الاولى والاكمل

وان غاب الولي عنه لاسلغ الكتاب في مسافه تهنر واقفا وراجعا  
في حكم الغاي عنه منقطع واصلت الوايل الى اقرب واليا بعده فان





ثم راجعها فالكاح والطلاق صحيحان وكذلك الرجعة لانها باعلا  
وكذلك ان يقع فيه الامور من طلاق ورجعه بعد بلوغها ولم يحترق  
الكاح فلو تزوجها الثاني بالخال فخره وظلمها وشرعنا الاول بغير  
اعتصام العدة كانت معه بنطليعه واما اذا مات في عتبه من الاول غير  
عليها الثاني في العدة بطل العقد لانه كاح في العدة فان راجعها الاول  
بلوغها وبطل ايضا العدة ولم يحترق الكاح ولا اوجعه حتى الرجعة  
وكانت زوجة فارقا كانت لم يحترق الكاح الاول والعقد الثاني باطل  
فلا ينفقه لها وان كانت قد احترق ففتح الكاح الاول او فتح الثاني  
وعقد عليها الثاني بنصاتها في العدة لم ينقض العقد ايضا لقوله في العدة  
وحسب العدة انما يصح عقد الكاح فيها وانما ينقض النكاح لانها نكحت  
لصحة العقد وكذا على الاول واذا عقد الولي الا نكح مع وجود الاول  
لا خير فيه اذ زوال عقله اسلم الاقرن وانما يغفل لم يفسخ العقد  
الاول وقال ايضا عليه السلام واذا عقد على المرأة ولبس ونكحها وان  
القرب رخصت ما حرمها من النكاح فان لم يستحق المهرات من  
ايتها الا ان احدهما ليس بالنسوة فالطلاق وان من الآخر فان افرضا  
احد العقد بنصاتها واخر ذلك الوتر لم يفسخ نكاحها ولا سجد  
من المهر والمهرات الا باليقين واذا عقد الولي عليها في وقت واحد  
واخرت العقد من طلاقا وان اجازت احدهما صح ذوق الآخر ولو  
كانت الزوجة صغيرة ودخلها واخرها فابها خدان في العلم  
بالنكاح وسقط طمع الجمل فلو كانت صغيرة والمسئلة حالها وجه الجاه  
المثل في الذوق الاول كونه شبهه بكاح ويكفي في الدخول الثاني  
المستمر بعد الرضا ولو طلقها من رخصته ووركان دخل بها قبل الر  
ولم يدخل بها بعد الرضا وجب عليه نصف المسمى مع المهر الاول لانها كالم  
مكلفان والباقي الرجعة عليها لان الوطى الاول لم ينفذ به بن الخ

الزوجية بنوى دخول المهر والحقوق النسبية ودخول العدة وقال  
ايضا عليه السلام واذا عقد احد الولي على المرأة ثم عقد الثاني فلا يخلو  
انما يكون المهر اضعف جاله العقد الاول او اكبره فان كانت صغيرة  
فالكاح الاول صحيح واجامدنا بغيره له في النكاح والاحكام للعقد الثاني ان  
كانت صغيرة وعقد عليها احدهما مردون رضاهما فلك هذا العقد ايضا  
الكاح وان شئ من احكامه واذ كان الكاح من غير اذن الولي وصحت  
بنفسها في غير كفو فله في الفسخ بنفسه لان الكفاة معبرة اجماعا  
فان كانت ثمانية مختلفا فيها لم يفسخ الا بالحكم والايح لانه لا ولاية  
في الكاح انما هي للعصاة

**الفهر**

فان تزوج امراه على عتبه من البقرة وقع التراجع في امثاليها كان لها  
الوسط واما خذ الخولي ومن تزوج امراه على حيوان معين وحدث فيه  
عتسا فان خال الزوج علم العيب فلها قيمته مثله صحيح وان كان لم يعلمه  
فلها البضائع لان حدث هذا العيب عندها هو من تزوج امراه وخلا  
بها لم ظلمها بل رضى الطلاق بانها خال المهر بالخلو فحاشيه  
فان لم يجد استعذر اعي امير المؤمنين انما ثبت المهر بالخلو فلا خلاف فيه  
بن امير المؤمنين عليهم السلام سواء كان معه وفي امه اما خول الطلاق بانها  
او زوجها فبذلك انما ان الطلاق الواقع بعد الخلو قبل الدخول  
والوطى بائن لا رجعه فيه خلا لما ذكره عليه السلام وقد صرح بان  
رجعي ونقض فيه الرجعة على هذا خلافا لساير الصحابة عليهم السلام  
وكوزان كحل المسئلة ان الزوج ادعى مع الخلو الوطى فان حلها  
المسئلة على ذلك فاقا والله اعلم رجع واذ تزوج رجل امراه  
على مهر معلوم بقدر او لملك الناحية بقدر او بقدر لزوم الزوج الوطى  
من ذلك هو ومن تزوج امه ولم يسم لها مهر او دخل بها او مات عنها

كان مهرها من نصف عشر مئةها فان كان دون عشره دراهم وحمل الصداق  
 خاسسه ودخر على علم عشر مئةها ودخر المهر بالله كما نراه الجاهل  
 على حشره اطلاق المهر رجوع وادان كان لرجل امرأتان فان عنها واحدة  
 مقهوره لم يسل مهر فاولا انهما الا ان يقوم بنته على خلافه لهما في صاويل  
 البهر ما علمت انه طلقها في حياته ومرتزوج امرأه بعينه ومهرم حلالها  
 ولم يرها فام طلقها فلما المهر لهما فسل بقسطها خاسسه اقل  
 عليه السلم لروم المهر من غير رض من ان يكون المهر مستحق اربعة مسمي فار  
 جعلناه على من سمي مهرها فان السله صافره مخ حبل السله عليه انه  
 اجماع ووزود النفره او يقول الدخول في طلقها قبل الدخول في غير  
 مسمي مهرها وفي هذه السله الخلوه مهر المهر الحول في سوا ولها النفر  
 فاستحق تمام المهر والله اعلم دخره كماله بعد اعي ام المهر من رجع  
 فان تزوجها على ما يوصوفه فلها الوسط فان كان النصارى مطلقه وبنات  
 نده فخلعه انواع فلها مهر مثلها فان كانا عيبين كالجزيرى النضي في  
 الوسط لا اجد العيبين سوا ذى الجزيرى واداروها على عيب من  
 العبد قبل الفسخ وعليه لها مهره اذ ان لم يفسخ فان لم يفسخ فله مهره  
 فمعه يوم العقد ويوم عزبه عليها ان كان يفسخه واداروها صغره و  
 بها ومعه نفقها وهي يصلح الجماع طلقها ولا مهر لهما خاسسه  
 اذ المسمي لها مهر ولها المنة فان كان المهر مسمي فالمراد به علمه على السلم  
 مهر لهما ان لا يكون لهما حال المهر لان الخلوه عتبه فحججه من حكم من لم يخل  
 دخره محمد بسعد اعي ام المهر من رجع وحده المهر احكامها الا ان  
 يقع منه فعل واحد ايضا وحلوه الصبي يقع اذ اروجه ابوه او اولاده  
 وفي نصرائي تزوج بضرايه على مهر من لم يسلم هو ولم يسلم امزاجا  
 لها فيه الخمر والخمر عندهم لانه قد احدثا في مقلده واداروها لور  
 بدون مهر مثلها ووطئها فلما حال المهر فان لم يصاها فلها المصايله تمامه

والجاء الى الزوج انسا اتم وان شاتخ و الحلو لا بد فيها من ارتفاع الموانع  
 واليمن معها لان من المصايله يكون ما عاها ونص فطاله الناسره بالمهر  
 والاجاله بدانها في سله نفقها قبل ذلك وانما تسقط نفقها وكسوها  
 بده نسورها بها حاشا فسميه اي يقع منها ان يحل به عزيمتها على زوجها  
 في حال نسورها رجوع وفي حال عقد لانه با مراه على مهر معلوم ولم يدخل  
 بها وطلبت المهر وه ضاه ابوه عزله لانه لم يلبغ الصبي طلقها قبل الدخول  
 وزدت المهر اليه انما لا تسحق الا نصف المهر والنصف الهان لانه لا بد في  
 على ملكه يتطهر به الدخول لتسحق الحمله او الطلاق وتسحق النصف  
 ونف تزوج امرأه على انى عشر وضيقا ما تزول الوتة بالزوط فعند  
 انه يزوج الى عهد ان عشر وضيقا من الحبسه كذا في اخر عتبه انصار  
 لانه الوسط والهدى كذا فاذا استشهد في مدها المهر والطاهر  
 ان لها مهر مثلها من ادعى زياده او نقصا فاعليه السله لانه نظير خلا والطاهر  
 وضار كالتى لم يسمي لها مهر وتسحق الارث في هذه الصوره ايضا وفي  
 امرأه كان مهرها عتبه او هبته وطلقها زوجها قبل الدخول لانه على عليها  
 قبله يوم الطلاق لا بد يوم الاستحقاق ومن كره امرأه على مهر مثلها طلقها  
 قبل الدخول وكان مهر مثلها معلوما لم يبق بالعلوم ولم يزم لها نفقة وان كان غير  
 معلوم في تلك الحال وحلها المنة واذ المسمي لها مهر فسخ كما جهل قبل  
 الدخول ولا معة لها لان فسخه فكشف عن عدم فسخه واستقراره والمنة  
 اما لم يزم في الطلاق وحلوه المهر والمستاضل صحكه لانه سمع بالاحكام  
 الا بالنكاح فلا بد في مقلته من شيء حاشا فسميه ونفقه ذكر التسخ او خففر  
 للناصر الحق عليها ولم دخر السيد بوطال المهر انما عتبه صحكه رجوع ومن  
 تزوج امرأه على اقل من عشره دراهم مهرها قبل الدخول فلها المنة لان الطلاق  
 لا يكون اقوى حكما من الدخول بالطلق استحق ورجع الى غيره فكشف  
 وحوره كغير مده وادانصر في الصغره مهرها صحه قبضه وكان ملكها

في المهر ما علمت انه طلقها في حياته ومرتزوج امرأه بعينه ومهرم حلالها ولم يرها فام طلقها فلما المهر لهما فسل بقسطها خاسسه اقل عليه السلم لروم المهر من غير رض من ان يكون المهر مستحق اربعة مسمي فار جعلناه على من سمي مهرها فان السله صافره مخ حبل السله عليه انه اجماع ووزود النفره او يقول الدخول في طلقها قبل الدخول في غير مسمي مهرها وفي هذه السله الخلوه مهر المهر الحول في سوا ولها النفر فاستحق تمام المهر والله اعلم دخره كماله بعد اعي ام المهر من رجع فان تزوجها على ما يوصوفه فلها الوسط فان كان النصارى مطلقه وبنات نده فخلعه انواع فلها مهر مثلها فان كانا عيبين كالجزيرى النضي في الوسط لا اجد العيبين سوا ذى الجزيرى واداروها على عيب من العبد قبل الفسخ وعليه لها مهره اذ ان لم يفسخ فان لم يفسخ فله مهره فمعه يوم العقد ويوم عزبه عليها ان كان يفسخه واداروها صغره وبها ومعه نفقها وهي يصلح الجماع طلقها ولا مهر لهما خاسسه اذ المسمي لها مهر ولها المنة فان كان المهر مسمي فالمراد به علمه على السلم مهر لهما ان لا يكون لهما حال المهر لان الخلوه عتبه فحججه من حكم من لم يخل دخره محمد بسعد اعي ام المهر من رجع وحده المهر احكامها الا ان يقع منه فعل واحد ايضا وحلوه الصبي يقع اذ اروجه ابوه او اولاده وفي نصرائي تزوج بضرايه على مهر من لم يسلم هو ولم يسلم امزاجا لها فيه الخمر والخمر عندهم لانه قد احدثا في مقلده واداروها لور بدون مهر مثلها ووطئها فلما حال المهر فان لم يصاها فلها المصايله تمامه





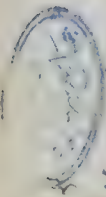
الحام القدسيها ورد العسة من النساء على الفوتة ومن تزوج امرأة  
على انها حرة فوجدها مائة وحلها بالخلوة غير صحيحة مع العلم والعمل  
ويحرم السيد بغيرها حتى يحترق الرض بالانظر الى قولنا في قوله  
الا حرام لم يتبع دعواها الا بالبينه وكذلك لو ادعت انها لم تعلم ان لها  
تعد بغير يفتيها بالسبع الا بالبينه وادام نشر الخبر عند علمها بالثبوت  
وسكنت ثم عقد عليها الباني ونصبت به صح العقدة الاولى والى الباني  
نا بغير اعقادها ولا العلم والعمل في هذه المسائل على ما كان حاشية  
وهو قول حتى غلبه التمسك الا انه يقول القول بولها انها لم تعلم ان لها الحازنة  
**أحكام الآما في الوطى والحاق النسب**

وسقوط الحد **الحازنة** اذا وطئها اخذ الشكر لم يلزم له  
ولحقه النسب سواء كان عالما بالتحريم او جاهلا لأن الحد تعرض للثبوت  
حاشية ويكون له ولزومه فيه نصيب شريكه لانه قد استهلك  
عليه بالاستيلاء زوج **و** وكذلك الحازنة المزوجة لو وطئها سبها فان  
الحد سقط لآخر الشبهة مع العلم والعمل **حاشية** وذكر في الجورانه  
حين عليه الحد على الوجهين العلم والعمل زوج **و** والحكمة النسب الى الله  
للراش وان كان بالثبوت اخبرها او علمها او خالها وقد وطئها ثم وطئ هذه  
الحازنة او كان قبل وطئها قد وطئ امها او اسها وطئها يستند الى عقد  
نكاح صحيح او بطل وما اشبهه فان في مثل هذه المسائل يسقط الحد لانه  
معروض للسقوط مع العلم والعمل والحمل بلحق النسب لثبوت الحمل وكذلك الظاهر  
منها في حال الزوجية ثم بطلها بعد ذلك وطئها فان الحد يسقط ولكن  
النسب لثبوت الحمل ولو ناع افته نعا فاستدل صحيحا ومذهبه انه  
فاسد وطئها فان الحد يسقط بحكمه لانه اشبهه في سقوط الحد **و**  
حاشية ويكون له ولزومه لثبوت النسب فيه ولا يلزمه العقر زوج

من تزوج امرأة على انها حرة فوجدها مائة وحلها بالخلوة غير صحيحة مع العلم والعمل

واما الحد والنسب فانه ان زافعة المشرك وحكم يصححه البيع لم يلحق به النسب  
وان حكم بفساد البيع لحقة النسب وكان له زاوله **حاشية** ويلزم  
العقد في هذا الوجه المسترى لانه وطئ شبهه وقع في ملك العقر زوج **و**  
واما اذا باعها نعا فاستدل وعنده انه صحيح ووطئها فانه يجب عليه الحد  
مع العلم والعمل والحكمة النسب لانه اعقاده ضد البيع فان كان بولها قد  
تعد بها او نذر بها فان الموجب للعقد اذا وطئها سقط عنه الحد  
وليسقط مع العلم والعمل لثبوت النسب لانه لم يزوجها **حاشية**  
والسقط مع العلم والعمل لثبوت النسب لانه لم يزوجها **حاشية**  
فوله فان كان بولها قد تصدق بها اما على قول من يجعل القبض شرطاً يكون  
هذا الوجه خافياً في بطله يكون له ولزومه وسقط الضد فيه والنية وكذلك  
الجم في النذر على قول من يقول لا يحد النذر الا بخرج عن ملكه فاما على قول  
من يقول ان القبض غير شرط في حال لزومه العقر المنصوف عليه وان ثبت  
النسب منه وعنده علم انه ان النذر لا يخرج عن ملكه فاما على قول من  
يقول ان القبض غير شرط في حال لزومه العقر المنصوف عليه وان ثبت  
نفي على هذا ان يسقط عنه الحد مع العلم والعمل بلحق النسب ويلزمه فيها  
للصدق عليه لانه استهلكها بالاستيلاء ولذا العدول الى ثبوتها عند الزوج  
خلاف الحق والقرن علم التمسك هو دور احكامنا انه يسقط الحد مع العلم والعمل  
سواء فلنا ان يحد النذر يخرج عن ملكه او فلنا انها لا يخرج عن ملكه الا  
بالتسليم لانها في ضمانه ذكره محمد بن عذرج **و** اما الموهوبة والمعززة  
فالروايات والمعززة اذا وطئها الموهوبة والمعززة كان زوجا عن الهبة والعقر  
يسقط الحد بلحق النسب مع العلم والعمل **حاشية** هذا اذا كان الهبة  
والعقر قماحق الزوج فيها فان كان ما لا يصح الزوج فيها لزومه الحد مع  
العلم دون الحمل ولا يلحق النسب والوجهين زوج **و** فان البوذية والاعتد  
غير مطلقة فداستهلك الموهوبة او المعززة بوجه من زوج الاستهلاكات  
ثم وطئ الوهاب والمعززة فان النسب بلحق ويسقط الحد مع العلم والعمل

من تزوج امرأة على انها حرة فوجدها مائة وحلها بالخلوة غير صحيحة مع العلم والعمل



وقف على

وقف على

من العلم فان من عبقه وزجعت الحارثة اليه فانها يكون ام والماله  
كان العز في نفسه ووجها وهو معتقد خذ حيا من ياحته فانه لا  
خبر بل هو المستبان بله ما عليها فان كان يعتقد ان السوء في  
الجزء بل حقيقة السوء حاشية فان ضل المعراجة لا تستغنى عنه  
ولزم المهور في السوء في فوا من ضده من حارثة ان الروح  
فان لم ينشأ السوء في فوا من كونه في سعة رجع و اذا لم يكن  
فان الحرس في الجبل لا يسمع من العلم والحج السبب في الجبل  
التي خرم حاشية وذكر اصحابا في ذلك فوا في السعة  
خالف في في السعة سقط عنه الحرس والمهور على السبب ان  
في الحارثة من سعة الوضو والسطح جزء وهو الصحيح في المهور  
فمجرد سعة رجع و اذا استجبت الحارثة حكم الحاشية وطبعا السبب  
عليه فانه كسب عليه الحرج العلم والجهل في السوء واما السبب  
او الماحه له فانه سقط الحرج الوضو في الجبل والسعة في  
لكن السبب في الحاشية حاشية وتكون الولد ملحقا بالامه و  
العقبة عند سقوط الحرج فان في الموقوفه عليه واستولد سقط  
و هو السبب بلزمه في الامه اما انهم حصلوا في بله حاشية  
فال مساكناته اما سقط الحرجة اما حاشية و اليه انما رجع  
في السوء رجع فان كان الموقوفه عليه والحارثة فانه يعنى  
ان يعتق لها نصرا واما ان تقول له ام ولدك فكيف حكمك وتكون  
اجزا او منافق الام على الضرر في الوضو في السوء فانه  
الى الضام حاشية فوله عنه السوء فان في الوضو في السوء  
واستولد سقط الحرج في السبب في حاشية و علم رجع  
تسمل على ان في مسائل احدا سقط الحرج فهو حاشية السبب  
توب السوء حاشية وادحر او دى له ما سقط الحرج حاشية

الاولد يكونوا احرا وادخر عليه الم في علمه كونه اجزا انهم حصلوا  
في ملكه في هذا الشارح الى ان رجع الامه الموقوفه بله الموقوفه عليه كما  
قال السبب في احد قوله وقوله ان رجعها ليست بله احد انما  
هو حق لله تعالى وهو الصحيح من قوله وادخر اصحابه وهو الطاهر من ذهاب  
اصحابه علم السبب وهو ايضا وان اما من علم السبب ان من ذهاب في اصحاب  
الشافعي الى القول الاول فيستلزم الامه الولدته ومن ذهاب في القول الثاني  
لهذا ذلك الامام عليه السلام فيستلزم الامه الولدته فانه قال ابصر الامه ام ولد  
فاذا كان الحال هذه احتاج قوله عليه السلام حصل في ملكه انما رجع  
فاذا كان الامه على ما ذكرنا من قوله كحل ان يقال في قوله علم انهم حصلوا  
في ملكه انه انما ذكر ذلك على طريق التوسع جملا على ظاهر حال اعتقاد  
الموقوفه عليه ان الموقوفه عليه لما رأى وعلم ان منافع الموقوفه له في ان  
الوضو يحل له ايضا لانه من ميا فيها فاذا كان الوضو وقع على هذا الوجه  
كان الولد كسائر ميا فيها التي تحصل من كسبها فوجان يكون الولد ملحقا  
له على مقتضى اعتقاده لغير ما ينظر فيه الام ملحقه لم يكن الولد ملحقا  
ملحقه فيسعى على كونه الحال يكون فوا لا ام لغير ما اقر به الجمهور  
وحيث ان السبب سعادا لاعتقاده وجزءه لما به ورجحنا الحجة على  
الوقت له وجود السبب الملتصبة بالسبب فانه اذا جله في الوضو  
لا في الوضو فان اصحابنا في الحارثة المعصرة والمالقة سقوط بينهما  
عنه وذلك ان القيمة لو وجبت عليه لوجب له فلامعنى لاجب القيمة عليه  
لانه والحقيقة حيث سقطت ان حال الوضو السقوط واحد وعلى  
هذا وجب ان يكون حكم العقر كذلك ومنه ذكر اصحابنا السبب والرابعة  
توب الامه الولدته لها لان ذلك ما يستلزم من كسبها للواضع ملحقا ما اقر  
غير تام حال الوضو والولاد او حصل الملك بقدرها لان استسلا في ملك  
العقر نصيحه وهو غير مالك لزوجها واصلها حكم يكونها ام ولد له حيث خزنها

بقدره من ماله وذلك غير منافي في ذلك انما تقدم موت الموقوف فعليه نصيب  
للفقر او للصلاح على اخلافه وذلك ان امامه عليه السلام لم يوصل بمارك  
نيل رضى الوطى مع الجهل او العلم المجزى فحمل ان رضى الترابية اذا  
كان الوطى مع الجهل تجزئه دون العلم فاسا على رضى المجزى المجزى المجزى  
فعلم هذا الوطى ان الولد ما ذكرناه قبل من غير الموقوف عليه او منه  
من غير دعوى منه الولد فان الولد رضى ففكا كالا مونا وقد الموقوف عليه  
كما في الامم وكما عثرها من الحيوان فلا يرضى الولد لماله خلاوة  
الشجرة الموقوفة على معين فانها رضى لماله الموقوف عليه كلب الشجر  
الموقوفه على معين فله لماله الشجر الموقوف عليه ولا يرضى فيها العلم  
على الاصح من المذهب ذلك ان التربة والنبات لا يرضى وفيها فلا يرضى  
الارض بالموقوفة خلاف الولد فانه يرضى ونعم اسدا فضيحه وقصته الصانع  
للاصل وعلى هذا الوجه رجل امته من رجل وقصته عليه فليغنى ان لا يرضى  
الكاه ولا يرضى عليه خل ولا يرضى عليه وطنا ان رضى الموقوف على الكاه  
ليس يأخذ وارثه من رضى العنق عليه واخذ المالك فادان المالك  
عليه وطنا بطرقة العنق واسأل المالك الى المالك اخر وجه ان يكون رضى  
هاهنا البضا والله اعلم بالصواب ذكر هذه الجملة سبحانه انو بسعده والله  
عز و شرف قدره رجع ه و اذا كان يصرف المارز المضا و وطنا  
وا و استولى هالم على حال الواضى اما ان يكون عسا اوقفا فان كان  
فعر استقط الحزم العلم والجهل والحق النسب حاسمه و ذكره ساد  
في هذه المسئلة وفي المارز المعلومه ادا وطنا احد الغائب انه لا يرضى  
النسب مع العلم والجهل فاما المارز مع العلم دون الجهل ادا استقط له  
العقر رجع ه و ان كان عسا ووطنا حاهلا تجزى ذلك سقط الحذر  
لحق النسب وان كان عسا لا تجزى ذلك سقط الحزم فان رضى المارز المجزى  
فان كان الواضى من الغائب سقط الحزم العلم والجهل وكما النسب

قبة المارز ه و ان كان الواضى من غير الغائب لزومة الحزم العلم  
والجهل لانه لا يرضى له ولا يشهد ه حاشية نص محمد بن عبد الله عليه  
السلام ان الحد سقط من غير فضل من العلم والجهل والمهر يلزم ولا يرضى  
الولد وكذا رضى المهر والمارز والولد الى العنقه وهو الظاهر من مذهب  
ايتنا علمه السلام وحكم عن السيد ابى طالب انه ان كان عسا لا تجزى لزومة  
الحذر رجع ه و اذا كان المارز ه قد خرف عن ملك الواضى حاشية  
خلافة كالمسئله قبل العنق والمهر والمعرضة عن الاجازة فان  
الحد سقط عن الواضى مع العلم والجهل ولحقه النسب لانه وان كان ملكا  
فهو غير تام وبسبب البيع والمهر والعنق وكذا في المسئلة رضى النسب  
وفي المهره القمه وفي عوض الاجازة القمه او المثل ان كان من روات  
الامان حاشية مسئلة ذكر ابو العباس رحمه الله وقال في المهر  
في المسئلة ادا وطنا الباع فل التسليم انه لا حذر عليه وقال في المهر  
انما سقط الحد عنه ادا كان حاهلا فالاولا لا يرضى النسب في المهر  
فاما العقر فلم يذكره السيد ابى طالب حاشية في المارز المعلومه  
والضخم ان المستر ان احدا اذ المارز ه وجه له العقر على الباع لانه  
ما حصل ثم يلحقه فان يلقى المارز ه عند الباع قبل القبض فقد اختلف  
فيه مشاخصا فاكترهم ذهب الى ان الباع لا يلزمه رضى المهر والولد وسائر  
النات فانها رضى له دون المستر وقد رضى استاذنا ابو يوسف والشيخ احمد  
بن ابي الحسن الكوفي ان لا يرضى للمستر بحسب الباع رضى عليه ذكر هذه  
الجملة محمد بن اسعد رجع ه واما المارز من المستاجر والمستعير والمباح له  
اذا رضى المارز ه فانه سقط الحزم العلم والجهل والحق النسب في  
الحال ه حاشية وهو مذهب الناصر للحق عليه السلام مسئلة ذكر السيد  
ابى طالب رحمه الله قال السيد ابو ماله قدس الله روحه في المهره لا حذر  
على المارز ولم يفضل من العلم والجهل ونصته اكثر التحصيلين له فاقا



السنن فلا يثبت على يوليهم جميعا بل يفرق الغرض للزناح حيث لا يثبت له  
 زوج ٥ وفي حازنه من يوليها حازنه واحدة وعده جميعا ما راجع إلى السنن  
 لم يولد له ولد لم يولد له ولد لم يولد له ولد لم يولد له ولد لم يولد له ولد  
 والآخر للميراث وفي الحازنه المرفوعة عنه ولكن في إقراره مع يولييه  
 بالسلامة جميعا وبدونه فله مخالفة للعلماء وقصده أن ذلك منه غير  
 به السنن عليه منه ولا يخرج الحازنه عن يوليها ما راجع إلى السنن  
 وإقراره يثبت له معزفه ومخالفة للعلماء أنه عليه كونه من غير حازنه  
 بقية المرفوعة عنه فله ولد وله ولد وله ولد وله ولد وله ولد وله ولد  
 شعث في نسبه وهو يستدعيه حبا له ولا يثبت له ماله حاشية  
 قال أبو هاشم عليه السلام فإن زوج الأب إليه في إقراره المرفوعة عنه عليه  
 والابن الحازنه أم ولد له ويكون عقبه من أمه أو من أبيه أو من جدته أو من  
 نوزل ينسبه منه وجميع من ينسب إليه عن أبيه عن جدته عن نوزل حازنه  
 ولله زوج ٥ ومن أعين منه ونسبه من أبيه عن جدته عن نوزل حازنه  
 في العتق بطل التتبع والآخر لئلا يثبت له عبد العتق فأروحه  
 ولا يثبت له ٥ ومن أعين له من إقراره عنه فله ولد وله ولد وله ولد وله ولد  
 إن العتق في نفسه لا يثبت له عتق حوازيه في إقراره حاشية  
 حاشية ولزومه العتق لها ولحق نسب الولد له أم ولد له ولها ما  
 مع العلم بالقرن يكون راجعا من جميع الوجوه زوج ٥ وفي حازنه  
 أنه وإقراره بنته وأبوها حازنه عتق حوازيه في إقراره حاشية  
 فيه الولد ولحق نسبته لقول النبي صلى الله عليه وآله إن ما لا يثبت له  
 الحازنه ذلك وعقله العتق ٥ حاشية قوله صلى الله عليه وآله في العتق  
 في ذلك أن الميراث منه الولد لأنه عتق على وجه وهو مذهب جميع أقا  
 العتق فله ميراث وهو مذهب الباقين وهو عتق العتق والآخر لئلا يثبت له  
 وأي حقه عن أمه على أن يولد له ولد لا يولد له ولد لا يولد له ولد لا يولد له ولد

وتحل ضامته في ضمان الغيبة ذكره السبكي رضي الله عنه زوج ٥  
 الاستبراء ٥

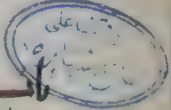
باب الاستبراء في الأصل خضع النسل والاستبراء على التبع وإن كان قد  
 رضي واستتمه وعلى المستبرأ تحريم المثل والتابع إذا لم يوافق يولييه  
 حازنه البع وكذلك إقرار التابع وكسبه على المستبرأ حازنه إقراره  
 وفي العتق واستتمه ٥ حاشية ٥ وفي حازنه حاشية ٥ وفي حازنه حاشية ٥  
 بلزومه الاستبراء أو أن لم يوافق يولييه ما راجع إلى السنن زوج ٥  
 وفي سنن الصغيرة والكثرة إذا كان في الحازنه من يولييه حاشية ٥  
 بأمه أو ومها له حازنه الاستبراء من دون الوطء أي أن يفتقر  
 الزم أو يفتقر شهرا وكذلك المستبرأ لا يملكه وأما منع من وطء الحامل  
 حتى يولد والحامل هي تحض لقول النبي صلى الله عليه وآله إن الله لعن من  
 سفى رزقه غيره ٥ والاستبراء ليس يستبرأ وفي الحازنه إذا عتقها  
 سفى رزقه التبرأ من دون أن يستبرأ خاصة العتق وحازنه عتقها  
 عليها وكرم الوطء يستبرأ منها غيره في ذلك أن الأصل أن الوطء  
 حلال حتى يحض الحامل حتى يولد وفيها يستبرأ بعد الاستبراء  
 أعينها ويرجع بها فله زوجها الاستبراء أن يثبت له أو يثبت له  
 غيره وهذا راجع ٥ والحازنه المستبرأ أن يثبت له أو يثبت له  
 استبرأت شهرا وإن كانت من وان الخيض لم يثبت له رزقه استبرأت  
 وعتقها أم ولد له التي يثبت فيها رزقه الزم بخلافه يستبرأ وفيها  
 ومن استبرأ حازنه وهي حامل من زوي غيره لم يولد له ولد والحازنه  
 التي صلى الله عليه وآله لعن الله من سفى رزقه غيره وهو عام ٥ والحازنه  
 إذا عتقها سفى رزقه غيرها من غير أن يوافق يولييه أو يوافق يولييه  
 أي على التابع الاستبراء أو إقراره بالزناح أو يثبت له الاستبراء أن يكون

فروطع ويلزم الموهول له وكذلك لم يوارثه الموصي له الا سيرا الى ملكها وقال عليه السلام الظاهر وجود الاستبراء من المأثورة وقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله لعزل البنت من نفق زرع غيرته ولا فرق بين يكون لها من المأثورة وغيره في جوب الاستبراء وكذا يقع اما في ملكه المأثورة البص من زنا وغيره وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم سبى ارقطيا لا تؤطأوا حتى تصنعوا ولا جلد حتى تحيضوا وفي حديث اخر لا تلعبن نؤ من بالله واليوم الآخر بطا امراه حتى تستبرأها واد اعز الله بعد استبراءها حتى العن وجازا من زوجها ولا يطأها الروح حتى تستبرأها ومن زاد اربع امته الصغيرة استبرأها بشهر سواء طأها ام لم يمسسها اذ اوطأ قيل الاستبراء اعدا واحدا عليه لا بد وطأ طأه خاشع وهذا هو الاصح من قوله عليه السلام وهو مذهبنا في النافض عليها السلام وعندنا هو بالندى على المستزاد والناصح رجع

## كتاب الطلاق

### الفصل في الطلاق وانواعه الضم

عدنا في الطلاق ثلاث بلغة واحدة واحدة والطلاق لا يقع الا في الطلاق لا الطلاق يقع في العقد فكيف في المجلوك ومن قال لامرأته هي عليه كامة وهو لا يعرف الطهر اذ ان نزل الحجر مكافئه لان ذكر الطهر ذكر خير من الامه وما مضى حال النكاح حال العسر وان نزل الطلاق كان خلاقا فان قال طامه او منكره امه او محترمه كتم برأيه فهو كالأول وان قال انانا فقد انقضى النكاح لا كالمعول كانه له واكثر ما يلزمه احتسابا كانه من كتم كتم قوله هي محترمة ومن خاص امرأته ونزل عن غيرها من قال النافض من استشهد النافض واؤهمه انه غير زوج حقه ثم قال بعد ذلك ان ارضاها ان الطاهر ان



الطلاق هي التي خاضتها دون منعه اما ان العهدة والمطالبة رجع اليها فان لم يرافعه دون فمائه وس الله تعالى ان كان ظاهره العبدية واذا قال الزوج اعدت عني الى اهلي ونسبي الطلاق كان خلافا ولا يجوز له الرجوع الا ان يكون رجعا هو والطلاق البائن اذ منعه سواء انزل انقضا العدة او رجعا هو والسكن ان اذ انتهى الى حاله زال العقل فلا حكم لافعاله الا الطلاق فانه عقوبة له وهو الطلاق البتة ويكون فلاحا واستقضا احكام خلاف البتة بل هي ثابتة وهو يكون طلاق رجعا ولا يستقض احكام خلاف البتة بل هي ثابتة وهو يكون طلاق البتة فهو المالك فلا يقع ارضا ولا يصح محالعه الرجل عن ابنه بل فيهما مستقيم والطلاق رجعي خاشع ونصح كمن علم انه يرضى من الاب ان محالعه زوج ابنته الصغيرة عنها اذ اصل المهر وجهه شارب اصحابنا على ظاهره وهو الظاهر من المذهب مثل ما ذكره المنصور بالله ذكره الفقيه ابو علي لم يثبت النافض للحز وهو قول الناصح رجع وانقضى الا للمهر لاحكامه ولا يثبت على الاب والمطالبة عند بلوغها ولا يصح الخلع الآمن العشور وخوف ان لا يهاجروا الله وما كان عن تركه فهو خلاف رجعي فاما اذا اتوا فعلا البنا فبنا بضمه الخلع ومعنا من استرجعها الاتكاح جديروا في شهاده اذ الطاهر انها لا تسقط حقها الا عن طهره وحقيقه ان لها جبروا الله ومن طلق بنتا فمائه وهو يعفها لمنا ثم رجع الى مذهب من لا يراها لمنا لوجهه بقره او كان محتجدا ثم رجع خا رزله الرجعة من غير تحريم عقد فان فعل ذلك استحل النكاح من غير رجوع كان مكررا ولا يمنع استخلاعه من الدرس ومن ابرأ زوج ابنته عن مهرها وضم طالب المأثورة زوجها حكم لها عليه به ورجع على ابها باضم الطلاق رجعي فالمكر منها سنوز والمأثورة لا تحل لخلقها لمنا محرم عقيد زوجان ان ماتت وقولا اصحابنا ان الموت لم يرفع الذحول فليس الا في حكم المهر والميراث

والرجوع الى اهلي ونسبي الطلاق كان خلافا ولا يجوز له الرجوع الا ان يكون رجعا هو والطلاق البائن اذ منعه سواء انزل انقضا العدة او رجعا هو والسكن ان اذ انتهى الى حاله زال العقل فلا حكم لافعاله الا الطلاق فانه عقوبة له وهو الطلاق البتة ويكون فلاحا واستقضا احكام خلاف البتة بل هي ثابتة وهو يكون طلاق رجعا ولا يستقض احكام خلاف البتة بل هي ثابتة وهو يكون طلاق البتة فهو المالك فلا يقع ارضا ولا يصح محالعه الرجل عن ابنه بل فيهما مستقيم والطلاق رجعي خاشع ونصح كمن علم انه يرضى من الاب ان محالعه زوج ابنته الصغيرة عنها اذ اصل المهر وجهه شارب اصحابنا على ظاهره وهو الظاهر من المذهب مثل ما ذكره المنصور بالله ذكره الفقيه ابو علي لم يثبت النافض للحز وهو قول الناصح رجع وانقضى الا للمهر لاحكامه ولا يثبت على الاب والمطالبة عند بلوغها ولا يصح الخلع الآمن العشور وخوف ان لا يهاجروا الله وما كان عن تركه فهو خلاف رجعي فاما اذا اتوا فعلا البنا فبنا بضمه الخلع ومعنا من استرجعها الاتكاح جديروا في شهاده اذ الطاهر انها لا تسقط حقها الا عن طهره وحقيقه ان لها جبروا الله ومن طلق بنتا فمائه وهو يعفها لمنا ثم رجع الى مذهب من لا يراها لمنا لوجهه بقره او كان محتجدا ثم رجع خا رزله الرجعة من غير تحريم عقد فان فعل ذلك استحل النكاح من غير رجوع كان مكررا ولا يمنع استخلاعه من الدرس ومن ابرأ زوج ابنته عن مهرها وضم طالب المأثورة زوجها حكم لها عليه به ورجع على ابها باضم الطلاق رجعي فالمكر منها سنوز والمأثورة لا تحل لخلقها لمنا محرم عقيد زوجان ان ماتت وقولا اصحابنا ان الموت لم يرفع الذحول فليس الا في حكم المهر والميراث

ولو خلاها لا يستحق المهر كما لا وان لم يقع ونحوه ولم يحل الا بالهر المهر  
والخلوة اخذ في حق الزوجية من المهر وان استور اليه صلى الله عليه وآله  
علاوة لا يشترط وهو دون عسبيلتها وعسبيلته **والجاء** **نحو**  
باسماء الذين رد العتيق ومن طلق امرأته وقد خلاها خلوة زوج  
المهر والعدة كان رجعا **ومن** قال امرأتى طالق ثلثا للثقة ثم  
وطئها بعد الرجعة في كل ظهر لم يضر طلاقه **ومن** قال امرأتى  
على بقة اولادها وترسمت صح وان لم يدر المهر لان مدة ترسمه تسعة  
سبعمائة والرجع وحلها باذنه **حاشية** وعند النافعي ما يسنن  
وشبهه ذكر الموداة وعنده الناصر للثقة تسعة سبعمائة **ومن** اذا طلقها  
على البق فقبلت كان خلعا ان كان مهرها دون الف فان قبلها يبي عن  
الرجاء فان كان مهرها الف فليس حكم **حاشية** يعني انها  
اذا قبلت اكثر من مهرها لم يكن يقدم منها ما يدر على الشئ وكان قبلها  
اكثر من مهرها لم يدر على شئ **وقد** يقع الطلاق رجعا في الظاهر والنجس  
انه خلع على الوجهين جميعا فادركه قبل ذلك مرة محمد بن سعيد **ومن**  
واذا خلع زوجته الصغيرة لم يكن بائنا لان خراستها لاحد لئلا يكره  
كرامه ابوها **واذا** ابتدأت المرأة بذل الزيادة على المهر في الخلع لم  
يقم بذل الزيادة فان كانت قد ابرأته من مهرها اخذ منه ان شاء  
خلعها او طلقها من غير شيء **حاشية** وشبهه حصل الموداة من  
الهادي عليه السلام والشيخ ابو جعفر لم يذهب الناصر للمهر عليه السلام وذكر  
ابو العباس انها اذا ترضى بمهر الزيادة جاز رجعه فانما قوله على  
فان طهر لغيره عن شيء فيه نفسا فانه يرد المهر والها في منه رجعه الله  
وفي وجه تشاخصا فقال الزوج لهما قد خلعت طلاقا بضاد  
فقلت قلت ذلك كان ذلك خلعا لا حضرة مدلول الشئ والرجعة  
لها عليها **باب** **الطلاق المستروط**

ومن يزوج صغيرة من غير ابها طلقها من المذموم لسرط البراءة من  
المهر ان الطلاق موقوف الى رغبها فان ارتدت زوجها صح الطلاق  
والا لا يصح **ومن** خلع طلاقا من امرأته شاهيا لا انقضاء الا وقد دخل  
فلان المذموم لم يجر المهر فان التمس بالطلاق على هذا الوجه لا يبرمه لانه  
علقه بجهول فان رأت فلان ولم تدخل المذموم طلقها الجزاء **حاشية**  
اي لا يبرمه في الحال وتحقق ذلك بجهولها فالواو امر قال ان لم يدخل  
الدار فان طلق ولم يعثر منه فانه يحقق ذلك الدخول بجهول رجعه **ومن**  
قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق انها طلقه وقيل الدخول لانه وقت  
الطلاق دون غيره من الاوقات فيقف عليه سوا وقع الدخول قبل  
قوله او بعده **باب** **العدة**

والجاء لا يفسد عدتها الا بالوضع سواء وضعه حيا او ميتا **ومن**  
واذا وضعت الولاجيا او انقضت ميتا للزوج سنة اشهر من وقت  
الحمل فانها تعتد بالحبر لانه لا حل لان الظاهر من ذوات الاجال  
من وضعه لا قل الحمل وهو سنة اشهر **ومن** قال عليه السلام في موضع  
آخر اذا وضعت المطلقة ما يبين فيه اثر الحلقمة ظهرت حلت لانه  
وضع على بعض الوجوه يعقل به الاحكام **حاشية** وهذا هو  
الصحيح من مذهبه وهو مذهب سائر الامة عليهم السلام رجعه والسنة  
اذا ضل ما قبلها في حكم المفقود من بعد سواهم وانقسم بوازم  
الا بعد صح موتهم **واذا** وضعت المطلقة الباق في العدة جاهلا او  
عامدا فلا حرج لوطئها فان يزوجها لم يحج الى شهرين **ومن** رجعا **ومن**  
لم يدر لست من من طلقها بعد موتها **حاشية** في ذلك **ومن** رجعا **ومن**  
**حاشية** قال محمد بن سعيد يزوجها وطئها زوجها المطلقة لها وهي في  
عدة منه وقوله فلا حرج لوطئها اني انه لا يجب عليها استبسا والعدة





لم يسلم القيد واسلم وهي في العدة فهو أولى بها فان كان العدة قد انقضت  
 ولم يسلم القيد فلا يسلم له عليها وعليها تسليم القيد وهو يعبر بالحد الذي  
 تسلم القيد او انقضت العدة ايما يقدم في حاشية هذا فله عليه تسليم  
 ومسله اطلق في التحريم وعندنا يراعيها الا اعتبارا بياض العدة وفيه  
 واثبات المؤبد في كيار الطلاق من استبان الرضا وقوة الامام عليه السلام  
 وذكر في صواب العقب كادشرة سائر اصحابنا ان الاعتبار بياض العدة  
 ذكره محمد بن عبد رزق هـ واذا وكلت المهر او كيلة شرا عند فاسمراهم  
 وحده وزوجها صحيح الشري وانفتح النكاح لان الوكيل لم يخالف في ذلك  
 ولم يخرج كونه زوجا من كونه عتقا هـ

### الطهارة والابلاء هـ

ومر كاهن من واحد من اربابيه مع ان ساهما واحده واسما اما هما  
 والبس الخال عليه فانه يكون طاهرا من كل واحد منهما واذا جاز  
 المظاهر امراته قبل الكفارة ثم طلقها فالكفارة لازمة له وكذلك ان لم يرد  
 وطبقا بل ان اذ المأتمه عليه الكفارة فان وصى في حرم عليه الوطى فاما بل  
 نلزمه الكفارة هـ والمطهر اذا اراد المتيسر وان قبل الوطى قد طهرنا  
 خلوة صحيحة لزمه الكفارة وان تزوج لم يقع الخلو لم يلزمه هـ حاشية  
 والاولى فادخلة في المسئلة الاولى ان الاعتبار بما رآه المتيسر وليس  
 كما هو مذکور لسائر اصحابنا عليهم السلام رجع هـ وكفارة الطهارة غير فاس  
 الكفارات بحزى بحزى الزكاة في ثوب الملت واخراج القيد وبهية الى  
 اذن الامام او اوليائه والولي اذا قابلسه لم يكتف الا ان يكون من اهل بيته  
 الوطى فانه كسب هـ ومن خالفنا جاع من امراته سنة لعله يضر به الجماع لئلا  
 لم يكن مؤثرا وليس لها اثر فعندنا لم يضرها هـ والقبول ما يسجد من  
 الا سمناع يكون عودا هـ واذا كان المظاهر خادما ونساء نكاحا وادراة

واعتني له عن ذلك كان في حكم المعدم وله الصيام هـ

**الحاشية هـ**

فان المولود وموته وخرجه امة على رضاعه الى فضاله واجبة على  
 نراه الحاكم سواء ولدته امه في عده الوفاة او بعدتها وسواء كان ابوه حيا  
 او ميتا وسواء كانت تركته مستغرقة بالدين او لا وبعد الحاكم الوسيط  
 عليها من مثله هـ ومن طلق امراته واهلها ولم منه فان لابه اخذه اركان قد  
 استغنى بنفسه في الاكل والشرب واللباس وقضا الحاجة المحصورة  
 والشر من البول والغائط والاعتسالة لم يستغن عنها كانت اوله  
 وعلى ابيه لها اخذه المثل هـ

### التفقات هـ

بعقه القيد المعسر واجبة اذا كان قريبه الغنى او ناله او ان القيد  
 فالبقاء هـ واذا كان للقريب مريان من ثلثه واحدها مؤسرة تعين وجوب  
 البعق على المؤسرة وسقط عن المعسر بل كسختل المؤسرة فقها معا  
 وقد السائر ان يكون معه ما يكفيه واهل بيته الى اذ الالفه او اتفاق  
 السلعة ان كان باحرا او نام المصوع ان كان داهمه بعد ان يكون له مال  
 اذ ابيع او قوم بلغ ما تدرهم وان كان لا يملك الا دون النصار لزمه  
 المؤاشاة على قدر الامكان دون التعيين اما تعين البعق وبفرض اذا كان  
 غنيا الغنى الشرعي هـ ومن سلم الى قريبه بعقه لم يره برئت ذمته فان عضها  
 غاضبه فلا يعجز ان يلزمه كحديها فان كان يحاييه منه لم يلزمه هـ

### نقمة الزوج هـ

من قوم الامزاة طحاما ما دوما في بقعها فامنع من اكله سقط عنه  
 وزنا يعلق بذلك الطعام مالم يعتر او عاف وعلمه كيد العوض له والزمه  
 تسليم الحب والبرزاهم عوضا عن ذلك واذا اصابته في المشرك لم يلزم القديم

و الغرض من قبل العبد والعنة وان كان في حقه اخرى فقلها الطالبة  
وعليه الا انه لا يسقط العقد بترك الطالبة وانما يسقط بعضها  
لا الاصل وحويتها ولا يشترط ان لا تنزع على الحاكم اذ لا يرد  
على بقية زوجته من المرافعة ما لم يرافعه ولا يرضى على الطلاق ولا يملك  
في السكنى الميعنى الموتى عنها زوجها اذ لم يحد عليها العقد وتكون له  
برضا الاجدار على بوجوبه ولا يسقط بالخالق الا السكنى فانها احرر  
تسقط السكنى فان زرع وبات زرع الحبل لها في حسن النكاح  
فلم يبق عنها وكسوتها والزوجه تسع زوجها في التفرير فان ادى  
فان اخرجت سقطت بغيرها وكسوتها فان بات في العقبه وزنته ولها  
الصدوق والمعدة بترك الكسوة بغيرها العقد الا ان يكون في تركه  
في لياقته ومن سخط بكاحها لونه ما خلا او فاسدا او حيا زها في نفسها او  
للان اوزده او اسلام او عيب فان العتق في هذه الامور ان من قبل الزوج  
لزمه العقد فيه الا يستبرأ وان كان من قبل الزوجه فلا بقاء لها لكونه  
ان كان من قبلها فلا بقاء لها وانما الولد اذا اعفها موافقا او امان عنها فلا  
بقاء لها في الحيوة وفي تركه بعد الوفاة

فبعد ذلك اخبرهم والمراة اذا ارضعت لداوهي كثر بعد وكثير وجها  
وفل العروق فيه تكون ولد الزوج لانه رضع على فراشه فاضيف اليه  
الله فاشبهه وذكر اصحابنا انه هدي عن علي بن ابي حمزة انه قال يكون ولد الزوج  
اذا حملت منه وحصل منه اللبن الا فهو ولد لها وولده رضع ومن اشرف  
فانه اذا رضع منها ولده وصارت احدهم وكلها شبيها بعد ذلك ان ذلك  
جاء لان الحرمه منها ومن ولد لانه اخوها فاما ابوه فلا حرمه منها  
ومثل ذلك اخبرهم عن النسب

حاشا عند قوله الا خير مني الذي المراد به اذا انشأ عليه القصيد





ذلك على ما به فان لم يكن معها ولزم الاول بعد العتق وهو باع فضائه  
 حاتم او حامدا وبنه انما اذا حصل العلم بالسبع والماله قد خاز في التلخيص  
 الباع والبض عليه بضايضا ٥ وبيع العتق منه الباع  
 الا ان يضر ضاحية من ثم يبعه ما تراضا عليه فان عده وهو امر  
 فضه ولا تسلمه لم يضر المبيع ٥ حاشية ٥ وبلغه دراجا حاشية ٥  
 الناصر نحو عليه السلم ومده في تراضا عليه البض الباع في العتق  
 ومنه دخر عليه السلم عتق له وهو الباع فيه ربح ٥ وان لم يضر  
 يضر من قبضه من العتق ما كان من العتق فان يملك المستقر في  
 البه حارلة النضر والاذن المالك فيه ٥ والذات والذات عتق الباع  
 الباع ان ذلك لا يعلم من وضوء المستلم ويدرك جزاءه بغير العتق  
 في شوب الاحكام ٥ والاقالة بالفتح ٥ فاعلم ان بانه والعقار  
 مخالف حكم الباع ٥ وبيع المغضوب ليس المالك وبيع الباع العتق له  
 اذ ان الباع حاله هذا ما لم يعلو حله ٥ وله صلى الله عليه واله  
 بالصمان وزد في عتق استعلة رجل به صمانية ٥ فاستداهه نذر  
 ولا مرد عتقه اذ غرق في صانه في ملة ما به وبيع او ما مودته من  
 على انه وافق ضايحه على انها ما عتق او حقه قد عتقها صحى في عتق  
 ما العتق والنوبة فحويه فان علم ان ما عتق الباع ما عتق من العتق  
 جعلوا فان ما يلزم من العتق ليس المالك وان لم يزد في عتق  
 ومن كان فيه ما لم يزد في العتق من العتق لم يزد في العتق  
 نفعه ان له ٥ وانه على ما فيه من العتق من العتق ٥ فاعلم ان  
 او لم يزد فيه فاعلم ان المستقر في الباع ضحي وبيع الباع في  
 المبيع بعد عتقه ما عتق كمن سعى بملكه او بعتا حاملا او عتق ٥  
 ربه في فيه ولا يعلم ما عتق العتق وماذا باع وما على ايه في  
 هرا لا او على انه مضر فوجده ما عتق ٥ وبيع الباع راضا في عتق

عتقا ٥ ومن عتق على ان يملكه عتقا اذ ان الما واما وصدوا ان  
 هبة او عتق ٥ وهو يعرفها الا واجبه ان عتق الحطالة لو احده ٥ حقه  
 عن باب الغلوم فان وقع بعض الحطالة في المبيع ٥ مكاله يعرفها في ما ملك  
 ضده عتق هذا الباطل في بطلته فان كان له ان لا يعلم كان لا يعلم في  
 الاصل فان عتق ان يعلم في الباطل فهو كالمعلم في الاصل وان لم يستحل يعلم في  
 الباطل كان في حكم المعلوم في الاصل ٥ ومن عتق اشترى حازنه مستثناة بها  
 ان كان عليه على الكفر صح شراؤه لها وان كانت مسلمة امته المالك سبعا فان  
 لم يرضه المالك سبعا حتى وطئها او زلها خرجت عن ملكه ما لو اده ٥ وبيع  
 كنه بغيرها ولا اشتريها لانه لا يجوز استمرار ملكه على المسلم لا  
 الاسلام بغيره ولا يعلو فان لم يستولدها حتى على ملكه ٥ وبيع الظاهر وشراؤه  
 صح ٥ ولان ان يضره كذا يبيع منه مال انه لهسته او يستقر لولده منه  
 فان يقل من عتق ذلك حاز على وجه المعاوضة ويحترى المعوضة اعلى ٥  
 الباع والشر ٥ ومن باع ارضا بدون قيمتها وهو المسمى بمصران ان الباع  
 من زوال المشتري فادفع اليه ان الباع منها وفعلا ذلك قرارا من الزمان  
 وبيع الباع عن زوال المدفوع اليه ان هذا الباع عتق صحى لما انظره عليه  
 ناهيا ولا يراه من عتق تراض بصفقتها على الوجه الذي نفعه عليه ٥ حاشية  
 ومنه دخر الموداة في المتبادل في اجزاء الباع رجع ٥ والراعي في  
 سطر ورجع على المشتري بقاءه التمس واعاده الباع ٥ فان زوال الباع ما  
 اهدى كمن الى القبح لغير صحته العمل الاول كذلك الحكم لو ان عتق بعض  
 ان عتق عن زواله ما عتق الى كان سني بملك المالك ٥ واذ اهرما استقر في  
 الباع فان يرفقا فان فعل الباع صح وان لم يرضه لما لم يرضه الا ان  
 كان ذلك في هذه الحال يزد من الباع والمسمى ٥ وبيع الباع في شهر  
 بوجه موداة الباع ولا يفر على بيع السلم لانه وزر كلاف الاصغر يفر  
 وجه ان الاصل وزر كلاف الباع يبيع ببيع ما ليس عبده وما لم يفر عنه ما

طرح  
وخرج  
لها  
ب

لم يصب وزج ما لم يصب الا انه يعتبر في السلم العارض في المساعده والكل  
واحد منها زج الزخ وكنى الخزان وهو مع الحاضرات الخاصة جابر ما بها  
على عشر وهو الذي صلى الله عليه عن مع المصنف حكمة ما ولا يجوز ان يكون  
يقص في سائر المصنفين عند سماع حقه الربا ان اضطره السلطان وروعه  
ويعتد بالقل الا ان سلم ما لا معلوما بالحالة ذلك الذي مع نفسه بقدره  
حاشية ودرجتي عليه السلم الذي يقع على هذه الضمة ونصفه الا ان  
وسائر المصنفين زج وهو مباح في الصفة او نضرو في ما لا يعرفه  
ولا وضاه به ما من الضمة واسم الملاح الى المباح جاء البيع ما على الاول  
لا انه يقع ان يعقده الا ان كان يعرف في مع ما لا يعتبر لو احاطت خارج  
في الضم فهو اولى باليد الى ما يوعده وهو مباح في ما له فاسد او سدر  
اخذ ما كان يملكه استخلاصه من العالم وحده عليه وان كان في سائر المصنفين  
طرحوا الامور المعروفة التي من الحزب في البيع الا ان يضمنه الا ان يضمنه  
تضمنه الا ان يضمنه في يد المصنفين ما من اسرار منه العاضد عند ذلك  
صح ملاحظه ولم يحرر للعلوم او ما يضمنه في اخذ منه سماع حاشية  
وهذا هو الا ان في دور ما ذكره او اوافه قول سماع اصحابنا زج وهو من  
اشترى سماعه فهو دخل الطرف في الجملة في ما يملكه ما لا يجوز ولم يملك  
الحقوق وان زل ما دخل في الحدود واسم في سماع المباح او يعتبر في  
ومن مباح ما في حقه ولم يستد لم يفتح البيع وان لم يعلم البيع والميراث  
استار انه كلف الاشارة عن الحدود والسند وهو مباح في سماعه معلوم  
وانظر به ثم احراز الخط منه حار ولا خلاف في ذلك في البيع في الميراث  
المقدار وهو مع الميراث في ما دام معلوما في مباح في ماله من حله وفي  
منه العاقبة في مرقه صح ذلك فان كان ماله من محمد سله طاعة  
فان المصنفين لم يترك الميراث في مام الميراث في ماله من محمد سله طاعة  
غيره مما استمر من دور ان يترك سماع معلوما في ماله من حله وفي

لم يقع هذه الشريعة ومراسته في ضوفا على العموم حرة لم يمنع  
فتاوه ان حرة وعلية اجرة من حرة في سماعه حاشية  
وهو الصحيح عنده وعند سماعنا زج في سماعه الا ان كان على الميراث  
فاما اذا امر غيره بالحق والاحقة عليه الا ان كان في سماعه حاشية  
فلا اجرة لازمة له ما ذكر في التحريم في اجرة القاداة على المشتري  
فان يملكه البايع فالا حرة عليه دور المشتري في حرة في سماعه حاشية  
ومن مباح بعرا واشترى الحمل عليه الى موضع معلوم صح فان كان الحمل  
فيل سلمه الى المشتري فهو من مال البايع وليس له ان يملكه ما يملكه على الميراث  
ولا ينافي الاصلاص ونور في الميراث وان كان في الفصول كان القول  
قول البايع مع ماله من دور المشتري في سماعه حاشية  
ذكر ائمة لقلعه في مازع على قلعه وطلب البايع قلعه وحشي المشتري  
نقله فغلب البايع ان يتركه حتى يحوله موضعاً وله اجرة مثله فان لم يبع  
حكم على المشتري بقلعه وهو كجور مع الرزق وهو قائم على ارضه وتعد ان  
خصدا اذا علم كسبا حلة ان تفضلا وبطاعة في الحال الا ان يرضى البايع بتركه  
وكجور مع الفصل والجور في التورم ادا رضى بالمشتري بعد قلعه وان لم يرضه  
يظل البيع حاشية ولكن للمشتري الحما في ادا قلعه فلا خيار له اذا  
بقتة الطلق وحده مستأجنا والامام عليه السلام اسئل الحيا بعد الطلق  
ان الرزق انما يضمن به ولم يضمن من ان يضمنه الطلق او ارجع وهو من  
ناع بهمه واشترى في يدها او ما تحمله ان البيع صحيح والاستسقاء فائدة  
ان كان الحمل غير معلوم واشترى ما يبيع في المستقبل لا يبيع وكذلك في الامه  
وكجور الاسواق بالختم من دور ان يربطه وكذلك في البيع كجور سبعة  
ومشراوه وهو معس النجاسة ولم يظهر منع المسلمين من ذبا الاراضي  
بالنجاسة ولا المنع من رضع الابكار والشرع مع كونه كسبا بدم الدين  
وغیره وهو شرى البيع لا يبيع الا ان يجده المشتري في الحال ولا يترك

له الخلفه معلوم ومن ناع اعطانا وغنينا وانسني بها ما لا  
 غنى فاولم يعطها رجل البيع المحال له ولصحبته الاخرين وسراوه ادا كان غنيا  
 للاشارة ونصح السداد عليه ادا علم مقصده وحكم عليه الجاهل وكذلك لا يحسن  
 ادا كل من يفتقر ولا يفتقر جهله ومالك فاولم يفتقر فاولم يفتقر  
 البصر فوسني من الاحكام الا ما تعلم بالسداد فكله بقوه معانده في ذلك  
 ومن استنى ارض الوفاء لم يفتقر وسراوه فان غنى فيه وعلمه الاخره وان لم  
 يكتله بتمه على ايدى غير فان الظاهر ان الغنى في دفع مع الاصل وهو ما علم  
 علمه ولم يقضها ولا يقض البايع الثمن لاجل احد من البايع والمشتري  
 سبط العبد ادا كان البيع مخفيا وكامل العبد جاء البصر بعد  
 وسراوه وان كان قبل الاعتياد للبيع والتمس في البيع في حاله بالشرع  
 عزز فله الخيار لتمامه فاولم يفتقر الله صلى الله عليه وآله في حاله اى احدث  
 قبل اجلاله والحق الجاهل به ومن امنه غنى بالبيع ولو ساقا غنى  
 ليقضه وزعم يكون مغنوا ولا بعد ان يكتله العلة ليس الجاهل بالبيع فاولم  
 جله وان لم يكتله البيع وعلمه البيع فاولم ادا كان حرة بعد اذ علم  
 ثم يحكم مقضيه وان كان بواجبا واداعته التمس في ههنا البيع  
 وكان له العزم لم يفتقر اليه الا في نص صاحب الفقه بالبيع ملك البيع  
 فاولم حاشية والراء بهذه المسئلة والله اعلم ادا كان له ذلك مسئلة  
 ولكن يحكم بآثار الفروض اذ وردت في آية الباب ان الغناهم الممانر  
 لا يفتقر في العزم ودخلة محمد بن سعد في حقه من قبله على مرضى علم  
 السلم وقال له اخبرني عن رجل يفتقر او يفتقر البصر في حاله  
 هذا جزم والى ان يكتله في سائر البيع واولم يفتقر في البيع في حاله  
 لا في البيع والى السلم وقد نص في آية حاشية وهو يفتقر البصر  
 للموثر والله حلالا لما ذكره السداد ان العاشر الوفاة في البيع  
 زعمه ومن قاله ما ارض جازان مع اخره في البيع

بدر بن محمد  
 بن محمد

وهما ما لم يفتقر في الحال ملك بخر والماله واذ انروح عند كنهه فليست به  
 بيعة وعلى سببه مبهمة ولا شيء على المشتري في البيع من ايدى العبد الى  
 اى حيد شاه ومن اشترى سراو حيا لم يفتقر في حاله ولا يكون سراو ومن  
 اشترى ثوبا او غنما على اية كذا زاعا فاولم يفتقر فاولم يفتقر ولا يفتقر  
 بيع الدعوى في الاموال فان وكل من حاشية عه لزمه الخصم الا فيما بعد  
 ومن اشترى مفضا على ان يسلمه لصاحبه وفيه ضاحية فالمشتري  
 عذرا في مضا حقه ان تسلم الثمن الى المشتري وان ساقا في زعم  
 المشتري بالتمس على البايع من حكم الحاكم بالراء او اقر الفاضل العصف  
 والحق للاربع ما لو لده الصغرى الجاهلة ما يشه فله ان يسرع من ماله ما  
 يفتقر به وامانه بالعرفه وكفى مع دوى الجاهل من الزرع وسراوهم  
 ولا يجوز من التمس ومن قال لا يفتقر الا في حاله فلا يخاف احر وقال اسير  
 لذلك العنان واسمى ليعتد بخره وسراوه ليعتد بخره فاولم يفتقر  
 بيع شفع معلوم من بيع معلوم بشر معلوم واذ اداع الغاضل الجاهل  
 ثم اشترى لها من ضاحيتها اسرع مع الغاضل لها ولا يكون ملك لها بعد ذلك  
 اجازة للبيع الاول فاولم يفتقر في بيع الوضو كذا في حاله الرصه  
 ولا يحتاج الى اخذات بغير اخره والخط والزبارة لبقا العقد والعلو من  
 من ذوات القم وكذلك الدنانير الغنم شه حاشية عند سائر اصحابنا  
 هي من ذوات الا مثال والماله اذ به ادا احدها عدا او لم يكون مقصده  
 عليه التمس ان ادا غنيت في البيع بعثت والاسية الدنانير ذرة  
 محمد بن سعد زعمه ولا يفتقر في زراة السلم بعد اقاله الا بعد  
 ماله صار ملكا للغير ومن ناع خلافه اذ به فاولم يفتقر في البيع دخل  
 الثمن في البيع ان الثمن لا تران لم يدخل في العقد بالعين وما حدث بعده  
 فلم يفتقر في البيع الى كذا فسمي ذلك ضلوا وفاضة فان لم يفتقر  
 ذلك لم يفتقر في حاله المشتري البايع برعه فاولم يفتقر في حاله



بالاحزة فهو له اني احزه العتاده فان حزه دفع الاحزة خاليه من العتاده  
 لانه لاضر ولا ضرار في الاسلام وادراك كل من المبيع حر او حذر او مفسد  
 او ذنا بطل المبيع وادان المالك ان يشرى به فكذا قال الشريعه قال  
 المستري يعشني فقال يعصم ذلك ومن باع راعا حاسرا كرمه علم المستري  
 بذلك لم يحر الشريك صحيح النسخ فادام يعلم كانه له الخيار وسبع المساخطين  
 اذا فسخ الاحازه لغزروا كانت في الاصل له ولان اوله كاله حاشية  
 يزاد عليه النظم سطر فمئة فخرج من ثمنها من المبيع النظم لما حذر الارض  
 عرضا عما يقع ذكروا محمد بن شعير جرحه وادان له في النسي المائة فاداه  
 الا ان من ارضا جرحه بجرح الوضار سترى من نفسه الارض الموصى بها  
 بزاده على القيمة على حقه الحسبه ان لم يحدس بحافه عقد اشترى عما وكره  
 له ان يفرغ ليرجع عوضه وان يعل ليرجعها بالاحزة ويجعل على نفسه  
 الخيف احضا طار ذلك من ثمن الاحصاء في النسخ من العتود صحيح  
 والعبرة من الكل والكل من العتود بعثها الرجل احازه معناه حقه  
 ثمنها لخاصة منه فحاج هو الى سعيها ما ما من رجل في بيعه وادان  
 وكره في اكثر من ذلك ويجوز بيع السلا والفرار من حذر الطل وما  
 سقويه على اصل الحق وكوز ما يشترى ذلك في حكم الميزان التي فيها فسخها  
 لم يميز عنها حكم الموعود وكذلك المبيع منه لما فيه من احواله وبيع الخمار  
 الواقع اهل الخيل على كسبيل النماز والعتاد من التراضي ما لم يعل  
 لا حيزه لعدم الرضا هو وسواد مع قدر القيمة اقل او اكثر من اقل  
 او بقدره وكذلك كوز ما يبعده صاعا ما من طيل من سترى به ما الماء  
 ثم كثر ثم كسبه عليه النسخ العالي فلما لم يزل في موه فوضل الى المخلطة  
 وادان المشرى للمبايع بعث متى ما يرد في الاصل لم يفسخ ما فيهما  
 وعلم ان ذكروا في البيع اذ لم يحدس في العتود وبيع ما من عتود  
 لم يفسخ ما له فباع الوضو عبد الله معصا منه لم يفسخ ما من

ما لا بد على غير الغرض الذي ان الموصى به ومن باع نصيبه في قرية من غير  
 ان يشترى به ولا حضوره لم يفسخ في يد المشتري فان كان يكون متعديا على  
 نصيب شريكه ونصيبه ويدخل حقه له صلى الله عليه واله لاضر ولا ضرار  
 في الاسلام ويكون المثل في الشريك فان كان يشترى حصة المبيع من الاثان  
 سعيها من لا يشترى شريكه من اسبقها الحق منه ومن اجمع له مال بخاره  
 البرو واشترى بذلك حصة المبيع والبيع وان وقع المشرى لم يفسخ الوضو  
 وسائر العتود لم يفسخ الا حازه الا العتاد وان وادان مع المطر ما وادان  
 من قرية المطر وبعد اسلام البايع لم يفسخ الا ان يكون باع دار الاسلام ثم  
 سفل الموزون الى دار الكه وفي الفرض القاسم لا يجرم البيع والبيع للمفسر  
 لانه اخذ المال اذ ان وبيع اشترى شيئا بدينار ثم دفع عوضا وادان حازه  
 ذلك وكوز ربع القطر بعزله مضافا وانما ناله بينهما لانه لو اشترى  
 متنا من غير الحيا اخذ حقه من عتده ان يدفع قطنا فضا الحيز بالخطه  
 والذهب بالذهب مثلا فان وفسد ليراده بعد الملاءمة جاز وادان حوضها  
 فمتا جاز ايضا وكوز ربع الحيز والعتود بالحق يدايد ولا يجوز يسا

**الحياز في البيع وكر الشراء فيه**

الحياز في البيع اذا كان في مده عمر معلومه كان البيع فاسدا وادان الحياز  
 للمشرى فان البايع في مده الحياز ان يوفيه لا يبطل حيزا للمشرى له امضا  
 البيع وفسخه والخلافة المداع هو ومن اشترى شيئا من التهام وكره  
 زاه قبل البيع ان زوته الا لا اعتبار بها ومن نعت سلعته بصفة ولم  
 يحدس ذلك ولم يفسخ قبل نعت المشرى لها في من مال البايع وبعده لها ما  
 لسر فيها من الغش وفيه الوعيد وسوا وكل المشرى ما عها ما القيد امر  
 تام ومن اشترى دارا لم ينظر بعض بنو ياتم وحدها لم تكن نعتا احتسابا  
 منقشرة فله رد الدار ومن باع واستمرى بالملك لم ينظر من زوته المبيع

او التز فلذ الحياز ومن استرى عبدا وجعل الحياز لتعديته حتى العبد  
 حنايد لم يسل حيازا المسترى حاشية سوا كان قبل قبضة او بعده  
 ومثله نص في حق المشتري وهو من هذا الناصر الحق عليه الشر ونص في  
 الاجكام ان جرد العبد عند المشتري بطل حيازته ونصرة السيد ان  
 العباس وابطال البيع هو من استرى بعبدة ولم تر شيئا منه قوله انه  
 قبل قوله ان ارضا لا تشبه او لغد يضافه واد كان الحياز للبايع فهو  
 كما كان في امساك البيع الى حضور المشتري اركان المسترى في حق الحضور  
 البايع حاشية ٧ خلا في اجازته انه لا يحتاج الى حضور الآخر واما  
 اخلاف في الفسخ في ان من له الفسخ هل يحتاج الى حضور الآخر با فانه انما  
 ذهب الى انه لا يحتاج وذهب ابو حنيفة ونحوه الى انه يحتاج الى الحضور قال القاضي  
 زيدوا في الارز في هكذا نص على اصلنا رجع ومن استرى عبدا وشتره على  
 البايع ان يرد الثمن ان البهيمة معلومة ان البيع بغيره وسقط الشرط البايع  
 فذا حذ ما في مقابلته العبد هو الثمن والمشتري اذ ما في مقابلته الثمن هو العبد  
 والاما ان يتر اخصر وصار شرط لغوا حاشية المراه اذ كان عتاق  
 قبل عقد البيع رجع ومن راع سنا الى مده وعلمه مد وشرط على المشتري  
 انه ان اثنى بالنسب البها والآ لا يبيع فيها اذ انصح البيع الى مده الا به الحياز  
 وما عداه لا يبيع هو من راع ارضا وشتره للمستري بشرط ما من ثا معلوم  
 وهو لا يعرف مقدار ثا شتره من البايع فاما المشتري يرد منه  
 البايع ان له العتاد من الشرط لست لاحد معذمة وما كان في الشرط  
 عمل عليه هو من استرى شيئا من معلوم بشرط ان يعطيه ثمنه فاما  
 كان هذا البيع فاستاد حاشية ومثله ذكر صاحب الميراث وذكر الشيخ  
 ابو جعفر انه يفسد البيع سوا عتق لم يعثر رجع واد استر في عقد  
 البيع كقبلا معننا او ههنا معننا صح وان لم يعثر فسد البيع واد اعين الرز  
 على التراضي اخصر على تسليمه ولا يخر على الكفيل ولا كذا ان لم ياكل فسخ

البايع البيع ان شام واد انا الحياز للمشتري فزرع الارض رذ الارض  
 بالحياز في عليه احره الارض لا رذ العلة ١٧١ ان يخل الارض بقصر  
 حاشية ومثله ذكر الفقيه شهر اسويه لده هذا الناصر الحق عليه السلام  
 والاسناد ابو يوسف الصحيح من مده عليه لم ياد حوزة بعد هذا في باب  
 احكام الغلات الارباح انه يحق رذ العلة سوا كان من اصل المبيع او  
 من غير اصله كما في حياز الشرط وهو الذي عليه المخلصون القاسم  
 والناضرة عليهم المذكرة محمد اشعر رجع وسع الحياز وان كان حيازا لا يجرى  
 الرهن فكذا أقوى من حكم الرهن واد انا الحياز للبايع وعليه الطر وهو من  
 باع بشرط العري فان في يال عري في شتر واما سنا عليه ان المده محمولة

### رذ المعيب

اذ اظهر ان البايع قد عثر فيما باعه فالللمشتري ان يرد المبيع وليس له  
 ان يأخذ الخدم منه وبشرط الرد والبايع ان يلم به ذلك الا بما عده عقد على  
 ما تراضا عليه ومن استرى معسبا عبدا لم ينعج انا رده لعرضه  
 لم يكن هناك مانع من رده الا ان يكون مما يكتسب خلقه ما رايته هو من استرى  
 حيدا وشتره طيبة فادخله الحد اذا رده حدة خشنا ولو في النار فاما  
 كان يلفه من رده الصعد والحداد من يعز وطيب الحد من خشنه فله  
 ادخاله النار ثم ادخله فعرامته عليه وعلى صاحب الحد المير فابعت  
 نعيها ومن راع عسلا على ان يرد من عسل حيازا وان من عثره وكان  
 بين العسلين فاضل بوجه فاضل القيمة كان له رده ورتد البايع الثمن  
 فان لم يرد فيها فارتد صبح البيع واد اشترى جارية للموض فوجدها منومة  
 كان ذلك عبدا وان اشترى انا الخدم لم يكن عبدا هو من استرى شيئا من حل  
 وله فيه شتر لم يعلم المشتري بذلك الحياز ان يتر ارضي بغير الضعفة  
 والارذ المبيع وان عثر في الثمن والعيب البشتر لا يرد به المبيع اذ لا حكم

له من اشترى بقره له كما على انما السه كما لم فوجها جالما ان الشري  
ان تترك له ان يترك البيع فهو عيب عند من يتركه اكل الخمار على الباع فم  
نقصان الخمر وان لم يعلم مراد المشتري من بيع الخمر عيبا هو من اشترى خمر  
تترك حمله الى بلد اخر ثم وحده عينا كان له رد انما كان ان لم يفسد عينا  
تارك فيه ما يفسد فقاؤه كان عيبا فله رده فان بعد رد الرذ رذله او فسد  
في ذلك البلد واحد باقى له من قيمه الخمر ومن اشترى شيئا منه فباع عليه  
به كان رضى منه بغيره ولم يترك له رده فان رضى المشتري فقام بطل بيعه ورضى

### باب تسليم المبيع

واذا جنى الباع على المبيع قبل القبض افسد البيع ولا يقدر المالكه ومن  
باع اسحار او زرع او ما وجب قبل القبض كان من مال الباع ومن اشترى  
غله وتركها عند الباع بعد القبض فبطل رضى من مال المشتري وعلم  
الشري فان لم يكن قصد ولا كراهة رضى بعضه فهو من مال الباع ومن اشترى  
طعاما فبطله فله ارجاها كان من مال المشتري له ان كان يلفه بعد القبض  
واذا قبض المشتري بعض المبيع وغضض الباع الباقي فان كان من مال الباع  
صح البيع في المقبوض وما وقع من رضى قبوله حاشية وعند سائر الناس  
علمهم السلم يفتتح بلف بعض المبيع سواء كان ثيابا او قهشا او جمع

### باب تسليم البيع وقبضه

ولو ان خلا اشترى ثيابا ولم يترك الشري كان بعد في قبض الباع فاحدا  
المشتري من غير ادراك الباع وباعه ان المشتري ان كان ثيابا ولم يترك  
كان ثيابا في القبض وضح تصرفه لانه قد قبض وانما وقع البيع  
ما لم يقبض وان كان غير ثياب او كان ثيابا لم يقبض قبضه انما يقبض  
استاذه واخذه بعينه ان لم يدفع الشري الشري ومن اشترى ثيابا  
الشري لم يقبضه وكل عمنه يبعه ان يوكله يبعه فلو قبل بالقبض في

العرف للمعاملة في البيع لا يفسد ان الشري بالبر لم المشتري تسليم الشري  
القبض المبيع حاشية وبه قال الشافعي فان الباع عيبا هو من اشترى  
ببطلان الشري من مال الباع بطل المبيع فان الموزن بالبر بعد ان يفسد رضى  
واذا قال اذا اقامت وسلم المبيع فبطله بغير ان يترك الشري بطل المبيع  
لا يخالقه فان كان المشتري قد قبضه فبطله بطله وكان عند باعه وبعه  
فان سلمه الى غيره من امره وسلمه اليه كان خالفه ورضى المبيع وله الشري  
ومن اشترى جملا فقطره باعه بغيره من الجمال ان المشتري فادله  
الجمال التي بغيره مقطورا بالبر كان له قبضه اذا كان غير عالم به

### باب حكم الغلات والارباح وما يتصل بها

الفاء والغلة في السلم الموقوف هو فوق كالأصل لا يضمن الا بالخنايه والتمنا  
والغلة بعد الاقاله يكون للمشتري والاصل له واداءات  
المبيع هو فوقه على احواله المالك فاجاز البيع بعد ان حصل في المبيع فوايد  
من عقد البيع ومن وقع في الاجاره فلا تحل العوائد اما ان يكون من قبضه  
او من قبضه فان كان من قبضه فالشري والشري بغيره فانها تكون باعه للأصل  
وان كانت من قبضه في مال اخر لا يدخل في البيع ويكون الخيار للمشتري ان  
رضى بالاصل وذل الفرع والافتيه البيع حاشية قوله وانما خيار الزوائد  
الى اخره ومثله ذكر القاضي رد وسائر المتأخر جعلوا حكم خيار الزوائد حكم  
خيار العيب ان يترك المصل دون المفضل رضى وان كان الخيار للباع  
ثم حصل فوايد من قبضه وانما خيار الباع ايضا البيع فانها تكون للباع لان  
عندنا ان المبيع ما على ملكه ما لم يفسد البيع وكذلك القوائد يكون له كالأصل  
حاشية والصحيح من مذهبه ما ذكره بعد هذا انها تكون للمشتري وبيع  
الأصل وهو قول سائر اصحابنا الا ما حكى عن الاستاذ ابي يوسف انه جعل  
حكم القوائد في خيار الشرط حكمها في خيار الرد بالعيب رضى وانما قوائد



عوض الاجازة الحاصلة بعد عقدا الاحازة وقيل العرفانها بكون الشاخر  
 وذلك حكم القواعد في الصدقة والهبة موقوف على الموقوف له والمتصرف  
 عليه واما الموصى به بعد الموت فان فوائده قبل الموت لا يكون فيه انما  
 ناقة على ملك الموصي في هذا الوصف عليه ذكر يستعز وجميع المال يصل  
 الوصية وكذلك حكم القواعد اذ حصلت بعد الموت قبل الفصل القول  
 لا يفي الحكم فانها باقية على ما هي فان استهلكها الوارث لم يترك للموصي  
 لذم مطابقه به وان بقيت قبل الموصي له الوصية لم يفت حكم الاصل فانها  
 كالحزمنة وادار ج الوهاب عن نفسه مما يصح الرجوع فيه وقدر حصل  
 لها فوايد لم تمل اما ان يكون منفصلة او مفصلة فان كانت منفصلة فحكمها  
 حكم الاصل وان كانت مفصلة لم تمل اما ان يكون من اصله او من غير اصله  
 فان كانت من غير اصله كالعلة ونحوها لم يمتد فوائده الاصل وهي للزوجة  
 له وان كانت من اصله فلا خلاف ان يكون مائة مائة او فستملكه فان  
 كانت مائة بعينها فله الرجوع فيها باصلها وان كانت فستملكه فلا رجوع  
 فيها حاشية معنى قوله عليه السلام ان حكمها حكم الاصل يعني بما يكون  
 للموثر له لان الريادة المتصلة مع الرجوع في الهبة ذكره الفاضل  
 قال محمد اسعد ويكر ان يكون شراده بقوله حكمها حكم الاصل في انه لا رجوع  
 على الوهاب مع رادته المتصلة ولا مع ذلك ايراد من رد الهبة رجع  
 واذا كان الموقوف ارضا وقد بدرها الموصي له فرجع الوهاب بها وج  
 عليه ان يصير الى وقف الحاضر وعلى الموقوف له ان يرضى من يوم الحكم  
 بالارض حاشية وذكر عليه السلام في ان الهبات انما يكون للموثر  
 له سواء كانت فيه او تالفه وهو الصحيح من مدحه عليه السلام وهو  
 الذي حصله مشائخنا عليهم السلام من يد في القبر وي عليها السلام وهو  
 قول ابو جعفر ذكره محمد اسعد اعي امير الله من قال استخانا الله  
 انما هو ابو يوسف ابنه الله هذا يدل على ان مدحه عليه السلام الرجوع

في الله خناخ الحكم الحاكم كادضة الحفصة وهو قول المودع لله  
 ومنه حصل السبذ للهادي ودر المودع لله على السلم للواهب  
 ان رجوع في نفسه لنفسه ولا خناخ الحكم الحاكم وهو قول ابو يوسف  
 رجع ه وبيع اذ اردت بالعبث فحصلت فيه فوايد لم تمل اما ان  
 يكون من اصله فالولي والي ان غير اصله كعلة الارض وعلة  
 العبد وما شاكله فان كانت من اصله وحده فقام مع المبيع وان كانت  
 من غير اصله لم يمتد فوائده الاصل لان الحراج مال ضار وكذلك القوت  
 في فوايد المبيع في البيع القاسم حاشية اما اذا كانت القواعد من  
 اصله وكانت مائة في رد فقام الاصل ذكره في الفايده وان كانت  
 غير مائة او لم يكن منفصلة فلا يرد فدا ذكره مشائخنا رضي الله عنهم  
 رجع ه واما خيار الزينة وجاز الترخي فان كان رد القواعد مع  
 الاصل سواء كان منفصلة او مفصلة من ضل او غير اصله ه واما  
 اذا قللت المسترد والتبعة فامة بعينها وقد حدثت بها فوايد  
 او نقصان فانما تكون للبايع تزيد بها ونقصانها ان احاز ذلك ان  
 احاز ركبها فكون استوه العرما ه اما فوايد المهر اذا ما معينا  
 وظلها قبل الدخول فحصلت مع فوايد فان يكون المهر اوصف  
 الاصل ونصف القواعد حاشية ومنه ذكر في المختار وهو  
 الاخوان للزهر عبد السلام في القواعد المهر او خاصة منفصلة  
 كانت او مفصلة وبصرة السناج الناصر له في المصنف الحق  
 عليه السلام رجع ه فان فستى المهر او السناج سبقت من قبلها قبل  
 الدخول وحسبها رد الاصل رد القواعد ه اما ما اريد المهر  
 والرقبي الموقر في حكمها حكم الاصل الاصل في المهر ان  
 حلا في الثمن من الارض المعزومة وما شاكلها فماله في ان يرد  
 بالحق المعزوم والمزوم في المهر ان يرد في المهر ان يرد

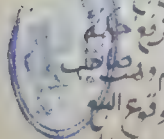
في العري الزقني واما اذاها فهي تكون عري كما لا يهازل في ايرادها  
 دون غيرها ومن استمرى انضا واستغناها فده ثم استحققت  
 ان الباع ارض له ما لحقه بسبب العقد فله ما لزم المشتري لعرض  
 النبي صلى الله عليه واله الزعم غارم وان لم يضمن عرض عليه الا

## باب البيع الموقوف

كل عقد كاخ فيه الى الاجازة العنقر فانه يقع على الاجازة كالب  
 والصحاح والعنقر على ما لا يشا خلا في الخلاف في البيع والشراء  
 الموقوف من مع اي حقيقه من وجه ومع الشا في من وجه ومع ما لا يشا  
 وجه والاصل في جواز البيع الموقوف في المشتري الموقوف فيه  
 جاز من عبد الله الانصاري وعزوه البار في جميعها الله تعالى في بيعها  
 وشراها رسول الله صلى الله عليه واله ومبني الشريعة على قوله  
 وافياله وبقرئانه بعد كلام الله سبحانه والفاخ الاجازة ان يقول  
 المالك في البيع الموقوف في المشتري في البيع الموقوف اجازة ان  
 قبلت او ضبطه او ملكت او يقول نعم او نعم ما فعلت ما شاكر ذلك  
 من الاتفاق كما واما ما يكون اجازة من قبل الفعل كما في بيعه والباية  
 في المثل او المشتري في البيع او طرد المشتري في البيع او طرد المالك  
 بالشر او سلم المبيع او استهلكه المشتري والوحد في ذلك كله ان يجوز  
 الناس بمحولة على الصحة والسلافة والصرف في ملك الغير  
 لاسلامه فيه من قبل الطاهر الا يحمله على انه ما المصروف ولا يكون  
 ماله الا بان يكون في مقابلته المبيع او ما جرى مجراه وكل ما كان  
 منافيا للعقد فهو موقوف كوان يقول في حق العقد او ارضي هذا  
 البيع او المشتري لا ارضي له في هذا البيع والمشتري لا اجد ذلك  
 وما خالف ذلك ليس ببيع بل سفي العقد على حاله كوان يقول انا

انظر في ذلك وتكون الخواتم في ذلك اخر ما شاكره وما يكون في حق العقد  
 الموقوف من طريق الفعل هو الاستهلاك او الحبس وسنوي فيه  
 العلم المجهل في الاستهلاك لا غير واما الحبس فلا يكون الا في العلم  
 دون المجهول لان الاستهلاك ينافي التملك ولا يعقر الى البيع ولا يكون  
 الحبس الا في معلوم وان حبسه فرغ على العلم به حاشيه مثاله ان  
 بيع احد ما غيبه بغير اذنه وبكائه الاخر ويعتقه على ما لا يعثر  
 اذنه ثم علم بالمعقد وقال احزنه ولم يبيس انما اجاز رجع في و اذا  
 كان الخواتم من المالك بضم بعلمه بملك من ماله او غير اذ اعلم اجازها  
 او حبس البيع واذا اعلم بالباية او حبس البيع فان الخواتم يكون اجعا  
 الى الحبس جميعا لان المشتري بعد الحمل عند ما يكون راجعا الى جميعها  
 فان انصف احد اهما صحة البيع والباية بطلانه فقد ثبت مرادنا  
 ان اذا اجتمع حظر واباحة ومشتا في فسقط وموجب كالحظر  
 والبيع والاستقاط او في فعلى هذا يكون بطلان الخواتم باوجوده  
 البيع اولى ولا يبقى البيع موقفا بل سفي كان لا عقدا لان الحظر والمنسقط  
 والنافي يخرله الطاري على حكمه هو اذا اخلت حال الموقوف على اجازته  
 كان بطلان التصرف حال العقد كحق المالك ثم صار بطلان التصرف حاله  
 وجوز الاجازة منه كحق الولاء او كان على العكس من ذلك اجاز  
 ان اجازته والحال هذه صحيحة ويكون العقد منتهيا بركة البيع ملكا  
 للمشتري لا الاجازة في الحالين جميعا لان ما تحدد لم ينافه وفرغ حكمه  
 حاشيه ضرورة ان سوي رجل اذنه عنه ثم عزز اذنه ثم واصلت  
 الدابة دابته هذه من اذنه الضعيفه بركة صحيحة ثم علم بوقوع البيع  
 فعاد بصره من الاجازة هذا البيع كان الاجازة لله في الحال الاولى  
 والباية فاما قوله على العكس فكان بيع هذا البيع الموقوف على

هذا هو  
 الحق  
 في البيع  
 الموقوف



ماؤه الصغير ثم مات الأب وورثه الأب وافته حاله وقوع البطلان  
 بطلان الاجازة بحق الولاية وحاله الاجازة بحق الملاءة وحاله  
 واعني امير المؤمنين رجع هو الباع الموقوف والستر الباقى بعد بيعها  
 بقا المتعاقدين وادان بطلان اجازة البيع والعقد رجلا في وقوع البيع  
 موقوفا فاجازته احدىها وسجد الثاني انما يجوز بطلان اجازته في  
 نصبه واما اعتبار بطلان الاجازة في نصيب المحرم فلا فرق في كونه  
 معقبه المقدم والمأخر من الفسخ والمخير والامانة للائمانه وكذا  
 ويكون المشتري الخيار عند اجازة احدىها دون الاخر في الرضى  
 وبغيره التصفقه او ترك الجميع والعقبة فان بطلان حكمه احدىها  
 او شره وما جرى مجرى كذا وما جرى مجرى حكمه الاصلين  
 زوال البيع وسقوط حكمه هو اذ اطلعت العقد رجلا في وقوع العقد  
 موقوفا الى جسر من مستتر من اجازة احدىها كذا في التصرف احد  
 العقدين واجازة الثاني العقد الاخر المشتري انما لا يقدم والتمسك  
 في تقديره او جسته او بوعده ان هذا العقد بطلان جميعا  
 للبشر والحياله الواقعه في التمسك بغيره احدى العقدين بغيره  
 الشرع سواء انما تستطاع به ام لا كذا في الرجم ام انما  
 العقد على رجم مجرى المستتر فان المشتري عينا يرضى ان كان  
 وقع الاستسغى العبد وانما فلنا بطلان العقدين ان المستر على  
 قولنا سقط الملاءة راسا فان سقطت رابع الملاءة او اجازة  
 ولو ما من العقب لاجل الشر في هذه المسئلة وفي رضاء فاحسب  
 الشعاية لمعنه فان الوالا استحق في هذه المسئلة عند الوالا  
 انما يحل العقب فانها العقب من الله سبحانه على اذ اجازة  
 المالك البيع ولم يعلم بعد ان التمسك بغيره فله فسخ البيع  
 ولا يكون فسخه عن بطلان اجازة اذ لم ترضى البيع المستر

خاله التمسك لكان الاجازة له بفسخها اذ لم يعلم هذا التمسك من الاجازة  
 لان الاجازة عقد كان البيع عقدا لا يكون الاجازة اقوى حاليها من التمسك  
 فحاله التمسك بطلان حاشية كما ذكره ابو العباس فمن باع حقه  
 من البطيخ والجوز فله ان يفسخه في خيار معرفته التمسك والامانة على علم  
 ان هذا خيار معرفته التمسك رجع في وان فرق في ذلك بين اربعين دون  
 التمسك او قبله او بعده في ان له الخيار بين الرضى والفسخ في وادان في الاجازة  
 من المالك ودرج البيع الموقوف فله بطلان اجازة اذ علم بالخيار فان رضى بذلك  
 فسخ وكان الخيار على حاله وان لم يرض بذلك سقط العقد وانفتح لان  
 الخيار انما آخر يتعلق به الاعراض والاحكام فلا بد من علمه لان بطلان  
 المشتري بطيه من نفس الباع وعرض ذلك لا يجوز في حاشية بمعنى المشتري  
 ستر او موقوفا بفسخ الاجازة فانما وقع بعد عقد البيع فكان المالك اجزئلك  
 العقب يكون المشتري بطلان اجازته وبفسخه وبفسخ المسئلة على هذا التمسك  
 وادان في الاجازة بالرأي غير المعجزة في المسئلة بمعنى اخر على قول من  
 ليس للباع الخيار في بيع ما لم يره فيها لها اذ وقع البيع موقوفا والمالك لم يرك  
 البيع بطلان فله خيار اجازتها او بفسخ البيع الموقوف وزدة والى ان  
 اذ اجازة البيع فله خيار زرويه البيع بعد الاجازة فيها اجازة البيع لا بطلان  
 خيار الثاني ومثله صرح في الوكالة وبفسخ المسئلة وادان في الاجازة بالتركي  
 العبد على هذا التأويل وخرجه محمد بن سعد اعني امير المؤمنين رجع في وادان  
 كان التعامل في وق الاجازة من المالك البيع بوعده او حشيت من الامانة فله  
 فيها واجازة البيع من غير علم بغير التمسك فان فسخ العقد اذ علم ولم يحتر ذلك  
 فان قالوا انما الجس من جميعا وفعلت البيع باحدىها واول اذن احد الجس  
 واند الاخر ذلك كان القول قول الجس على احد الجس الذي رجمه والبيته  
 على المشتري ان صحة القول في ذلك فسادا مستبعدا به فكون القول قوله  
 فان ادعى عليه انه اراد الجس او النوع الثاني ولم يوجد بغيره فعليه الجس



انه انما اراد الخشن الذي عيشه ان يفتح قولنا او ثباته منه بشرط الحكم  
 الشرعي والمنسب للحكم الشرعي من النافذ في ما في بطنه هو اذا  
 وقع العبد موقوفاً التمسعت حراً انما كان يكون المعامل في البلد الذي  
 جعله في عامه او جازاً انما يعلم المحضر لذلك الاحارة عترة واقعة واخراج  
 الى فتح لان من شرط صحة البيع ان يكون التمس معلوماً للباس والمسر والاشارة  
 وبما هنا عترة معلوم حال العقد فلا يثبت الاحارة لانها اتفق على ما في  
 الاصل ويكون خزان الاجازة في الفسخ في ذلك على القول في المجلس لانه مشقة  
 خيار الزوجه وهي على العترة عند ما زود في الخبر من سبام ثم فله  
 الخيار اذا اراد ان قال للعقد واذا وقع البيع موقوفاً على احارة البصير  
 او اب جدم بلع الصغير فلما جاز الوالي جاز الوالي البيع انه لا يلزم الصغير  
 احارة الوالي بغيره بعد انه لا ولاية له عليه في ذلك الحال فهو كالاشترى فان  
 احارة البصير الوالي جاز وبعد ان الاحارة ليس له ولاية فليس عليه في ذلك  
 الحال ولاية لا جاز في ما لم يفسد حاشية ذكر صاحبها المرفوع  
 حتى عليه السلام الاحارة لا يلزم ولا يعبث وان يكون المحضر يرضى من الاحارة  
 حاله العقد كما ذكر عليه السلام في المسئلة الاحارة وذكر للبصير الاحارة بعد ان  
 كما ذكره الامام عليه السلام في محتمل الله في احارة البصير ما بين من ماله ومن  
 اجازة غيره في ذلك رجع هو اذا كان البصير ابن جدم وبيع للبصير شيء من ماله  
 بغيره موقوفاً على اجازة الاب ثم رجع الى اب بعد بيعه ان الجدة لا يملك  
 الاجازة للبع والمحال هذه لانه فان مع وجود الاب لا يحبى طولها بالاحارة  
 سئل اليه لا ترى الى التسلسل عند عدم الاحارة من فله ارفع حكم العبد  
 المعسر الى اجازة حاشية هذا هو الاول على مذهبه كما ذكره صاحب  
 المذهب الهادي عليه السلام وهو قول جدم رجع فان رجع الى الاب فله قبل  
 بلوغ البصير فلما جاز العبد ان ارتفاع حكمه كارتفاع حكم السافر في العترة  
 خلافاً للقول في العقد والاب زائل العقل او على عترة دية فانه لا يملك الاحارة

لانه لا ولاية له عليه وهو من له الاحبة خاتمتها على عترة فيها فله واذا عقد  
 على شيء عقدان موقوفاً على اجازة المالك جازاً فله لفظ واحد شرطاً  
 جميعاً وبطلان ان احد العقدان ليس هو بالشرط ولا بالمشروط او في الآخر  
 واذا عقد رجلان على عبد عترة احدهما اعطه على مال باذن العبد والآخر  
 ناعه واذا كان المالك العقدان جميعاً باقية واحد ان العترة يكون لولي لا يستفاد  
 به فكذلك الزوجه من الزوج الاصل ان رجع رجع على المالك فهو رجع الفرج  
 والاول رجع الاصل ورجع الاصل لولي ورجع على العبد تسليم المال المشروط عليه  
 لا عترة لانه الذي مع عليه العترة فان في العترة على مال والشرط والعبد و  
 رجع بجموع واذا كان المالك العقدان جميعاً لفظ واحد ان العترة على مال والشرط  
 على هذه الصورة حكمها واحد فاذا رجع العترة وبطل الشرط في هذه المسئلة  
 لانه قد حكمنا بستر عترة زوجه او عترة زوجي الرجوع على بستره ولا يكون له ولا و  
 ان تقع الله تعالى في زوجه وكذلك اذ وقع العترة على مال ولم يستفاد  
 العبد ووقع البيع واحداً من المالك الرجوع جميعاً ان العترة يكون لولي لا يستفاد  
 به حكم شرعي ولا فرق بين ان يكون عترة العبد او اجازة العبد لما ذكرناه  
 واذا عقد على شيء عقدان مع وصدقه واحداً من المالك اجازتها وفتح الآخر والبشر  
 ان العقدان بطلان جميعاً لهما فيها وليس احدهما بالشرط والآخر بالاول في الآخر  
 واذا احاز المالك البيع في اجازة بستره والتمسعت حراً جازاً رجع به المعاملات  
 ان البيع ينقص ولا يلحقه الاحارة لجماله حراً التمس والجماله الواسعة في  
 التمس جزمه بغيره فساد البيع الا ان يكون عالماً بغير الشرط والجماله باقية صح  
 البيع والاحارة هو واذا وقع البيع باق من التمسعت حراً جزمه بستره احازة هو  
 صحته ولم يعرف وفات عليه ديون يستعرق فانه ان للوزن الاعتراف في  
 ذلك ان المطالبة بالدين اليه في مال الميت لانه لما رجع وصفاً الدين من مال  
 الميت فضاه منه ويكون مال الميت لوارثه لا فرق بين ان يكون باق من التمس  
 او التمس ما ساقب التمس فله او لملا وحسن ما جاز به المعاملات لجماله الواسعة

في بيعه  
 في بيعه  
 في بيعه

في ذلك يكون البيع منقضا ولا تبعه الاجازة **حاشية** قال ابو الله  
والاولى في العيارة ان يكون بما لا يغلب الناس مثله لانه اذا وقع ما غلب  
الناس مثله فلا خلاف في صحة البيع وان الوارث الموقوف ليس له شفعة  
خاصة اذا باع فان نفسه رجع **هـ** واذا اثار المالك البيع الموقوف وهو بعد  
صفته او نقل من عقد جواز ان لا يشر له ان يرفع المشتري مع اعتباره  
لصحة ذلك لان الاعتقاد بمنزله حكم الحاضر وكذلك لو ارفع والحاضر يعلم  
صفته اعتقاده لذلك **حاشية** لم يشر الحاضر ان يحضر بخلاف ما علم منه  
لان الاعتقاد بمنزله حكم الحاضر والجزم لا ينقص بالحاضر وكذلك الاجازة  
نقص **هـ** فان تعتبر حالة عن اعتقاد جواز وزاين فليزال البيع الموقوف  
يكن له الترافعة ايضا لما تقدم من ان الاعتقاد بمنزله الجزم فلا يفسد لانه  
بترك الترافعة ولا يترتب له من حكم عليه فلا يجوز له الخروج عن حكم الحاضر  
**حاشية** لانه لما باعه وسلمه من المشتري مع اعتقاده لصحة ان  
منزله العمل المقرون حكم فلم يكن له الترافعة وان تعتبر احتماله ومنه ذكر  
احمد الله على المذهب رجع **هـ** واذا رفع الاجازة من المالك في ذلك الوقت  
قبض الثمن بجزء المشتري فلا بد له عند تسليم الثمن الى المالك ان يثبت  
العقد شغل بالمجرد دون العقاد الفضوي لانه لا يابيه له في قبض الثمن الا ان  
فان كان المالك غائبا ان الموقع للعقد قد قبض الثمن وبعضه فاجاز البيع  
كان اجازة للبيع والقبض جميعا بخلاف ما لو لم يعلم **هـ** فان كان المشتري  
قد قبض البيع من العاقد ثم اجاز المالك في تلف التسليم قبل تحريم القبض  
بعد الاجازة ان القبض الاول كاف في اجازة المالك في تحريم قبض ثلث ان العاقد  
له شبهة بالوكيل ولو لا ذلك لم يشر لعقله حكم **هـ** فان لم يكن له غير ذلك  
ذلك الغير المسمى او الثلث **هـ** واذا كان البيع موقفا والمشتري يدافع  
عقد المشتري لم يعتبر بقاء المشتري فان مات المشتري قبل الاجازة من المالك  
واجاز المالك بعد موته صحته الاجازة واسقط الاجازة الى المالك

العقوله ثم الوارثة لان المشتري من جهته عقد صحيح فمستقر لظهوره جاز  
القبض متى وقعت الاجازة صح ذلك **حاشية** والصحيح فيه ما ذكر  
في اول الباب ان بقاء المتعاقدين بشرط في صحة الاجازة رجع واذا كان البيع  
عقد معتق على اذن المشتري لا يعين عليه ومان المشتري عليه ذلك  
واجاز المالك البيع انه لا يعين الا ان بعض الوارث الذين عتق عليه وليس  
ذلك بالغ من ان يعقده الميت لعدم موته وليس له مال استواه وعليه ذلك  
مستعبر في ناله فان ضاقت البر يكون له ان يرد ذلك لها فنان كان هذا العبد  
المبيع يعتق على المشتري لا يعين على الوارث ثم مات المشتري واجاز  
المالك البيع وعلى المشتري ان يرد عتق والماله فله ولا يحل عليه الشعاية  
الا ان يكون البر مستعرا فجميع المال سمي بالغية لغرمه لا يسطر حقوقهم  
مع التمس من استيفائها على بعض الزوجه والرقبة منزله المال على بعض الزوجه  
واذا اعلقت الاجازة بشرط حدوث حادث او اتفاقا نحو حدوثه او بشرط  
ان يكون الثمن على صفة كذا او من جنس كذا او بطله كذا **هـ** فرق بين هذه  
الاقايد عندنا في صحة الاجازة ويكون الخيار للمشتري في ذلك لان المسلمين  
عند ستر وجهم وليس في هذه الشرط وجوب وانما هي منزله الاوقات  
وتعلق الاحكام بالاقايد جاز شرعا وان كان فيه بعض خيال فغايته  
التعين الذي يرفع الجماله كقولنا في عبد الفطر وعبد الحجر وفيه بعض  
خفاله لانه لا يردى الى يوم يكون **هـ** واذا تلف البيع وله بدل واخرج الى صفه  
يكون محروجه اليها استهلا كاعتد بعد العتق في المعضومات ما جازتها  
بعد عقد البيع الموقوف قبل الاجازة ثم اجاز المالك البيع ان الاجازة انقضت  
على هذا الوجه ويكون العقد باطلا لعدم البيع اذ المالك في حكم المعلوم اذا  
استهلك بعد القبض وتعدت القبض بطل حكم البيع هو اذ اختلف المالك  
والمشتري في الاجازة فالمشتري يرد عتقا والباقي ينظر في ان البينة على  
المشتري يوقع الاجازة فان اقام المشتري البينة على الاجازة واقام

البائع التمس على ما منع من صحة الاجازة كانه يمس المشتري او لم يمس  
 التمس ان يمس الباعث المتقدم اوله فان ايقع على وقت اجده فحق التمس  
 وزجج الى الاصل وهو ان الاجازة وان وقتها لم يمس ولم يمس الاخرى كانه  
 التوفيق في كل ما في ضمانها واد اوقع البيع الموقوف على طلبه استأد وعقد  
 الاجازة على واحد الباعث وهو فستويه او مقاربه او محتمله لم تصح الاجازة  
 لحالها البيع وحالها البيع لو حذر بطلان البيع وقد قدم بظايرها من اثار  
 التي عليه وذلك في حاشية يجوز يقع البيع الموقوف على طلبه عبدا وغيره  
 ذلك من الاغلا في بيع الما يباع في واحد الباعث فالحكم ما ذكره عليه السلام  
 رحمه فان اجاز المالك وجعل للمشتري الخيار فبعض انما يتأخر فاما في  
 الاجازة ويكون الخيار للمشتري بعضا يتأخر فاما في الاجازة التمس فالحكم  
 معلوم في واد اوقع الاجازة على واحد الباعث والتمس في بيعه غير مبني  
 ان هذه الاجازة صحيحة ونسبها البيع ان التمس معلوم والمبيع معلوم ولم يمس  
 الى المشتري لا يبيع الا حيا واد جعل الباعث في بيعه كان العقد على امر  
 معلوم وكان صحا الا ان يرد السائل ان التمس في بيعه غير معلوم كان  
 البيع باخلاجهما التمس فانه فان يرد بكون واحد من الباعث ثم  
 ووقع الاجازة على الواحد المعين فان الاجازة صحيحة ونسبها الباعث  
 المشتري ان التمس معلوم والمبيع معلوم فان التمس الحال بطل البيع لحالها  
 المبيع وليس منع خروج المالك عن صاحبه بعد فسخه ملكه له بالتسليم  
 بقوله في التمس الساقط من الشتر من حيث واحد يخرج عن ملكها  
 بالتسليم واد اوقع عند البيع الموقوف فبعض معلوم ثم خط غا في البيع  
 شيئا وانما في التمس بعد الخط لا ينقص المبيع عن نفسه فان الخط يمس دون  
 الهبة والاراء فان بقى المبيع بالخط عن نفسه واد اجاز المالك قبل العلم  
 الخط اذا كان اكثر مما ساء الناس مثله فاما في التمس بالوكيل فله  
 حكمه ان لا يشبهه فانما في الاحكام شرعا في حاشية هذا في البيع

هذا هو الوجه في البيع  
 العاشر في البيع

دون ما ذكره عليه السلام قبل ذلك من ان اجاز في بيعه غير قابل او اكثر  
 لجمع الاجازة رحمه واد اوقع البيع وقيل للمشتري البيع وراه وعرفه  
 زوجه مثله بل الاجازة لم يمس له زوجه بخلاف الزوجه بعد الاجازة فانه زوجه  
 بعد وقوع البيع ولو ان العقد حكم في الحقيقة الاجازة وذلك لانه زوجه بعد عقد  
 البيع ولم يمس له بخلاف الزوجه بعد الاجازة كالباع التمس غير الموقوف واد اعلم  
 المشتري ان في البيع عيبا بعد التمس وقيل اجاز مالا لم يمس بوجه اجاز المالك  
 البيع وليس له زوجه بعد الاجازة على الوجهين جميعا فاما في مثله في المسئلة  
 الا في الزوال بعد البيع للعقد والعقد هو الموجب وحصل الموجب  
 في المشتري فانتم العقد فلا يفسد الا بعد جرده واد اجاز المشتري  
 بقض التمس او قبض المبيع او بتحميل التمس فان البيع وقع الى اجل او استعمل  
 بدل المبيع وورع بعرض او استعمل التمس بعد عيبه غالبا بوقع البيع  
 الموقوف او خاله او كان المشتري التمس على التمس طالبا ما شئت منفعه  
 معلوم في هذه الوجه يكون اجازة البيع الا في المطالبة بالتزايده على التمس  
 واستسنا المنفعة فان ذلك لا يكون اجازة الا برضي المشتري فان رض  
 به صححت الاجازة وان لم يرض بفسخ العقد ان المطالبة بالتزايده والاستسنا  
 بحري بحري التمس وفد التمس واد لا يكون عقدا اسعق بها الاحكام واد ا  
 وقع البيع على ارض غير التمس المالك ورضي بها ثم علم الباعث واجازة ان  
 العزوف والبيع يرد في البيع بعده الاجازة لان الاجازة ورضي المالك بعد  
 وقوع التمس والعرض من رضاه يكون فاحله في البيع فان العزوف والبيع  
 فبعض من الارض ما ان المشتري بالخيار لانه اشترى على صفه بطلت فيها  
 الزيادة فلا يلزمه العقد الا ان كان زوجه واد اوقع البيع على شجرة وعلم ملك  
 الشجرة ثمرة او على حمار وعلقه وراوى في بيعه ولم يستعمل المالك التمس  
 والزوجه كان المشتري اذ في التمس مع الاصل ثم اجاز المالك البيع ان الاجازة  
 اذا اوقع واستعمل التمس والزوجه كان الخيار للمشتري فان اجاز البيع وارض



المقصار كانه ذلك فكان بعد ان اذن البصائر ان يقوم الشجر ومثله وغير  
 فتمت به ويكون له ما بين القميص وكذلك القول في الولد الوتر ان لم يحضر السر  
 المبيع وارتب النقصان بطل العقد وانفتح لانه اشترى شيئا على حاله  
 عينا المبيع وكان له الخيار في ذلك ان من شرط صحة البيع التراضي والظاهر  
 ان الرضى بالنقصان هو اذا اذاع الولد شيئا من ثوبه معافوه وانقصا  
 للعقد عن ابيه ثم ان اياه قد كان قد قلده ناسا او كان لا يرضى به  
 من انا او سواد صم وكل ما لا يرضاه العقد اليه حكمه بقوله ولا يملك في  
 ذلك لانه فعل فاعلا على ما هو به وافرقت بين الوكالة والا حقه المحذور ليس انما  
 حكمان بشرع عيان يتناولان رفع الحظر فلا فرق بينهما في حوز النقصان والرك  
 بصرناه قبل العلم انما في الاستهلاك فغير فان اذا استهلك انفسه قبل العلم  
 بالاباحه يكون انما لا يراه على ما هو محض عنده وفي اعتقاده حاشيه  
 ومثله اهلن المولى في المسائل صحيحة انما والحقيقة انه لا يكون وكذا في  
 يعلم وفرق الله بين الوضعية التي يكون وصيا وان لم يعلم رجع به اذا باع  
 رخل مال غيره لنفسه المالك له علم المالك ببيع واجاز لنفسه ان يبيع  
 الاجازة صححه وملك المحضر النقصان وافرقت بين ان يكون النقصان اذ  
 اذا كان يعلو ما لا يشته في مال غيره لا يخرج المالك من ملكه والمالك  
 اجاز وهو صحيح البصر فلا مانع من حقه اجازته والمالك له في الجاهل فذلك  
 منه واذ اباع رخل مال غيره لنفسه ثم اجاز المالك البيع للمالك بريد ملك  
 الباع الترخيص بملك المشتري المبيع حتى يفسد هذه الاجازة ويكون الترخيص للمالك  
 المحذر ولا ياتر اذ اذنه بالاجازة بملك الترخيص لانه لا يملك محذر الاجاز  
 واذ اراد المبيع بخلاف الزوجه او ما عداها راجعا الى ملك المحضر لانه فهو المالك  
 في الاصل واؤخذ لوجه الى غيره وان جاز ان يعلق بغيره خصوصه فالحق به  
 غير المالك هو اذا باع رخل مال غيره كمن الوالاه والوكاله او الوصاية فانه  
 من يملكه ما كثر مما عاين الناس مثله كانت له انما راعه ويحكم الحاكم

يبيع البيع فان لم يناع الوكيل كان البيع موقوفا الى بلوغ الصغير ان كان  
 الوالاه اخذ الصغير فان خصصت السلعة حتى صار من ممتلكها دون الترخيص  
 كان البيع محال موقوفا او ان يرضى فيكونه موقوفا رضى السلعة لا الحكم  
 يتعلق بحاله لا محال السلعة سواء خصصت له غلظه ذلك لو اراد المشتري  
 الباع على ذلك الترخيص صار الترخيص قيمه للمبيع او اكثر ان البيع يكون موقوفا  
 الى بلوغ الصغير لان اعتبار حاله لا حال السلعة فكون الحكم لما يتعلق به  
 الاعتبار فان خصصت السلعة الى الترخيص وجاز الوالاه وهو العاقد بالبيع  
 موقوفا الى بلوغ الصغير وليس لولي الاختصاص الوالاه اليه احازة هذا  
 العقد لانه وقع في حال الا ولاية فيها فهو كالا به حاشيه قال محمد  
 بن اسعد اذ يد الله ذكر مشا كثر جمهم الله له من العلم كمن والمولى عليهم  
 السلام ان يخل عقده بغيره بالوكيل كالمبيع وسائر بغيره المعاملة كما فانه لا يملك  
 احازته الى العقود له وكل ما لا يتعلق بالوكيل فالتكليف الطلاق والعنف  
 فانه يحتاج ان ينصف الى المولى فيجوز ان يكون يد فيه عليه نعم لذلك انما  
 فروق بين الوكيل والعاقد الفسخ الى الباع ليس به كمال في اذ كان غير  
 وكيل ان ينصف المشتري الى المشتري له والله اعلم رجع به والنقصان الموقوف  
 ماله للغير لا يصح ولا يكون موقوفا ولا ينقص الى المشتري له بخلاف البنية  
 ان يمحور البنية بالوجه التملك وليس بعد ايضا فانه على الاجازة ولهذا  
 لكون الباع البيع ونوى المشتري المشتري بنية له لم يفسد واستمر الاجاز  
 فلا فساد يكون البيع بملك المشتري له بعد تسليم الترخيص واذا استمر المشتري  
 الترخيص ماله ثم اجاز المشتري له الترخيص لم يفسد بملكه او فدية  
 ان لم يملكه مثل فان كان الترخيص عرضا تلف قبل تسليمه للباع وركا المشتري  
 له تسليم قيمه العبر الى المشتري فانه يملك على المشتري تسليم قيمه العبر  
 الى المالك الباع ويكون البيع صحيحا ان هذا اجماع غير متنا فيه والظاهر  
 في المشتري كانه لم يسلم الترخيص الا بالاجازة وانه لم يملكه موقوفا وقد قال يعلى



من استركى امرئ فقصه ما به دينار ثم يقابض او امرئ قام استخو واحاز  
 المسخو السخ صح وان لم يحوز الفصح رجع بالتمسك ويجوز صرف الزمان للزمان  
 وفي أحد ما عتشر اذا كان النقي من العشر أكثر فقصه ورجع وازال الصبر رجع  
 الى مال المال لا يحوز منه العشر فاستخو ووجهه انه قد استغفار فاليه  
 من وجهه يحظون فاستخو رجع المعصون وشاذر كحنى عليه لم في المضارب  
 اذا خالف رجع ولم يحزرت المال فان رجع لم ينال لانه ملكه من وجهه يحظون  
 رجع واما خور قطع الدار فم ان لم يعبر خورها لانه حيانه وعشر ومن  
 غشنا فليس منا ونولنا وضع منها لبيت المال

## باب القرض من استقر

فلوسا فكسرت فان عليه فيه الفلوس من حين احدها حازبه وان دخلوا  
 مثلها عند كسادهما لعدم الحواز وهي من المقومات والمخالفة وكذا ذلك  
 كانهما المسح ثم كسرت فالحكم ما ذكرنا في حاشية هذا اذا احدهما  
 عدا او لم يكن قد وزنا معلوما في دفع منهما لئلا يقرض فاشد  
 رجع وقرض تحت حازبه والمطالبة به في وقت الفضا وان كان غائبا فيه  
 جازية واخذ القمه بعتر زاده جازية وبيع تلك القمه بالانما ما فيه حاز  
 وهذه جيلة في الخروج عن المائة ولو اخذ رجل آخر بعتر انشأوى  
 عشر من دينار او اخذ الاخر له حازبه منها عشر من دينار اجاز ذلك  
 وان اخذ له ضعفا مائسا وي عشره حازله ان اخذ بعتر اساو  
 عشره مثلها

## باب المادون والمزاحمة من اعاده

المادون عليه دين أكثر من ثلثه بعتر علم اهل الدين عليه الزيادة لانه  
 بعد اطلاق الغبن ان تصرفه في الحكم فانه من جهة السيد حاشية  
 يعني على السيد اذا باعه وهو علم مبلغ الدين فيكون كانه اخذ بقل الدين

أولى على الدين

الذي قبله والذي ذكره مشاخرنا المتأخرين ان اذا باعه بيمينه صح ولا يلزمه  
 الأسلم القمه رجع ومن استقر بغيره لنولنا ما عاها مزاحمة بعد ان حازف  
 ليهما صح البيع ان يرد لك لا يصح من غير التمسك

**باب** ومن استقر بغيره في ذمة المسلم اليه لم يصح له حالته ومغيث ما في الذمة  
 واما الجحد المسلم اليه لا بعض المسلم فيه فالحازر المسلم ان ينفق فوا وحده  
 وان سائرته وازاغها او غلاما لم يملكه من عليه فقصه بل الحازر له في ذلك  
 حاشية فان كان له علم منه في الضقة لزمه اخذه وان كان في البيع  
 والجس لم يزد رجع واما السلم حازير اذا كانت الشروط المذكورة في كتب  
 اهل البيت عليهم السلام ولا بد ان يكون المسلم محزورا وقد عقد السلم للزوج  
 والمختران فان قطع على اذ رجع وقطع السلم كان ذلك رجا واول  
 اهل السلم ان يعون يوما لانه اقل وفي يدر في الغلة واما في السلم مقيس  
 عليه واختره ما وقع به التراضي والمسلم والمسلم اليه اذا ابقا بلا فان له  
 زائرا له فان تعذر فالمثل دون الغرض وكذلك المتصان فان انا تعذر كان  
 كالمنهله

## باب ما يستحق الشفعة به وفيه

جامعة شركا في ساقية وبعضهم اعلم من بعض كتاب الشفعة للاستقل  
 فالاستقل بينهم ومن اعطى شره بطلت شفعته ولم يكن شركا الا جئت  
 بدخل تارة وادعوى رجل شفعة لولده الصغير ليعرف افراده للولد  
 لما يقع به الشفعة علم المشتري لانه افراده يصير بالغة فهو  
 لا افراده عليه الا ان يقيم شبه انه تصدق عليه قبل بيع ما نطق الشفعة  
 فيه وفي رجل له نصيب في بئر فليشرك في بيعه البئر بثلث وهو كخبر  
 ماوه الى صعه من آخره وبيع في البئر او في صمغها حتى فصل

لأن



الشفعة ان يكون المالكان في ملكة فهو شرك في الصبغة وله الشفعة  
 وان كان جزء حق فلا شفعة له في الصبغة واما يكون له الشفعة في عرض  
 البئر **حاشية** اما اذا كان طرف المالك له فهو اما شرك او اما  
 جاز فيستحق الشفعة بالجار اما اذا كان له حذر حق فهو بالجار  
 عليه السلم لا شفعة له والظاهر من حديث ابن ابي ابي انه اذا كان  
 شركا في اصل المأجور او ملكا فله الشفعة في كل ارض بناء على ما لها  
 حق البئر في هذا المأجور كان يجرى المأجور او ملكا محتمل ان يكون  
 الراد اما قاله عليه السلام اذ لم يترك المبيع حق في البئر وكان يشترط  
 آخر ذكره محمد استعداده بالرجوع في واذا اختلفت الشفعة ثم بعد  
 الى حصة هذه الارض التي يطلبها الشفع ارض اخرى انه ان وقع في الارض  
 الثانية بعد ارض الحكم المأجور للشفعة بالشفعة فانه الشفعة له ثابتة في الارض  
 الثانية وان كان قبل الحكم كان لا ولا في حذر بغيره او المبيع وعلا له  
 واذا اختلفت القيمة مع القيس استحققت بها الشفعة سواء كان القيمة متعينة  
 او متساعة لانها من ثل نصيب الدار استحققت بها الشفعة وان لم يقس  
 في الحكم حكم الصدقة ادى في شيئا والشفعة بها لانه لا يضر بها  
 الرجوع ولا يراعى فيها ما يراعى في الصدقة من الجود والاسعة في القيمة  
 وما في الصدقة والشفعة واجبة في كل شيء وضع لرفع الضرر  
 واسماع المشتري بالمبيع مانع من سميها والشفعة عليه عند اداها  
 صباغ بعضها فوق بعض وشرطه **حاشية** واحد وبعد صبغة في اثنائها  
 ان الشفعة له ان حقه في البئر يفسد هذه الصبغة المبيعة ومن  
 انقطع بغيره من الاعلى فلا شفعة له الارباع شركه فالحكمة  
**حاشية** وهكذا ذكر الميراث في ذهابه فان البيع انما حقه ان  
 الاعلى الاسفل على سواء وفيه **حاشية** من الشفعة في البئر الجوار  
 الشفعة في الجوار الاسفل والاعلى **حاشية** ومن اسفل الارباع جاز

المبيعة مع ارضها ارض قبل ان يصادمها الجار ان يذره الجار ان كان  
 معلوم فان الشفعة تسحق عند الاختيار للمعاذ البيع وانما به  
 وان كان الجار للمبايع فكذلك وجوب الشفعة في الارض المبيعة موقوفه  
 فان اختار البيع صح له المطالبة بالشفعة في المبيعة الاخرى وان راعى في  
 المطالبة بطلانها لا تستطع عقلا **حاشية** الشريك الاول من الجار والآخر  
 اول من الاعد والآخر في البئر له في كل ارض بعد ان اشترى واما الشفعة  
 بينهم وفي مال من ارضه فشاغوا هو احدهم بعض نصيبه من الآخر باع  
 منه الباقي انه يكون اولى بالهبة والباقي الذي اشتراه منه ومن شركائه  
 بالشفعة على الزمونه ومن ان نصيبه منفصلا فلا شفعة له مع الشريك  
 الا باخرته على بيع الضرر والشفعة في المخل والمزور لان الصديق فيها  
 رابح واذا كان الثمن صلحا معلوم عن كنهه فالشفعة لازمة فيه وان كان  
 الثمن معلوما في الاصل فله حقه له عليه بعلوم كان للشفعة الشفعة  
 بل العلوم او قيمته والشفعة تحب في المبيع فاسدا او يكون شيئا وفرد  
 فان عليه السلم في موضع اخر ان الشفعة لا تحب الا مع صح في قبضة  
 المشتري لم يكن للمبايع ان يسفقه به الا بعد ان يفسخ الحاكم **حاشية**  
 يعني قبل الحكم وقبل الطلب فان رغبنا بعد الطلب قبل الحكم لم يضرنا  
 حق الشفع فثبت وليس لها المطالبة رجوع وانما سمي البيع قبل الحكم  
 بالشفعة بطلانها فان حكم بها الحاكم لم يضر الفقيه هو او ان الجار للمبايع  
 والمشتري للمبايع فليس للشفعة المطالبة بها لان الملك لم يستقر  
 والشفعة تسحق بالملك لانه بيع ارض ارض وعلى السفيق فيه الارض  
 التي تتركها حكم ذوي عدك  
**حاشية** أخذ الشفع لما استحق فيه الشفعة  
 باع شيئا باع المشتري الباقي ما يترك خلفه اخذ الشفع بالمبايع الاول

دون البيع الثاني حاشية ومنه في النسخة بر قال انظر عليه السلم  
 لاذ ان احدا بالثمن الاول في مال الشئ انما القسم والعاصر لانه قد ادا  
 طلب الاول او قال يا قبلت من الاشريه فان اخلو فليست له ان اخذ  
 بالثمن الذي طال به رجع فان ترك السعفة في البيع الاول لانه اشبعها  
 ثم باع المستري الثاني فاقبل من ذلك ان له ان يستشفع بالثمن الثاني من  
 استري ارضا فخرتها وزرعها فليست له اخذها ولا يشرى عليه فباعها كما  
 ليست له شيئا مما غنمه المستري من المبيع ولا يرد له اذ اخلت المصارف  
 في البيع وبجاءها وترا فان الشئ باعها ما يستحق عليه المالك منها ان  
 يشأ وانما سلمه ولم يزل له شئعه من استري شيئا للغير فيه شئعه  
 ثم باعته الى اخرته وهبه الثاني بالثمن ثم شئع وورثه في رجل واحد  
 فانه ثم قام الشئع بالعقد الاول ان يخل واحد من المستري واحد باجر  
 عنده من الماله ابد ولا يلو للشئع المبيع من القوائد له ما حصل  
 في ملكه فلا يملكه غيره الا بعقد ما يجرى بجزء العقد حاشية  
 اخلو عليه السلم ان القوائد لم يفضل من ان يكون من اصله او من غير  
 اصله ومن ان يكون بالغه او باقيه وفي النسخة فضل صاحبها فذكر رجع  
 وفي رجل استري ارضا للغير فيها شئعه فقال اشترى بها ما به مثليها  
 الشئع ثم ادعى البايع ان السعفة ماله وجميع ايام البية عنى كانت  
 على الشئع ما ادعى المشتري ان صدقته الاشئ عليه سوى كل ما قال  
 به بيقينه ودعى البايع انما هو من جهده الى المستري واداهما الشئع  
 الشئعه وتمرد المستري ثم يتردد في المرفقة في الحكم اخلت الشئع  
 وللشئع المطالبة بالشئعه سواء كان احد الشئع عاميا محورا  
 ان حكم القرض الاول واعتدلت في ان يطالب بالثمن اذ كان في  
 شئعه حاشية ومسله دعم الشئع ان كانت انما العشرة  
 للمدفع فانه يبعث في شئعها المطالبة من المرافعة رجع في الاقال

انه دفع مال الشئعه لولده من نفسه صدق من غير ثمنه ولا قبل قول  
 عمره من الاوليا الا بيقينه ومن طول بالثمنه فله الارض المسترة  
 من ابنته وعترتها بخلاف ان هبته لابنته مانع من الشئعه ومنى حكم  
 الحاكم بالشئعه حكم عليهم بملع التحيل فان لم يلقوا وكان الشئع ان  
 يلقوه من ارضه واصمان عليه ومن استري ارضا وزرعها ثم خا الشئع  
 فله اخذها ولذا اخذ المثل ان تركها في الحصاد واذا كان الجار المستري  
 ووقع البيع نعمته فله الشئعه ارضا رجع فان طالبت الشئع بتمام  
 اخذ ردد المبيع كانت له المطالبة وحكم له الحاكم بها لانها من فوائده المبيع  
 حاشية اعلم ان هذه ملت مسائل الاولى في معناها ان يحمل المسئلة  
 الاولى بالناله على انه اراد بها المستري بشرط الجواز انه فله ان يستشفع  
 ما اسره قبل ايضا البيع ام لا فقال عليه السلم له السعفة بشرط اختياره  
 المبيع وانما اخذته وان له لو استشفع قبل اخذته ولا سلطان له  
 بالاستشفاع وله الرد بعد ذلك الظاهر من هذه الصحاح ان  
 بالاستشفاع ابطال خازنه ولذا اخذ المبيع وبطل حق الرد بخلاف قوله  
 فان طالبه الشئع بها في مسئلة لا حرها السائل في حق الشئع وهما لا  
 ان يستشفع من المستري مع بقائه في الماله اذ اقال عليه السلم لاذ ان  
 يطالب المستري بالشئعه ولا يمنع بشرط الجواز من مطالبه بل حقه سابق  
 وان المستري ان اخذ ردد المبيع لم يقع الرد ولم يطل شئعه الشئع  
 بذلك فله المسئلة في حق الشئع من شرطه من المثلث المستري العا  
 اعلم والمسئلة كمثل زاده كلام لا سبع الموضع وخرجه كمثل سعد ابن عبد  
 رجع وان شئع قبل ان يجازر المبيع ورد قبل حكم الحاكم فلا شئعه له  
 ومناع بعض حقه المساع وله شئع فيه فله السعفة وما يصح  
 وفيما غيره منه شئعه واعقده لا يتردد الا بيقينه ولا بانه وان شئعه  
 مسحا او بغيره فيها والشئعه مشقة حقة قال عليه السلام في موضع

في النسخة  
 في النسخة  
 في النسخة

أجزاء من ميزته ميا أو من مسير يكون منه استهلاكاً ما كان جائزاً  
 فاستولوا ما كان استهلاكاً ولا تحت الشفعة بخلاف ما كان مبيعاً فمواثقه  
 له وله على الله عليه والد الشفعة كسقطه عقلاً وإذا اطلعت الشفعة  
 وأن بالشر فمبيع المشتري من ذلك ومن الحضور إلى الحاضر فأخر الشفع  
 جفته فمها كان فمها في أحده بغير حكم الحاضر وليس يكون الغلة له لأن  
 له عنداً ما منع أن يحد حقه بأن يحد مكنة

## باب ما يطل الشفعة

في أرض سعة وفيها شفعة لصتي صغير فسكنها له عز المطالبة  
 مع عليه المبيع أن يكون له أن يفسخ قبل فيه مصلحه وله أن  
 لم يطل الشفعة وإن كان سقوتاً طويلاً فلا مطالبة له لأن الشفعة لمن  
 وأنها ما إذا مبيع الصبي وأقام منه إياه لم يكر مصلحته فأنه الشفعة  
 وإن لم يكن له منه فظاهر حال الوالد إلا أنه في حق الولد ولا شفعة له  
 وهذا الحكم يخص الولد دون غيره من ولدي أو وصي أو وكيل أو إمام أو  
 حاكم فإن على هو لا يشبه أنهم يرحموا لمصلحة الصبي والآفاق المبيع  
 الصبي لأن الظاهر في الشفعة أنها مصلحة ودفع الضرر عن الشفع وهو  
 شفعة لليهود في حريره العرب وإذا علم المبيع المبيع ولم يوافق  
 شفعه فإن يوافق فطالب بمقام وزنه مقامه وإن يوافق فطالبها  
 لم يكن للزينة مطالبة بها وإذا زاد المبيع كجاء الزينة أو كجاء الشترط أو  
 العيب يطل الشفعة لأن المبيع لم يمتد وبه الهبة المستقطعة للشفعة هي  
 الصالحة المعزاة عن العوض فإن وهب له سقفا فاستمر الباقي من الغل  
 كانت الهبة غير صحيحة إذ هي في حكم المبيع وإن استعمله فقط من الميراث  
 صحيحة ومن قديم الهبة على المبيع وسرطان ستر منه ما في كضمة

التي كانت الهبة صحيحة فإن صح الشترط وهو السق والاطلاق

## باب ما يضيح من الإجارة وما يضيح

ما يضيح إجارة من ماله حرسها الله إلا أن يكون على حفظ المانع لقول  
 الله تعالى سوا العاقبة وبالبادي ومن سبق إلى من يبيعها من  
 أولى به إلى أن يخرج منه وليس لمن يبيعها إلا ما قام به بعارته فإن  
 اقبل عن البيع خلفه غيره فإن أدى له والميراث من خلفه جزء من  
 البناء والعازة لأنه لم يزل من سبطه سبطاً في الميراث فأنه يجوز الظهور  
 عليه والعود والميراث من رقبته والجزء لا يجوز إجارته مكة وما اتصل  
 بها من الأعلام المصوب حولها من كل جانب ومن أسنا جزعته لنا  
 حايك وشرط الإجر المحض من الأجر لئلا يخلو فيه وإذا اشتاجر دق  
 من مسلم يتأهل لعل كان الإجارة صحيحة ويعمل فيه ما جوزه وإن أساجر  
 لبيع منه جزاً أو يحد كسنت في خطيم لم ينع الإجارة وإذا أذن الرجل  
 لزوجته أن تاجر بغيرها لم يكن له دفعها إذا كان الرجل ينفق في الرضاع  
 بالضرورة وإن كان لئلا فيه في يجزى العادة كارهى لم يزل الإجر الحاضر  
 عنداً والإجارة على الخصومة صحيحة فإن أدى الميراث من ذلك فله المسمى  
 ما لم يرض خصومه ضلالة ولا يضيح الإجارة على إخراج المالا لأنه مجهول  
 وأما يضيح الإجارة على حفر أو زرع معلوم في الطول والعرض بشي معلوم  
 وسوا حرج الماء وإن تراصوا بغير ذلك جاز وإذا تراصوا للمعاقدان  
 بالإجارة الفاسدة لم يأنها ومن أسنا جزعاً عما مذور له لم يضيح وكان  
 له إجره مثله ولا شيء عليه إن تلف المال لأن صاحبه عرضة للتلط فإن أذن

فيما هو عليه من الميراث



له ولية جازية والا حتر من استاجر غيره بأقل من الذي استجره  
والعمل لا يتأصل فيه الا استاجر جاز ذلك عليه وقا الاجرة ٥ ومن استاجر  
توزين وسطر عليه صاحبها ان يعطيه نورة للعليلة ايام صح ذلك متى  
عين الايام والله وان لم يعبر الايام لم يصح لان الاجرة يحل في الاوقات  
مدخلها الجاهل للغباء في حاشية هذه المسئلة عليه على جواز  
الاجارة الى بعض استسقا مسدعه منفعه من جنسها وكذا هذه القسم  
وحيى المودع عليهم السلم وكذا خرابو الفضل الناصر للجزا فاذ استاجر منه  
توزين عمل يعطى على ان يعطيه المتاجر الذي هو صاحب توزين نورة يله ايام  
معاونه لعمل يعطى جاز ذلك كذا محمد سعيد اعلمه الموسر رجع  
واذا انما الحاضر الحكم الا بوسه والحكم له يعلم ان قوله جار محظ  
ما يخص به جقد وحرم ذلك في الحكم ٥

## استحقاق الاجرة ٥

فان ادفع الاجارة صحيحة ولم يصح من الوضو ولم يقع من الاعذار ما يقضيها  
وكان الوضو ارضي بمجد واحد ٥ واستاجر ما كان معدا في البناء ونات عليه  
الاجرة في خاص ماله وقار على الاية الاولى المضي فيما هو اجرة فيه وعلى الرض  
تسليم الاجرة واخذ الاجرة في العقد القامد صحيح قبل الحكم لكان الخلاف  
ومن استاجر غيره على بيع شيء يسكن الاجرة الا ما لم يبيع الا فهو المقض  
دون العرض والنداء حاشية وهو مذهب الناصر الحق المودع من ذكر  
ابوطالب وان يرضيه للهادى عليه السلم ان الاستسجار انما يصح على العرض  
دون البيع رجع ٥ واجرة القسام صحيحة وتبرر بما قسمه متى فعل  
ما امر به الحل ٥ ومن استاجر غيره على طر ماله فان يضرب  
بوصع بعيد فاكتر له الاجرة في جبرها الاجر وما اراد ما شرط  
وعليه اذا وان لم يات بها ولا احدوله ٥ وكذا لو استاجر على

شيء آخر مخالفه الاخر وصل به الى استاجر ان الاجر من الاجرة وقد  
تقارب لانه قد استفرغ جهده ولو جبرها لجا بها ٥ ومن استاجر على ربح  
البر او غيره فويطعها لح حرام بغير غير من اجدر لم يلزم صاحب العمل ٥  
ختم عليه اولادها والباقيها ولا يلزم الاجر شيء الا ان يكون هو المتجر فيتم  
والاجر من ملزمه الا عند ان صاحبها ٥ والاجرة لا تسكن الا ما استسقا العمل  
فان وقعت المسا رطبه عليه كذا ذكر ٥ والاجرة اذا مات ايستحق الاجارة ولم  
لوزار الاجرة الى يوم موته وليس على ارثه انما العمل الا ان يخاز ذلك وليس  
من يله ستر كان في الدار والصكر ٥ والاجارة الفاسدة لا يقضها عبد  
اخطاها الا الجاني ولا اجرة عمله وان لم يمل فاعا كان عليه تمام الشرط  
والا فلا اجرة له فيما عمل ٥ والاجرة اذا كانت مقبنة وقدمها المتاجر الى الاجرة  
وتعذر العمل او فسخ الاجارة جئت بحول الفسخ وعليه رد الفرع والاصل  
لانه ملكها لمعاوضه فاعلم ليسم العرض وما يقوم مقامه فانه لا تسكن شيئا  
لانه يكون من اجل اموال الناس بالمطل وقد طرداه الشرع الشريف ٥

## ما ينسخ لاجله الاجارة ٥

من استاجر اجالا غير مقبنة لجل اجال معينة فلف الاجال ينسخ  
فان استاجر رفا لجل ابدية معلومة او متناهة معلومة فلف في بعض  
المساقه انسخ الاجارة ولم يلزم ما جاز لجل اجال اجرة حاشية لان  
الاجارة بعث في الجال فاذا لفت ينسخ الاجارة فاما قوله او متناهة  
معلومة فالمراد به اذا انعكس الاجارة في الجال ايضا وخبر المتساقه لا يضر وما  
خبرها عن كونها معه رجع ٥ فان غير الجال والاحال فلف الجال دون  
المتساقه فان بعث الجال لاجله لان العرض جاز الاجال فان وجد الماكزي  
جاز الاجر لزم جاز الاجال ان لم يجد فان عدل في تخمها ٥ ومنفسخ الاجارة  
منه الاجر والمستاجر حاشية وهو قول اربعة واصحابه وعند



تساواهما لا يفتح موت السناجره  
**باب** صان الاجير

قول الاجير الخاضع فيقول في يلهو الشئ فان اتهم حلف في المستر ك لا قبل قوله  
 لانه كما لو فعل الضامن عنه فعليه السنة والعبد المأذون له بغير استعانة  
 فان ما يستر حيا به بن السناجر فلا صان عليه وان ابرضا حيا به  
 الاجير بما تملك به بغير لانه ابرضا قبل حويل الحق فان اتراه بعد التلف صح ان  
 لم يفعل ما سقط حكم ابراهه ومرفا لا ارمي الاجير بل بالمره لم يصح ما تلف  
 وكان ميتا وليس له المطالبة بالاجرة لانه متبرع به ومن استرحض على شئ  
 ابل الى موضع فلفق القول قوله فان اتهم حلف وان كان لغيره بغير سب  
 منه فلا شئ عليه وان كان سببه او تعذر عزمه ومن استأجر اجيرا على  
 ما يترامه وسقيه وبنا الخرزات فلم يجد الاجير خرا يؤتم به فانه يحمله  
 ان يستري الذخر والتم على السناجره فارجحة الاجير ستره فانما  
 ويلزمه القيمة والاجير التمس على السناجره واعلى من اقله خاشية  
 ومنلة اشار الاخوان رضي الله عهما في مسله من استأجر عيدا ام اوما  
 رجع والاجر المستر ك اذا ضمن ما تلف ما يترامه فذلك المستعان لم يملك  
 فيما التزم بنفسه لقوله صلى الله عليه واله الرعي غانم وهو غانم في كل شئ  
 لانه يشفق بامر له به بغير فحالة يلزمه ما يتلف به ما لا يملك له به هذا  
 او في اخره **باب** المزارعة

اذا كانت المزارعة فاسيده لم يملك لصاحب الارض اخراج الحيز الا حكم الحاكم  
 لا المسئلة خلافة من العترة خاشية والامة غانمة وفي جبر غير العترة  
 او وزع لم يملك لصاحب الارض اخراج احد الا حكم الحاكم فان اخذه حكم له بنسبه  
 عترة او فطنه يوم الحكم بنسبه الارض لانه اذا ردك عملة ما دته واما الزرع

فانه حكم تركه الى حقله باجره مثله وكذلك كان قطع احماء فان  
 اجتره سقط على اوقافه لا يفتقر الى رد وسقط وتغلو وترخص الرجوع  
 في ذلك الى اهل المعزفة هذا الشأن لا في هذا حكم الاعمال وللعاقل ان يلزم صاحب  
 الارض بما نقله لانه ليس يمتنع وعمل ما دته فالصح والعاقل فيه سرا  
 وما في الارض المستأجرة من خراب منه ما سئل المحارب اضلاجه وهو ما  
 يقوم به الزرع والغرس والزرع والخز والحق واضح المحارب اضلاجه وهو ما  
 الزرع من خبز الخز عترة ان يكون اعرف من الخز ويكر بالايدي لا بالبقز  
 وحز محمد سعد الله به جمع وهذا يلزمه اضلاجه ما لم يسقطه الاجارة  
 ان العمل صحح عندها وترك المرافعة رضي له او في حكمه وليس لصاحب الارض  
 ان يلزمه الخرج من الارض الا بالمرافعة والخز ان يطلب فيه الزرع  
 والغرس وشبهها الا بالمرافعة او المرافعة والذي سئل المحارب اضلاجه  
 كالجذر والنبات وما حاشية فله المطالبة بما يستحقه متى اذاد ان العمل  
 ما ذر صاحب الارض فلو شتر صاحب الارض على الحيز انه متى كرهه لم يكن  
 له اجرة وقلة الحيز كان الشتر باطلا ولم يكن لصاحب الارض اخراجه واقل  
 ماله بغير حق لانه تعلى يقول ولا ما كانوا امور الحكم بالمال بل اقرنا  
 بغيره جزر المثل فما حصل من الارض ان يقد نصيب صاحب الارض في  
 فريس نصيبه في ارضه فريس ويجعل ذلك في ارض التماز ونقد  
 بغيره موسطه ثم جعل النجى ذلك القدر واضل النجى من الفرد واكثر  
 من عترة التره والمعارضة تسهم من الارض بغير اذا كان العمل بغيره

**باب** المصاراة من اعطى غيره المأواضا  
 يذهب معلوم على رغبة المصاراة لم يضح ذلك الا ان يكون تملك الله ذوا وصار له به  
 م اسرى منه ابل بالذهب وبوكله بالبيع ثم يضع الثمن في نفسه مصاراة

وإذا كان المصاريف نحو ذلك لم يضمن ما لم يكن خيرا، وإذا احتاجت  
 المال لماله لفضا التبرع والمفقه على نفسه، وإذا كان ذلك غير ما  
 المضاربة لأن عقد المضاربة لا يكون أقوى من العقد بعينه المدة بقصد صاحب  
 سببه لعقدائه وما جاز يجوزاه فإن قال أنا أجترها الفايده وأرجو ما وجد  
 بعيت في مع أو شري كما لا كثر فيه ينظر فيها الفايده وكل ذلك بما يضمن الأصل  
 لفضا التبرع أربعين يوما لا غير فإن حصلت له فايده والأناغ وسلم ما للمضاربة  
 أو سلم البضاعة بعينها، فإن أهدى صاحب المال حلفا لله أن يرضى البضاعة  
 تنزهاها بالذم من غير نقصان ما خسرته إذا خسرته، وشيخ المصاريف  
 الفاسد آخره المثل ما حصل من رخ فليس بالماله ما لم يرضى من ماله  
 العقار ٤ حاشية هذا إذا لم يجرز المال بشراة، فإن أجاز فالرخ له

## كتاب المضاربة

ما للمضاربة ماله من غير أن يرب المال أخسر وزح فانه أر حاضه كسبه  
 لم يكن معذرا والزح على ما حذر به الشرط، وإذا حلفه بغير حشده كسبه  
 يكون محضه مستهلكا كما ينبغي ما، ويكون الزح ليس بالماله وليس في هذا  
 الخراج ما قاله في موضع العقود والمضاربة، الم تجس ما للمضاربة بعد  
 الموزن كما ينبغي ما، وكسبه ضاه في مال المبدأ أقام صاحبه المال البسه على الأصل  
 المضاربة ٧ أن يتم الوزنه السد على حوجه من عقد المال لأن بزه في الأصل  
 عبر مني على الأمانة وهو ما لا حارة انشده، المضاربة إذا ادعى بغير مال  
 المضاربة فالقول قوله مع مسنه فان ظهر خيابه خرج من الأمانة ودخل في  
 الجاهة فإن كان المال في ما فاضاه على خيل حال

## السركه

ما لم يرض ما لا لم يعرفه ولم يخبره أحد بطريقه ومعه الخبر أن السرك في  
 أملاهم أن له الدخول من أي جهة شاء أن لم يفتق على أحد ما لا وليس

لهم منعه فإن ثبت له طريق بالشهود سلكها ولو فتن على الخبر أن أجل  
 السلوك المعتاد لم يضمن، وفي حازه من سركس طلب أجرها مع نصبه  
 بعد بده فلم يرض فيها أحد، الشريك ولا سواه أنه لا يحل على الشريك السرك  
 ولا السرك كمال يكون بينهما بخلافها بالمجاهة ولا يأخذها أجرها إلا برض  
 الآخر، الشريك في الأعمال حايه سوا كانت رزاعه أو صاعه ويكون  
 المذموم كما في العمل الأجره ٥ فإن يذ أجرها عنها مع وكان له الرجوع  
 على صاحبه بصبه، فإن يذ عن نفسه كان الزرع لصاحب البذر على  
 الأدوال كلها سوا علاماء، صاحب البذر أو عمل الآخر وأخره العمل  
 بينهما هو في غير بعضها، وقول على جامع عمل أهل العيز بها أعمالا لا يذ  
 منها ولم يعمل معهم أهل الوفان على أهل الوقت حصص من الأجره حكم  
 به لعليم الحاضر، فإن لم يعطوا معجزا من السماع بها حتى يعملوا وأجره  
 الحاضر عليه، وكذلك القول لو عمل أهل الوفان لم يعمل الآخر ٥ وإن كان  
 بعضهم غائبا شتم عنه الإمام أو نابه أو الجاهم فإن لم يكنوا كان لغير  
 العيز أن يستوفى ما اتفق من علائقها، وفي باب من جامعوا ولا يعرف  
 نصيب كل واحد منهم إذا كان وقتا أعطى من حصص أهلها ومن أمكن  
 إعطاه، وشقظ حق من غاب أو عذر إعطاه ٧ لأنه حق غير متسهم  
 لعين، وإن كان طلقا ولم يرض معرفه نصيب كل واحد منهم كان لبيت  
 المال تأد

وفي ضعفه يترتب السرك أو شتم الصعده أملانا لضعف بعضها وجوده  
 الآخر ٥ وإذا جوبها أن يسقى من هذه البئر أرضه وتزاعى ذلك أن  
 البئر والصعده ما لا يدخل أحدهما في الآخر فتمت أقسما الصعده أملانا  
 دون البئر كانت البئر على الأصل بصفين بينهما على المجاهة أو ما يتراضان



[illegible]

وأذا كان يقوم بترك العمل واحد منهم فبعضه عزوف وإراد بعضه التفرغ  
 وكذا الباقيون فإن لم يزدوا السهم بعد ان تقصيمه وليس للاخرين معهم  
 من ذلك وان كان من العمل عليها إلا للمهاجرة لم يكن لهم ان يستبدوا ببعض  
 اصحابهم الا بأدبهم فان استبدعوا الماء والمال فله عزموا له وفي رواية  
 كذا فيه الظاهر بين اهلها وبعضهم ينقض من استبغوا جقدان للخصم  
 ان يستوفي حقه ولا يخرج عليه في استيفائه وفي رواية اخرى ان يواد  
 منه خوف من زوالها معلوم فاستفاد ما اخرا من المستفاد وان كان خيرا  
 فبعضه الماء في تجرد الماء وان صاحب الماء يقول اخرا للكل  
 المستفاد لم يكن له اخرا في هذا النهج الا بأدب صاحبه فان وقع على  
 هذا النهج جاحه فعلى صاحب الارض اصل موضع المهر  
 وانما حتى اخرا في هذه المالم بلزمة ذلك الا ان حنارة وكس الحاجة اكرامه  
 عليه فاشتمت ذكر ذلك في بعض اصحاب الماطر بقا اخرا وكان اجرا  
 هذه الزيادة صرا على صاحب الارض لم يكن له اخرا لقوله صلى الله عليه  
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام رجع وفي رواية فله توجيها منها  
 بما يضر حنارة ويجعل عن المعاد فان ادعى صاحب المهر الضرر عليه  
 التسعة في تركه له حق من زوال الما في ارض غيره فاعترض صاحب الارض  
 أو جعل الظن في ريب المهر في اخرا بجري الما انه لا ضرر ولا ضرار في  
 الاسلام ولو كان غاملا في ارض نفسه فليس له الضرر لصاحبه فان كان  
 العاقره جارية من ذلك العمل لرجع لصاحب الما اعترض عليه واذا كان  
 الغرض من اذنباج وقد سرت الله انها تخصه ان هذه الاثار يكون  
 ملكه لا ريب الموضع ولا يكون فاجم ومن ازاوان سقى صفة من يزاو  
 عنه لم يكن له اخرا الما في انما بالناس الا بأدبهم لانه لا يجوز لالناس التصرف  
 في ملك الغير الا بأدبه وذلك لكونه لغيره لا لغيره من له مقت

اجرا انما فيه من عز وازن انما الحقوقي وفيه من عز وجل من كل رجل سعى  
 ارضه من نصيبه من المير بعد العتبه فمات احداهما صاعدا اخذت الاراضيهما  
 من نصيبه من هذا المير وهو الباقي للصبيين جميعا فاذ جف المير لم يبق  
 ما في المير ليشتركه معهما كان لا يصرفه وكثر في عموم المير دور الحجاب  
 الذي كسبه والى على شريكه معتمده في ذلك لانه من حاصه واد اجرة المير  
 الوفاء بشرطه من المير فلهذا في بشرطه لان المير ان الوصايا لا تكون الا بالمال  
 واما الذي يختص في الاغنياء بعد جزي الحاج لاهله ولين لعنه من معتمده  
 لان يستوفوا حقهم واما لهم ما فضل عن صاحب المير واجاهته وفيه من المير  
 فيها حق واحد الاخذ الشريك فانه لا يجوز ان يسقط منها الاراضيه وانما في  
 فان فعل ذلك فهو ولا خلاف لان الشريك في نصيبه من نصيبه هو المير  
 ملكه ملك مجازيه ومنسقره وبصر كالمير في انما وفي قوم لم ينصف  
 من المير معلوم وفي معلوم وكل منهم بعض الشريك اخبر بعض حقهم  
 ليتخذ سواهم من معرفه دعوه واحدا ان لم ينصفهم وليس عليهم وقاسمهم  
 اهل المير سواهم اول المير اخذ ولم يكن احد منهم وفيه ما يحكي من  
 الجبل الى ارضه وان المير على المير اجده لانه يكون حقا في نفاة او لا فان ساد  
 جامع لم يستبد به احد من دون شركائه وفيه ما سماعه لم يضر احد من  
 اخذ حصته في وقت بونه انه لا يجوز له اخذ حصته الا بالشرقا  
 او المير فان لم يكن المير ولا حاكم وبالمير احواله استبقا وقد بنفسه  
 من عز وازنه عليه في عليه طيبه لان ما يستوفى ذلك يؤدي الى صاع باله  
 ولا ضرر ولا جرح في المير ومن جمع عيوننا الى موضع ومنه عليه تجدا  
 ثم صرفه اليه انما بعد ذلك فان وقا حقا واراد ان ينصف هذا المير ليشرك  
 به اراضيه ان المير الاول ليس له احد ان يسقط منه الا بوضو او شريك المير  
 او المير في المير انما لا يجوز اخذ ما به الا بالشرطه وكتب عليه الاخذ  
 لمن اراد الوصو والشرطه في المير كماله وعياله كسائر الاملاك كماله المير

الناجه كالاغنياء والبركة ونسبها ومكانه له طريق قماري ارضه لم  
 يكن لقاط الارض اخذ شي من المير الا بالشرطه صاحبه

# أحكام الميراث

ونحو عازة العن الجاهلية التي لا يعرف لها مال في المير ولا يجوز لعنه  
 اذ به ان المال الذي لا يعين مال مكره الى الامام وانه في وفيه من حاصه  
 وفيها ان عازة وفيها عازة عن ان ما هذا جاله اذ لم تظهر عليه ليد  
 او استعير منه ملك مصر فلهذا المال وانه الى الامام او ناسبه حاشية  
 ومنه نص في المير وعز ان يطلب وقال في الاحكام من احاد ارضه  
 ولم يستوفى الا ان الامام وصرة المير هو مذهب الناصر للرجوع  
 ومن احادنا حاشية في المير في عز وازنه الامام فاما في وفيه فلا بد من  
 اذ به فان كانت اسلامية لم ينصف احادنا الا بالشرطه في وفيه الامام  
 وفيه ان حكمها ليس بالمير والاراضى التي خلط بعضها بعض ولا يعرف  
 احد مقدار نصيبه ولا عنه ترجع الى بيت المال ولا ينصف سواها الا من  
 الامام او ناسبه كل ارض فيه او حصص السن المير فيها حتى لا يعرف  
 مير بعضها من بعض لم يعرف لها مال فانها ترجع الى بيت المال ولا حاشية  
 القائل بانها كانت لمير فلا في وفيه عز وازنه الامام ولا حاشية الا ان يشرك  
 باله ملكه الى وقت الدعوى لو قامت الشبهة فانه في وفيه لم ينصف لها حكم  
 حتى سقط الشبهة لان الاملاك بغيره واد اذ حتى في ارضه ايضا  
 كالمير في المير فان نصيبه على اعلما من ميرها بقطع اختيارها بصلحها  
 للرجوع ان نصيب المير في المير كماله فاما اسلامية فلا حكم للشارع  
 فيها ولا تسليم بعضهم لبعض ان ميرها الى الامام حاشية في  
 المير نصيب الاملاك وتعلق الاعضاء بالامير والحدود التي بين  
 الدول والزوج فانه يحصل في الملك لذلك اذ اهدمها حتى يفتح

للزراعة فاما لو ان شيئا تسعرا كان كخز او لم يملك به رجع هـ واخبر  
لاحد ان يجوز لمخط العربه ومنعها وان تحسد وان يجوز من غير الآ  
مادع ١٧١ يكون واسعا حيث لا يصير به ولم ينعى على فانه يجوز يملكه  
بالأحكام

### باب الأرض وأحكامه هـ

الأرض لا على سواها الزهر قبل تحلل الأهل وبعدة مئة مانع الزهر  
ولا منع الزهر الأثر الحاضر وخافه بلفها من زهر قبل لنزول الرافعي  
وإذا اشاع رجل شيئا ورهن من المستر في الشر فغاب لم يعلم لخير  
وفي الزهر فضله ان الباع يرجع الى الحاكم مئة فابقى كان لصاحبه عرف  
به كما يعرف في اللقطة فان وجد له صاحب الأثر الى من المالك وفي رجل  
زهر عدى من فعل احدها الآخر انه لا صان على الزهر لانه نصن الاحداث  
في الزهر وانص حنايه الزهر لصاحبه عنه وعليه عزمه هـ ومن زهر لغير  
وصيعة فليس للزهر زراعتها قبل حلول الأهل لانه وثقة هـ وادان زهر  
السيد فتره فان السيد العبد في يد الزهر ان زهره في حكم الزرع عن  
القد من الحاجة فالذي انزل لا يسعي فيمنه نالعه ما بلغت هـ

### باب العارية هـ

العارية ان تصير بالملك المستعرة وحنايته عليها ومن اراح  
العتر زراعه ارضه لم يحركه المطالبة بغيرها قبل وفي الحصاد لا بد غير معة  
في زراعتها والاباحه تناولت من ايد الزرع الى الحصد فالطالبة بغيرها قبل  
ذلك ظم هـ وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اخو المسلم ان يسميه  
ولا يظلمه وايضا الضر الى الله كلم فان زرعها كان عليه ما عزمه المستعير  
لانه غرة الا ان حناز المستعير رفعة هـ **الهبات والصدقات**  
باب

ومن هباته لرحله ولها آخر والرحل ضعف لم تصح الهبة لمن يولد  
الفرس بها فان اظهر انه لا فرق من جوارح العرفه حكم عليه بخلفه الولد  
مع ابيه على ملكه لان الهبة غام لا تضره الولد بولها ويستوي السبي والمستر  
والجزائر فان ظهر من الأم سماحه بالولد وهو النادر جاز اخذه لا تحسبه  
في قيمه ومن هباته سامة معلومة كوشهتر استنه لم تصح هذه الهبة  
وجزى مجزى العرفه الوقفه وحكمها حكمها وتبناها في يدك العيز لا حكم له  
والزهر من السع والهبة في ان شرط المدة بطلها جميعا من حيث انقصى  
انما تلتس في بعيه هو اذا قال صاحب الأرض للزراع هب مني زرع قبل  
ان تدره لا دره وهو ملكي على اني ان اذنت منك حصة حيلة كان لك نصف  
ما يحفل في ارضي وان خربت او كرهت كان الزهر لي ان الهبة في هذه الصورة  
فاسده والشرط باطل فان سلم اليه الدرود بذر ملكه بالتسليم والاستهلاك  
وكان عليه مثله لفساد الهبة وبطلان الشرط فاذا كان العطفها بالجماله  
وهذا ان كان الشرط مقدما او متصلا بحمله الكلام من اجزائه وان كان  
متصلا فلا حكم له سواء كان ضمن الصحة او لا هـ واخبر ان يهب لبعض الزه  
سنادا وشرائه وان يوصي له الا ان يكون هساك من شتره الموهوب  
لدين من الولد او اختان لان مفاضلته يكون نجما به هـ وفي حديث ليشير  
من سعلوا لخلولهم خادما واراد ان يسهو عليه رسول الله صلى الله عليه واله  
سأل اهل لوك حكمة قالوا لا فان ساهد عليه عتري فاني لا شهد الا على  
جوقا اذا كان في الولد فهو في عينه اخبره وفي امره ان يضره بخصه من  
الاساء على ضعفه ما لم يرض للجماله الا ان يكون وصية او مورا ودعواها  
لجماله مقبولة لانها العاقد على نفسها فلا تأم الا ان يكون بالماله فان صح  
الصدق حاز بها وصرف المنع الى من ذكر هـ والصدق على بعض الزه  
انصح لانه لا فربه فيها هـ ومن ارضى بصدقه الى السبعه فالامام اولي بها



يصحها حسب بزيادته وكذلك لعل الغرض قطع في الخبر فانها الى  
الامام والمحبوسين في البراءة فبعد لم تقطع لانها تكون بحسب او بوليها  
ومرارا من قضا البراءة والمحبوس في الحكم الملع والخبر في الملع في التعدي ومن  
قسمه ماله من وزنه مفاضلين في حياته وانتهى واعدوا فانها صوابه ومن ذلك  
ولم يعض وان جعله بعد عنه كان حكمه حكم الرصدة ومن هذه لعنه  
فما يحضه شهود وويل عنه احدم في الجبهة والحبر والنور ان  
لم يكن شهاده فتمت شهاده اقول الوجه هو له عبد العلم اسمعرا اللد وان كان  
واربا فان احق بالصدقة بن سائر الوزنه والرويد في العرشات بحسب المطاف  
فيه فان كان الى واه الامام ولم يكن هناك عرف في المكافات فان علوا ولم  
حرا لان اذن الامام فيه ومن ساعده طلائع ومن ماله من اواره النجا  
من الاله فمات ان الجبهة نصيب ماله يحضر عليه والبدع العنق قد القابل

منه حياته فان عثر في ناعه الزايف كان رجوعا وضع النع ٥ وعثر  
الرجوع لضع في حال ما هو مستحق دون ما ليس مستحق ٥ حاشي سيد عيسى  
دعوى الزايف لضع فيما اقر به المست او ناعه انه باعد نولجا او اقر بدولجا  
واما لضع دعواه فيما له فيه حوالا اقر به وما اقر له فيه رجوع ٥ والضرفه  
ما في يد العاصي لضع من مال له لان يد الظالم عثر يد ٥

### باب الردعه ٥

من اودع عبده ود بعد الم وضع له ثم خلص صاحبها انه من امسكها ما من  
صاحبها على الوجه الذي امره فيه عثر متعذر له ولا به عليها فما فعل  
فيها ما احبها ولا لم صاحبها من عثره ولا يضر في ذلك الخاف  
ومن اودع ما نسبه ككثيره خلال فقامها ولم بان صاحبها ولا عثره وكان  
فله القيام بها وكثرى الصلاح فيها وفي امتهارها وياخذها فذرا حربه ونذكر  
ما خاف موده منها لا له ولا يد عليها وكثيره وكانها ٥ وفي رجل خلقا للردعه  
بماله ومشمه ثانيا بالوزن انه يام بالخاط لضع الفتنه ٥ وفي رجل اودع  
رجلا ود يعدهم ما بال المودع ولم يغير الردعه ولا يقر في ذلك المودع  
من الوزنه ما اودع موزنهم وقالوا ان عليها ولا اوصى بها انه لا يقر على الوزنه  
الا اليش لا عثر الا ان بان صاحب الردعه بان يوجب عليهم الصان من حياته  
او ما كثرى يحكمها من العبد ٥ حاشي سيد عيسى ٥ المذكور لسا بواصحابها  
ان المودع اذ الم يعثر الردعه ولم يقر فاعثر عثر فاصبر الوزنه ذلك من  
قال المست ٥ ووجه المسئله ان المودع اذ الم يقر في ما يشي قاله انما  
ملف على وجه لا يصحها لان الاصل فيه انه امير ذكره محمد اسعد اعي  
امير المومنين رجوع ٥ فان قال الوزنه قد علمنا انك قد اودعته واذا  
لا يقر فيها ولا اوصى بها وقد كثر بلغها في حال حياته انه لا يقر لهم لعلمهم  
بالردعه ضمانها وقولهم كثر بلغها لانهم سبوا ٥ واذا ادعى رجل على



ورنه تجل انه اودع اياهم ود بعده وانك الوزنه ذلكا لانه ادا اقام  
بالردعه ولم ينسج سبها الا اودع سقاها في الما بال ماله الردعه  
المن لانه كثر بلغها من حياته لعثر سبها ٥ حاشي سيد عيسى  
بقاها الى وقت المظالمه لزم الوزنه تسليمها لايام اسد والما ٥ وفيه  
قولهم في بلغها ٥ وفي رجل ادع عثر رجل ود بعده وقال له ما بال الما  
فهو لان عثره لم يوعه ما ان ادا لم يدر ما سطا رصته ٥ وفيه دعواه  
او انما العا ولا يدر سوال السالك هل عثر ام اذ اذ اعاد بعصره اليه الى  
ما قوما كان اوليه وان شأوا في الدعوى حكم به الجميع وان لم يدعها  
احد منهم صرف الى بيت المال واذا اقل المودع المودع ارسل اليه الردعه  
مع نعت ولا يعلم احد انما شهد عليه فعمل ثم حقد قضاه من  
الرسول فان اقر هذا القول بالردعه امير فان اياهم الرسول جلف لان  
الاصل الا يانه وجله لعدا امير اليك ما لك على الوجه الذي امير ولا على

### كتاب الغصب ٥

وفي ضيق ضعيف نضرو في معصوب ثم رده الى العاصي نضرفه  
كان اذ به نرد الصغره بتسليمه الى العاصي ٥ وفي ضمان العاصي  
يخرج من عهده وان اقر من التمتع والفسد والعنى العفر في انه  
نرد اذ ارده الى العاصي ٥ الما ٥ عثر في الضمان فيه لا يقر ٥  
ومن كان معه مدح مدد في نفسه المدح على من اقر ان صاحب  
الذم يملك الذم ما لا يسمه لان المدع ايضا ذم الرض عثر ما  
دفعه فان لم يسلم المدع ٥ صاحب المدع من المدع مدفعه من شأ  
والا يقر ٥ ومن شهد عثر في المدع ٥ المدع ٥ المدع ٥ المدع ٥  
صا ما لا يكميل العنى الاتا فست ٥ من عثر في ضمان المست

هذا هو المستحق  
من المدع

نعتز ولا به لم نجرد ضمن الا ان لا يكون للسجدة والحق فان امره المتري لا اطعام  
 قبل ان يصعد للسجدة جاز الا ان امر بالتصريف والتركيب والقبض والعض  
 معاه وما كان صانه يوم قبضه اليوم بلفه سوا كان كناية او بغير كناية  
 وكذلك الميعات الايمان في العبد والفاستد والسلم والفاستد وما شاكل  
 ذلك وما لم يكن يوم قبضه اذ المفعول بغير كناية او كناية كان الجاز للناحية  
 فالمغصبات ما شاكلها وما كصله ان العصور لا تخلو انا ان يكون بغيره  
 الى زيادة او نقصان او يكون على حاله فان لم يكن هو على حاله مضاجبه الجاز  
 ان يتناقص الغاضب فمعه يوم اللف اليوم القبض سوا كان بلفه كناية او بغير  
 كناية وان كان بغيره الى زيادة فالزيادة عندنا في العضو غير مضاجبه  
 سوا كانت متضلة مفصلة يستضمن اجزاء ما ان يكون اللف كناية والمان  
 ان يقدم الطالب من صاحبه من الغاضب من الرذ ولكن امتناعه جايه  
 جاسية معناه ما حذر من طين لانه اذا اللف اعني الغاضب سوا اشد  
 الطالب من صاحبه اول سدم وان يضمن او في العنق ذكره محمد بن سعد رحمه  
 وان بغيره الى نقصان ولفه في حقه على الغاضب فمعه يوم القبض سوا كان بلفه  
 كناية او بغير كناية وما اختلف في المبالاة فقد كان في غيره لا يكون استهلاكا  
 اذا استثنوا في الجنس والجمع والاضغدة والاضغدة وسوى في ذلك خلط الرذاع  
 وخلطها بالمال وعمره والعنق الى الخياط فان كان الخياط او جرحه عليه بتسليمها  
 جمله فانت الغنمة التي يقوم مقامه من في ان فانت افاض من ان حكم  
 بتسليمها ومن اخذ ثمن طعام مغضوب ثم القاه على ذلك الطعام  
 لم يلزمه الا ذلك القدر وما استهلكه الغاضب من وان الاشغال فاقطع  
 عن ابدى الناس فالواجب من يوم الطالب لانه تغت ناذته حسبه  
 خاشية ومنه ذكر الاحوان كرهت الهادي عليه السلم وذكر في الزواني  
 يلزمه فمعه يوم الغضب وعندنا ضمه على ناذركه السخيل يلزمه اكثر القمين

في قوله  
 وما استهلكه  
 الغاضب من  
 وان الاشغال  
 فاقطع

وعلى ناذركه الاستاذ فمعه من يوم العض والجمع الاستهلاك  
 واذ استهلكه لول على ذلك جرحه ونفاذ على ذلك جرحه  
 عليه ولا جرح فيه ولا جرح ذلك المال الى تلك المال لانه لا يملكه  
 عن عهده بالزور وفي ما يشترط من مال جرحه عليه  
 منها عن ذلك ومن ذلك المال لما يقتضي به الجرح عليه  
 من مال الى الجرح وهو مال العوض الذي العوض الذي  
 ترسده ودمه من مال العوض الذي العوض الذي  
 العوض عليه اخره من مال العوض الذي العوض الذي  
 واذ اعقب من الغاضب بعد استيفاء حقه ولا يملكه الا ان  
 يكون صاحبه مغنوما فان الغاضب الذي تسلمه الى ملكه فان  
 الا ان الحال فيه كان غاضبا لزمه الصلح وان اقره ان ياتى من جرحه  
 الا ان اخره الاستعمال من باع مضمون مع علم المشتري بخصه  
 البز عليه اخره الى المال الا ان له صاحبه بلفه فخره عن  
 ملكه بالتسليم عليه وعلى من يشتري العوض من غيره بلفه  
 في ضانه حتى يخرج من عهده فيخرج من عهده في  
 يكن له الرجوع عليه بالنسبة اليه مع عهده ما احد في ضانه ما  
 يسوغ له فكون كآخر العنق احد اجزاء عهده في ضانه  
 في ان يخرج من ملكه اياها وانها من اجزاء عهده في ضانه  
 والغاضب اذا لم يعط ما في العوض فقد استهلكه من جرحه  
 وخبر بذلك عن ملكه صاحبه وله منه ضاحه منه  
 كالحال الذي في ان يقر عظمه اياه من اصابه صاحبه وعهده  
 لانه ان اصابه صاحبه بلفه في العوض الذي عهده من  
 على ناذركه ارضه بالزور العوض الذي عهده من  
 منه لصادحه واخره الى ضاحه بعضه في العوض الذي عهده



لوقد مثله لا تنهله كما وحرمت عليه الغلة وحصرتها في المال  
 وحشيش الارض المعصرة له لصاحبها وانما لله على له لا يحترق عن الله  
 فاحل الله الله قالو الحية النوى ومن سقى ارضه ماء غيره لزمه ثمره  
 الماء ان يكون ياديه او يكون الماء حيا لا ملكا فليز منه الاعتزاز وما جعل  
 في الظرف والحرام لم يحرم ولا حرمه الظرف الا ان يحمله ونصرف فيه  
 ومن حمله النصرف الاكل في الحنفية الحرام انما لا يراى الا ان لا يترك  
 الاكل فيه ان لم يحمله ومن اناة كلف لم يعلم لمن هو فاجعله حتى ان  
 به انه لا يحرم له او يطاعه عن اهله ان علم له اهله فان لم يعلم اهله فلا ضرر  
 عليه في الاحتياط اليه وضبطه ليعده ونصرف ثمنه الى مال الله ومن  
 عثر على كيلة في ارض غيره من عثره وصاه فعله فله فان لم ينش خار  
 اصاحب الارض حمله لانه طارعه في الارض المعصرة وان كان يابا بين  
 تصرف في معصية في هذا الضار علم خصه او يعلم حاشية  
 وذكر داعية المومنين حمل ان لا يكون له كونه اخله بغيره اخذه  
 الا ان كان كنه في حرمه له الحاجه بذلك لم يكن اياه الاجازة فله ما سبقا  
 ذلك بغيره كما قال اصحابنا في احد الشرائع ان الغنم في عماره لا يخرس  
 بغيره مع امساعه ولم يكن حاكم رجوعه ومن اخذ عبدا بغيره استخيره  
 او نزل له الا ان يرضى له الصالح ان يسخره ويصرف فيه

### المطامير

نام

الزناحم والمايز التي يصيرها المسلما طين وكان يستر عينا زناه من  
 الامساخ البعامة وتكون من بيت المال فان عثر بغيره في الصلح  
 فهو من حيلة الاحداث ليس على المصنف من حله على ما لا يتا  
 استمر على المصنفين لم ينفرد من احدهم الامساعه وهو من حيل  
 اعلم الى يستعز من حله من عماره ان يمدد المال عليه

وايضا واخل الأب بقدوان لم يفكره وحصره في المال الى مال الله واذا  
 علم الورثة ان على اسمهم مطالع تستحق ماله لم يجل لهم تاو المال حتى يجل  
 الظالم ان كان متعصا وان كان غير متعصه في مال المال والى الفوارت اخذه  
 وان لم يقال فيه وقوم يروا ان ارضا مملوكة او غير مملوكة فمنا من جوع  
 حتى ميت واذكر ان التورع ليس المال ان اندر لم يعقب ماله ومن اخذ سينا  
 من مال طام مطالع مستعرقه لانه لم مات الظالم ان اخذه سفل حيا الى  
 بيت المال لا حتى لا يمس فيه وان كان على الظالم ديونهم لا يسمي ما يلزم في ماله  
 وجن ما لا مال له على الحقيقة لان الحق في مال السمحانه ومال الله لا يقصى عنه  
 وانما تصرف عليه الى مال حاشية وذكر داعية المومنين  
 المراد بذلك ان كان ارباب الدين لا يعلمون من احد منهم ولا يعلم احد اخر  
 ماله للظالم ان الدين لو كان معلومه وانما يابا معلومون فان لم يابا من المطامير  
 فان وصاحب المصلحة على ظاهرها ويكون المطامير مقدمه على الدين كما قال  
 في مسئلة الاشارة والركوات انها معلق بعين وان ازاله عليه انسلم عين  
 المطامير فالمصلحة ارجح ومن مات وعليه حق لم يورثه تملك من  
 ماله ولا سقط ماله لان الوجوب اليه من حيث فلا سقطه الا الا اذا  
 وما كثر حزمه وفي المقام مع الظالم يد الزهيم ودنا بغيره وهي من  
 بظالم وعنه ما حمل اليهم من طاعة الخلق ان الخدم لا يرفع الا كذا كان  
 الاعم الحرام فالمقبوض ليس المال لا اشكال ان كان لا كثر الا ان طاعة  
 الخلق ان استوفى في الظرف خرج الحظر على الماحد وقال المصنف ليس المال  
 وقال عليه السلام وحادم السلطان عالم نعمت الحرام في يد جانيه وشراره  
 وضع بغيره وان علم ان جمع ما في يده حرام حمل على ذلك وحرمه النصرف  
 الما من شرعي ومن الحرام حرام لانه ملك من حو فخره ومن قال له  
 من الدين ان يستر حرام لم يلزمه قوله ما لم يعلم ومن شرى حمل ثياب  
 نصرف صاحبها بغيره حرام فوجده المستري حراما على منته وقد

عند البايع الى المالك المالكه الوصل الى المالك العبد الذي من الزوجه والى من  
 النكاح وان يكون مصرفه من المال في العلم انه لا يفسخ بالحق انما كان ذلك  
 غلطا وشبهه ١٠٠ من قال الظاهر منه الظلم بما في عهده من امواله وان  
 كانت متباعدة عنه لما له ان يفسخ احد النصفين في ماله بالسوء والسنه لا يفسخ  
 الصلوات الا في حق الوارث بغيره واليه لا يفسخ الا في حقه ان يفسخ  
 صحها ان كان ماله في الحرام فلا حرج ١٠٠ من عزمه الخلف في المهر  
 بشيء من ماله لم يخل ما في الشبهة ان ماله كان مضطربا ولا في النصف  
 فيه الا ان يستعي من الامام او من يوفى من قبله الا ان يخرج الوارث عنه  
 فان لم يعلم ذلك فان الخلاف فيفسخ ذلك لم يفسخ حصة فالعراق في ذلك  
 من قال عليه انه من ضمانات واما في النكاح فلهما نصف ذلك في الماله  
 وما ظهر انه صرفه ١٠٠ لم يعلم على من فيه صدقه فله الماله ومن كان مضطربا  
 بالزوجه ١٠٠ من ماله كخدم الظلمه وبصرف له في الاموال المحظورة وان ماله انصرف  
 الى بيت المال فان مضطربا فغير في عهده قبل ان يامحى صحته التسليم والامام  
 في رماه اولي ١٠٠ من قبله فلا يبرع في زوجه المات من ذلك كانت له بيت  
 المال ١٠٠ من استعير ماله من الظالم لم يفسخ ان الامام ما يبرع في قبض  
 دمه او بغيره ويطه في ذلك الى بيت المال عما عليه ١٠٠ **الديون**

**باب**  
 من كان عليه دين لا يملكه في ارضي ما هذه احواله وعليه كفارة ضامن وجب  
 الجا معه من الدين وكفارة الضامن لتعلمها جميعا في حال الجوع عن المعذور  
 بالكبر فان ذلك كفر للصوم ١٠٠ وكذلك كفارة الامان في قبضه المال في قبضه الركن  
 من البيت ١٠٠ ومن كان عليه ديون لم يستعير ماله لا في امواله ولا في ماله بعضهم  
 دون بعض ان كان من الحكم بعض الدون في الجا ضح ما فعله ولكن  
 لما قبل الاعتراض وان كان بعد الحكم لم يصح ضاره وكان الغنياء في سواهم  
 اوضح من عليه لزمه في واجب ان يفسد ويمنع وانما له فانه كانه بعض

عند المالك اوجهه الى ذلك واما في الدين فله من دينه ولو كان المظالم  
 فانه يكون من اغواصة ماله على من جعله دينه من ماله ما يفي به ومن ماله  
 في العهده العده وله امتزاج في بعض النواحي وله مال في حبيتها وامزاج  
 اخر من ماله واجد احد في اخيه المات من ماله ما يعلم فله مال اخر وهو  
 عده من ان المات الوارث نصا المراه ويستلم ما يوجده له في ارضها ولا يكتف  
 عليها نصيبا في حق من مطالبه الزوجه البعده وكذا يبرع من ماله ما يبرع  
 عليها النصيب له او حياه لعق ما عليها جفت الا ان النصيب من الجاهل او اجنبا  
 النصيبان المتساوي العي في كل واحد يكون في ماله من ماله الذي في ماله  
 كان لا يظلمه العي من كان عليه دين لم يحدس نصيب من نصيبه المتضامن  
 من الدين وزا المات تسلمه الى الخصم بالنصيب لو لم يحدس المات فاما  
 اقلان اجماعا فلا يحدس المات من دين السهم او الذي يحدس على من عليه الدين  
 المات وتسلمه الى من يحدس في حقه انصافه الدين له ١٠٠ من ماله ما يحدس  
 الزمان امام او من يقوم مقامه معادل ما يحدس ١٠٠ حاشا في ماله من ماله  
 صاحب الوارث والنفذ او طالب المهر حتى يفسد السوء او الوصل الى النصيب  
 وصاحب المهر يحدس النصيب التي في الزوجه ان كان يحدس نصيبا الى ام السهم  
 اذا كان منه ولم يحدس في الوارث احاطت خلاصا الميراث بالدين  
 ومن اضرب دين بعض عهده وهو الذي من ماله بعض نصيبا في حاشا  
 من ماله الى الواجب بفسخه المال على اهل الديون في حق الخاص معذور  
 جسه وكخط العايب نصيب ١٠٠ اذا مات الزوج ١٠٠ عليه مهر الزوجه فان  
 فانها امام او حاشا او من نصف مظهر ما في ماله على من حاشا  
 هو ان يفسد ماله من ماله وان عهده لم يفسد من حاشا الامان احده  
 من عهده احد حاشا احده حاشا على نفسها ١٠٠ من ماله حاشا  
 ارض العادم في عليه العار ١٠٠ اما السوء في حاشا ماله

كان فاضلاً عن غيره وفوق عماله وهذا القدر يستحق جمع وحمل الجواهر  
 كما لو أمعيت في أول ما تقدم من حق الله لأنه يجوز صرف حق الله إلى غير معين  
 من المستحقين والأدنى معين فالمعين أولى فان استمر في الجواهر لم يرد ذلك  
 كان له ان يصرفه فيما لا يخفى عليه من افادته بل لا يكون ذلك الا في من  
 كان عليه ذلك تعالى للمختر في معناه شيء يستحيل ان يذله منه لنفسه او ينفقه  
 لاجبده عوضاً لا يجوز الا في الحال هذه خلفه لكثرة الدرر ولعله وسعه  
 في المضرب فيه فان كان الدرر كثيراً والذي في يده يسيراً وهو مفضل جارية  
 الا سقاء باليسر لنفسه وولده وكذلك كان مضطراً ضيق الحال قليل  
 الا كسائب كان معه القدر الذي ان يرضى به دنه اذ في اليه وبلغ اليه  
 والاحتياج كالحال كان له ان يمتنع باليسر الى ان ياتي اليه كانه فالج فمار  
 به وان كان معه اليسر وعلمه من الدرر اليسير فهو في حكم الغنى وعليه القضاء  
 وان لحقه بعض الضرر لا يحقر ولا يسقط عنه وحيثما لا يستصراهم ومن  
 جوبل لا ين عليه وليس معه الا ما لا يجي به عنه فان الامر موكول الى رأي الحاكم  
 فان رأى المصلحة في القضاء حكم عليه وان رأى انه يدع لمن عليه الدرر شيئاً فعليه  
 وان رأى الدرر مستغنياً فالسركه كان أولى من بقية الا اذا الصغار ومزومتهم  
 وبنيت فرضهم على المسكن على سد المال ومن كان عليه ذلك في التجدد  
 فتميز فيه وحمل على وابه لقضاء دنه ولم يعلم جواز ذلك الا ان ذلك كونه  
 من كثر من الحسنة واذا اخلت صاحب الدرر المظلة دونه لم يفسد تسليمه  
 اليه في حال كان في اصل من فوجعله تسليمه في موضع التفتت صاحبه  
 من حفظه لم يفسد قبوله ولم يفسد من عليه الدرر تسليمه والمدانته من  
 المسلمين والخير ليس يصح في من القدره وتسقط الحقوق باحلاف الازن  
 سواء كان الدرر لمسلم او لكافر ومن كان كنه السبيل لم يمتد توقع ما عليه والا  
 كان ما اذا اتمكته ذلك لم يفعل والكافر الجزى اديات وانهم سقطت

حقوق الله تعالى وحقوق العباد وان كان فيما سقط عنه دنون ابيه تعالى دون  
 دين العباد وما صدق الله تعالى من بعض الكفار وبعض في العامة وما عطف  
 لهم على القيمة لانها بعض ما يستحقون وان سبغ احد الصبغ الاخر ثم بلغا  
 في نطالب المشجوع الشاح بالارش لم يحل اما ان يعلم المشجوع بالمشجوع  
 او لا يعلم فان علم لم يحل اما ان يعلم ان طائفة نازرا او لا يعلم فان كان عالماً  
 بالشيء وعالماً بان طائفة نازرا او سكت لم يحل على الشاح الا ان يوطئ العيش  
 على العشا عند الطالبه والوصيه بالارش عند الموت وان كان غير عالماً او عالماً  
 وانض من الشاح لا يوتي المشجوع حقه وحل على الشاح في الا ارش  
 والجوز من عهده

## كتاب العتق

واذا كان لرجل ازعه عبدهم اعتوا احد منهم والنسب العتق منهم عتقوا  
 جميعاً ليس لانه يراجمع حظرة واجهه والحظرة أولى من الاما جده وكذا على  
 كل واحد منهم ان يعتق في طيه ارباع فتمتته وان اعترف باليسر اذ عتق  
 العتق بالعتق بعد ذلك فانه يصدق في القضاء فان كان عليه درر يسعر  
 جميع تركه مع فتمت عتقوا ايضا بالعتق وسعوا في طيه ارباع فتمت لهم لا راي الازن  
 يكون الا للسيد واذا وهب رجل عبده لآخر فله حياته لم يصح من الوهوب له  
 عبده الا اعتوا في ماله من لم يملكه هذه الهبة هو في عتق من جماعة عتقه  
 واحداً اذ هو واحد وكان عبداً واحداً ان التمس المقدم منهم بعد العتق فان جاز  
 الذي يرضى او مدينا كان له على العتق فيه نصيبه وان لم يكن بقدر النصفه  
 كان على العتق مقدار بقدره حياه العتق من الاجرة بما خص نصيبه والكتاب  
 مقدار سقط من القبه وانما قلنا ذلك لقوله العتق حاشية وذكرنا اننا  
 انه يحل على العتق فيه نصيب الميرسوا كان الميرسوا او فقيراً  
 لا فلا يستهلك عليه بالعتق وحده واذا اقلنا ان الامام الحارثي من ماله  
 ما قره لم يكن جزءه ذلك ولكن لو كان يشله لانه يوتي الميرج وعتق العبد



الفاست ولا آخر فيه ان لم يكن لها في عبقة لانه يكون ملكيا من العاصي لان في  
استرقاقه اهانته وفي العنوة عطية وذكرنا لامة الفاجرة لا تجزى عنها الحكم  
فيها اعطى واما عمو الصغار فبحسب وفه الثواب ان كان لهم كافل او يعصم  
وكنعلم واما ان لم يكن كافل فيترك في البرق او في

## باب العتو المستزود

واذا علق حرته عبده حادث حر كان يكون له اربع سنوه وعده من العبد  
فقال لسا به كلما وطيف واحدة منك فواحدة من عبيد حر فانه اذا  
وطيفت خلفه عن عليه اربعة من عبده لا غير ان وطيف واحدة عتق  
واحدة او اثنين فاما ان ولنا فملته وذلك لا غير واحدة فلا يلزم بها الا  
سنة واحدة لفظه كالمالك في قصص التتار ٥ واذا كان له عبده عبد وكرر  
وحتى يسا به لزوم في التتار في الواحد والستين والثلثة الاربع فان علق ذلك  
بالشرط بان يقول لسا به وهو ان ان وطيف واحدة منك فواحدة من عبيد  
حر وان وطيف استرقاقا من عبيد حر ان وطيف ملته احراره  
وان وطيف اربعة من عبيد احراره فانه ان وطيفت خلفه عتق  
عليه عتقه من عبده وذلك لان هذه ملية مستزودة واذا وقع الشرط  
بذلك المستزود وبشرار الشرط بوجوب شرار المستزود بخلاف الاما فان  
نكران المين في الشيء الواحد لا يوجب الا كفارة واحدة ٥ واذا علق العتق  
بحادث حادث بلفظ التحير نحو ان يقول ان وطيف واحدة منك فواحدة من  
عبيد حر او اما ان يملكه او اربعة من عبيد وطيف واحدة من سا به فانه لا يعلق  
عبدا واحدا ولان يوقعه على انهم ارادوا وكذلك اذا قال ان وطيف واحدة من  
سا به او اثنين او ثلثا او اربعة فواحدة عتق واحد اذا نادى وطيف  
واحدة من سا به عتق العبد لانه عتق مستزود بوطيف واحدة واسترقاقا لثلاث  
فاذا وطيف واحدة وقدر وقع الشرط بحسب ارفع المستزود وهو العتق ولا

في قوله  
واذا علق  
حرته عبده  
حادث حر  
كان يكون  
له اربع  
سنوه

تاثر لفظ التحير في عتق العتق واذا وقع العتق بلفظ محمل كمال الخضوع  
والعزم وعلقه بحادث حادث والستين عليه ذلك على وجه يترفع النش  
كان يقول ان طيف لانه من ساي وعنده حر والنش عليه انتهى علق  
العتق بوطيفه وطيف واحدة مائة لايح العتق الا بوطيف سايه جيعت  
فاذا وطيفت خلفه عتق عبدا واحدا لا غير وبصدق بغير في القضاة اذا  
قال بوي احدا بعينه لان الاصل ثبوت الملك فلا يبقى الملك الا بغير  
وليس يقع بغير الا بوطيف الحل فلنا ولا يعتق الا عبدا واحدا لانه لا يعلق  
الشرط الا بلفظ عبدا واحدا فلا يعتق سواه اللهم الا ان يكون بوي جمع عبده  
عملت بقتنه في ذلك لان الاعمال بالثانيه واذا قال ان رجل اربعة عبده وقال  
ان قدم زيد فاحرم حريم اغايد الشرط ثابته وثالته وهو معلق بقدم زيد  
الغهورم قدم زيد لم يحل اعموا احدا لا غير لان بشرار الشرط في الشيء  
الواحد لا يوجب الا مستزودا واحدا اذا لم يكلف المستزود ويكون تكراره  
تاكيدا لا غير فان جنى عليهم واحدا بان قتل الماني بعد موت الاول والماني بعد  
موت الماني الرابع بعد موت الثالث فانها تحمله دية كاملة ولا شقير  
خاشية وذلك لانه قابل لحر وثلثه عبدا فله دية العبد ودية الحر فان  
ونقط القضاة للشبهة جمع لان احدا جازا محاله فيم عليه الدية  
والبرق تملك على الماني فموت سوا كان الجنابة محمدا او ذكرا او انثى فموت  
الحدود معترضة للسقوط ودر اجمع فانها ما توجب دية ما يسقطه فيسقط  
كما اذا اشترى صبي صغير وكبر في قتل رجل فانه يسقط القود عن الكبير كما في  
نفاذ ذلك ٥ والاحكام الجنابة على الماني قبل موت الاول لا على الثاني بل موت  
الماني الاول اما اذا ماتوا جميعا فان لم يكونوا جميعا وفي ميم واحد بعين  
العتق عليه وان بقي اكثر من ذلك الحياز للمالك في العبيد ولم يترك الماني فمه  
موت ٥ فاذا جنى على العبد اربعة رجال والنش من الحياز على الاول

في قوله  
واذا علق  
حرته عبده  
حادث حر  
كان يكون  
له اربع  
سنوه

والثاني والثالث والرابع وأقل الحنابلة معزوفو على الجملة والحنابلة وافعه  
 عمداً وحسب على كل واحد منهم دفعه وثلاثة أرباع فيه فإن كان العلم بخلفه  
 كان التحويل فيها حاشية فالأيد الله في أنه لم يشر هذه الصورة  
 صحيحة ظاهرة إذا استكرأ في كل حل واحد منهم لم يفرق بينهم فالتنجز عند  
 فلم يفرق حل واحد منهم ذب عند سقوط التضاض فما عند افتراؤ حل واحد  
 منهم يفرق واحد فيه نظر والاولى ان يلزم حل واحد منهم إذا التبت الحال  
 ربع فيه وثلاثة أرباع فيه والله اعلم **رجم** وإذا كان الرجل اربع جوارثم  
 قال ان قديم زيد فاخذ اضر حرة ثم قدم زيد فانه لا يحرم عليه النظر اليهن  
 والاولى لهن على تسبل الجملة ولا ينعن ذلك الا في الرابعة فادوا على ثلثا  
 بعين العنق في الرابعة وحرم عليه النظر اليها والاولى لهما فان طيففت  
 وعلقت حل واحد منهم وادعوا الاولاد كلمه ولم يذراهن كانت حرة فانه  
 والحال هذه لمخوفه تشبه جميع الاولاد ويكون الجمع في حكم أم الولد وليس له  
 ان يطأ الرابعة بعد الوطأ الاول فان وطأها حراماً بالتحريم سقط عند الحبر  
 للشبهة وان كان غالياً حراً وكذلك حكم الرابعة في حرم الخمر عليها انما فان  
 لم يستنصره وشرنا عنهن وعقد عليهن عمداً واحداً بطل البيع لا شتماله  
 على ما يفتح بيعه وما اوضح بسط البيع فيها به بعين الشتم حاله التمس  
 لو حلت بطلان البيع فان عقد عليهن خطبا بعد عقد صحته بطلت عقود بطل  
 العقد على الرابعة والعنق بعين عليهما والخبر اوضح سعة اجماعاً واطبات  
 بعد وقوع الشرط فقد وجد الشرط فبعض من عسر عليها العنق يتوان  
 عليه ومن شعروا لا يستعزفوا او لا ينس عليه والمال له سواءت خلاف  
 ما لو مان قبل وقوع الشتم وبعده كلام وبفضل لا كتملة الوقت ومن كاله  
 بطله عبيد فقال من اختر من عبيد اسلم فحرة فاحرة البلد كذلك واحد  
 بعدوا جبر عن علم بعض اجمعاً ان الحرة المشتري قد يحصل فان اختر

احدهم عن علم والمان عن خذس والثالث عرط عن الحرة عن العلم لا الحرة  
 عبارة عما يدخله البصر في الكدس المقصود ما هنا العنق على ما هو به  
 وليس كذلك اذا اعلق الحرة بالبشارة فانه لا يعنى الا ان يكون شتمه  
 في حاله واحده عتقوا جميعاً فان اختر احدهم فاعاد المان كتابه والثالث  
 اشارة فان خاض ذلك منهم صحى عتقوا جميعاً ان العلم يخص بالكتابة  
 والاشارة كما حصل بالحرة لا بقصود المحاطين مما يعلم بعضها اضطرراً  
 بعضها مقة بالحرة فان عتق منهم واحداً جبراً لا حكم لا ماله واحده  
 بذلك الحرة فانه ان كان حرة على ما هو به وقع العتق لا الحرة قد حصل  
 بقول المحقق كما حصل بقول السليم وادوا وقع العتق فشرطاً كما دلت  
 كبريت يمشي بعضه وحده بعد ذلك ان يقول العبد ان اخلت هذه  
 الزمانه او هذا الطعام او شتمت هذا الما فاقول او شتمت بعض ذلك له  
 يعنى انا اخل جميع الزمانه في وقت واحد او انا في الماء والطعام فانه ان كان  
 تأخير تسعياً في حرم العادة لم يعنى الا شتم جميع الماء او اكل جميع  
 الطعام في وقت واحد وان كان ما لا يكر استعاده فانه يعنى اذا شرب  
 بعض الماء او اكل بعض الطعام ان يكون له ثمة عمل بنية ان اعمال باليات  
 ويترق حكم السكر والعزف في الزمانه فانه يعنى اكل زمانه واحده  
 واذا اخل بعضها يعنى واما في الماء والطعام فانه يعنى شتم الستم  
 الماء او اكل شتم من الطعام سواء كان قليلاً او كثيراً حاشية يعنى اذا  
 كان لا يضر استعاده في حرم العادة **رجم** واذا اعلق الحكم بشرط مكر  
 بعزوف عطف اخر الحوا كان يقول ان قديم زيد ان قديم عمر ان قديم  
 عبد الله انه يعنى حراً انما حصل ولا يعتبر جبراً وجميعها لا ثمة  
 مشروط بشرط قد حصل في حصول المشروط ولا فرق بين قد تم  
 الشرط وتاخره في ذلك ان يكون سماً بنية علم النية في ذلك واذا كرر





حصل من جهة عتق فلا تكن في شئها كالمه فاراد على السيد من  
 شعور وجمع ملكه فان جعل عليه ان لا يجمع ما بقي من الدابة الى  
 اقل الدار وان عجز في الرق فاراد الدار ببيعها وايضا ان جعل الدار  
 معتم على حرة الورثة فان اراد على مال من اجل من مال السيد عليه ومن  
 خاصه فان الدابة لا تطل في بطل اجل الكفاية ان ارادته في بطله في بطل  
 الحام الحاسر على ذوقه ما يراه من الضاح ان الحقوق المتعلقة بالسبي  
 يموت فان كان الدار بمخلفا في حوته بمختر العبد بقتله وسعيه في القما  
 فلما قبضه المستر علم ذلك ومذمومه ان الدار لا يحل ان العبد قد يثق  
 لأجل المرات فان الدار اذا كان بمخلفا منه وكان الحام وركبه في حوته  
 الدار وصح سعي العبد لم يعق وان عجز حكم الحام وكان ماله المستر  
 ان ذمته واجبة على الملب فان السبي يقتصر ويعين العبد وسعيه لثبات الورثة  
 في ماله الا مقدار نصيب من عتقه ومن كان عبده في حال نصيبه  
 باقل من القيمة واذا ما حصل عليه من مال السيد عليه من مستعزف  
 فان الجاني يعق وسعي اقل الدار في بعض من القيمة وان افاد  
 العبد المكاتب يعق على جميع الورثة وعلى سيده من مستعزف وجميع  
 املاكه لبعض الورثة والدار بحكمه عليه فانه لا يعق الا بالاداء ان جعل الدار  
 مقدم على حرة الورثة

## الدين

ناد

واد اكان عتق من يملكه فدينه وجميعه حل احد على الاخر او لم يعلم اوله  
 ندينه او ما كان احد من الدار يعق الامون الحسم ان كان احد منهم له ان  
 ندينه نصيبه فان احل احد الباقين سعي نصيبه من صوته ولم يرد العبد  
 ان سعي له في نصيبه والبارم وزنه بشر كذا شئ سوا كانه امين من ان  
 مخبر من حاشية فاد اعني امير المؤمنين ابد الله والوجه في ذلك  
 ان عتقه يخلو ما اوجبه له الاول من الدين دون ما اوجبه الاخران

فان البشر الاول بالاحز قد استخرج من حرة وحار لا يعق الا  
 بغير البعث لما حصل من الحرة وكذا كخرج في العتق من ان ما عتق  
 الاول فيه الماعذون ما عتقه الاخران في فان كان على المبتع من شئ  
 تركه لزم العتق ان يسعي في يملكه فاداره او احدهم واعقبه الثاني  
 وكانه بالمال لم يعرف انهم المقدم انه يحل على العتق الثاني فيه نصيب  
 اركان موسرا فان كان مفسرا الشسعي العتق فيه نصيبه والدار  
 شئ الا ان سلح الحرة له مع المدة عن صوته وزنه له فيه نصيبه  
 ان كان موسرا او اشسعي ان كان مفسرا ما حاشية قال ابد الله  
 العاقبة لانه قد يعلق به حق الحرة والحاج لا يعلم هل هو مدين ام غيره  
 من الشئ المحي فلم يخوله بعه حالي ولا شئ شسعي العتق في نصيب الحام  
 لانه لا وجه الزام الورثة لدفع قيمه نصيبه من كذا لا يعلم هل هو مدين ام  
 المدرام اقليم سوا ان يامر المدرم بالشعابه في نصيب الحام وعلى هذا  
 لو احل احد من نصيبه ولو احل واحد وانما لم يخز بعه ولا  
 يلزم احد منهم لصاحبه شئ الا وله علمه من مال يملكه لما رجع هو واد  
 شهيد احد الشئ كما على الاخر بالعتق وانك المشهود عليه عن العتق  
 ولم ينع الشئ على المشهود عليه فان شهد احد منهم على الاخر كتابه  
 ضحت الكتابه ولذلك الندين ما حاشية ولزم الشاهد فيه  
 نصيب من كذا فانه استهلكه عليه ما قرره بخبره رجع هو فاد انا ب  
 المدرم عن العبد وسعي الشئ يكن في يملكه العتق هو واد اكان ابد الله من لثبه  
 وكما بها واحذرت ما الثاني على اد مال الكفاية واستولى بها بالمال بعد  
 الدين من مال المدرم المستولى واد على الحرة ان المستولى يكون مفسرا كما  
 لها ويكون له ولله ويعق لونه وكذا عليه الكتاب فيه نصيبه والدار  
 ان احل احد فيه نصيبه وان لم يخز فلا شئ عليه وان كان لرجل يملك عتق  
 في قال احد منهم فهو من بعدهم في قال بغيره فان قال او ضيف لعل ان عتق



الذي يقال فيه انه اذا اقل الحرف لفظا الذي عن المتر في اية بحرفه  
 و سوانا الذي من جذا او محلا في حوار بعد ولربك اذا لم يحذف في الله  
 على فانه غير بعد فيها فانما يحذف بعد سبعة وملكه المتنا  
 يكونه عايشة بعد فانه السبع ان كان الحرف في لم يحذف وان  
 بعد حكم الحاكم انفس الحكم الحرف لان المسئلة محقق فيها فادناه  
 السيد منزه العز حاشاه والمنشور من جواز ذلك ولا من انضى في علم  
 انه قد ترمز في وقت وما في المسئلة في الناحية وان افعلوا المدر  
 والوزنه الى الحرف في حكم صحة البيع في المدر وحق في المدر  
 المدر في يكون الاول له وان حكم بقضاء البيع انفس البيع وكان مدر مدر  
 ويعين موته وواؤه له وكونه من يوم الحكم لا من يومه السيد  
 ان لم يمع من افعله في المدر في حوار ذلك فانه في مدره واره  
 له فان حتى حاشا على المدر في الحال هذه ووقع يده بعد موت مدره الناح  
 لم يحذف على الحاشا الا انه عند حكم الحاكم لانه ما في الزق ما حكم الحاكم  
 يحزنه ولا يفسد حكمه حكم الملوك الا في حاشاه والحاشا عليه فان  
 كان في ملكه بالا او ماله فاحس عليه والحال هذه ثم حكم الحاكم بعفه وان  
 بعد عنه صح ان اقل ما ملكت ياف في يده الى حكم الحاكم بعفه ماله  
 ويعين من كان ملكه من بعفه عليه وان لم يكن ما في يده فما ان يضرب  
 فيه يارب سبعة او ارب من الله اليه عليه فهو يارب من غير ادب  
 لحكمه حكمه ما فعله العبد العتق المأور لانه مملوك ما لم يحكم الحاكم بعفه  
 وادناه المدر بعنه المدر لانه فاما في بيع من جعل له ماله ما او  
 انراة صاحب المدر لانه لا يفسد من صاحبه وانما سبعة عشر  
 كما نذ لانه ما في حال كونه له بعد واخرج عليه في ذلك انذا انراة  
 صاحب المدر بعد البيع وانما نسحق له انفسه في الملك او سبعة عشر  
 احز استحقا لا حواجا وادناه السبعة المدر على الوجه الذي

تبعه ثم ملكه بعد ذلك ما ماله ان بعد من ستر في وجهه او صدقه او بذر  
 او اقله او عده او لا من وجب فتح بعده كحوا برزه عليه حاشا زونه او  
 شتر او عيب او فقر صفه او حاشاه او اقل شي او سدا عقده وكون ذلك  
 انما فان سحا للعقد كحوا الرقاب بعد في غيره فادناه بعث في حق من  
 فتحه فان حكم المدر ما في ان لم يكن فتحا للعقد فان عوده الى الاصل  
 المتر ان بعد ما فانه لا يعود مدره وادناه المدر الحاشا المدره  
 واستولها المدر في علمها فادناه في زاه حوار البيع ما فعل المدر  
 الى الحاشا وفتح الحاشا البيع ان في الحال التي كور المدر في المدر للصورة  
 كور في المدر المشتري في الاولاد وفي غيره ولا يستر له ان يلمه شي لا  
 يشتمه لاجل التسول لاجل الشبهة وهو اعفا لاجل المدره او خطه  
 انما مدره حاشا في المدر في المولى ان كان عندهما حكم الحاكم من حوز  
 لدع المدر في حوز لانه اخذ فيه الاولاد من المدر في المولى في  
 من منهم زوج فان اعفا عقر المدر واستولها المدر في المدر في  
 عالم جالها فاستحقها ماله فانه لا يحكم لوالها على المدر في المولى في  
 التي كور له مع الام وهذا خلاف الاولاد لوالها فانه ليس لوالها مع الاولاد  
 حال انما يكون حكم الاولاد كحكمها في اية اذا حاشا عليه حاشاه فان الارش  
 لوالها واولاد المدر امانا شديدا بعفه بعفها لان المدر مدر  
 فان ما في المدر قبل موت سبها وانها او جصلوا بعد المدر فانهم حقوق  
 يعودون السب لاجل حكمهم حكم الام في المدر فان في الاول المدر لم يعفوا  
 الى الاولاد جصلت الام ما في في الزق والهداية في كور بعفها في المدر  
 لغز صوره وحاشا بها والحاشا عليها وسائر الامور على سائر الامور  
 بقول الله في حزه فبغيره بشا عدا او بعد موته بشا عدا فانه لا يفسد  
 لانه اذا اقل في حزه قبل موته بشا عدا ثم مات فانها بعفها وانما يكون حكمها حكم  
 المدر ان كان عليه مدر يستعز وما لوالها اكثر من الثلث لانه عن مدره



ودر فصل السزك في وقت هي باقية في طلب المعين في نافع المستوف  
 خلافا اذا كان في حرة بعد موته ساعه فاتها لا يكون مدته لانها حاله  
 وقوع السزك خارجة عن ملك الميت فلا يقع السزك فيه ومن تراجزه  
 فولدت بعد البدر اولاد من غير سدها من ما غلبت زوجه واستعصى منها  
 فان حكم الاولاد بان على البدر لانها لو ادناها لم دخلوا في حكم البدر والحاجة  
 تجبر مع ما لا عين عنده من الدرر فاذا زالت الحاجة بقى حكم البدر على حاله  
 من غير ما يستلحقه الله

## كتاب الايمان والكفارات والندور

من كتب لعط المير الرعيه ان الكتابه سعلق بها حكاية ستر عيه فحتم ان لم  
 يفعل فاحلف عليه فان ياول يقطع الحز في ويدلها في ضيقه لم يكت  
 والآ حث وصوره نقطه عاير يكن حرقا في سلك في عز ذلك الباب يصف  
 حرقا حرقه لم يفعل كذلك فانه لا يحسن المحال فيه ويدلها ان يسوى الصورة  
 في الحز من بينو حزف المعجم مكان الذي ليس معجم لان الله جمع بين اللط  
 والكتاب في الحزف فقال على وما كتب شلو من قبله من كتاب لا خطه ميت  
 اذا اراد ان الميطلون يجعل حكمها واجدا ومن حلف بطلاق امزادات  
 دخلت الدار ثم دخلت الدار بغير امزه حين كان فيه منه فمعه وان كان  
 له بقية علب بقية ومن حلف عند العيط بصوم شير وحين انه لا وق  
 منه ومن من حلف عند الرصي وفي يومها هذا واسم على انما ان جعل  
 على بقية فيها عطا او رزق الزمة ذلك وان لم يجعل فاضل براه الزمة  
 ومن حلف بالبيعة وهو لا يعرف البيعة بعليه كفارة من الا ان يكون رضى  
 بشتر وحيها فان عليه ما ستره ومن حلفه الا نام او نأبى بالصوم مطلقا  
 كان محمولا على طيه ايام لانه يدل المير بالله على فان حلفه سائر الناس فان  
 صوم يوم الا ان ينكح او يعثر اكثر من ذلك خاشية الاعباء بذلك

الحان في الخلف بعد الايام بالمره رجع ومن قال حرم الله على هذا  
 الضعام بانه لم يلزمه شي لان احسن ذلك فهو كاذب وان كان امره لا ياتر  
 من فوقه على هذه الاستعلاء ومن قال عز الله او علم الله لا علمت شي  
 او لا فعلته ثم خالف فلا كفارة عليه ومن سعى ان يترك في القسم بذلك ذكر  
 الله تعالى له جرمة على ان يتركه كان ومن حلف ان يستخدم هذا العبد  
 فخدمه من غير امره لم يكسب الا استخدام هو امره بالخدمه سواء كان عنده  
 او عند غيره ومن حلف ان لا يسترى وطلب منه مترك في بيعه دائم ذلك  
 بعد نسيانها سواء عزل ام لا فان كان محال فلا يفسد بفسخه ومن حلف ان لا  
 تعلم ولا اجسا او ما ناة لا يحسن بعدسته اشهره ومن حلفه غيره  
 بضم فقال نعم انه ان قال نعم في مقابله المير والتمه له الزمة ذلك ومن  
 رجل حلف ان يخرجه لا يحسنه لا عند سلطان واعتره فاخذ السلطان المحارص  
 عليه تعبيرا فهو صاحب البعير بعينه لولده وقيله ثم يشق الخالف في رد  
 البعير الى لده ان الخالف لا يحسنه حلف لا فاضي ليدكون حاجه وولده غيره  
 ومن حلف على جماعة وهم في الميلة لا يرحوا حتى يصيبهم ثم زعم احد منهم  
 بل ان تصفه واصا واليا من فانه لا يحسنه فارك نوا لمة او اشرف فانه يحسنه  
 واذا حلف رجل بصوم عشرين سببا لا دخل اذ امره ثم الجاه من طلب فعله  
 ولم يكن ليستم منه الا بدخولها فدخلها وخرج عقيب ظهر السلامة انه لا يحسنه  
 لانه حلف لا دخلها طوعا واحسانا والالحا لا دخولها طوعا فلا حكم له لا العيش  
 في مقابله الا حيا والحا العدة له لا يحسنه بالمال فلا تعلق له المير ومن  
 حلف بضم الف سنة او حلف غيره فلا شئ عليه لانه في الاصل عقد غير  
 صحيح خاشية الاحلاف من امنا علم المير ان هذه المير بالزمة لا دخلوا  
 فل يلزمه كفارة من مثل ما اطلعها فانه هو مدمم الناصر للمير عليه رجع  
 ومن حلف لا شرب الا قام ولا فخر وما اسبه ذلك انه ان فعل هذه الامور  
 وقع واحدة في وقت واحد لم يزمه كفارة لكل فعل لا الحزف بقيد الاستسنا

١٢٢

١٧ بدأ بقراءة القرآن وعمل له كذا **حاشية** وعدت سائر أمته عليه السلام  
 بقرعة كفاية واحدة ما يتبعها من **٢** ومن خلفه بطلا ولا حضرة حصته  
 الأسير يرى حاجته ولا يخلص ما توجه الحق من ذمتها له لغرضه للتأخير  
 قال للهو به له إذا دفع ما وهبه لنا من حصص ما رة عليه من الحق الذي  
 له على وشيكة المفوض له وما رة من الدعوى أنه **٧** يحسن الخاطبة وار  
 سألهم أن يخلصوه من المدعى لأن المال قد صار لمطالع والمطلوع حصته  
 موقوفة على اختيارهم فتمت صلحو عنه ترتب منه وكانوا منبر عن ذلك  
 وأحزاه فعملهم واستبأ إذا استأله بهم ضاحوا الخضم من عالم يرى ملكة بالعبه  
 فكان الضلع من فليم يزعاهم ويخلصه صاحب الدعوى أنهم يسكنوه بأحسانهم  
 وراضا عن صاحبهم فكافوه على اختياره بهم ففتح جميع ذلك ومن أشعار  
 نقلا فصاعث ثم كائنه صاحبها وهو كاذب فافترقا فخلقه تصام عند غير  
 ما أخرها خلف بوى أنه ما أحدها بعد أن ضاعف أنه لا **٨** منتهى ولم يد  
 الضار لظاهر **١٧** كان أنه قد زال حكمه **١٨** ما أنه **٧** كان بقرعه لظا من الحكم  
 قيمتها **٩** ومن خلفه بالقرية بالية أو التراء من السلام ثم على عنه لست  
 أنه لا يفر عبد الجلف عن يديك الحال ولا بعد أن عدم الشوط أن لا بعد  
 منه على الجراء واعتقاد القرف فاندكروا لشرار رحامان يفعل ومعه  
 مانع لم يزنه حكم الحنف **حاشية** **١٠** وافر من اصحابه إليه لبس بلزبه  
 من وأخلفوا مني بكفر ودخر الشيخ أنه **١١** فافيد بكفر **١٢** رد الله قطره ودخر  
 الاستاذ أبو يوسف أنه أناله بالمشقة فله دخر الهبة أبو علي **١٣** وأمامه  
 السلم بقرعه الكفر **١٤** **٢** ومن خلفه بطلا أو فعلت عدم زاي فعله أولى من  
 تركه واستثنى البطل أن الاستباضة ما دام الكلام منقطعا فاد البطل أن  
 أحز بطل حكم الاستباضة **١٥** ومن خلفه على أمرهم استمع الله عفة العرس  
 فأوليا الجواز المرسلا فضل الخراج من المسم بالمك ذلك فوج **١٦** لعة **١٧**  
**١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠**

الکفارة

وشرح عليه كفاية المار باليد يعلم وهم فقه خالده ان كفاية الفقه وان حشيت  
الكلمة بالاصحاح عليه فحججه ومصره سند به وهو الفقه السني على ان كفاية  
ما تدرجه او عشرة من مفاصلها ما فتنه ذلك ما خلا ما اعظم باليد عليه  
البلوى فانه مستثنى فان كان بلد او زاد او لم يخف فتنه فحججه لم  
خروا الاضحام او ما يقع فمقامه لا ان كفاية ان لا يحدده ويحوي لفظة  
اربعة في جهارة المنع فخر الصدقة بيع وهبه واكل وعنه ان  
العلم واحدة وهي المالك لا استحقاق ولا في الاضحام او كفاية  
على يقول حاشا على انهم عليه التمس الذي هو نظيره وتسميه وعندها يكتفى  
ما يضي لنا ويكون طعاما لا معنى له فلهذا الضام وفقد وليس في كلام  
الهادي الى الحق عليه التمس ما هو كذا بل هو مستند عنه وان كان  
اخره حاشا على ان في الاكل والاسه هل هو ان يعلم بها  
شراح وكفاية المنع وكفاية الضام وكفاية الضام كفاية  
واحد ان التمس في الاما على السليم يعرفوا من ذلك لا لعنا عن رسول  
الله صلى الله عليه واله فاما في كفاية حكمه عما يعرف ذلك وهو خلاف  
في التمس وكفاية التمس في الضام معلوم انما في الضام لا معنى له الا بالوصف  
ان الضام واضح وفيما التماسه ومنها الضام لو اخبرنا عن ما في كفاية  
التمس والهادي على ما السليم انه لا يخرج منها شيئا حتى لا يمكن التمس  
على التمس فليصح عنها ولو صح لظهر وانما من الحق ولم يعلم احد من  
اهل العلم جز على من تسمى بوا من كفاية من ان صدق او بعضه  
احد الاندال المختبر فيها فلا فرق حاشا على ان كفاية التمس في جميع المال  
على ما ذكره السبزا امام الموزن بالله وعلمه اضحيا بنا ومرفاهه ما دريما  
الكفاية السبزا انوطا على من التمس راجعه الى كفاية الضام والحد  
وكفاية الضام انه من التمس في الاما على السليم فلهذا الضام فلهذا  
ورقة في كفاية التمس على ان كلام السليم الهادي على ما السليم

باب في بيان





على شيئا انه كما حلف فان كان على طبعه لم يزمه شيء وان كان قاطعا عالما  
 بخلافه وجعل عليه ان يصرح بسلامة وار الشريعة عليه واجتناب ما يخرج الميثاق  
 او القرية لا يتعلق اليه في هذه الحالة فان كان قد اخرج ماله قبل الحسم عز  
 ملكه لم يزمه شيء ومن قال ان الله قد رتب من رضى على هذا العذر  
 يلزمه وان تعلقت بغيره الما بالان العرض في نوع الشفاعة سواء قدم او  
 تأخر وقد حصل ما يشترط لزوم هو من رضى بحكم ما يلزمه ان فعل وبخلافه  
 وعمله ولم يجر شيئا من البدو رضى من رضى ما يلزمه انما للمحرم ان يفعل  
 امر اخره ان الله لا يلزمه دور الهان في عليه اخرج الميثاق من رضى ما  
 الميثاق معصية ولا يرد في معصية الله ولا ما لا يلزمه الانسان ومن قال عليه  
 ان يرضى في محرم فلا ياله ركعه لزمه ان يرضى في ذلك المحرم لانه عين  
 القرية في موضع سئل به القرية كالاعطام والصدقة وما  
 جرى مجرى ذلك ومن قال انه على ان يرد في البور وركعتي الفجر والعيه  
 وركعتي العشاء ما دامت جارا وراثة اعقلها في اوقات الاداء انه باثم ان تعذر  
 وان لم يعذر باثم ولم يلزمه القضاء لانه لا يعلق بالاداء والقضاء الحب  
 بدليل اخر خلاف ما لو قال اصلها

## كتاب الوفاء قال عليه السلام

في جوابه للسائل عن الوفاء الكلام في الوفاء شيء على موافقته  
 الوفاء في نفسه وما حقيقته والمان الدليل على جواز الوفاء الكلام في الوفاء  
 والبراع الكلام في اجابته اما الوفاء فهو المحسم من الضرر على  
 الوجه المعنائه ومنه الوفاء عن السير والوفاء في الاعمال  
 عن المحركات يقال وقد اتته في موضع لزام صار بالفاء الوفاء على  
 عرض الواقع سواء كان في طاعة او معصية ثم صار بالفتح فبجسنا  
 مخصوصا على وجه مخصوص على وجه القرية الى السكينة وما حال

ذلك فليس يقع في لسان المتبرع واما الدليل على جوازه فقوله صلى  
 الله عليه واله ان جازا جبر ان اعدوا وارسد في سبيل الله فاسقط  
 عنها الصدقة بذلك صار من طيباته على واجاع الضمان على ذلك من فعل  
 على عليه السلام في ينع وادى القرى ومعل غير في طيباته في حيزه ومعل غير  
 في يرمه ولم ينك ذلك احد من الصحابة كما شئنا قوله عليه السلام في يرمه  
 روم فصار اعز من الله بغير الله هذه بغير الله كما في الصدقة كانت  
 يتبع ما هاهنا المستلزم على رسول الله صلى الله عليه وسلم من رضى ما هذه القرى  
 للمستلزم على ان يكون له كدله واحدهم واصله في شفاء في الجنة فترك  
 عثمان نصفها باثني عشر الف درهم وقال عثمان للهدي احب اما ان ارضى  
 على يرضى شراغا ونصص على نصيبك واما ان يكون يوم ولكن يوم فقال  
 الهودي بل يكون لك يوم ولي يوم فكان المستلزم يستفهم في يومه لم يرض  
 فقال الهودي لعثمان افسد على يرضى فاستمر المصنف الاخر بمائة الف  
 درهم رجع واما اقسامه فمساء وعمر فمساء والمساء يقسم الى ما  
 سالى فيه القصة وما لا سالى فيه واما اقسامه في جزوه عن ملكه الى  
 الله كانه ولشئ واقعه ٧ بعض مصانيفه ما يحضره الشريعة وجمع ما على  
 عن الامة عليهم السلام الاخر عن هذه الجملة ولا يوجد في اصل الايام ذكرها  
 وما وقع من خلاف في يوم فمساء او ما سالى فيه القصة او سالى في القصة  
 فلا يكون له ام لا وما فعله عمر كقول علي الضمان من اهل الشومان اثارا  
 فعلا في المان من محبة ولهذا ان محمد بنو الله صلى الله عليه واله ورضي  
 نعم الشريعة والاد في الوفاء من لزمه النادم والمحسم او حمله لله تعالى  
 ما سالى في القصة فلذلك لا ينتمى الى حذر او يقطع بغيره لم يجر في شؤنه وفيما  
 من قال من اصحابنا رجع بعد القضاء المزمع لمحا محتمل على انه جعله لخلاف  
 مده لكن حكم العريه انما استبداد طابا من ووفى على وانه على ما  
 نصه الزمان فادى في الميزر والصحة اشهر لما قلنا وما حكمه

التخصيص يجوز على المحنة والعقوبة في حال الصحة وحكم الوتره تخالف  
 حكم الاخاف في هذا الموضع في حدته سبب في شدة وشدة وان في حال العقوبة  
 فاضح للحاكم انه في جهة فتره امضاء والابطال في اطلاق اصحابنا لان  
 يفعل في الملك ما يشاء يجوز على ما لم يمنع منه الشرع ويومض الشرع من قطع  
 بعض الوتره في خاصية هذا الكلام الى اخره متعلق في انه لا يصح دفع  
 الملك على بعض الوتره دون بعضنا وفيه هذا المادى عليه السلم رحمه  
 واما لفظة الاعطاء فليست من الوتره في شيء فلا تستعمل ذلك على ان  
 اقبل وقعا زاد على الملك لعله يات في مخالفة للشرع التزيف وهذا العمل  
 قائم في تخصيص بعضهم دون بعض كما قدمنا وما حكم من فعل المادى عليه السلم  
 في اغتصابه من فوق عليهم قبل ضوله على وجه لا يصح فيه على تسليط الصلح وعلقه  
 فاصرفه التنازل عن التساوي الى التساوي في وجهه كما وقع في غير ذلك من الامور  
 على كثير من معاصره لما عذر زانقه اعلم عن الجملة وليس من القبول ان ينفذ  
 الرجل ماله لئلا يصير الوجه وغيرهما من اهل لادنه الى مومهم بل قال على  
 ما جاز الاموال السلم ما لا يملك على هذه الفاعلة الى ما يملكها لا يصح الوتره  
 بل مؤيد الله تعالى ولا يصح زوجه ولا يصفه واما قول السالكين فاصح  
 حكم المادى عليه السلم في غير ما يملك كغير حاله فما اصفه الله تعالى ان يملك  
 ما فاقم الادلة على بطلان ذلك في الامة فوج التهمة في المسئلة واسألها  
 سبعا على من يملك عليه السلم فان لم يملكها املاها وهو على ظهره وسد حارة العبد  
 والاحد ان يملك اصل الوتره عندة عليه السلم فاذا كان من غير وجه العبد  
 عندة فلما ان حله سقط عليه وهو الرعي على انه لو كان حلالا لعله عليه السلم  
 لم يملك احد من غير مثل ذلك على المملوك من قسائل الاجنباء وان لم يملك  
 ان يحكم الوقف لغيره فانه لا يملك احد من العتقا واما تقع الخلاف في اهل  
 احد المحدثين يعلقه وعلل الاصل يعلقه احد في نفس القطع في وجه العمل  
 قال القليل في علة الوتره بل هو مضعه محسن او مكلل حشيش ومن وقف ماله ان

في

بعضه على المتأخر لاحد من قوله او العلم جاز لانه فيه ولا هو الموارث  
 في ذلك ان كان يتردد وحقه اذ لم ينفذ فيه فانه يملك الموارث  
 حله على الصحة وان ينفذ في حقوقه عليه واداءه فاقض او يملكه ما على  
 فلان فان يقرضوا فيه وقف على مضعه صدمه لم ينفذ فيهم الا ان يقرضوا فيه  
 على ما عرفت من الوقف ان هذا الوقف صحيح ويجوز ما اذا كان في الميراث والوقف  
 قولها شهادة في ان ارادوا وقفه عليها وانقل على اوارها ان اقامت  
 وطعنهم عن الحق في الوقف في الوقف او لاها ولا يملك في الميراث مضعه  
 لان ما في الوقف يجوز في الميراث في ان يملك في ان يملك في الميراث  
 اذ اعدم العتبات ما بعدهم والوقف على الوتره لغيره على سهام الله تعالى  
 لا عذر له في الله ولا حكمه في اداءه ولا يملك في مضعه ساكن فيها من  
 التسليم جاز الامام ان يصفه الى واحد من اهل الملك الصفة فان علم من يملك  
 فيه لادها من الميراث والوقف في ان يملك في احد ما يملك فيه ومن غير  
 بل المازن فيه سواء وفي مال يظهر انه وقف على اهل لادنه الوقف يصح  
 بالتنازع والشهرة وكذلك يصفه اوصافه ويجوز للواحد من الوتره ان  
 يتجرى واخذ من نصيبه ماله على ان يوجه امكته والذكر والنفق فيه سواء فان  
 انكر من الحضر وحيت القسمة على السواء وان تعذر ذلك كان لكل استا من  
 الموقوف عليهم تناول ما صار اليه منه ولم ينع بعدز نصيبه نصيبه عهده اليه من  
 تناول ما امكته تناوله من نصيبه ومن ارضى من ارض من ارض من ارض من ارض  
 واوضح ان لا ينفذ في مضايرة بنية تكاد ان الرصه المشتملة في تجزئ الوقف  
 يصح ان يكون مشاعا لما فيها من الصلة على السلم ولو لم يرضوا في المصارف  
 فحصل ما ذكره من جبال القسمة فان ارضى ان يفسم مكره او كذا بعد ذلك  
 كان كمن وكل غيره بغيره وفاقحا فان لا كذا في الوقف الميراث الموارث  
 حكمه الا بشهاده شاهدين في شهادته كما هو في الاكابر وان لم يرض صدفه في وقف  
 المتاع الذي يرضى فيه القسمة لا يصح سواء استأذنه او اذنه او اذنه

يقع قيد القيد بغير دفعه ٥٥ ومن سئل سئانا على المسكن واستثنى عما تبه  
من علا يوم حرقه في النيران لعدم اتمام اوعضته خالاً وفيه مع منوليه  
فمنهله واراضه بها ٥٥ يعال الظاهر ان العصلة نصرت فيها انما استره الوض  
فيه خلصت من يد الصالح اصلي ٥٥ وعلى المثل في اليوم جاز لم يهو وقت  
عليه لانه احد وجوهه والوصية فيه لا يجوز لعلو حوالا ان كان نصرة  
في حال حيائه جاز وكبر لم يقع ذلك ٥٥ وما كان في فعله على المثل او بركه ٥٥  
نصرت في غيره مادام فيه عمل فان كان على المثل مستحقا اصله بركه  
ومصلح التردد ان البركة من مضايقة التمدد والمسد من مصالح البركة ٥٥ وان  
انقطع التساقية حار صرف وصيتها الى غيره بجزء فان عادت رد الباقي  
لأن الوارد اصل في الحال ٥٥ وابتاع عرض الوض بركه ما امك ٥٥ ومن اوصى  
بوضع للمجاهد وحله وقال ذلك استثنى لنفسه علة ما عاشره في الاصل  
فان فعل هذا بركه المحرق في اليد صرف في ذلك النصرة والتمسك للوزن  
وان رعد الولد بعلية ملك الجزر لم يضر والوصية والنامي للوزن ٥٥ ومن  
اوصى بوضع من مال او كانه امان لم يقع الموضع الوض ٥٥ فان برز الباقي  
والاستعلاء في اودان وقال ان للباقي في العائلات البركة ما ركب الحكم  
وان لم يدرى ما عرف حار السبع واحد ارجح التبرع اذ هو والوصايا المظلمة  
لا يجوز سعيها لانها لانه الوقت ومقتادور بضره ولذلك جاز التسرع ٥٥  
حاشية الوصية المظلمة ٥٥ ان مول جعلت الارض الفلانة وصية  
فان هذا عرف اهل اليمن وقت قد صدق من هذه الارض ورواها من  
المؤمن رجع ٥٥ ومن اوصى بوضع ارض للفقير ٥٥ ولم يدر اهلها وفي العرف  
يقص بوضعها ولا يجوز سعيها بل حبس على مستقرها ٥٥ ومن اوصى بارض عن  
حقه عليه وصية فيها الوض التي مسمي الله ان كان فيها ما لم يملكه  
اخره وصح الوض في حق ملكا على ابي رحمه ساه فان لم يملك الارض  
وما جاز الفقه بما عليه من الحق في عدم ملكها الفقه وله ان يضر بها

[illegible]



وله بنت وعصه ثم ما كان الوفاً لغيره او قطع عنه الزينة بوجه من الوجوه  
 ان من ستره صحته القربة وسوا فان الوارث عصه او اداسهم او ذبحه ولو كان  
 لا يفي الوفاً على التبرؤ والعصه لما ذكرناه ولو لم يفي رجل ماله في مرضه  
 على ربه واعى عنه والى الزينة عفاه لزم السعي الزينة في بلنى فبذلك  
 ونسوق في الوفاً الاول والصلب ونسوق حكمهم حكمهم وكذلك زينة الامان  
 وهو من على شطام الله تعالى ومن وقع على زينة الكون والامان في ليا  
 هذا وارا ولاده او الوارث من بعده ثم وقع الوفاً الاول او الوفاً الثاني  
 الثلث جاز وبغ فان قال القربى لك فبذلك الثلث فان اراد على الثلث  
 وان اشترى الوفاً على الخلة استحق ان يستر طبع القربة فان اعطى الثلث  
 ما يعبرك نصيبهم مما وقع على الرجال في الوفاً لئلا يضر بالوصف  
 والاولى من الوارث فالذبح عاقله من الحذف وعلى ابنه جاز واحراه  
 الى فرد ما حصل منها وما زاد فهو عند السجامة ومن وقع على ماله او  
 بوجه على عصبه او ولاده الذكور والامان فالذبح صواباً والاول الذكور  
 دون الامان وهذا الوفاً لا يفي ان يستر طبع القربة وفي هذا الوفاً يقع  
 الوارث من الارث ومن وقع عصبه بعد موته جعل ما بعدهم انفسهم  
 ذلك اذا نوا من قبل الصلح وان لم يله نوا العقار لم يترفع طلب الاخيرة  
 ارى ان وقع ما يره فيه لا يكون كسنة من المعاضي فان لم يله نوا  
 الطاعان بل هو يكون من الطاعه مع الوفاً التي في النكاح ان الاخيرة  
 كما في الاخيرة التي لغيره فان ادعى عليه ما وقع فيها عاقله وعلم الذبح  
 السداه بزم نفع العهد والمن على الوفاً فما ادعى عليه ومن علم  
 حاله استعجز المظالم والخمس والماله فان وقع لماله يفي ان الخمر  
 والمظالم سعلت بدمه ثم جعل الى ما بعده المظالم وادى بوجه في الاثبات  
 نصبت فيها في وقت معلوم ان الوفاً قبل الارض ومن الما الى كثر الخمر  
 الحق المنفعة فله اخذ نفسه من الوفاً في علمه الما ولو كان في غيره

وتدعوه فان كان مصرفه الفقارم خيراً الاصلح بحسنة او لاه ولا يجوز  
 صرفها الى ارض اخرى الا ان يكون عليها ضرراً فان فصله عما يحتاج  
 اليه فنصرف المصلحة بوجه الى مصرفها اما يرضى من هذا او يعطيه الفقار  
 لولاه اذ حشبه وقول السائل هل يفي وقدر بعض الحاربه ان زاد من الما  
 فهو على ما قدم في ايدى الصانع ان يرضى بتركها او يصح بطريقه من العصبه  
 وكانت عفاً وان زاد الى ارضه المملوكه فوفاً في صحه وبغ مع النصف  
 الثاني بعدم صاحبه الوفاً من نفسه واذا كان من رجلين جعل نصيب  
 احدهما بنصيبه والكس المجل ان الموو وعليه ان كان جازاً او اياه ان سنا  
 اكل اللحم وان سنا ناعه وان كان غائباً مع له وحفظ منه فان كان الثلث  
 فكل من سكره ولو كان غير او سنا بوقوفه فهو احسن والارث  
 في الاوقاف يفي ما لا سنا فيه ما سنا وهو عاقله لا يفي بالزواج فان  
 ازهر طار وعاطفه يكون باضاً لاثبات في الاصله واذا كان الوفاً على  
 اولاده واولاد اولاده فان كان اولاد اجاباً عنه وهم وعصبه الوفاً  
 فاشترى انهم بالموتة وان كان اللقطة مغلقة فالزاد ما سنا له ولا يشرى  
 الثاني مع الاول سنا والعصبه ينظر على شتمهم في خاصه في هذه المسئلة  
 خلاف من جعل احداهما يخرى كطريق المله او بعد اصحابها اذا  
 فان على الاولاد او اولاد اولاد كان عليهم ما سنا سئلوا وعدج لا يدرى  
 النطون المله والاقان بعد الاولاد او اولاد الاولاد المصالح الا ان يكون ما سنا سئلوا  
 والخلاف الثاني ان الوفاً لا يشرى على ما ذكره السيد المولد فيسنا زك  
 الاولاد او اولادهم فان سنا موجد واد حاله الوفاً ومن لم يكن منهم موجوداً  
 وذكر السيد ابو طالب الوفاً للرب فلا يشرى اولاد الاولاد او اولادهم  
 كما هو موجود من حاله الوفاً وبعده وما ذكره الا انام عليه الم من الفرق  
 فهو قول من القه لم يرضع هو واد ان الوفاً غير المله في المظالم فانه يلزم  
 اخراج ذلك على عصبه الوفاً في القربة ولم يرجع الى الزينة وان كان يفي

Lytle

A circular blue ink stamp from the National Library of the National Diet Library, Tokyo, Japan. The text "国立国会図書館蔵" (National Diet Library Collection) is written along the top inner edge, and "東京" (Tokyo) is written along the bottom inner edge. The center of the stamp contains the word "蔵書印" (Collection Stamp) in a stylized font.

## A circular blue ink stamp from the National Library of the National Diet Library, Tokyo, Japan. The text "国立国会図書館蔵" (National Diet Library Collection) is written along the top inner edge, and "東京" (Tokyo) is written along the bottom inner edge. The center of the stamp contains the word "蔵書印" (Collection Stamp) in a stylized font.

عليه خير ما اخذ الفاسقون فلو ترك الطاعة لاهل المعاصي ما اضر الله  
في اكثر الاجوال لو ترك السر لظهور البدع هكذا السلام وشقيقه السجود  
اول ما اوصى بها واركات معمره وان زنى عما زنا واصلاحها فلا باس  
وان زنا الامام اخذه لسبب الجار وزنا اقرانها والمساكين والمساكين  
واموالها على اهلها ولو تفتتسا برسر العذر لاضلناها وعزنا سواها  
وسرناها الا مال من الله يستبد المعزونه وكوز السراج المستحسن  
ماله وان لم يدخل احد وفيه من جله عمارته وانها نعطيه  
**باب متولي الاوقاف وما يجوز له وما لا يجوز**

لا حكم لنصب الخشنه للسائر ولا معنى له عندنا في وقت الامام وعز وقوه وقهر  
منه على اضل غير صحيح وهو عقد الجماعة الذين عقدوا الامامه التي تزلزل  
صلح لذلك من اهل الدين والعقد ان يولى الامر الى الاسترابة فيها وجور الامام  
من حفظ الاوقاف والمساكين والطرف عمارتها **حاشية** ومثله  
ذكر السيد ابن طالع المذهب الهادي عليه السلام وان الفضل الناصر صاحب  
الموسد للناصر الحق وذكر المؤيد بالله انه لا يجوز لاحاد الناس توليه الاوقاف  
والايمان الا بتوليه الخشنه ومثله ذكر الشيخ ابو جعفر له الناصر الحق  
رجع ولا يجوز الاحتساب في وقت الامام الا ما به وكجز في غير وقته اذا رفع  
اليه خاشعه لنسيم او مسجد او شئ من المصالح وكجز الا فراض الاسفراض لوطه  
الينم وصلاح المسجد وان كان غير ذلك لم يجز **و** اذا استقر فيقول المسجد  
طعاما للمسيح خير من الصلاه ثم كسده فلا صانع عليه **و** اعتبر العدل من  
يولي الاوقاف والمساكين اذا علمت على النظر انه لا يجوز فيها اذ العدل المستر  
عندنا الا في اربعة نواضع في الاما به العامه واما به الضلوع والقضا  
والشهاده فاما سائر العقود فمعتبر فيها كافر الاسلام كالكاح والقلبه  
وقد وثق رسول الله صلى الله عليه واله عمر بن العاص واباسقن جرب فيها

مما

منها نقله الصلاح ووثق ليدبر عقبيه ووثق الفاسق ان يسقه وقد قال على  
فاهل الكبار **و** سمع من ائمتنا منه بقطار نوذره اليك فلم تحترم انما نهم على المال  
واما منع من ذلك من لاختاره له بالعلم والابحرج الى اهل الله **و** والمتولى اخلط  
ماله مال المسجد بخير من الصلاح ولم يترقب من حفظه الا ذلك فلف فلما اتم عليه  
ولا صان فان بقي شئ منه على الخصص وله ان يسعه ان خاف عليه او لم يطعم  
بزاها وكذلك الخدوع **و** ومن ارضى مال كثير للاطعام في المسجد فليولى المسجد  
ان يخترى المصلحة فان زان بشركه فطعنه ارض يكون غلبتها مضروقه  
**2** هذا الوجه فعلى ذلك هو لانما في عرض الموصى **و** وكجز عماره جوص المسجد لانه  
من مصالحه وكجز الاسراع بما به ان لم يضر بالمصلحة الى المسجد من اهل الدين فان  
للمسجديه اختصاصا مسبقا به للوضوء والشرع لا غير اذا كان هذه الماحر فان  
لم يكن جاز **و** اذا افق منولى الاوقاف منها ولم يعلم منها كفايه وما هو ركاه  
وما هو نطق ثم علم بعد ان اطلعها العلويه وهو ناي الامام ان العزاهه علمت  
اكلها لانه المستهلط فان امكن بيعها لم يضرها **و** فمير كان منعيا ولزمته الغرامه  
ان الزكاه والكفاه لا يجوز للعلويه **و** فان كان في انواع الاوقاف ما يجوز له  
واكلوا مقدار نصيبهم جاز ولم يضر **و** ونزه المال الموقوف للواقف البصر في  
فيها وتحويل مصلحتها **ابن** شامة جاز **و** كان يحفلها المستحق الزكاه فبذلها  
الى مستحق الخشن او عمد ذلك ثم سفير بعد ذلك على ما جعلت له في الاصل **و**  
**حاشية** وذكر بخير استعاده الله هذه المشله بمجمله على احد وجهين  
اما ان يكون قد اسرحت خاله الوقف اليه بصر فغلبه فله حياته حيث ساء  
كان يقول وفي هذه الارض على فان على ان اصرر وعليلها فله حياته حيث  
ازاه واما ان يكون جزء فله لم يذكر له مصلرا فله ان يصرف غلبه حيث تراه من  
وخوه القريب ثم بقره حيث زاد كما ذكر في الخبر والله اعلم رجح **و** يجب على  
متولي الاوقاف اضلاعها وعمارها ولا يجوز له اهلها اذا تخ وما فضل من  
ذلك صرف في مضافه ولا يجوز في وقت الامام توليه المساجد والكاح الايام



وانما هي الخج وعمازة الخج والارض البيضاء او ارض الحبال من عزادان الامام  
وسوقها صاع حقوقي عليه فهو ولها وصرفها قال الامام فان لم  
يكن قال المستحق من الخج ومن زرع ارض الخج وارض على وجه الخج  
انما لم يكن في الريان لما لم حازوا كان في الريان انما لم يجز غير اذنه ولا  
ان يقض الخج الذي ساءه غيره للزيادة والمصلحة فان منعوا البان بطل الله  
الاول وان خرج حصير او غلق بابا فله احدى ما لم يجعله للغير وهو مع اهل  
الدمه من الساجد اها به لم ويعطها للمساجد وكور نقش المسجدين الله من  
تعيظه

**الفصل في الصالة**

وما وجد في خبرين او غيرهما في قوله طه وان كان باعها ونعزله على وز حاله  
والاخرجه لا طه بية الضمان او يضعه في نفسه بنية ذلك خاشع  
وسيلة مذهب الناصر الحق والمودعها الم خلافا لعمى العلم عليه السلام  
والصالة تطرح ما عاين الصلح والطرف ايضا جها وبعد ذلك يصرف الى  
المال

**الصيد والزجاج**

لا يجوز من صيد الخمر الا ما شاة المحرم البرذكال حلب والخمر من صيد  
الرجل الا اذا كان في السباع والمخلب من الطير وهو حرم وباح  
المطرقة والباكية والمحجرة وسائر الكفا لانها مقبولة واذا فاه لم  
وابطخ خلود ما تجوز بالذئاع

**الاطعم**

والحائز العقارب وما نهر منه الفس حرام لانها من الخبائث ومنه يضر  
ما لا يدخل لحمه ولبنه وان كان اكلها من الخمر والبرنوع وشبهه حرام  
ومن اكل شيئا او فستلها على فاه لغدر لم يخره ومن اكل بريل  
صديق له ولم يفسد نفسه حاز فان علم كراهته اصلح ما اكل فان طرقت  
الكرامة استحق له ان يخبه وخوز ان يرضى للكلب وشبهه بالظلم

وان تلقت في الثريد فوجعله الله تعالى عدا لبعض الحيوان والتمت  
والتمت بان فله الا بالان انا حله من الطير وكذلك بعض الحزاز حله  
اكل ما وجد ما جرى العادة بتسبب مثله واذا سبق الخبز والرنج  
تلا حرام لم يخر اكله الا ان يكون الشا في اصلحه ودرج الفه الى اكله  
او الى بيت المال ان كان مصرفة اليه خاشعة وذكر في بيان الجاه انة  
حوز اكله وهو الاصح وهو قول سائر اصحابنا ذكر محمد بن سعد رجع وكذلك  
لبر النجيم اذا استمر شربها وعطفا مقدرا زمانا لا تعيش من غيرته وهو ان  
قد رعته ايام ومن اطعم عاصما مع الحاجة فهو مئاة وكوز للمسلم  
ان اكل عند الظلمه ان المسلم يتوق اذ اكل اكلوا عند معاونه وغيره  
ومن خسر في صيفه صلح بين قوم او غيرهم او غير اكله الا ان الظاهر  
انه انا حله فاما في العرس فحلال رسول الله صلى الله عليه واله امر عبد الرحمن  
بالوليد فعلا ولم ولو شاة وامر باتباع الشاة وما علب على الطرافه  
جرام كره وما علم انه حرام معين لم يخرنا وله ولا حوز ان يسمع من  
التحسين شى منه فان اوجرها او غيرهما والحق التحسين لطعون من يترك  
خلاف مذهبنا الحزب وشرويه وكذلك سائر نظرياته

**الاشربة**

حوز يشرب الى الخمر للصورة دون الوضوء هو ما يزيل به العقل  
ليس تحريم من الخمر والسوس حوز ان يصفه في الادوية وكوز الابفاع  
ما به الذهب والفضة من غير استعمالها للاجل والشرب بل للقبه  
والزينة وما شاكلها وكوز للعلل شرب مترو الا داعي ولم استكره  
للضرورة كما يقول في مال العترة وشبهه ومن لم يفرط طاهر ولا حوز  
شربة الا للضرورة او ضروره خاشعة ومنه نص القسمة عليه  
في مسأله خلافا لمتا بر اصحابنا رجع

هذا هو  
الاشربة

# الكتاب الثاني في النكاح والطلاق

باب في النكاح ما فيه قليل من الحزن والذهب لان حزنهما بلقيس واحب  
وهو قوله صلى الله عليه واله هذان حرام علي ذكرا متحيا لاناهما  
والليل بمعونهما انا جاع ويستويان في ذلك ولا يجوز لغير الحزن البهش  
لانه في حكم المفرد الا في الحزن ولا يجوز تصوير الحيوان وحوز تلك التصاوير  
وقد امر رسول الله صلى الله عليه واله ما فيه صورة ان يشتر وتوشد قال  
الآن في ثوبه وثوبه رقيم وما حمل في ثوبه يحس علينا بغيره بل الاثم  
على من حمله ولا يجوز لغير الفلنسوه التي طاهره لغيره ولا يجوز  
على من اكل الذهب الفضة واستعمل الثمن المذهب في غير الحق  
وتحج المرأة المستبعدة من الكافرة والذبيبة الا الوجه وما يدور في الصلوة  
ومن دخل دار غيره بغير اذنه بغير اذنه فاجاز الفاحشه انه الحاكم  
ما يراه دون الحجة

## كتاب الدعاء واللباق

وإذا ادعى رجلا نكاح امرأة وصدة قبل احدى بغيره كانت زوجته  
الآن يقيم الاخرى منه هو من ادعى نكاح امرأة ولا يشهد له وامتنع من  
المن فانها تحبس حتى يقر او تخلف ولا يحكم عليها بالنكاح لان النكاح لا يقع  
مقام الشهادة في النكاح لانه لا يشهد الا بالشهود او بما يقوم مقامه  
واذا كان بخارنه في بيت رجل الظاهر انها ملكة فادعها امرأة عليها  
البينة فان شهد لها شاهد واحد حلف مع شاهديها وحكم لها الحاكم  
خاشية لم يعصل عليه لم يزل يكون الذي حلا او امرأة ومنه نص في  
الناصر للحق في الالف رجع فان شهد البتة هذا فان الزوج ما دام للزوج  
ولم يورث وحلف مع شاهديها وكان زوجها قد وطئ هذه الحائز وأولها  
لحق الولد بالزوج ان ادعاه وجعل له على ان اقراره بعد الولاية حلا لانه

في النكاح ما فيه قليل من الحزن والذهب لان حزنهما بلقيس واحب وهو قوله صلى الله عليه واله هذان حرام علي ذكرا متحيا لاناهما والليل بمعونهما انا جاع ويستويان في ذلك ولا يجوز لغير الحزن البهش لانه في حكم المفرد الا في الحزن ولا يجوز تصوير الحيوان وحوز تلك التصاوير وقد امر رسول الله صلى الله عليه واله ما فيه صورة ان يشتر وتوشد قال الآن في ثوبه وثوبه رقيم وما حمل في ثوبه يحس علينا بغيره بل الاثم على من حمله ولا يجوز لغير الفلنسوه التي طاهره لغيره ولا يجوز على من اكل الذهب الفضة واستعمل الثمن المذهب في غير الحق وتحج المرأة المستبعدة من الكافرة والذبيبة الا الوجه وما يدور في الصلوة ومن دخل دار غيره بغير اذنه بغير اذنه فاجاز الفاحشه انه الحاكم ما يراه دون الحجة

التسليم على الصفة ما امكن فان قامت البينة على انه وطئ الحائز وهو في  
بلد زوجته كان الولد ملوكا لينا دونه ولم يصح اقراره به وهو رجل خاص  
زوجته عنده حبسه حلف فادع بعد ذلك انهما لم ينفقا بعد من زوجها الاول  
بتوى حبسيتين فالت لادري احصت امس او لمسا انه لا يحل على الزوج  
تصدقها بعد النكاح لانها تدعى سقاط حق العترة ولو قدرنا صحة ما لها  
بوجه صحيح كان لا بد من وضع الحمل ثم العدة الاولى وتطهر ثم تساقف  
العدة والطلاق لا يشترط فيه الا بنية فان امكن الزوج فاكتم ما عليه البينة  
واذا وقع الطلاق المختلف فيه وسارع الزوجان وحلفا احبهما الزوج  
الى ان حاكم اراد والافتيا دلتما حكم به عليها وحلفا تسلم بفسخها الى  
الزوج ولا ثم عليها وان كانا حكم به الحاكم خلاف مذهبهما لان الافتيا لظاهر  
الشرع واحب ومن اقر انه طلق امراته لثلاث رجع عن اقراره الثاني لم  
تسارع وادعى انه نسها لم ذكر او ادعى تحج حوز وقبر منبها ولم تسارع  
الزوجة قبل الرجوع عن اقراره حاز له مداناتها فما بينه وبين الله تعالى  
خاشية وهذا مثل ما قاله صاحبنا فيما نقلنا لانه ابطال ما ادعى انه  
نوك عن طهارته ولم تسارع الزوجة فانه لا يحل على المسلمين الا نكاح عليه  
واذ دفعه الى الحاكم رجع واداع العدة والامانة من ايمان اذ على الخيرة  
بعد ذلك انما كانا حوزا من ايمان الكفار رجع من جيش او تركه ثوبه  
ومن تحزى حزينهم بغير ذلك بلغاتهم واحبانهم عن انفسهم حوزهم من  
بلاد الكفر ودان الحزب فلا يقبل قوله ودعواهم للخيرة الا بالبتة الغادر له  
على طرة العترة وان كانوا من يولي الاسلام وقوا غمقروا بالملوك او  
ثم ادعوا الحزبه لم نقل قولهم الا بالبتة فان لم يولوا اعتقوا وانما نكرت  
علمهم الابدي فالظاهر انهم اجزأ والقول قولهم ذلك ونكرت الابدي لا يوجب  
بلكم واداعى وادعته المستان مؤثرهم ما غ ما غ وهو غير عاقلات

في النكاح ما فيه قليل من الحزن والذهب لان حزنهما بلقيس واحب وهو قوله صلى الله عليه واله هذان حرام علي ذكرا متحيا لاناهما والليل بمعونهما انا جاع ويستويان في ذلك ولا يجوز لغير الحزن البهش لانه في حكم المفرد الا في الحزن ولا يجوز تصوير الحيوان وحوز تلك التصاوير وقد امر رسول الله صلى الله عليه واله ما فيه صورة ان يشتر وتوشد قال الآن في ثوبه وثوبه رقيم وما حمل في ثوبه يحس علينا بغيره بل الاثم على من حمله ولا يجوز لغير الفلنسوه التي طاهره لغيره ولا يجوز على من اكل الذهب الفضة واستعمل الثمن المذهب في غير الحق وتحج المرأة المستبعدة من الكافرة والذبيبة الا الوجه وما يدور في الصلوة ومن دخل دار غيره بغير اذنه بغير اذنه فاجاز الفاحشه انه الحاكم ما يراه دون الحجة

في النكاح ما فيه قليل من الحزن والذهب لان حزنهما بلقيس واحب وهو قوله صلى الله عليه واله هذان حرام علي ذكرا متحيا لاناهما والليل بمعونهما انا جاع ويستويان في ذلك ولا يجوز لغير الحزن البهش لانه في حكم المفرد الا في الحزن ولا يجوز تصوير الحيوان وحوز تلك التصاوير وقد امر رسول الله صلى الله عليه واله ما فيه صورة ان يشتر وتوشد قال الآن في ثوبه وثوبه رقيم وما حمل في ثوبه يحس علينا بغيره بل الاثم على من حمله ولا يجوز لغير الفلنسوه التي طاهره لغيره ولا يجوز على من اكل الذهب الفضة واستعمل الثمن المذهب في غير الحق وتحج المرأة المستبعدة من الكافرة والذبيبة الا الوجه وما يدور في الصلوة ومن دخل دار غيره بغير اذنه بغير اذنه فاجاز الفاحشه انه الحاكم ما يراه دون الحجة

الظاهر المسترى ثم خلد المسترى فاشترته الآمورة وتم عاقبته  
 صحيحاً فان خلفه طالع لا حق الوتره تعلق المال فيه فلو بددوا  
 تارك البائع والمسترى في البس فالبس على المسترى اليه فبشبهه والا خلف  
 البائع ما مضى وفي قيمتهم مال فادعى أحدهم ان نصفه له ان صدقه  
 الشريك ان يسهل استحق النصف وان لم يكن له ذلك خلفه ما تعلم صحة  
 دعواه وكان كاحدهم انهم ورثه فان كان المال في يده ولم يجدوا شهوداً  
 خلفه بالله بالغير في النصف جزو استتم النصف على شواهد واداسماع  
 بخلاف حتى شئ معلوم وشاهد القبط على المسترى اليه تسلم الثمن  
 وعلى البائع اليه تسلم البيع وقول البائع بعد البيع ان المبيع وثق اقبل  
 فان ادعى الوارث بعد موته واقام بنية عليه فليت وادان فثارت  
 وجل على موته في العيبه وانما شئنا من املاكه نصف المجرم للغائب وكذا  
 ما راع الوتره ولا يسبق قول شئنا من ماله حتى يرضى موته واستحقاقهم  
 لارثه واقرب حتى قبض الميراث البعش منه في مثلهما وعند ذلك يفسخ  
 المالك على شهادته عز وجل ومن كان في يده مال لاديه الغائب كالت  
 عينه فقال كضرة عتبه لو كان خالفاً وصل ما هو الامت فطلبه ورثه  
 الغائب للمالك ان هذا الكلام لانه حقه موته ولو افر بونه لكان الخسب  
 فما زعمته التهم الا ان يكون ارثه عتبه فكون شاهد له ان عتبه الاكث  
 واداماع وجل حاربه الى اجل وانت بعد المسترى بولده وارادته الى البائع  
 بعينه وادعى البائع ان المسترى قد استولى لها وان الولد منه  
 ولم يصبه الصحيح ذلك من ذنب عليه الجارية وكالبس الجارية وولدها حكم  
 الاقرار انه لا يحب عليه ان يسل الولد الجارية اذ لا دعوى للغير  
 والدعوى للغير لا يصح بعتر اذ لا يلزم منه بدعواه للغير على هذا الوجه  
 تخليه الامم والولد انما المجرم ان لا اقرار كضرة او يشهدوا ان يلزمه  
 تخليه الولد دون الجارية وقدر الحال ان يدعى ان الجارية ام ولد

المسترى ان الولد له مطلقاً او يدعى سماع اوارا المسترى فيما سماع البائع  
 ومن الله تعالى في اليه اذا كان المدعى من جهة الاقرار وان المسترى يد  
 اقرار البائع بذلك يلزمه فبشبهه ومن الله تعالى اطلاق الولد يكون جراً  
 وادامان المسترى لنز البائع فيما يلزمه ومن الله تعالى اطلاق الجارية وتكون  
 حرة واما في طاهر الحكم فلا يلزمه ومن اكثر بعتر او عليه صاحبه الا حرة  
 فالتك المساجير ان البس على صاحب الحمل وعلى المساجير اذا اقام صاحب الحمل  
 البس الا حرة او اقام بالبس ما يستحقها عنه فان تضاد على الاجازة  
 فالسنة على المساجير يستلم الا حرة او ينفق عليها وفي صبي صغير  
 في ديار سائر يدعى انه عتبه فانه يقر في يده وان كانه الحرته في حال صغره  
 لاحكم له فان بلغ وادعى الحرته فعليه البس لانه يدعى خلاف الظاهر واليد  
 قد استقرت عليه خلاف البس فان اليد انفس عليه وفي رجل له مال لا يرب  
 له الا في ملط العتبه ان اقام بنيه او شهنه نحو المزول له حازله المزول  
 لا لا يربق شهادته ما اوقف وكفى فيه الاستشهاد ونحوه في ذلك الحق المالك  
 ارب لك عتبه المستنير وان في خلافه اضرة اربا فان كان المزول في موضع غير  
 مغفور واشتهر لم يكن لاديه معه ومن ادعى على عتبه بعد اوزنها  
 والغائب لا يربق انما يادانه لا نصف البس وان خرق صدقه وفي رجل رك  
 شقينة فادعى ان له مناعاً وذكر حشيه فانكره كسائرهم وافر له صاحب  
 الشقينة فان كان الشئ في يده فاقول قوله مع بسنه وعلمه بسنه وادان  
 كان في يدهم فعليه البس وان كان جازحاً عن اربك الجميع كانوا وهو كاهل  
 الدعوى كالحق ارباً والبيان وبسبب شهادته صاحب الشقينة ان كان  
 غذاه وفي رجل ارباً شقينة ولا اخر غلوه فبازحاً في الشقينة  
 التسقيلاً حراً العلو كذا ان العتار لصاحب الشقينة ومن ادعى الوفاة  
 بقض الاوصدقة العرم لم يجز على التسليم اليه لانه صدقة في مال الغير  
 ودعوى الوكيل للغير انما اقام الوكيل بسنه اخبره على التسليم اليه



والحازية اذا انداولها المسترون من زل قرآن ماضيه ولا تكبر ولا تزل  
بعضهم واذا غلبت الزل بعد بلوغه وبعد موتها انه جزء من امة كانت جزءا كاب  
عليه السلام لان الظاهر من عقود المسكن الصحة وفي ليلة سار عواني  
قال فادعوا جدهم بنسبه والآخر نصفه والثالث ربعه واقاموا السنة  
وهو خارج عن ايامهم فسمي المال على تسعة اسهم ونصف لصاحب اليسار ربعه  
ولصاحب النصف ثلثا ولصاحب الربع سهم ونصف خاشية الصحيح  
في قسمه هذا المال بين المربعين ان يقسم على ثمانية ونصف لصاحب الثلث  
اربعه ولصاحب النصف ثلثه ولصاحب الربع واحد ونصف ولصاحب  
النصف ثلثان غلط وقع في اصل الشبهة رجع هو في رجل ادى على غيره حقا  
فانكره فاسمعه المدعي بان الحاكم ثم المذموم يشاهد واحدا  
الشاهد الواحد مع الممنوع يقوم مقام شاهدين في حلف معه فبين النكر  
لا حكم لها لانه اثم ركبها لا يكره هو من قال ان اخي هذا العام فغير حرم  
ثم ادعى انه قد رجع واقام العدة البينة على ان يسئله فان يوم الخبر بالدفعة عين  
العبدة هو اذا ادعى احد القبلتين ان يدعي عليه وانه ما حازر الا اذا وافق  
نفسه ان البينة عليه فما ادعاه على خصمه فان لم تكن له سنة كان على خصمه  
اليمين ان رخصت حكمي في هذه الجزية وان التعدي من الجميع فان المذموم  
ببسته من اهل البلد من كل السلاح فليتب بيبته وقول الخصم السامد  
من قبل المشهود له لا يسمع اليه الا ان يشهد الشاهد شارح اهل  
البيعة في يوم يداولستان يكون ذلك مردحا ميسهارة فان ادعى الخصم  
ان الشاهد من يحن حلف ما يحن شاهدي في هذه الجزية خاشية  
سأبرأ اليه علمي الم يحنوا المدعي ذلك في حق شاهده وما قاله عليه  
السلم يحنوا على المدعي حلف مختار من قبل نفسه لان الحاكم لم يرد ذلك  
رجح هو وحلول الشاهد مع العمل انطرد شاهده وفي مجلس خاضا فادعى  
احدهما ان فيه جنة احدهما من الامم وانكر الاخران عليه البينة في ادعاه والاطف

له بالله ما حو حنك والاقربا والمخاضه لا يكون له انما الحزاج ومن  
اضابه غيره بعد حرق فادعى الحاكم الحزج ودهار بصره او سمعه لم يقبل  
دعواه على خصمه ولعل الحاكم يحسن ذلك ويضرب عليه ارضا ويغيبه  
ما يقاسن من صورها الا شأه الى عنبه التي ادعى بها فان طوفت علم  
صحة بصرها واما بصرها في ذلك في عوزها بصره بصره وعنده شئ  
له صوت على غلبه فان فرغ من مواسم وما اسسه ذلك والمبرح مع  
شاهدين على شاهد الاصل

**ما يلزم فيه المبرح وكيفية**

وفمن حش عليه من يقوم في حق فاسمها بعضه كان الباقي خليفه  
ولصاحب الدرس خليفه غيره ما هو ماله ليا وتولجا خاشية ان كان  
القرن محجورا فلا يصح هبته ولا معنى لخليفه سال ابيه الله والعبي الله  
بمن عليه كادخلة في باب الهبات رجع هو ودعوى التولع بضم في حال استحق  
دون ما ليس مستحق هو ومن اضى له مال بحضرة شهود عدول وهو  
غائب لم يطلب رثة الموصي مبنية على صحة الوصية ان الشهود من احبوا  
ما علموه من الموصي رجع نفسه فان حصل العلم بصحة ما قالوه جاز  
له ان يخلقه فغض لان عدما يجوز ان يحصل العلم بحضرة الواحد والاشين  
وختلف الحال في ذلك لان هذه العلم من قول الله تعالى يحوي الذم كما  
ان من الناس من يحفظ من ماله ومن من في الذم من منهم من تنهى الزمعة  
كثير وان لم يحصل العلم لم يحلف على القطع وان حصل له غالب الظن حلف  
ان شاهدي ما شهدا فاعلم الا الحق وكان مبنية ممره لمع الوارث  
والطريقه الجامعه شهاد ان الموصي له استبعاد المال من جهة العتق كما كان  
ذلك في الوارث في المسئلة قبل التطهره واذا حصل الخصان عند القاضي  
ووجب المين على احدهما لم يخلقه الحاكم الا يادر من له البين فان خلفه يعين  
اذنه ثم سألها الحزم لم تلتا بالادحقه فلا يستفاد ابا شعاظه

أوامره ٥ وإذا أقبل قبل ان يخرج من سبيل رجل والكركي قبل ان يكون  
 الحزاجه منهم ولم يجد المذبح سبه جلفوا ما اصابوا علمها ٥ وأدعهم  
 المقدور اليه كان له حليف ضمه ان الحي عز من تحت يده على لا للهدوف  
 اشتباكه قبل المرافعة ٥ ومن ادعى الله اذ انت فلان شهد له بذلك شاهد  
 واحد او شهد الشاهد علم اقرار الميت حتى المذبح الارث مع منه  
 دون نوب النسب ٥ والحق المذبح مع شاهد ٥ اما علم يوطح حاشيه  
 وهذه المسله بحمله على التفضل الذي ذكره على علم عقيسها رجع ٥  
 ولا حيل في عيبي سلمه وفي رجل معه مال المستفاد عي قوم ان لهم  
 فيه سباعا وادعوا لثرون زانه وشهد قوم ان بعضه ضده ولم يحذروه  
 والوزنه مكرول ان الظاهر ان المال في حكم الزينه وما يدعى في حوزان  
 وعليهم البصر على علمهم ٥ ومن ادعى الارث حيا في النسب النسب  
 والآ فلا محموله نحواه ٥ ومدعى الضد فحق ان يحذره والالم يقع  
 ادعوا له ولا يثبت على الوارث ٥ وفي رجلين نذبا عيا في عاوي وخالف بينهما  
 وقطعا خصوصهما من غير حضور الحاكم ان الحاكم لا يرد الا ان ارتفاع  
 الخصومه ووفقا الحق فادفع لهما هذا الارث بينهما بعد فان اقام احدهما نص  
 ذلك كان عليه الرهن بالله ما وطع ما يني ويملك من الذمعي فان اذركه  
 كما تدلي به الوقف الفصل من يدعي الحاكم سبع والآ فلا ٥ حاشيه  
 قال له الله شرا كان حكم حاكم ٥ والآ رجل واحد منها ورطع حقه  
 برضا فلا رجوع له لان كان احدهما جعل خصمه بغيره الحاكم رضى  
 بحكمه عليه فلم يكر له بعضه رجع ٥

**الاقراء**

**كتاب**  
 في رجل اقر انه زوج امته وهي صغيره من آخر فانكر المقر له ما لمناه  
 ان الكاح لا يثبت باقرار ال ٥ اما شتر باقرار الزوج ويصلق الزوجه  
 فهي اقرار الزوج ذلك ولم يتم به بینه لم يكر بينهما لو اقرت فان اقرت بالزوجه

قبل الموت وادعاه الزوج شتر الكاح ٥ ولا يصح الاقرار على العيز ٥ وفي  
 امته ادعوا بها حيا رجلا فقرر لاحدهما بالزوجيه وشهد الاخر بشهره  
 بالكاح ٥ ما تشار الروح من قاتله الله ولم يكر الاقرار بالآخر حكم  
 ونزها من قاتله الشهاده بالزوجيه ٥ وفي رجلين اقرت بغير  
 حاشيه هذه المسله فبعد من في الدعوى وذكر ما معها فانك  
 وما قاله فها لا ينافي ذلك لا بالقد رجع فان قال هو زوجي فله الرجعه  
 واركانا اولنا لم يعل قوله وظاهر اقراره يحمل على نطقه واحده  
 متوا فانه عيا اذنا ما واذا اقر انه طلق امته ثلثا ثم رجع وصدقته المراه  
 وقال حيا طلقها الشتر اراجع بينهما بغيره حكم الميت لا يعل قوله  
 من غير حق الحسيه ٥ فان علم انه لم يطلونا ما قاله وطبقا فيما بينه وبين  
 الله تعالى في زكاه الحكم ٥ ومن اقر بالشتر لزومه الثمن ان يترد فعه  
 فان اقر له بغير من الثمن ولم يرضه الباع واثبت له حله المستر مالك  
 على الآ هذا ٥ ولو قال امته العتر خذ من زوجي يجرى الذي عليه فهو لك  
 ولم ياحده حتى فاشان لو لها هو لك تحمل لا استنها لكونه في ذمه العيز  
 فان قصه في حاشيه استنها ما فيه وان كان منه لم يتعلق به حكم لانه  
 ليس فيه معنى الوصيه والقطعا الا ان يكون المهر شيئا معينا جزئيا كرك  
 الاقرار به حاشيه هو لك ظاهر الاقرار اذا كان عينا فان كان دينا  
 فلا يكون له ارا رجع ٥ وفي رجل اقر ان في ذمه شقصا في ثلثا ان الذي  
 في يده كذا وكذا ولم يوجد هناك شيء ذلك الاثم الا رجل واحد وجا وكيله  
 مطالب ان الله اذ اوقع في الاقرار على ما ذكرنا كان على وكيله البينه  
 بانه لا فلان لا يفي في ذلك الحان الا هذا لو لم ذلك ثلث المال الذي وكيله  
 دون ان يشهد الشهود بالان له وان هذا غير المعمله ٥ ومن كان في ذمه  
 عبد فلق خبانه العيزم اقر انه كان ابالة ان افواهه هذا لا يعل محض  
 العتر لانه يريد الرامه اليه اللهم الا ان يكون فيه العبد يبلغ ذمه الجوا

والاقرار على الظاهر

تكون غير العدم ما لا يتصور له اقراره قبل وقوع الاول ولا قبل  
 على القابل من حاشية هذا هو الصريح من المذهب واما ما في رد المحتار  
 ان اقرار المولى يرضع من غير اعتبار اسر آخر رجع في واذا اقر رجل بضمي  
 انه ولد له والمولى يعلن انه لا يثبت له الصبي منه اقرارا بالولد لا يصح  
 مع ذلك ومن اقر بضمي بولد اخر واعطاه بدنه ارشاد هذا الاقرار  
 صحيح والقضا نافذ فان لهذا الورثة حلقه ما اقر له الا بغيره فان لم  
 حلف كان اقره وصيه خرج من الميراث ومن قال هذا المال اوما لي ملك  
 وسى بضمي كان له نصف المال ان قامت بينة عند الحاكم ومن قبل  
 له هل يصرفه على فلان بهذا الصال نعم كان اقرارا من جهة العرف  
 وفي جل ادع وعده وقال هي لا يثبت على ابناءهم ومات المودع انه لا  
 يؤمن انتظار صحته من بطن دعواه ولا من تعرفه الساكن من بين العلم بل يدعى  
 اما فان ادعاه احدهم والمال هذه فان اولى به وان تناو في الدعوى حكم  
 به الجميع وان تركوا الدعوى كان لسد المال ومن قال اعطيت واحدا من  
 عبيدي هو اولى به بطنه وقال هو اذ بل هذا انه ثبت الحق لمن اسقط عليه  
 القول الا ان يقول هذا من كبرج من هذا الكلام ان كلام اخر وبطلان الوعد ثم  
 يقول بل هذا لم يثبت له قوله كما يقول في الاستسنا انه لا يكون الا متصلا به نعم  
 الاستسنا في الاقرار بضمي فيه العطف والاضراب والعزب يعتد ذلك في استسنا  
 ومن كان له بطنه عبد وملكه بغيره قال احد العبدان بضمي ما لم يعلم من هو  
 ان هذه الدعوى لا يصح الا في عبد مجهول النسب اذ ان كان كذلك عن من قبل  
 عبد بطنه لانه لم يثبت وسعى حل واحد في بطنه بطنه وحق ان يتواثقا  
 الاقرار ونور ثوابه بالنسب وتارة بالنسب على التجوز والتجوز ومن  
 اقر على نفسه بالبرق هو مجهول الحال صح اقراره واستسنا اذا قال فلان  
 ومن قال ان الذي في بطن من ابي وقع على زنته واستثنى منه شاة معلوما  
 ثم مات المقر وتزوج الورثة في صحبه الوقف فمناذره ان الاقرار لا يلزم الا في

فغيره

## **تصحيح المقرد وتساير الورثة في الاقرار بالنسب**

ومن اقرار اقر بالناشر اليه اذا انقطع بسببه اقل فلان ثم مات في المقر  
 له بالنسب وان اقر بسببه عا دله انه اقر في صحبه بانه وارثه وتسايرت  
 السان ان المقر ان يترجعه استحقاق الارث كان له يود استسنا الى  
 فلان على الارث فان اقر في اقرته وارثه لانه لا يثبت له استسنا على  
 المال انهم قد يكونون ورثة وسوى على المال غيرهم بوجه شتر على  
 عدم ذلك المولى كان لهم وكونه اقر بانه لا يثبت له اقر في قدره الارث  
 كما في الجارية على ان لو قدرنا اسموا الستين في بعض الاقرار انه كمالها  
 اقرب كان بطنه اخر في لا يثبت له بطنه الخارج وبطنه اولى فان استويا  
 وحل وجه قسم بينهما فان مات المقر بالغضبه وبطنه وولده ولده بعد  
 موته وما نضع غيرا واتي المدعون للارث بالساق في المسئلة الاولى للصبي  
 ورثة من دوى السهام كان اقرارا لا يلزم ورثة الاب لانه انما يصل اليهم جهته  
 فالقول فيه قوله الا ان يعلم خلافه وليس لاهل السهام ان كان ذلك حصول  
 البتة وانما لا تعتبر اقراره فيما ملكه الولد من غير جهته الاب لان ما في الورثة  
 المقر لم فاما ما كان من يدعيه ما فافرازه فيه صح في حكمه وبعد وفاته  
 والنسب لا يثبت الا مقارنه المتناسخ جميعا او بالنسب وليس فيه تقدير  
 الى اي حيد يكون بل اصح العلم بالقرب والاقرب منه الى الاخر صح الى الاب  
 الغائب واكثر انا نعال الى الحية الثالث فبما سأل على فراجه في قاسم وانما  
 فان ذلك انهم خصوا ما اقر في ولو اختلف القرائة لسأول كل قريب

## **كتاب الشهادات**

من تصحح شهادته اقرارا تصحح قال  
 عليه جواب الشايل عن الشهادة سأل ابي القاسم عن الشهادة  
 وانواعها ومعاييرها وحكامها واما ذكر ذلك على وجه الاختصار لتعريف



الافات في الشهادة في المشاهدة مع الشهادة مع شاهدة  
قال الله يعلم عالم الغيب الشهادة فالغيب غائب وبعد الشهادة  
ما شاهده وقرب شاهده كذا وكذا يعني حضرته وشاهدته  
ولما كان الشاهد لا شهد الا ما علم كما قال سبحانه الا من شهد الحق  
وهم يعلمون واعلم انما شاهده او كان في حكم المشاهدة لظهور  
بزمانه ووضوح بياته بغير شاهدة وعلية شاهدة في اهل الشاهد  
الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال كيف اسعد اراة الشئ وقال  
على مثلها فاشهدوا اربع واما انواعها فهي بقسمين الى نوعين  
شهادة ضرورية وشهادة غير الضرورية وشهادة الضرورية بقسمين الى  
شهادة النساء وشهادة اهل الملل بعضهم خصم لبعض وشهادة الخالفين  
لنا في ديننا وشهادة الفساق من جهة التصريح عند عدم عزهم وقد  
روى عن علي عليه السلام انه احاز شهادة القصار بعضهم على بعض قيل  
رجوعهم الى اهلهم فاما شهادة النساء فلما كان ضروري ولا يطلب على  
احد الهن في الغالب غيرهن كان سهادتهم صحيحة لاجل هذه العلة وان  
انكرن عن الرجاء فاما في الجاهل لا يحضر الامارة واجبه فليس  
شهادة الواحدة ولم يفع ذلك في شئ من الاحكام لما كان ضروري  
كاستهلال المولود وحراة الفروج ولما كان اهل الملل يعلمون  
الافتصال عن عزهم وانكرادهم بانفسهم في كثير من احوالهم كحضور  
نقضهم على بعضهم وان كانوا اعترضوا على بعض شريع الاسلام المبكر  
زادة الله حاله وعلوا ورمعه وسواهم فليس سهادة اليهودي على  
اليهودي والنصراني على النصراني والمجوسي على المجوسي اعتراد ذلك وقد  
امرنا سبحانه باحكم بينهم ومما على اننا انزلنا التوراة فيها قدر نور  
حكم بها النبوة الذي استعملوا في اراة الله والحكم رحمة الله ما بين  
له وما نجا الى الله على الشهادة ولا يستفيد منهم الا هم في اغلب الاحوال وقال

سجادة في سهادة المخالفين لنا في ديننا اذا اضطررنا الى الشهادة لان من  
الجاهل ان لا يحضرنا غيرهم وذلك قد كان ولكن يقال ما بالذين اسوا  
شهادة بينهم اذا حضر احدكم الموت الى اخذ الامانة من غير اهل  
العلم وجلتهم انما نزلت في مهم الدار في صاحبه وما نصرايان منولى  
عنزل العاص السهمي وكان فاشلان فصار معهما وحضره الوفاة  
فاوصاهما واشهدهما على وصيه ووقع ماله وكانا يابودسه وبعض  
رجله بغير علم منها فرجعا فصا الشهادة بوصيته وانقضت شهادتهما  
وسلم بعض المال وكما بعضا واقاموا مدة في حيدوا توفيق المال فوجدوا  
المال ناقصا فهو معنى قوله تعالى فان غير على انما استحقا انما والقصة  
كحولة لا معنى له خبرها لا بقضاه عن نزلنا وصح ذلك خبرا العالم عليه  
من الخشيق عليهم السلام وكان قد روى في كتاب الناسج والمنسوج فمعنى قوله  
تعالى لا حول ولا قوة الا بالله واعلم لنا الا ما علمنا الله ارجح من غير خبر  
يتردد على من غير اهل يلقونهم وقد قال بعض الناس معنى من عزكم اى عزكم  
بليكم وهذا قولنا واما في الجاهل لا يحضر الامارة واجبه فليس  
من المسلمين ولا في هذا خلاف فمحض ان الاسلام جملة واحدة والاهل احوه  
فان الله تعالى خاف ان يعل انما المؤمنين احوه ونهى رسول الله صلى الله عليه واله  
عن الاعتزال القيا كما كان يفعله الجاهلية فكيف يفعله كذا هذا ما  
بقوله ذرعه واما في الجاهل لا يحضر الامارة واجبه فليس من المسلمين ولا في هذا خلاف  
اهل بيتهم في البر وتكبروا تسيل الهادن لم سوا الممتنع الحق والافوت  
كما قال تعالى فليل من عبادى الشكون وقال سبحانه وما من معة الا قليل  
وبعض من يشب الى الاسلام بالنطق بالشهادة من فترك شرايع الاسلام  
وزوضها وبعض من تجل الاسلام خرج عن الاسلام بالاعتقاد والحبشة  
التي بعضها يورث الى الكفر وبعضها وهو الاقل يورث الى الفسوق والاضرة  
اكثر من هذا الاشترار حكم الاسلام في افاق وخومهم لا يعزبون كثيرا

الى الشروع النبوي زاده الله جلالة وعزاه فلو معناه شهادة بعضهم  
 لا ذى الى بقاء الاموال واخلال الاجوال وهذه ضرورية لاجلها احذر اهل  
 المعزفة وقد اجاز خبر اهل العلم شهادة اهل الهوا والمزاهة وبعض فواهم  
 يؤدى الى الخسران باقوا قد ذكر اهل التحصيل العلم وان يقولوا اجاز الحاكم  
 في الاعفاء ذات وزر عنهم المحقق بغير مناهة في ذلك والا حاز نوع من  
 الشهادة وكبري تحتها في بعض الاحكام فان كان هناك بلدة لا يوجد  
 فيها العزل الغدالة الشرعية كان حكمها حكم الضرورة وقبلت شهادته بغير  
 من لا يعتد بالظن في الجبانة منهم لان الشهادة من جعها الى غالب الظن وقد  
 يغلب في طنا صدور كثير من الغشاة وتارك الصلوة ولا يستلزم كثير منهم  
 الكذب والخيانة في الشهادة وقد تحشم ذلك كثير من المظهرين الذين كان  
 انه يترفع في الشهادة الى غالب الظن يعتبر الحاكم نفسه في ذلك فان غلب على  
 طبعه صدور الشاهد حكم بشهادته وان لم يغلب في طبعه ترك ذلك الحكم وحل  
 شاهده فاعلم هذا اصل وملك العلة التي يدور عليها الحكم هنا وانما وقد  
 علينا كغير كثير من المحاكم لاس اهل المذهب ان التارك للفرائض متأهبا  
 خبرا من التاجد منهم والشافعي اكثر عبادتهم بزازون بها من الله بعدا فقد  
 اجاز اهل العلم شهادتهم وقبلوا اخبارهم في المانع من قبول شهادته عشاء الاقة  
 ان لم يوجد عندهم ويكون ذلك ضروريا بل هو من الضرورة ان اكثر الاولاد اجازها  
 الا لعل لا يوجد فيها من رضي عبد الله على الوجه المعتمد فان كان ضروريا  
 اعظم من ذلك واما معنى الشهادة فهي لفظ مبين معلوم يشهد الحكم  
 في مقابل الدعوى الصحيحة واما احكامها فهي كمثل حجب اختلاف  
 معا بها منها ما يعلو بالفق ومنها ما يعلو بالانساب ومنها يعرض  
 للسقوط ومنها ما يكون الاولية البتة ومنها تضعيفها زدها  
 نفوذ كشهادة الداجل والعاقل والشهادة على المعية والتركيب فليظن  
 الاعتراف بنقل الخصم الى باب الاواز وموضع تفصيل ذلك في

الفقه

الفقه ولو لا تراخى الا شغال لذكرنا من ذلك كثيرا والاشارة تدل على ما واما  
 فاقول حقا والله هذه المسئلة فانها من مهمات الدين واداء الحق  
 للوكيل من غير ان يوكاله تحت شهادته عليه الله لست فانها كفر سلطانها  
 بعد العزل خلاف ما لو شهده في حال كونه الله ما مهم واما بغير شهادة  
 الوكيل فيما عدا ذلك فاشاهد لنفسه وشهادة المجترم لا تقبل لان من  
 اصا والشيخ المحي على مقتضى عدالة فكيف من اضا في الزمان العالمين  
 والمراد به اذا شهدها على اهل العزل وتضع شهادته الشاهد الواحد من  
 من المدعى ومن شهدها بالعلم بطلت شهادته الا ان رضي الخصم وكسرم  
 على الشاهد الذي ولو كانت امرا بقتنيه ان هذه اية حاز مني نصيح  
 هذه الشهادة الا ان شهدها بها بلحاظي الى الان واداء خبر رجل  
 عذر عن رجل ما عذره انه ذكر ان وصيته عند فلان ثم اخرج فلان  
 هذا وصيته وشهد بها فيها وظاهرة الصلاح لانه يحل للجها من غير  
 عذر ان رضي الجها مع علمه بوجوه كتحج في عدالته وان تركه جهلا  
 او عجزا عن العلم به فشهادته جائزة وقد ينصرف الرضى في مال الايتام  
 سهادته ان كان معه شاهد من جنس على صحة الوصية واداعته والشهود  
 المازل المدعى بحدوده ولم يكن عندهم مغفرة عنه فشهدوا بحدود المال على  
 وجه الفقه وان المدعى بحدوده على هذا المستمسك الجديد هو الذي شهد  
 به الشهود صحى الشهادا ما لا يتم وشهدوا بها علوا واداء شهد العاض  
 الذي يغلب في الضرر ضد محي الشتر للضرر فان جاز الحكم وكان خبرا  
 شهادته وان كان واحدا ولا يبر على احدي ذلك بل ذلك من غير ترك الحسنة  
 واداء اقل فيلان وافر حوا عن حرا حاب في اخذ القبل حار فيقول  
 شهادته من شهد من القبل الذين وعظ منهم الحزبان ممن لم يشاركهم

ويقيم فان ادعى الخصم على خصمه بطلان شهادته شاهد به غيره جلف  
 ما يغشاه من هذه الخرافة وجعله فيما بين القبل لا يبط سهاوته  
 واذا شهد الشهود بحق ما نالوا اذ كانوا ضمن شهادتهم وبعد الحكم  
 الا في الزجر لا الاعتناء في الزجر فبما هم وقد قيل في الخبر فان ارتدوا  
 ما قولوا في افعالهم فموتهم واميت الاحكام الا في الزجر هـ  
 حاسية ولا حواصيا ان الله لو شهدتم كتموا فموت قبل حكم الحاكم  
 لم يحكم بشهادته وادعى الاجماع انما لو مات او جازا عن حكم شهادته  
 رجح والشهادة للعب الصغير بالخبر بن عمر دعوى قبل من طرقت  
 الجنبه ونقض الشهادة على سبع الارض بين معلوم وحيد ومعلوم  
 وان لم يعرف الشهود الجرد بالشهادة هـ

## باب في شهادات

وفيها تدعى الحرة وتذكر ان في بلدنا شهر ذيعرفونها ويعرفون  
 حرتها ان الشهود ان كانوا عداوا لم رضاهم الحاكم او دعى بهم موافقا  
 شهودا وجب عليهم تحمل المشقة والوصول الى شهادتهم مما سئلوا في  
 وما في فيه تحمل المشاق وان كانوا غير عدول لم يرضهم موافقا لم  
 علم الحضور فان رآه عداوا لم عدول بعد ان عرفوا ذلك وتسلم  
 وجوبه لم تعد ان يقتضي ابدلهم والشاهد يجب عليه اداء الشهادة بما  
 دون الميل والى عليه فما فوقه وعليه ان يشهد على شهادته ان سئل  
 ذلك فان اخبر فوق الميل كان المؤنة على من شهد له حاشية  
 اشار عليه ان يجوز الشهادة على الشهادة اذا كان السافة في الملب  
 ومنه ذكر انو طالب لانه قال ان في ناس البلد رجح الشهاده هـ  
 اختلاف

واذا احلف شهود الوصية فقال بعضهم او صر بها بعد موته وقال  
 بعضهم بل انما في حياته وفيهم العدا لشهادة الزاظر من الوصية  
 انها بعد الموت فان عليا على الحاكم صدق من شهد بانه انما في حياته  
 ورجع عنده على ما غا رضى من الشهادة الاخرى حكم به وان لم يحصل  
 ما ذكرنا فالظاهر انها بعد الفسخ ومن ائلف ثوبا آخر وشهد شاهد ان  
 من اهل الحيرة ان منته عشرة وشهد اخوان بها منه انه نوحا بالزاد  
 لانه نكس حكما والنابض نقيب هـ واذا شهد احد الشاهدين انه وقع  
 ماله على يفتد وولده وزاد الاخر على ذلك ثاثة على فرائض السكاة  
 صح الشهادتان لا الزعفران اذ كان على فرائض السكاة هـ  
 واذا شهد احد الشاهدين بالف في البيع والكاح والاخر بالف خمسة  
 وقد احلف الشاهد وتعارضت الزوج الزوج الى وجه اخر هـ

## باب في العدالة والخروج

الخروج اولى من التعديل وان كثر المعدلون فاتهم لا يخرجوا الا عن طاهر  
 الحال والقادر اذا كان عدلا كبر عن اكله وان المعدل سقى القارح  
 ثلث الاشياء اولى من الف في باب الشهادة غالبا هـ واذا اخلف رجل بغير  
 عشر سنين لم يكن حرجا في عدا لته ومن كان ظاهرا العقد واقامه  
 الواجبات وامانة واسه كرجان وهو نوح جزها وانقص في  
 نهما عن ذلك ليجل ما يكتبه من ضرب ونا دس عيب الا من قالين كان  
 خروجا من حرجه ولم ينقص في التيم عن ذلك فان ذلك سقط عدا لته  
 الا ان ظهر امرانه بغيره فلا يظلمه فان ذلك سقط عدا لته وكذلك ان  
 طهر على البنت هـ فاما اذا خرجت منسرة لا يرغيبها فلا اثم عليه  
 ولا عليها هـ والشاهد اذا استبنا فهو محظور فلا بعد ان سقط



عبد الله ان كان المسموع قبلها وان كان فاسفها لم يفرج في عبد الله ان  
 سببه ما هو فيه ومن لم يعقل عليه لانه لم يخدم عبد الله بعد ذلك صح  
 عبد الله اذا اخذ القاضي بوجده في ذلك  
**باب الشهادة على الشاهد**

الشهادة على الشاهد اضعف من اثبات الشهادة فلا بد ان يشهد على  
 الاصل وان كان يشهد كل واحد من الشاهدين على الآخر من الاصل  
 صحة الشهادة ولا بد من ان يبعد ويشهد الشاهدان عن رجل وامراه  
 وهي شهادة واحدة حاشية معناه شهادة على شهاد واحد  
 لا شهادة المراه وحدها لا على شهاد رجل واحد يصح هذه  
 الشهادة على قول من خالف الحكم بشاهدين من الذم رجوع ومن لم يفرج  
 على اذا الشهادة لم يرض بشهيد اسنهد على شهادته عبد ولا يفرج حكم الحاكم  
 بذلك بعد فان رجوع شاهدا الاصل لم يرجعوا غريم وان رجعوا معا عموما  
 ولا غريم على القاضي ومن شهد على شهاد شاهدا الاصل وانكر شاهد  
 الاصل لم ينع شهادته وهو المتألفه التي يحرف بها الا على الشاهد  
 هي التي لا يقصد الرجوع الى بلده يومئذ حاشية هذا يدل على ان  
 المتألفه حيا يكون دون خبير يوم وهو اربع فراسخ ومثله ذكر كضابط  
 الواقع رجوع **باب الوكالة**

ومن قال لغريمه واشترى هذا واقضى فيه او اسفضه الى فعل ذلك  
 وبلغ المسع كان من مال الموكل الوكيل امن فان ائمه خلفه لغيره سبكتا  
 والشهيد ان اباغ ما لم يرضه رجوع فما لم يرضه في غير البيع من ثمن عجزها  
 الى مالكه وما كان من عقود البيع والفاطمة فهو الى الشهادته هكذا في طائر  
 واذا اظهر من الوكيل خفاة بطلت فالبطلان لانها الامانة وهو من اجبته

منها

فخير ما له ارضا في بلد كذا فوكل خلا سعيها وهو لا يعرفها ان الوفاة نص  
 على الخلفه ولا يقبل قول الوكيل ولا دعواه الا يشهد فان باع الارض فان  
 موفوا على اجازة المالك ومن شافوا واستخلف على اهله وخلا وسلم  
 اليه شيئا بغير علمه عليه كان له ان يرفع عليه الى قضا جرت به وعليه  
 الى قضا جرت به وما بعدا فمكلم من مثله فان احضر شيئا ونظم الحزب الامانة  
 اذا كان ابدا على المشتري فان شتر راسه كان اعظم في المنع من الحواز في شتر  
 نقي ما سلم اليه للفقهاء كجرا سعي مما يسهل لا يفاق الا بما تروى اجاكم  
 فان فعل ذلك فان ما لما اخبر الا ان يكونوا في فحازه او موضع لا يفي  
 منه الرجوع الى الحاكم وانتظار امته وحسن عليهم اللطف فانه يجوز له والمالك  
 هذه من خبير المشتري ان يسع من مال فوكله وسبق عليهم بالعدل على  
 جاري العادة وما سأل فدر ما يشيخه واداوكل رجل احضر سعي عليه  
 له فاشترى اياه منه عبرة وتعالطاني شتر من ذلك الوكيل فام مقام الموكل  
 اليمن ما امر فنا وعندي لخصما بعث من مثله من العلة شتر فان خلفه  
 يستحق عليه الثمن واذا امته بالتشترى فضا على الزام التي دفعها الموكل  
 للثمن فهي من مال الموكل قبل البيع وعنده وبعد الا ان خلفه الوكيل ضمن  
 او شترى في بعض شتر في الثمن واذا قال الموكل بالترويج زوجته امش  
 وقوله امش ما مضى على الموكل لذلك لو قال اليوم ولا يلزمه منه ان كان من يقول  
 بخوف الاشهاد في الحاج الا ان يزوج الزوجة واذا قال امش لثمن شتر  
 بالمر قال الوكيل ختمت به فالقول قول الوكيل البتة على الموكل وليس الوكيل  
 خسر المسع للثمن جسته حين لانه لا يسحق الثمن الا بسلم المسع فتمسك  
 جسته لم يقبل له مطالبة بالمره ونقد بضره الوكيل قبل علمه بالوقاله الى  
 ان يارعه المالك حاشية ونصرة القاضي لوسع لغيره الجود بانه  
 وهو قال الساو في الصاهر من مذهبنا وان ادى جسته انه لا ينفذ

تصرفه خلا والعرض رخصه واذا وكل رجل خلا بشرا عبدا فاشترى  
 حازبه فان حالها يكون من مال الموكل واذا اراد الموكل ان يلزم الموكل جميع  
 اجزال النافذة انه لا يملكه بان يقر عليه ولا هو معقول من الوكالة لانه  
 لو اراد الاقرار لما احتاج الى تركه ولا الى الخصومة والسائر في سائر الناس  
 وفي رجل وكل خلا بطل حتى رضى الموكل شاهد على خصمه واودع الحاكم  
 بين الموكل مع شاهده فالواحد خصوصه مجلس الحكم ان لم يكن له مانع  
 ويلزمه الحاكم ذلك فان كان هناك مانع او متعذر لم يكن عليه الا الحلف في  
 مكانه الذي هو فيه فالاستفاد خصمه البين حكم عليه واذا وكل رجل  
 رجلا ما ن شترى له جارية فاشترى له حلت الموكل ان الوكيل ان بعد  
 شترى له حلت الموكل ضم وان لم تعد بعض لانه لم يحال لانه وشترى طائفة  
 وعقها عليه ليس هو من جهته فيضمه وان الحكم لانه لم تعد خاصية  
 ومثله في رضا ح الميراث على مذهب الناصر للميراث واعتزل العلم والجهل عن  
 العاصي زيدانه يعوق على الموكل بغير الوكيل ان كان نورا وذكر الشيخ ابو  
 جعفر لمذهب الناصر للميراث ان السبع لا يقيم ومثله حكمي عن السيد طائفة  
 القاضي زيد الاول في حكمة زوجا ما اذا اشترى له حلت نفسه عيبه  
 وكان ضمنا للمال بتمامه لانه اقل ما لا يعتد به من له العاصي وان  
 العدمي الا انه لا يعتد به فان كان غيبا لزمه في ماله ولم يلزم احده شي وان كان  
 فقرا استعفى في قيمتها لصاحب المال فان غلب في باقي المال ان كان ابدا  
 وان كان دون ثمنها او مثلهما شفع في الجميع ومن وكل عسرو وكاله موصيه  
 فله ان يتصلح الا فيما يظهر فيه الحيانة فان بعض الوكالة

**الصانع والكفالة**

**باب** واذا حضر رجل عن امرأه طلبت بحالعه زوجها زوجها ما يقع من ضرر

في كل حال

الزوجية بعد التراضي على شيء معلوم صح صانته لانه ضمن في صحه ولزمه  
 تخليص الزوج بماله من حقه من الزاوه ومن ضمن لآخر مال ثم طالته رث  
 المال فسلم له رثا ثم ابتاعه المال المضمون عنه بوثقة المحج وكال الرهن  
 مضمونا على المهر ان يزداد وهو مكره لانه يجرى ثم ما روي الموكل  
 عنه ان المظنوع اعيه ان كان يتم بغير المكفر له استيقا ماله منه كان له  
 مطالته دون ربه الكفل وان كان غير متميز من ذلك جمع على ربه الكفل  
 لان يثبت المال كان من جهته فله من صانته وليس كذلك في الاول وهو  
 يصح التبرع بالكفالة في الحدود والقضاة ونحوه

**الصلح والابتداء**

**باب** ومن صلح عن الدعي حلتها به على ان يعجلها في يوم بعينه لزمه ذلك الحكم  
 الزوجع ما لم يعجل به ولا يصح الطلج عن بقدر لانه من الكافي الكافي واذا  
 ابتاع الزاوه زوجا ما في ماله وقبل ثم طلب رة عليها صلح الا سرا  
 ولم يفع الزاوه لانه لم يحدد عقد نوجر طائفة له ومن استتر من اخر ما  
 علمه ولم يعثر له مقدار له انه ان علم من حال المبري له لوعتير لم يبره  
 لم يفتح في ماله ومن الله على الاول ان الرجوع لانه اذا كان في طه لانه  
 استتر من دما زواحد وعند المستري له مائة فلم يقع الا براه على المستحق  
 فثبت المطالبة وان كان يظن انه نرضي مع علم على الا براه منه ومن الله  
 تعالى في الظاهر فلو طالته والحال هذه كان لمن عليه الدعي فليطه ما يطوى  
 ضمير عند الا براه على كذا دون باعده والبراءة من الجهول يصح ومن  
 قبل انسانا واستتر من الوارث من الدم والدية وابراه مختارا جاز ذلك  
 وبزوا لا بد ان يعرض الله القول من اغواص قاي له يوم القيمة ما تشاري لاجنه  
 من الامم وحق الله تعالى لا بد من الدم والنو به **الا براه والحجس**

في كل حال

من آخره علم فعل كبره وكان المتهدد متميزا وايومن وقوع الضرر منه  
فمفعول اسفل الحكم الى المحنة دون الفاعل **حاشية** ومثله نضركم  
يرعى عليها انتم في التجسس واكثر انشا واصحابنا من العاشية والناس فيه  
يوجبون حكم الفعل على الفاعل دون المكونه ١٧١٧ ثم قاله لاحق له بجواب  
رجع **هـ** ومن خلف نصيب سبيل لا دخل على كذا ثم اخرجه على الذوا عليه  
لم يلزمه الدرع الاخره **هـ** وما فعل بقدره العار من سلطان وشبهه  
اضلاحه والخلص بالويه وما اخرجه عليه غيره من كذا فاستشفه او شبهه  
كان ذلك عليه والخبر على التمهيد جاز وان لم يقع بنده **هـ**

## كان القضا والاحكام

قال عليه السلام في قوله لبعض قضائه القضا فليص من الدنيا وضما  
على ان شجلفه لبعض من الناس قال تعالى اذ اذنا جعلناك خليفة  
في الارض فاحكم بين الناس بالحق واتبع الهوى فضلت عن سبيل الله ان الترس  
يصلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد ما تسولونهم الحجاب ولما  
كان من فضائل الدين زائبا ان توليت هذا الامر مثل ما حمله به في الاصل  
برايانه الله عز وجل وعنده ترك اتباع الهوى الضير على الاذى **هـ**  
مقام صغير واخبر شعارك البع **هـ** وتار خالجا واخبر ما تد من  
الكتاب والسنة والرجوع الى توالي ابوابك وكذلك في العقل والنقل والاعمال  
الصحي والبر والصريح والرائع السخي وكذلك خليفة وتكفي مع صحة  
اعتقادات الاصول الفروع مع وفاء من احوال السلف الصالحين  
العترة عليهم السلام وتقدم ماضي عننا من المسائل التي نحن بها وكنت الحضر  
عند سيرة البلوى عند الرجوع الشدي والظما وعظم الامتلا وتساوين  
الحضور في سياسة الحديث وابشارك لا تخم لاحد الحضر **هـ**  
خصه حتى تشيع كلام خصه وتجنه هل يثبت له حجة **هـ** واحكم على

المتهم والغالب ضرورة اذ لم يحج فثبت اكثر تجرعه بنفهم الله وعذابه  
في اخره ولا يثبت الحجة حي لا حي الى الصلح شسلة وانعم النظر عند الحكم  
واسخر الله كانه عند امضاه ومهل ليكي تعرف علل الافا وروحها  
ثم امكن الحكم لسانك فلا تستمر الاستسلا لا زوجه شس من مشدقه  
والنصف احد الحضر ولا قبل هرة والنصفه وبعقد احوال الشهود  
في انفسهم وصحة بشارهم وانصارهم وادانهم واخوانهم وازال الله الى ثلوث  
صحة الشهادة واجعل حواسيس لا يعرفونهم لذلك بعق امور الساسي  
واخرج عن وصاياهم ولا يتم وما حشيت طقة من اموالهم بعنة بعد  
الاستقصا في فيه **هـ** وانصف الولي المرتشد لاولي له وادفع اهلكتهم  
من الاغاة حازرته عادان ابايم في معاشهم ولباسهم وما حمله خالهم  
وزنايم وان كانوا من اهل العلم فعليهم وادفع علمهم واعطهم  
من محال طه السهبا واهل الفتا واحكم خط القاضي اذ شهد شاهد اعاد  
نقضيه او مرأه عليها اذ اذنا الحضر مسهرهما وكذا كان واجبا او  
امارة الحق بالاخبار وحا امضاؤه والبره ما لم يكن في حجة ونصا حازر  
امر سلع به الشبهة او يكون محال فالاصول المقررة خلافا من حاد لا  
تكم في حكم القاصي والخبر وان شهد الشهادة **هـ** حاشية وعند سار الابه  
عليهم السلام حكمه حكم الشهادة فلا يدراس عسا من نصح شهادته ومن انصح  
وليعبر فيها شهادته رجلين او رجل امراض رجع **هـ** واذا انزلت ازالة من  
الحود وانعزها الله فيج الناس عنك الامر يستعين بزيه واجت عن صاحب  
المجادنه كتابا ليغا عن الشهود وعن السبب وعلى ان وجه وقع العقل وما في  
في سقوطه غايه ما لم تسقط ما في وجه وان ابني الحد على الافا ورجع  
الشكاه لفسة الاثا التي تسقط بها فان رجع بعد لزوم الحد فاقبل رجوعه  
فان قضت من مطالعها ابا مته باسمه وامره فلا نص الحد حتى تطالعه



وتعرفه باسمه واسم امه وولدته وكيفته الصورة في امه فما حاك فافقه  
وان لم يتق فلا يخرج ولا يدس يطالعه اما ما فعل النضر ليقول اما لك  
منك على معازم وقد فقد المساحد والجمع والاستبا به في حكاك لم يقوم  
بما امر اهل الصلاح وكذلك الاوقاف والوصايا والطرق والاسواق والمناهل  
والمجاري بالنوايا المحتشمين يعز بهم ما يلزم من معرفته في ذلك لو كتب لهم  
كما في ذلك زعمت سوما وحددت خبرا او اما البشر عليك من جمع هذه  
الامور انتمية الى اماك فهو فنصر ما ن خطت وتضمنه حاكم فما  
ازاد الله اركان ما هذه له هداك وان امسح ذلك بعض الاشياء يستغنى  
من خولك من اهل المعرفة ولم يات بالاحتياط وعلى السكاه السوفيا  
ولكن للسلمين واذا اخشى القاضي المصرة من احد الخصمين يستغنى  
الحكم بينهما ولم يحكم بغير الحق فاعلة شتر لما حاق وان تن الحكم واخر  
التبديل حاز وكذلك الامام وكذلك يجوز للامام ما خسر اقامه الخدم  
كمصافة العذوة وحرف بالامانة فلا فيه واذا مرض الخصم رحل  
تفضل بينهما وحكم بينهما بالحق لم يستغنى واخذ من ولاية الامام والوالي  
لا نهى من مرض الخصم **حاشية** دالة على السلم حكم الخصم كغير  
الحاكم ومن اصحابنا خلاف في ذلك فصر القاضي في مثل هذا ونصر الشيخ  
الحافظ لذهب الناصر للحق والفعلة ابو يوسف قال الشيخ ان القسم المود  
والعقد شهرت شور للناصر للحق لا يلزم حكم الخصم رجع واذا حكم القاضي  
ما في كتاب الله عليهم السلام بعد تحضيا ان يلزمه الامام حكم نفسه فانه  
يعتبر عليه ذلك ولا يصح حكمه بمسوى من يلد من الية واذا اخطا الحاكم  
لزمه ما حكم به وان لم يوفق الاحتياط جقه فان وفاة جقه كان الخضا على  
سب المال ولا نهى من الغرامد والحكم ما يصح ان يكون مخالفا للكتاب السنة  
فانه ينقض و الامام اذا امر الحاكم ان حكم بذهبهم حكم خلافه لم ينترم

علا

حكمه ولم يعقدوا افعال انه ينقض حكمه لا الفضل في الشورى وهما هنا  
لم ينقض الحكم لا في الامام والراية حكم فلا ينقض ولا يعقد ما حكم خلافه  
ومن باع امه ولدهم استولوا المستر انما يكون امه وله ما جعوا ولا يعقد  
البغ الا حكم الحاكم فان حكم الحاكم بقضائه اسقط وان حكم بفسخه وجب  
القبول للحكم فان باع امه ولدهم استولوا المستر انما يكون امه وله ما جعوا ولا يعقد  
البيع قال الحاكم انه الزاوية الزاوية في حق نفسها وحكم الحاكم باحتياطه في نفسه وما  
وقع فيه البراء من الحاكم وغيره في حكم فيه لنفسه بل حكم خاض اخره وعلى  
القاضي ان يسأل عن بعض احوال الشهور لتبطل له الامور والى القاضي  
ان يكون اوقافا على معنى الخدم والعلم ليرى ما يقع في بعض الحكم ان  
تصطاف الخصم دون احد هما مصونا كان او غير مصون في الامام ان  
يأمر من ذلك لمن يراه لان رسول الله صلى الله عليه واله اذن للحاكم في قول  
اليهوده وفر قال هدايا الامم علوا والعلم في الحزام واهل في الحاد  
يلتون راسا من الزق في اليمن في اهل ابو بكر احدها ليس بالمال وقال عاز  
ضعة الحكم بها رسول الله صلى الله عليه واله في الرمي فتلون وقال  
فعاذ لمن يملون وقالوا له فقال قد وهنتكم من ضللتهم له فاعلمتم

**كتاب الخوذة**

**حد الزنى** واذا اظهر بالصبي حمل واذا عار الحمل من  
ابن عمها فانه لا حد عليها حدث حتى تضع وتضع وتستعني بالمواد  
بنفسه ثم يكتسب اياها ان استنجح كان يقول كانت اخرتها او كان يامه  
او ما اسمها فلا حد عليها وان استمرت على الامر فاعلمها ما به خلد  
ولا حور قبلها لا بها بغير فاما ان العلم بالزنى فوله ولا عليه من فان  
افتر ما حواره والا فلا حتى عليه ومن رضي امته وقال ضمت ايتها ابنك

وكان علي وحده التائب القليل اذ عصف نوم غالبه في سنة ذلك صدف  
 ولم يجدوا ان كان علي حاله لا يلبس على عاقل اثم عليه <sup>من قضي حارسه</sup>  
 المرحومة لزمه الخدسوا كان عالما اوجاهها بالبحر <sup>ان يحرم الفرج على</sup>  
 اشر من حاله واحده يلحق بالصبر <sup>فان اذ على العظماء انما انما لم يصرف</sup>  
 اذ الم يكن هناك لبس <sup>واذا استنزل الكاتب جارية ووطئها دور في كفة الخد</sup>  
 للشيء فان كان عذما ما ذواله لزمه الخد <sup>ان الاذن ليس مستحبهم واذا</sup>  
 استنزل المضار حازبه مال الصاريه ووطئها ولم يلبس <sup>في الوطئ</sup>  
 انه لا يلزمه الخد <sup>انه من يصح ملطه وكذلك الوافد اذ وطئ الموفد فلا</sup>  
 خد عليه ويلحق به السب <sup>ومن قضي حارسه الكافه فهو سعي ولا شيء عليه</sup>  
 لان لغة البلد شملها <sup>من تزوج انه عذره طعنها لتلثم استرافا</sup>  
 ووطئها بالخد لا يلزمه <sup>ان يكون عالما بالبحر وسوا وطينا سبها</sup>  
 ام ما بها لاجل له <sup>الا يعز ورج</sup> والعاشق اذ وطئ جاريه الغير يلزمه  
 الخد <sup>دون المهر</sup> واذا وصع الحارسه في مال الملك دون وطئها لزمه بعد ارتصع  
 اقامه الخد عليها من الامام وان لم يكن امام اقامه لانه لا يلزمه <sup>واس</sup>  
 رفاقه وعزوه من الامام من الحدود <sup>والا اقامه خاشعة ويد فالبحر القسم</sup>  
 عليه السلام خلا قال الناصر <sup>البحر عليه رجع</sup> وسهوا الذي يجوز له الطرائق  
 فزوج الزايس وان ظالم فبذره حتى يسقط العقل ليقع الشهاده على  
 معلوم لان البصر لا يحصل الا بشراذ الطير <sup>والا يقي منهم ولو اذ ذلك لم يع</sup>  
 وجوب اقامه الخد وداحت <sup>وجها الفرج والحسن فكون الحكم للبحر</sup>  
 والاحت <sup>ان كان في الحال لا نفا في الشهاده فمن يتقوا الاباح والاحت</sup>  
 لزمه الانكار <sup>ولا يدين ازعه ويكر ان يكون الامام راعهم لانه على يعرف</sup>  
 بين الامام وعزوه <sup>فان شهد ازعه بالزنى ثم اقر الزاني اسفل الخا الى الار</sup>  
 فان كثر فارتع <sup>انما سقط لانه معترف بالسقوط وكذلك الشهاده بالزنى</sup>

في  
 هذا  
 الباب  
 من  
 قضي  
 حارسه

واذا دللت امة الاذوخ لها لزمها الخد <sup>ان يدفع عن نفسها فحده</sup> بل يصحها  
 فانه نذر اعلى <sup>خدا</sup> والحد <sup>الحد</sup> <sup>ان يدفع عن نفسها فحده</sup>  
 اربعة محال <sup>بحكم</sup> <sup>شهادتهم</sup> <sup>لا يدفع احد المحال فيه</sup> <sup>حاشية</sup>  
 قوله عليه السلام <sup>اختلف</sup> <sup>محال</sup> <sup>يحمل ان يرد المحال</sup> <sup>محال</sup> <sup>الشهادة</sup>  
 وان يرد محال <sup>الزنى</sup> <sup>ان اذ محال</sup> <sup>الشهادة</sup> <sup>فصح</sup> <sup>عند جميع</sup> <sup>اخوانا</sup>  
 وان اذ محال <sup>الزنى</sup> <sup>فيه</sup> <sup>خلاف</sup> <sup>وذكر</sup> <sup>اخوانا</sup> <sup>للمذهب</sup> <sup>انه كاذب</sup>

**حد القذف**

ما <sup>ما</sup>  
 واذا قذف الزانية لم يحذر له اخل فدمه <sup>ولا يعز له ايضا</sup> واذا  
 قذفه <sup>وسلم</sup> <sup>مسلما</sup> <sup>اريد</sup> <sup>القذف</sup> <sup>ولحق</sup> <sup>بدا</sup> <sup>الجنب</sup> <sup>ثم</sup> <sup>باب</sup> <sup>سقط</sup> <sup>عنه</sup> <sup>الخد</sup>  
 واذا قذف رجل زوجته فوافقه <sup>فكل</sup> <sup>عن</sup> <sup>البين</sup> <sup>لزمه</sup> <sup>حد</sup> <sup>القذف</sup> <sup>ولا</sup>  
 يرد البين <sup>في</sup> <sup>العدو</sup> <sup>ما</sup> <sup>حد</sup> <sup>السرقه</sup>

واذا شهد رجلان على رجل بسرقه عشره درهم من خزانها فاعرف  
 بالسرقه <sup>اسل</sup> <sup>حكم</sup> <sup>الحرم</sup> <sup>الشهادة</sup> <sup>الى</sup> <sup>الامام</sup> <sup>فان</sup> <sup>لم</sup> <sup>يقر</sup> <sup>بمن</sup> <sup>لزمه</sup> <sup>الحد</sup>  
 والاسقط <sup>هو</sup> <sup>حكم</sup> <sup>العبد</sup> <sup>حكم</sup> <sup>الاخترا</sup> <sup>اذا</sup> <sup>اسرقوا</sup> <sup>من</sup> <sup>الخز</sup> <sup>فما</sup> <sup>فيه</sup>  
 عشره درهم <sup>فصفت</sup> <sup>ايدهم</sup> <sup>النعير</sup>

ما <sup>ما</sup>  
 من او اذما <sup>علي</sup> <sup>المحصبه</sup> <sup>لم</sup> <sup>يقع</sup> <sup>منه</sup> <sup>يا</sup> <sup>يكون</sup> <sup>غاضبا</sup> <sup>واحد</sup> <sup>عليه</sup>  
 بل <sup>النعير</sup> <sup>ان</sup> <sup>اذا</sup> <sup>الامام</sup> <sup>والا</sup> <sup>اكرم</sup> <sup>لا</sup> <sup>لا</sup> <sup>امام</sup> <sup>ان</sup> <sup>يسقط</sup> <sup>النعير</sup> <sup>ان</sup> <sup>الي</sup> <sup>فيه</sup>  
 ضا <sup>خا</sup> <sup>الحد</sup> <sup>لا</sup> <sup>يسقط</sup> <sup>حاشية</sup> <sup>فان</sup> <sup>ايد</sup> <sup>الله</sup> <sup>عيا</sup> <sup>اشا</sup> <sup>زدا</sup> <sup>الي</sup> <sup>ان</sup>  
 العزير <sup>ليس</sup> <sup>حق</sup> <sup>الله</sup> <sup>محض</sup> <sup>كما</sup> <sup>ذكره</sup> <sup>الشيخ</sup> <sup>ان</sup> <sup>يغفر</sup> <sup>لده</sup> <sup>الناصر</sup>  
 وذكر <sup>سائر</sup> <sup>اخوانا</sup> <sup>ان</sup> <sup>حق</sup> <sup>الله</sup> <sup>يغفر</sup> <sup>لا</sup> <sup>يحل</sup> <sup>فيه</sup> <sup>عقوبه</sup> <sup>رجع</sup> <sup>ومن</sup>  
 عزوه <sup>منه</sup> <sup>مثل</sup> <sup>ذلك</sup> <sup>حارس</sup> <sup>البين</sup> <sup>يعز</sup> <sup>و</sup> <sup>حاله</sup> <sup>وان</sup> <sup>تركوه</sup> <sup>فلا</sup> <sup>يخرج</sup> <sup>وقد</sup>

أمنت الحزب ود على غير رسول الله صلى الله عليه وآله وبعد وتعرض المسلم  
 للفناء ويترفع جزمه عورة الفاسق والعاصي بل باسم الشهادة  
 الآتية وأما الدوم أن تنسب الفاحشة بالمؤمن عام ففعلوا كما في الآية  
 على عابسه وأما هذه الفاسقة من الزنح وتعتز من شرف  
 الزنح وما دون عشره دراهم ومن وجد خلان في نوب واحد اجاز  
 منها لزم الامكان عليها وقال من يك كاسخ الزناه لا سقط ميزانه  
 منه لأنه لم يرتك فيه خطورا فكانه فعله ما يحرم الا ان ينقض من أحد  
 الحكمة فلم يأخذه حاشية قال آية الله تعالى في هذه حاله  
 لا تحرم الزنا ولا منع لأنه من اجازة الشرع وأذبه وذكر آية الله  
 داعي من المؤمنين أن قوله عليه السلام الا ان ينقض من أحد الحكمة يحرم  
 أحدها ان ينقض من زعمه الى الامام ففيه عليه الحد فاذا ائمه مع ذلك كان  
 متعددا فلم يسقط الزنا منه لأنه لسر له قلة والى هذه الثاني ان يكون  
 المراد به اذا قلته مع انك لا تنسعه من هذه الفاحشة فانه يكون معديا  
 ولا يستحق الميزان لأنه قابل غير زعم ومن كان يقطع الطريق ويغدر  
 بالرفق ويؤذي المفسد وسفك الدماء ويظلم الناس في عقوبته والبلاد  
 له ما يراه الامام والمسلمون

**الجنابات والقصاص**

**كتاب ما يوجب القصاص**

وإذا حث جماعة على رجل مات وبعض الجنابات ما يكون من مثله في  
 الأغلب ومنها ما لا يكون مثله في الأغلب فلم حاسبه كل واحد منهم ان  
 القود يلزمه جميعا فان نكح الجنابة التي تعلم انه يوت بها احواله  
 أقطع الرأس او التوشيط وتأخوت حاله من لا يعلم انه يوت منه

كانت

كانا كحاشية على ميت وإذا قطع رجل يد رجل من مفضل الكوع  
 ومطعها آخر قبل ان يذبحه من المرح من مفضل الزنح ما باليتني  
 عليه ان الخائن انما لا وفاء بما عاهد من قبل واحد منها ما باليتني  
 القود جميعا وان كان معاونه ولحق قبل ان يذبحه ان كان الظاهر من حاله  
 القمع من الكوع السلامة ومثل ذلك تعلم بالعود لير من حال المقتطع كان  
 ارض اليد على القاطع الا ان القود على الثاني ان التشنج الحاد واعتدلت  
 الاما ان سقط القود ولم يماجعا الدية لان القصاص من جسد الجود  
 وهي نوايا الشجاعت والشك من امور الشبهات وان كانا اياها فسمه  
 ثم حدثت هذه الحاشية الاخرى فأتى القود على الجمع ولم يضر خلت  
 الاوقات حين كانه نقل منها في تحت العادة ثم دفع الآخر استه  
 واذا قطع اليد الكبيرة فقتل على حد معلوم وانما استيقا مثله وحسب  
 القصاص والا فلا يلزمه الدية وسعدان وقيل على حد معلوم في التسليم  
 حاشية الضحية من ذنبه ومذهبنا انما عليه ان القصاص  
 في المذاكير جمع ٤ وأما العين فانه يمكن استيقا لأنه لا يزيد ولا ينقص  
 ولا يصعد ولا ينهد فان امتنع القصاص فمن باب جع ان لا يوقى العروق  
 ومن قطع اضعاف شئت اخرى او الشري شئت الثمن فعليه القود في  
 الاضع واليد لا تأخذ المعيرة ولا تعاد بعقوبة غالبا ٥ وكان الدية فما شئت  
 برئدا واضع ٥ من قطع يد رجل عدا ثم قلة عدا ان كان من الفعل  
 واجدا او مقاربا لم يكن له الا القتل وان كان الوقت متباينا كقتل لزم  
 القصاص في اليوم عشرة كان للولي وطع يده او لا ثم يقتل بانا لأنه لا  
 حكم له بانا انما استحق اولاه ومن رمى عدا فاعين وصادف وقوع  
 السهم جرت له العقاص لان الاعتناء بوقوع الفعل لا يجوز فيه  
 حاشية دية والشافعي وعندنا الناصر الذي عليه السلام لا شئ عليه من دية



او وضاض ياله فيه فممنه عند احد من السنن او جعفر رحمه الله عليه  
 رجع فيهما اذ ارى ضدا في الحرم فوافوا جرحه من الحرم فوقع السهم  
 فيه في الحائط فاما به في الشبه بالرمي في لا العقل صادر الا باحد او ا  
 بنين ابي في البرية لما روي فيهم اذ استشهد ساهان على رجل قتل  
 احدهم فلم يحلوا سعاد عما له التهمة المدا فعد ما لم يحكم عليه الحائز  
 في حكم عليه لرمية الا بغير اربعة ارجل حدوا للشيخ السوي في  
 رجله ولا رجلا له او اربعة ارجل صاحب الامران في حكمه حاشيا  
 الى بلوغ الضعفاء فان لم ذلك فادامه اربعة ارجل القضاة والذين فاقها  
 احزان لرم له في الميزان اذا فاقها لرمية القود لان في الزوايا اعلم  
 عليه السلام فاذا في الذي وقال انه الى من في يده رسول الله صلى الله عليه  
 وان كان فيه الخلاه واقع فهذا اصل مهم فاما مع الرزق وما فيها

### باب ما يوجب شقوق القضاة

ومن ثم قيل لما روي المزمع في ربه السهم فعلم انه ان ضحك ربة  
 قبل وقوع السهم به ثم وقع فيه في حال ربة لم يلزم الا الدية لان الحايه  
 بعد ان يقع حكم القضاة حاشية ودف السهم او جعفر رحمه الله  
 انه لم يزد شي في الاية فان حين وقع السهم في راجع الدم رجع فيهم ووردوا  
 ان الحائط مجموع وضيق فلا يلزم الحكم باحد الا ما حصده الدليل لمحضض  
 العلل جابر على ما دل من اربعة اربعة فيهم ولو لم يمسك في طقة فاذا  
 فهو جرح فلا شيء عليه فان ما دعه ان جرح في فاداهو من لرمية  
 الدية لكان في القضاة للشيخ والافاقس لرمية القضاة في  
 نعت حال القضاة فالانسان جرحه في ربة الحال ومن ثم قيل في ذلك  
 في فله انه لا شيء عليه شوق الوية والكافه وادبه ومن ثم خلا فاقص

وزنه المقتول في القاتل اهو فيهم رجل من غيرهم انه ان ما يتم  
 خارج ذلك لا شيء عليه وان كان غيرهم وكان قد وقع منه ما يقتل مثله  
 كان ما ولا جرح عليه وان كان من قبلا فخلص ما يخص من الدية  
 فاما العود فلا شيء عليه فان اجل عليه بعض الرزق من الدم والدية فقط  
 الدم وجرح الوارث من الرزق وفي قول الاخر من الرية وان اجل النكاح  
 برئت منه وانما باصعاز انظر من فم واد اقل احد المستلزم  
 صاحبه في ارجل الحزب لرم القضاة لرجل الدار وما فيها على الاجه  
 ويكون انما ويلزمه الوية الا فلك حاشية وهو مدق الناصر  
 الحق والساق في ذكر انوكا لم يره في حكمه في جرح القضاة فيهم  
 يذهب الى حقيقه رجع ومن ثم قيل في ان الشكر  
 قيل قوله بانه كافر وله حكم من ضايقه مع الكفار يقول انما لطلد حكمه  
 حكم الكفار وقول فاليه مصدق في ذلك ان كان ضايقه الاسلام لم يقبل

### باب في قوله وان من القضاة ان لم يستظهر في البريات

كان  
 باب العاقله وما يلزمها في العاقله يسمى  
 الى حيث يسمى العصب ولا يجد ذلك بالحج الرابع او الخامس في حفظ  
 وانكر التورث فيورث في ثلث السهم حتى يهيى الى العسله لان  
 شتيها بالنصره وحال الاسلام بذلك فورد السهم بذلك عن النبي صلى الله  
 واله في المجلس من اليهود والمسلمين فلا شيء عليهم يعطون معافاهم  
 وبقدر غنائهم بالمعروف فتسبى الى الحد الا ان يمتنع عنه جودا كذا  
 واعشار بالقدرة وانما الجاني يعيد عنهم وقوا في جرح من لرميه ذلك  
 والعنف اذا جرح لا يعقل عنه الا غرضه من اجل الشب ما جردوا

في

فان عدوا عمل عنه شبهة لان عليه نصرة وله ائنة هو الرد الذي يلزم  
العاقلة هو من الخطا وما في حكمة النصرة المحنوت ويلزم في قتل من قتل  
او ضربه هو العاقلة هم العصابة على قتلهم فان عجز الاو ثور انقل الى  
افانهم يمشي وتمايى جسد الى يمشي حشيش ثم الى يمشي ثم الى الي  
طالب ثم الى يمشي فاسم ملام يلزم صل واحد تسعة ازام في يمشي ولا  
يدفع بعد ذلك شيئا ثم يتقل الى يمشي ازام واذا مات في صل العاقلة قبل  
خلو الاجل وبعد الحكم بما يلزم وارثة ما يلزم الميت وارثان فل الحكم سقط  
واذا كان في العاقلة عجز وقيل لم يلزم العجز ان يعجز عن العجز بل يلزم  
جسده اذا كان عجز مذكوع وعجز النصرة خطا والموصح وما يوفى  
يلزم عاقلة والمسلم التي فيها الدية او بعض الدية او

الجزومة هو وفي رجل صرت خلا موضعه وضارته فاسمه او  
فاسمه فصارته فمقتله هذا الامنع وهي نصرة فمقتله حتى يهشم  
فاد اشمتم لم يحكم بالهاشمة حتى يهشم السيف واما ذلك بالثقلان  
جذب بعد ذلك شرا به كان في الحية الارض واذا وضع الذكريم قطع  
الاشم ثم في واحد او اوقات معارته فعلية دنان فان بدا يقطع  
الاشم يقطع الذكريم عليه دية وكلمة لا يقطع الا شرا يقطع  
منقعه الذكريم وان لم يضره العضو الا شرا يقطع الذكريم اذ فيه  
قائمة فان قطع الامن دية كاملة ولا يكون فيها حكومة كمال الا  
فما حتى عتده خاشية والهاء اشارة الناصر الحق عليه السلام  
والضحية من يديه ومذبه شيئا يرامنا ان في صقي العشر الدية  
رجع هو واذا دخل السهم اربع اصابع لم يعلم حاله الا بالمشاهدة  
او قيام الشهادة فان دخل السهم نائجا كانت جافه لان الجافه ما وصل

الجوف والسنه على المضارب ما جافه والسنه على الخضم ما اعلم حقه  
وعوارث امان الحكم فيها فلا يلزم للحاكم الا المشاهدة في كل ما يركب  
او السنه في كل ما يعلم من سباده الشهادة من السنه من صاحبها  
ان يرضى بذلك الجاني والبعد عن حكم الارش الى الجاهل والسنه اذا  
وقع في الصدر ودخل الصفا ودون ذلك قليل فانما يجوز جافه  
بلا اشكال فان وقع السهم في سائر الاعضاء التي ليس فيها حشم  
مقدرة فذلك ترجع الى نظر الحاكم واصبح اخلاق القول فيه سمي معلومه  
وليس في بعد من قول الشيخ وعرضها انما عن رسول الله صلى الله عليه  
بل يكفي ان يكون موصحه اوهاشمة او مقله او امه فمقتله هي  
المقدرات في السنه الشريفة في الشقاق حكم على علم وهو  
عدنا من الاصول المتبعة وسائر التماح موقوفه على رأي الحاكم  
كما نص به المشاهدة من سعتها ووضعتها وحقتها وهو يتناول  
يخش ان يوقع في ذلك على حد وقد قد يعرض اقل العلم بالخرجات  
القاسية فما في فيها الى اقامة ورا معلوما ونحن لا نرى ذلك الا في  
الوقوف منه على غايه لا يحاور لحوان اخلاف الحال فيه وله مسلكان  
اما بقدره بالتقريب العياش على السجاح التي وزد النظر فيها واما  
بقدر ان يكون المقتل عبدا وكم بقصه ثلث الجزا جده ثم ينقل الى  
الدية والاوجه فما نرى والله اعلم هو وروى ان عليا عليه السلام  
امر من اضل احد عينه ان يشد على عصبه الصحيح ويظهر الاخرى  
ثم امره باخلاق المسدوده وامره بالنظر ثم فاسر البقاوت منها وهذا  
محمول على ان الخضم صدقة والا فالحكم فيما نراه ما ذكرنا هو دية  
الرجل واليد سواء واوجه الذي ان احب ما يقع واما جعله لك  
كذلك لاجل الشرح انبوى فانه خاب ذلك واذا كانت الجزا فتمس

فحكمها حكم آخر احتج ان كان في الحرف في الحائض وبغير المنافع  
في الامور المنصوصة لا وجه له لان الله تعالى في الحيض والنفاس  
وهو علام الغيوب والموصحة يكون الا في الرباب فان قيل موصحة  
غيره فيها حكمية ولكن لا سيما في الشحاح والحائض في الحيض  
الامة في الرباب واستأجول الله من يوم الحكم لانه اليوم الذي لم  
فيه الحوائض استقر وثبت وهو قبل الحكم كجزء من التوبة والشفقة لاهل  
الوجوه والاشباب والحائض الى الحائض في الرباب ان يرفع الذهب  
والفضة والماشية وله ان يعدل الى الامور عليه في ذلك  
**حائض العبد والحائض عليه**

وفي عتده جل قبل ولا حظا وتعلق الحائض برفقه ثم اعتقه  
ما رخصه بعد ذلك ومع وزنه المقتول من استرقا فان العتق لغيره  
لان وزنه المقتول لم يعلو حقه بالعتق من قبل وجهه وامانة ملق  
بها من وجهه دون حيد والذي يلزم مواده ومعه ما لعه ما يلع  
لان الحكم مستقل الى ماله لتعديه في عتده وزنه صان منه له زيد العتق  
فان اعتقه مع العلم بحائضه فان دمه العتق الحائض الى ماله  
فكانه احتار او ش الحائض ما يلع من وزنه الله والحال فيه  
فالحكم بغيره فالعلم والمهل كما يرى في رجا حتى على عتده حائضه ثم  
اعتق العبد حتى عليه احد في حائضه وحيل الحائض المبتدع  
منها والمناخه ومات العبد لم يعلم من اي الحائض مات فخرج نايه  
منها مما يؤمنه في الاعلان بعتق العبد ونصف العبد للمولى  
ونصفها الاخر لوزنه المعتق فان علم الحائض المقتول كان على  
الحائض على العبد القميد وعلى الحائض على الحائض الذي لم  
عتد بقطع يده او غير ذلك لم اعتد بملاهم شتر الحائض ومات

منها انه لم يرد فيه العتد من الزينة ان الحائض جنس ومعتق فعتق  
على عتدوه العتد من شتره وعتقها في حكم الواقع حاله الرفق  
وعتد الحائض صفان ابتدا العتق وتوقع العتق بدليل انه لو مات  
الحائض في ملك الحائض لزمه جميع احكام الحائض في ماله عتقه لا يضر  
الحائض ولا يلزم لوزنه الا جزا رتب فان حائضه مواده واحده ما  
يلزمه والالم رتب عليه التسليم متى سئل  
**ما يضمن به النفس وغيرها وما لا يضمن**

ومن من عتقها فاضا كتيبه فسقط بعض اسنانها او بها جلد  
على قدر ما يراه الحائض فان حكمه دون زنه الموصح كان على الحائض من ماله  
وان كان ان شها فاقوتها وعلى العاقلة واذا اراد بعض اهل السلسلة  
بعض نايها لطلب سلامه الكل فان ضامته على العتق منه ومن قبل  
كلها لا حرم وعليه له منه وان كان كسبا وهو منه مثله لان اجزاها  
تختلف في التفرع والكسب ومن كسب ابيه او رقبته فليس الرأفة  
تجته ما لا سقوط فانه يلزمه ما جنى ويكون على عتقه لانه ان يكون  
موضع سلف من يقر به لا يجماله فانه يكون قاتل عتد ويلزمه في نفسه  
الحكم ومن يعتق فاولئك كذا ورطبة في شترع من شتر اربع المسلمين  
او شترع من اسيرة او كرههم لزمه ما عتق كذا فان كان في نفسه او  
البرته او الغنم او عتد ذلك من المباح لم يلزمه وكذلك حكم العتق والقرن  
اذا كبتا على الانسان فان قتلها او جرحها دما عتق نفسه فلا شيء  
عليه ما لم يدخل اليه صعبا وحش الا حق له في دمه فلا يلزم صاحبا  
فعلها منه المودع اذا عتق العبد الودعة في حائضه فهلك فانه ان  
كان عتد شتره قبل او سقيد الكتاب والارادة ما استهتد بعض الوفاة  
لعن عتده استقى ففعل او ادعى لي سيديك ورجل عتد الميسر



يسكن الامة اربعين مثاقا فان كان بعضه في امن كور ان بعضه في قتله  
 واذا اقبل فسله من احزى ستة وجرى سبعة ظلماء كان ذلك ليل الواب  
 احذر الظلم وقد يقرب الله حتى على يديه ولم يعلم من اثم هزق الارواح  
 بقدر وبلغه ربع الجمع من الحناب والذوات الا انها من يديه عشر فانه  
 بسط على الخلة وادار من رجل شاه معجها وحقا اخراف موبها وكما  
 قاي بالثقلتها وقسمها اخرا وازنل بها ان اخرن ان الذي عجي كضما  
 لها ان كانت ملت عليه لا يحمله ولا يجد له كنه كالمسطحة صفر وما نألهما  
 وان كان الجبال ملبسا فالذي ايضا يصير مع الحائي يكون كالشرك في القبل  
 ومن اخل القم لومة قومه ما اخل ومن كسر ربه كسر احمير عليه ارض  
 ما نقص من القيمة وارك لا تحته فانه عليه العمة فامله والهم حاشية  
 والمزاد به اذا ترى صاحب الهيمه والامى عليه ارض الفطر والهم لها جرح  
 وفي يديه وفعل ما شى عشر فاصا بوم جزا مات ومن احد الملة رجلا من  
 الاث عشر ضربه انه اذا لم يبق ان يامه له بالاضرا بها صا بوم عشر فقل  
 خاصة عتبه لجل عليه فاقفا كجوده فعمله الجديد انه اذا كان معتر عليه  
 سقط حكم بالحكمة وليس عليه ان يلعن جوده دمعاه عتبه ولا ما يرد حكم  
 لو انش على نفس العبادى وادار ان يسله فاقرا ام سلم قبل ان يصنه التهم  
 ان الية ملومه وذلك لدية العباد ان يلقه **الفصل منه**  
 بان  
 وفي رواية اقبلا بغنا شيئا وتوعدتكم جزايات كثيرة بها الموصحة  
 وما فوقها وما دونها ولم يترج احد جزا حنة على معين ان الشمامه لم يترج  
 النفس وما دونها الى الموصحة للوبه ارشام مقدر اما على الية وما ينقل  
 على الاسلام ومنهم ما دون الموصحة في حكم الناق لا لافا فاه الى الية وما لم يترج  
 منه العتامة فاذا انقر هذا الفصل كان الامان على خمسين رجلا ما مضى

ولا علم من اصلك وشراده فعتا فاذا انقر ذلك التزم الحاكم الا ان القليل  
 قوماه واذا اقبل طافان فماتهما فخر من امراه من احد العسل ومات  
 وحلفا ما فاما ولم يترج فاقا فادعى انهما قتلها على احد القبله  
**الحوادث** ان مسئلة القسامه حكمها مبنية على الشبهة ٧ بها  
 ما لم يترسقط فكيف تحالوا اسقاطها بالشبهة فاما اثر ٧١ لا خير  
 القبله من غير تعيين الا شحاق فهو كالتراء لنصوا قبل القرية غير معين  
 فلا يخطى التراء بذلك فلا سقط به القسامه ٧ ان الزعم قد يعين على  
 الختم من يمين يكون التعيين الجاهل هذه شبهة الزام فان كان القبل  
 متعينا بعلته فالعشرة والخمسة او اذ فلا تسقط حق الاب من اليمين  
 وكان القسامه باقية للام لان مرجع القسامه الى الجاهل من القبله التعرض  
 يقع في ذلك وان الام تخلف الختمين من القرية وتلزم الية للكل ولا  
 تسقط نصية الاب منها الا بالامان فان انرا سقط جفته او ادعى على جله  
 معين او رجال معين سقط وجع الحكم في ما به الى السان الا ما ٥ واذا لم يوجد  
 الختمين ختم الامان على من ومنهم حتى يلقى الامان حسيب شيئا واذا  
 اخارا ولما القيل في القسامه للمرجع جاعه وبهم من يعلم القابل ان الميراث  
 القسامه هي ان يترجوا ما علموا وما فلو او فاديه فويلهم قلمه فلا ان يترجى  
 اهله على من جزه الجاهل وتسقط القسامه بذلك ولا تعيل فويلهم قلمه  
 فلا ولا شهادتهم الى مرجع او القبله فاذا علم ان اسنانا قلمه فالوا  
 ما ملنا ولا علمنا فالمد لا فلانا ليل يلزمهم الجش وطهرهم العقل والعلم  
 من العتاك منهم القسامه الا ان يعتبر او كيا القبل الذعرى على رجل معين  
 او جاعه مخضوصه فلا يكون لهم الا البتة او من المذعرى عليهم وفي جله  
 اقر فيه جاعه والمراد ما قلوه وشهدت بان انه سقط عنهم القليل  
 اذا قبل منهم وضح ذلك بالبينة او اعترفوا به قبل شيئا ولكن ما ملنا كما



[illegible]

فما هو ضي فيه انه يخالف بعض الوضوح لا ترجع الى الامان والاعمال  
عقد من الامام او احاطه به من الوضوح بالدينه فاما بخلاف الشرح  
واما من يد جعفر عن بعض الرواه من اوصى لانه نصف ماله  
له وجه بالتصفى السابق الحق الوصيه لانه لانه يتبع ذلك القدر  
الاول وجه يكون من صدقاته فان ازاد الوصيه لم يصح به تمامها  
واذا التزم من غيرها لم يكن صحيحا لها مقدارها فها هو او اعني الموصي  
يسأل على رجل لم يوص له افعان كان من جرح واجب لم يصح هذه  
الوصيه للمخبر لان المخبر في الرجوع الى الامام فان كان من غير واجب  
نبت ما عساه المتعبد لم يكن بدله فان ترك الوضوح في المعتبر من  
حيث لم يرض منه اخيه عن شيئا وجعله بعد عنه جائزا فها هو لهذا  
العرض حاشيه حتى قيل الوضوح شيئا اخر وامان يدفع بعدمه  
لان عليه السلام يكون الوضوح بعد وزا بالاحتراف لانها الترخيص باعت المتعبد  
ومن قبل وصية رجل بعدمه ونصرف فيها لم يحل له العلم منها والرفع  
بعد المصروف واذا اوصى رجل بصلاته شهرين شهيد وكثيرا كالكثير  
بصفة الترخيص من الترخيص او الشهرين بغيره ومن قال لا يرثي الا فلان  
فلا لم يقتضيه الاخرين الا انه من الله تعالى فان اوصى ماله اولاده  
واولاد اولاده فها هو وصدا اولاد اولاد فان اوصى اولاد كل واحد  
اوصى لاقية بصفيتها الى ان ينفذ لا خير بلا شر وانما في هذه الامم بعد  
الى نقابة غيرهما وبلغت بين المسلمين الانسان ثم تقسم الثلاث على الخلفاء  
جوز المسلمين في ما جها والناهي الامم فان مات قبل ذلك من الوضوح  
الى صاحب السر الا ان يكون فواستعملها وما لا الى فالتنبيه الوصيه  
لمساكن فزيد كذا وعلمها وذلك الى الوصيه لساكن فزيد وعنده  
فان اسرط الخلفاء في موضع معتق الاضيق فاما ترك الوضوح من فان يكون

مشهد المسجد الذي هو من زاوية من البيت لأنه لا يعلق به غرض  
 صحيح ومن الذي يضمن لمن يسأل من خارج الباب أن لا يخطئ  
 المسكين دون الفقراء الضعفاء فيعطوا أهل البيت من ثيابهم  
 لم يسأل من ثيابه السؤال ومن الذي للطلاب يفتح هذه الصدقة  
 حاشية وذكر محمد بن عبد الله الشافعي في سنن أبيه في الصدقة للجهل  
 أن الوصية للطلاب لم يعلو به غيره ولا حرفة عادته عليه ولا حرام  
 ملكه فإن لم يدره وعلوه المستلزم منه تعظيم ما عظمه الله على من  
 البني الحرام والآن في إشباع الطلاب ضرر على المسلمين رجع من أن  
 يصح بغيره في مسجد معتبر في خرقه إلى الخارج وإن ضاع  
 بقرابه الأمن فهو على وضوح هذه الوصية لا في أذهان الخبير في  
 المتصفح يختلف فيها من أن يتأخر بغير موضع شيء عند مشي  
 ويعذر له فإنه يفرح بغيره ويصل إليه بغيره بغيره الخبير  
 في أن ذلك أقرب إلى عرض الموصي من تعريضه الموضع ومن قبل  
 بغيره لم يسمع به وصائب ولا قاله حاشية الشافعي على ما له وذلك  
 الذي تعلق أنه لم يحسن من الإمام أو الحافظ حاشية ذلك أنه إذا دخل  
 قبل زيارته واستعد عليه فيه ما به في يد الإنسان على جهة الإحسان  
 عما عليه السجادة عليه أنه أن يعلق في جانب داره ما له بعد  
 وفائدة حارة ذلك من البيت

**باب ما حرّم للفقير فعله وما لا يحرمه**  
 الوقت إذا قل الوصية وحضرته الوفاة فلا يبعد ما ذهب إليه  
 عليه أن يوصي بانه في صدقة ذلك في صدقة عليه في صدقة إذا  
 أخرج الوصية من غير ما له صدقة من ثيابه من ثيابه ما له أن يوصي  
 من ثيابه ما له من ثيابه من ثيابه ما له من ثيابه ما له من ثيابه

الله

له الآن أن يكون وصته بغيره فإن أخرج بعض الأوصياء من غير أن يوصي  
 ولم يشرط الموصي عليهم في غيره فبینه الاحتجاج حارة واحدة لها  
 على اعتراضه ولا يكون بعد ما لا يتم خلافه وأما أخرج الذي من ماله  
 لم يجمع بين ذلك والوصية فيه في الصدقة في الغنطه أو المأذون في  
 الموصي في ذلك حاشية قال في الرجوع على الذي لا يوصي حاشية  
 عنه فاشترط بعض الورثة من أجزائه لم يسقط الحق في الصدقة  
 ولم يمتد ما يحضه فيما بين من تركه الموصي فإن بعض الورثة قد  
 مات لم يتركه في صدقة ما حشيه فإن كان صناعه وارثا يطلب وصية  
 حاشية وأما سلطان في صدقة لا يرضى وأما ساعد من ساعد  
 الوصية ومثله أشار المؤيد بالله في المسائل في حق من أوصي بغيره  
 أو من قبل لم ينجح في عمارته ولا حاشية في حق من أوصي بغيره  
 فاستقرضه لزمه وقاؤه وتسلمه إلى من قبل في صدقة أماسه وأما  
 على حق الوصية في عمارته في رجل العمل به بعد ما مات الأوصي  
 وأما من أوصي بغيره في تسليم الوصية إلى من يستحقها أو إلى غيره  
 الآخر ويرجعها جاز في ذلك في مال الموصي لم يصدقه الذي ومن الذي  
 يتخذه من حرره من أن لا يجد عن اقتداره على حق الوصية  
 عمله وإن لم يعلق حج الوصية عنه الموصي ومن الذي يعرض  
 زوجه من ماله وما له بنية الإف في صدقة فاشترط الوصية عند المال  
 فيهم وأما صدقة الغني التي لا يوصيها إلا الغني في حق الموصي  
 ذلك قبل الخلق عن الذي لم يصدقه ما فعل رجع على الورثة ما صار إليهم  
 العوق فإن لم يصدقه في الأصل حاشية قال محمد بن عبد الله  
 ابن المؤيد في الصدقة تحصل المسئلة على ما ذكره أخصا من الذين لا يوصي  
 أما أن يكون مستغنياً لما له من المال فإن لم يستغنى فلا يصح صدقة

له الآن



الى صفة ولا سيما ما فعله الوصي من عني وعنه وان كان الامر مني  
 مسعور والمال فان العرف بعد هذا الباب بخلاف اخراج الدين وسعي  
 العبد للزينة فيما اراد على الثلث الوصي ومنه رجع ثم واداه الوصي  
 على الدين ما لا بد حارده ان كان الدين مسعورا للمال حكم  
 عليه جائز خارج الحكم فان ظلمه اهل الدين وحسب عليه الايراد الحكم وان  
 اجمع ايم ويلزمه الغرم لما افق على المصير لعل حق العتق للمال رقة  
 ولا مسمع لميله العاصي فاي للمال رقة فافق الوصي من ثمة  
 على المصير لم يلزمه شيء وعنده تسليم احدى الارض مع الارض للغير  
 من ثمة فافق المالك وان الدين مسعور فاي واما على الوصي  
 مع مال المرحى الا بعد المطالبة الغرمما وحكم المالك فان اذعي عليه الاضرب  
 انه ما بعد دون القيمة لم يلزمه الى ما علم الا ان يشه عادله انه كان ما لا  
 يفسر الناس عليه واداه حكم المالك سبع السعة لم يحل الوصي التبرع  
 لغيره السعرة فان تبرع بها بعد الحكم بطلان فاضا لنا لانه كالعاصي  
 وما اذعي بعاره مشرد ومنه والوصية لا بد لها ما حاز انا ارجو ما  
 المجمع فان كون امثل امز الوصي في الشبهة منها وفي رجل اذعي ثبات  
 له ليدفعه الوصي وكذا المدة في اية ما وسلم ما فيها الوثلة المصير  
 ما ع شهمه الموصي من اذاعه ذلك السابق في ان يفسد الثلث فان الوصي معدي  
 في السابق عليه الضمان فان في المال سبعة اخرج الوصية ما من  
 الثلث الا ان خير الوثلة ذلك خارج الوصي فان وجه ما بقي من الثلث  
 المحبة ولم يكره سبعة ولا اجاز الوثلة ما اراد على الثلث بالعدل  
 موافق الحجة

**اخاه الوصية**  
 ما في  
 ومن مات عني نور سمعوني ماله واوصي بوصية فاحازها اهل

(الدينون اربعة)

الدينون ان هذه الوصية تصح في ايمانها وليس للدينون اعتبار  
 عليها لانه مع استعراق الدين لا رتبة له واداه الوصي للزوج ان  
 اخوه امز الوصي لم يخير واوصيتها لادان الصنع فقال الزوج انا اخرج  
 من رعي وصيتها ان ذلك يتصور احازه منه في وصية اذا كان يتعلق  
 بالدين وان كان يتعلق بالمال فلا حاجة الى الاجازة

**نوازل المسائل**

نسيان العزان هو اخراج احكامه ونزول العمل به والمعلم واجب  
 نادر الصانع من عتق احماء وكجزا من مصلحهم من طريق الحساب  
 ومن مرفعة عايد الحق وخبره المستر في يوم دون يوم والحوار في  
 كثر من دوزخ وان لا يكون مشركا ماله على ان ان يعقد تعظيم الحق  
 وعظيم اليوم والطريق وان لها اثر من قبل انفسها في البيع والضر  
 وما شئ من ذلك في المبلغ الشرك والدية تحزن ذلك كله

**كتاب**

**التبشير**

الامامة لا تنقح بالعقد واما مامه المخصوص لصحة وان لم يتم فان  
 دعاو حجت اجابته وان لم يدع جلاله على انه عازم على القيام بعد  
 التخصيص بخلافه يتبين ان الله فاه لا يثبت بينه وبين المخصوص الامانة  
 الطامنين والدعا الى الشكامة والتمثيل للقيام ما من فان لم يفعل  
 ذلك لم يجر انما ما ولو فعل ذلك لم يجر وجود المخصوص عليه القاعدة  
 لم تنقح اما قبل الامام فهو المخصوص وان لم يتم لغرضه ونقح اما ما  
 سبق المخصوص دون غيره من الائمة ويجب على العالم من الرعية  
 البحث عن سرايط الامامة مفضلا وعلى العاقل معرفتها بحمد الاما لا يستهان

[illegible]

ويجوز ألا يحتمل انتصار الحق من الاجناد بما حسن من الدعاء وان كانوا قبيحا  
 كما امكن رسول الله صلى الله عليه واله تعالى عاتق طغيان اليهود ما  
 يقال له بعد نصرته صلى الله عليه واله ويصلح بالخمر ومن الذين ان دعوا للفساد والكفر  
 بالهداية وما يحسن من الله كانه الدايه كطول العزم وسعه الرزق  
 دون الترجحه ولا على الامام محمد بن ابي بكر بعد استنهاضها واداء  
 فان الامام سعه نفوس بالمجاهدين في المصالح من المستأجر والمناه والظرف  
 وعزم ذلك لزمه الامور وان كان الحال يقصر عن ذلك ولم يصير لينا  
 لبعض الاعراض كخلافه في مدسوقه له المستأجر للمجاهدين كما فعله  
 الحسن الفخي عليه السلام في اخذ سنن ومسير رسول الله صلى الله عليه واله  
 وعلمها خفايا لاجل حاله من زاي شازا من الجهاد وهو لم يكن يتفقد  
 بل المصلحة بعد استسقاء الحال فوه الذين لانه ندانا لاهم والحرب  
 في ذلك الى الامام دون غيره ولا يترك في الامام من مقدم بره اموره اليه  
 وعلى الامام التحرك فمن يضل لذلك ولا امام ما حذر الحدود وابتاد الامور  
 العظيمة الى ان يعضل عن العذر بما فيه العسه وذلك لا يترك الحسن  
 فله وخول الامام ان ثواني من لا حجة به اذا غلب على طه صلاحه  
 لذلك وقد ولي رسول الله صلى الله عليه واله في عتاب من اسيدنا في استلابه  
 على يده بدور حبه وكان الرضا ياتيه بابا وبعليله الاسلام في مقامه  
 ويرد على ابيه اعدا الى الله والياعلى من طاعة من قومها في  
 ان يهز البروت وابتاله في من سعه الدعوه وحل البلاغه الدعوه  
 واجاب الحجة عليه فانما الوعظ والتصحح ولتن المصاحف  
 جئت عن وادب ان الله لم يفعله ولا امام ان اخذ المال على  
 وجه العقوبة ولدان يعظه وهذا اذا احدث بغيت مخالفه والافعال  
 وان احدث ما لعلبه والتماس فهو في الوجوه علة التي فيه ولما

في وقت الجهاد وما افعله الظالمين ان يلزم اتفاق المال في سبيل الله  
 مع الجهاد ما يقدر لعل الله سبحانه ان الله استقر في الله من استقيم  
 واموالهم ما لم الحجة وقوله تعالى يا الذين امنوا هل اذ اخبر على كآته  
 نكركم عدايتهم اليه الاله وما كان يحق مقابله تركه العدايت اليه فهو واحد  
 ولما ان نكره الناس على فعل الواحد وقد قال رسول الله صلى الله  
 عليه واله فما رزناه عنه اجعلوا له ذنوبا من فان تجاوزت البلا  
 فاجعلوا له ذنوبا من ذنوبه وهذا امر والا من يقض الوجوب  
 واما قوله تعالى ولا تسألهم اموالكم فقد كان ثم تسع بقوله على حدث  
 اموالهم صدقه والاخر اخر من السؤال اياها وحول الاتفاق بطلب  
 بعد ذلك وللايام ان يلزم الرعية الضيا فله على قدر ما يراه من الصلح  
 لمكان الوايه التي جعلها الله عليهم وان ينصرف في مصالحهم ولو صد  
 عدوا الى بلد فيها شيعه وزيست جمعهم على زايه لكان لان احدين  
 اموالهم ما دفع به العدو عن انفسهم واموالهم وجرمهم وان خره اكثرهم  
 فالامام اولى بذلك لكان الوايه العامة وما جكي عن كثير من الله عليهم  
 ما لا خلاف ذلك فلعن فان معهم سعه اذ لم يكن زايهم عدو شيعه المطالبه  
 جاشه انه روى عن الهادي الناصر عليه السلام وعنه من الله  
 انهم لم يتجاوزوا اخذ الواجبات حتى روى عن الهادي ان اقراسيات  
 بغير شعيرة ولا علف في قرية من قرى اليمن ولم يأخذ ذلك العذر رجع  
 فاما نحن فمنا في وقع عظم العزوبه واحنا الى ما سين  
 الخدي من اوله لان الحق فدا كان ان يدرس والقبض قد فشنا واستفهم  
 كما علة من علمه ومن علم ان آلمه ونهيه فيه ما نمر وح عليه ان ياتيه  
 ونهاه من فعل مرضه او ستر عورة او ترك شي وان لم يعلم ذلك

حارلة ان تسكن عنده ولذا ان يفر كثير من الفرو على ما يستجيبون  
معدني مدافعتهم ولدان ينعمون بها فيهم والامام يوحول في ذلك  
الى بطريرك ورجو ان يرضا الله سبحانه من استبصاره  
المستدين من العرب والعجم فيسفر في اقطار الناس على الدين  
ولما ان يعاين بالمال من ظلم يفتاد في الارض وينظر في  
مراجل يده ولمس من الخير عليه لئلا ينال الناس على الظلم بل يقع  
الانحراف خيفة العقوبة **ولما** ان نواس اهل القبيل بعض  
العقوبة الى ان يتنوا من قتل العباد ولما ان يفر الظالم حشيه  
ان نجم منه ما هو استبد منه او يفر من بصره الحق ما هو وفي منه  
وكجز عقوبة من رد الرسا الى الحاشية كما عاقب على عليه السلام  
المختصر **خاتمة** مثاله ان يامر الامام الناس ان يعاملوا  
سوى البرزاهم والبرما من متبع بعض الناس ان يسمع سلعته بذلك النوع  
وتريد نوعا اخر ما على الامام عند فلا امام عقوبة على ذلك جمع  
ولما زور في علومه الى محمد صلى الله عليه واله انه قال من ادرك الزيادة  
طسه بها نفسه فله اجر ومن حزن احدنا ما منه وبصفه باله غربة  
من عزما تجم **وما** جعلناه طعة لئلا يضره له في الدين وقد  
فعل رسول الله صلى الله عليه واله بالعباد وجعل له طعة في عمل تزايد  
وحوف المحوزة القرى والقرطية **خاتمة** العربان هو لقت  
لرجل من البراة رسول الله صلى الله عليه واله بخارن في اسلاح  
فقال من هذا العريان فلم يزل في دعاء الناس انه ذكره محمد  
ابره **المرجع** وكذلك اقطع النور هذان كتابه يدك عبد المجول  
الى الان واقطع الاضراس من جمال الملح ما زلت الى ان رعت بعض

اصحابه وكذلك فعل لا يكثر دمه الخذل حتى رده فسله الى عذر ذلك  
وهذا لما كان الدين والهبة يتم عاين اعطاه رسول الله صلى الله عليه واله  
اهل العسق والحق وهو ما ان الله ورسوله **وارى** نيت الا عدا وهو  
زاي الهادي عليه السلام وعقله وكان محمد بن هبة عليه السلام لا يستجيزه  
وان يرضى المحيى معمد على قوله على واعدا والم ما استظعن من  
قوه فاستظعناه واعدا فاة لمفسد الابن هو اى الاحواز الربى  
به نعدان لئلا يركب الا رهابه لا غير لئلا يفرح من ذور قوم فان قيل منهم  
الصبي والبراه فلما وكذلك الحفازة **وارى** في الغاه به في حريمهم  
وان يقولوا ولا ذهم او دخلوا منهم لئلا يفرح العباد والاد من شترهم  
وكن يقول بهذا الحزم من ان العاقل عليه العسق من نيتهم ورجالهم  
والعبد الصالح منهم حيلة فحال هو لا اسليه حال الكفار منهم بحال  
المسلمين واهل القبلة من الفسا والمال ولسن **وجوز** الاستعانة  
بالفساق على حرب النظمين ورسول الله صلى الله عليه واله فبر  
حالف اليهود على حزب قريش وعية فاهالى ان يصوره بالعذر يوم  
الاجزاء جدد صلى الله عليه الحلف به ومن حراعه وتجديد  
الحلف الذي كان بينهم ومن اسبه في الحاقية على من شره وكما تفت  
كان ذلك شيب الفخ وكان حراعه جمية لصح رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وكما فرهم وحالفهم في مدح وغيرهم فاذا حاز لا يساعده  
بالكفار فيطربهم **اولى** حوازه ما لفساق **اولى** وهو وظائف من امانا  
عليهم السلام وعليه حمل استعانة على عليه السلام بقتل عمارة وبه صفة  
باصحابه يزيد صفين لمره الاجرة وهو يقول في اصحابه **منا**  
يشهد نفستهم من حداثته لجد الامم وناحرهم عن الجهاد و



وانتم رؤساء عظاما وحرمة عظمى التهادي وتقدم انما بهم بعض  
 ذلك بعض منتمو التهمه ان بعضه كان يلقه وهم على السوء منهم اهل  
 العباد واسمي الحال اني مرافهم وحلاهم عليه حتى كان معه تهمه اهل  
 بعض انما هذا الامام يرضى الاجاد لبعضهم انهم كالمهجج انما يرضى  
 صلى الله عليه وآله في القرن الاول وقال صلى الله عليه وآله حبري العرب  
 الله بعث منهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم واهل ائمة ائمة اسجد  
 الامام ذو العرش او ما يدعى حرامه معه فمات رسول الله صلى الله عليه  
 وآله حله سمع من يرضى منها ما ان اسامه من يومه او لم يرضى كراحم  
 من النسل وانه على مرقه حرم منه من المجازين والاضا انما اجمعه  
 ان يرضى عنه سمع فان على من مر له اسامه على وان مر له انما يرضى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله والى ائمة ما يرضى ما احبوا انما يرضى  
 واما الصنائع فما انما الاستواء والجاه انما اهل القرابة على ائمة  
 من ائمة فحرم للامام من يرضى ما يرضى التعمير ويضلي بالجهنم من يرضى  
 زعم الله صلى الله عليه وآله يوم الحشر ان يرضى من يرضى من يرضى  
 على ائمة المدسه من عنه سمعوا انما يرضى ما يرضى من يرضى من يرضى  
 الكتاب فمرفوعه على ان لا يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 في ائمة الا ان لا يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 انما عليهم لئلا يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 الموردين من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 ان يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 مرفوعه والى السوء عظمى احد القادة من يرضى من يرضى من يرضى  
 ورضي عن الصنائع والامام او ارضى على في هذه الايام انما يرضى  
 المال دارين في الصنائع والامام او يرضى من يرضى من يرضى من يرضى

فان الله تعالى

قال الله تعالى انما يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 المدسه ليعتد به لا حرم ولا حرم ولا حرم ولا حرم ولا حرم ولا حرم ولا حرم  
 مرفوعه من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 وسلامه من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 ما دام الحرم فانه لاه جعل نفسه من يوم وحرتم فانه وكذا فعل الهادي  
 عليه السلام فانه من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 انما يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 السلم صبرا ومن يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 وزاد الامام في يومه من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 وكذا الامام من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 تناسل الامام من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 فعلى ذلك سلمان انما يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 له ما ساء من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 ما عمل بالزجاج والرحام والجهنم على انما يرضى من يرضى من يرضى  
 من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 الله صلى الله عليه وآله والى السوء عظمى احد القادة من يرضى من يرضى  
 تكثر ذلك احد من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله والى السوء عظمى احد القادة من يرضى من يرضى  
 ان يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 الله صلى الله عليه وآله والى السوء عظمى احد القادة من يرضى من يرضى  
 للامام ان يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 الاشعار فان يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى  
 مرفوعه وكذا الامام ان يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى من يرضى





في التكليف بخلافه واما اموال الائمة عليهم السلام واما ما اخرج  
 في فاعلم ان اموال الفسق هي اموال الله ودار الاسلام ودار الله ودار  
 يتشبه بها ودار الفسق من اموال العلم او على الخصال من اموال العلم  
 وتبينها ودار الفسق لعلمه الفسق عليها ومن لم يابها ودار الفسق  
 سائرهم ودار الفسق وسائرهم علم لان اموال الفسق اسم العلم واللعنة  
 حالها مستمرة في اموالهم وعزير ولا يحل المعنى كما يشاء ودار الله لعلمه  
 الفسق كما كانت بيعة قبل الفقه وسمنها طيبة ودار الاسلام لعلمه الاسلام  
 فيها واما اموال الفسق فلها حكم من الحكمين كما ان لها اسما من  
 اسمين وهو ان اموال موفيه على اموال الامام انما اباها واما ما اخرج  
 كما فعل على علمه في اموال اهل البيت والتبر بالضرورة والتفان وان  
 فعل بالانحياز بالخرقة فانه قسم ماله بصفحة خضراء وصفحة  
 الى سبب اموال فقال لعزير على ماله ان يحرق ماله بصفحة خضراء وصفحة  
 ومن اخرج بقوله صلى الله عليه وسلم ان اموال الناس هي اموال الله  
 الا الله محمد رسول الله فاذا قالوا ما عظم اموالهم واما ما اخرج  
 وحسبهم على الله لا يخترقونه علينا لانه لما قال ذلك وعرض الله اموالنا  
 ماله غنويه واجتهادنا لا اننا لا نختار ان جعل على عصبه الفسق والبال  
 على كل وجه من وجه الحق لان الخاتمة بغيره قطع يده مع التلويح  
 ما صاحب الفسق ومن استترى به السلاح والخراج للبعث الى غير  
 ذلك وان قال على وجهه من خد ما وزد في الخبر الشريف فلنا ذلك  
 من قولنا بخلافه ودار الفسق ودار الله ودار الاسلام ودار الله ودار  
 لم يخترق ومن اخرج بقوله صلى الله عليه وسلم ان اموال الناس هي اموال الله  
 لا يخترق التلويح في اموالهم فكيف يعاين وقال صلى الله عليه وسلم  
 اموال الله التي فلنا لما قد بينا من انه علم من حكمه واسم الله

ومن قال ان التلويح واهل البعث احدث عن علي عليه السلام ولم يحكم بها  
 الا احدثوها في عصره اذ لم يزل احدث ما كان فيه الاخر الكفار ولم  
 كبر في وجهه فساد من جهة الصريح ومعلم زايه عليه السلام منهم  
 وان جاز ان يحلف الاحتجاج والذين كانوا في وجههم الفسق ودار  
 التلويح لم يحكم بهم بذلك واما جازية حياز عبد الله فكل حيزه كسافه  
 الخبز عن وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل مخالف لخاله انما  
 عصرا من وجهه كثر منها انهم اعلم الصحابه وحيا زايه ٧ منها  
 ان خلافهم كان حقوه ولم يكن يخطا ومها ان لم سوان قد زعمها  
 على علمه السلام فقال في قابل الزبير بنسبه واقابل ان صفته بالسائر  
 وقال لما رأى سبقة قال الله ما كثر من الصديقين عن وجه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقال في طلحه فوا حيلاه واما سبله العواجر فغير  
 اكثرت فان من الظفره تروا من اموال المؤمنين قالوا فانه اموالهم  
 فامانهم قيل فاهم قال اخواننا اموالهم بغير اعلمنا فاهم حتى  
 بغير اموال الله فلم يطلع حال فتمتعي زماننا سبقيه الخوارج والغير  
 الى اقل قيل حال الصحابه وقد قال علي فاليهم حتى لا يكون منه  
 ويكون الذين بعدهم الله فان اموالهم لا عذر ان اموالهم الطامع والطامع  
 عذرنا على حبيب طامع نفسه بالمعصيه واما للناس بالخبره و  
 شك في معصيه من خلف عن الامام وكثر سواد الجاهل عن عذر الله  
 وسكن بلادهم وحين لا نشأ ان الصعفا الذين ليسوا هم الخبره  
 وكتبهم الذمير وسفوفهم الجور فاي عجز اعظم من هذا واما فلنا  
 يكون اموالهم علمه اموال اموال احدث على وجه الشكل علم المعصيه  
 دليله التي فلنا فقسمن لا هذا خبر العلم فان

لا يجوز احد ان يحلف الاحتجاج والذين كانوا في وجههم الفسق ودار





ما فيه وهو انما احكامه حازنه التي قد تسمى ميزان كمال  
 حسن الاجراء على الاحكام احسن اسم العاسو لم يبقه التسليم  
 على اسمهم داره ولا الفاسق وما هو مذكور في كتابنا عليه السلام  
 فهو كلام على امر ما جاز فسيفر ليس فيه براع ولا جرب او في هذا  
 متمسكوا باحكام الشريعة التي بحالها الامام وهي مسلمة واحدة تكفي  
 في الرجوع الى السجانية والى امام الحق واما فينا وما لنا وكلهم  
 فاما معهم من الامان لا يجوز الشهادة وعصر اليهود ينطقوا من دون  
 البرام احكام الشريعة فلم يخرج بذلك من حكم اليهودية ولا دخل في حكم  
 الاسلام ولا يظهر اذا تسمي اما دورنا من استبصارنا فهم وعلم الحزم  
 فيه في هذه الدنيا تعذر التمسك بهم واحتياط الامم في مختلف محمد بن  
 ابيهم عليه السلام خيرة الساتع الهادي عليه السلام صوته ومحمد وازهم ابنا  
 عبد الله عليه السلام في هذا لا ذلك لا سبلا عن هذه المسئلة ولكن في  
 محمد ومصطفى وما حكم عزاء في شتم وعير والاراء التي لا تليق  
 لها حكم بعضها فهو موصوفه الاع كلف جعل الحق في نفسه واما  
 العارضة للتصعق عما احذر منهم المجاهدون لعذر التمسك بموسى  
 على ايكاب ستعد المان فيهم فيه حقا وان لم يقدروا انهم فان قلت الاموال  
 حبل شار الخيا هذين ودع الصبر الاعظم واغلاق مائة الحق والناصر عليه  
 السلام لم يداهل فلقد شالو من فهم فلو في امانه ولم يطق بذلك احذر عليه  
 احذر من اجل العلم ولشنا معبد السدا والاطفال بالقتل والخنزيرة والندس الله  
 به وكنت قد فالت لم وازهم الذي في الآثر وازنة وزاحري وجزير  
 للامام ان يحمي حبل العائنة والكافين صا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه  
 وفعده امير المؤمنين عيسى بن ميمون في ميزان الحكم رفته وعلى حبل السند  
 لم يهدم في البصرة دارا ولا فتح با ما ولا اصع منهم ما وهدم عدد من سار على

محمد بن ابي

تحتوا الغي وحزف طعام الحق ولم يفلح له احد من ضلما ولم يمتسكا  
 وفما درياه من لا يدخره ابا ونا عليهم السلام يريد ما يره وما جاز حرجه ان  
 يكسب لنا الاخرين ذلك وادان طرب في اقل ما لنا زانهم اسوا اجالا في  
 باب الحجة للذين من الكفار الذين عبدوا النار والصلب الذين يردون  
 الله ومن اليهود الذين قالوا عزرا بن الله ان اولاد قاروا الاسلام من  
 انحرافه وكومه وهو لا كذا الاسلام من كونه وسودوا وجهه  
 ودنسوا نوبه فطناوا بالبريه من الارض الى ولا يكون الا ما حناج اضليم  
 وقطع دابرهم وحرار منازلم واحدا مواله شفق دناهم من فوات  
 كالمع لم فهو داخل في حكمه في حوزة مع النفس عنه عدما في الدنيا  
 دون الاخرة كما تعلم في اولاد الكفار ان حكمهم كآبهم واما قول علي عليه  
 السلام لا تتسكروا الا ما استعبره عليكم وذلك خوفا للبعاء لا لتنعين  
 علينا الا ما موالها وزنا يكون منعه المال في المصرا اعظم بصرة علينا  
 من كونه في العسكره وناقلنا من ارجح الفاه وفتنا والامد افضل  
 من جهاد الكفار فهو مروي عن المنزلة محمد بن علي عليه السلام في كتاب المستم  
 كتاب الابصاح وملة زعي عن الميراث الله صلى الله عليه في كتاب الراداع  
 وما فعله الاعراب من الغزو والسج على عمر بن عبد ربه ورك الصلوة  
 وازكاب المناكير فهو مستوخز من رايه الله الى عداويه وله حكم  
 وهو حوار احدا مواله وعلهم عن اول الامام والحوار من كبر اذنه ولا  
 يجوز رعا ويدا البعاه ولا يخلصهم من رعا عليه وله عليه السلام في دار  
 البعاه واجناهم ودار الفسور احكامها كلاما كثيرا انجفت منه هذا  
 الفذرة وقد مر احقر واجبر بالاف ولعل هذا كثر معي الباني

**باب المتردين واجكامهم**

في  
 في

اعلم ان المريد لا يخلو اما ان يكون له شبهة او لا شبهة فان لم يكن له  
شبهة فالجواب نعم يسايرها برفق ونظم ونسفي في بعض الحالات  
وهو على الاخصار قبل وفهمه انه من رتبة الشك او رتبة اليقين  
كان لا وارث له وان قال له سؤلك قبل الفاعلة وسبب الزند وكان هم  
واندريد انهم سؤلك حكم الله على ونعزول كما عرفت في الشك في شبهة  
بأنواع العقل في العبد المحامدة ونفاد كنههم السالغ وان يصعقا عين  
العقل بخلاف المشترك لئلا لا ان الزند كماله حكمها حكم الله المشترك  
بعض الاحكام هو من رتبة ما هو معلوم ضرورة من رتبة الاسلام او رتبة من الله  
نعم او لا معلوما من ان لا رسول صلى الله عليه وعلى اله المعلومه الظاهر  
فعدله وان يدور من الاسلام وقد خالفه المظهر قد اراد ما  
انه وسيعا وليس اياه من رتبة الشك والظهور في الشك في رتبة  
تبعه من اهل رتبة دخل احكامهم في حله احكام المريد وهو اعلم انهم  
يختصون حكم واحد على حكم المريد من رتبة اليقين لا قبل من علمهم  
لاهم بعدد رتبة حوال الكليات في رتبة المحامدة اليه برفق كنههم  
وقد باعنا بعضهم على ذلك في رتبة المريد في مقام الشك والماح  
ولا يورث لا يستحق ما هم في رتبة محامدتهم ولا يورث الاسلام ومن اولى  
هم ولم يمتحن احكامهم عليهم وشاء معهم في رتبة المحامدة الى  
مصافهم وصفتهم كانت في رتبة محامدة ومن رتبة محامدة في  
ازواجهم واما المريدان فانه في رتبة محامدة ومن رتبة محامدة في  
وقان من رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
لذلك ودرله لانه حاله في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
ومن رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
شركهم في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة

والله في الماكنه عظمه فما أخت في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
حكمه في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
احكامه في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
كان في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
اسفلت في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
بدان حكمه في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
ايضا وانما لا يحازر ما علمه من رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
وحد في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
والناطقة من رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
داخل في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
بعدد رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
ان بعدد رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
صلى الله عليه واله قال لعنه العاصي قال اخرجني الله رتبة محامدة في رتبة محامدة  
امر في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
ثم اعتصبت ما فانه خرج من رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
شكوكه ومن رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
سلطانهم في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
دار الله في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
الملك رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
وبعضهم في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
رفقه وسوا فان هذا الملك اصله في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
ان المظهر في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة  
معروف في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة في رتبة محامدة





جواز وان ظهر فيها شيء من احكام الاسلام اذا كان العقل للغير واحد  
 بلده وجوه اما ان يكون السلطان من تولى بذلك العقل هو او نائبه  
 ان يكون للغير اكثر وامان يكون العقل لاهله فربما ذلك حرمه ما الله  
 كانت قبل الجزية دار كفر ومما ينسول الله والمسلمون ظهور من يسوءوا  
 كما يكون منهم احدا وبغالوب في بعض الاحوال ويهدون للغانا الله  
 والعقل في بعض الاحوال وقد دارضه فيها اما ان يقدم مع الله على  
 كمن يقول يقدم القرآن او يدعي للعارف على رونه فالمر للبدن والوصف  
 افعال عباده اليه من الفايح والمجاور ويحور عليه بحاجه الظلم او يفتي من  
 افعاله عنه فانه يكون اقرا وادما قدما من الاعيان في دار جزية فيكون  
 القاسم والمناصرة لا خلاف بينهم وفيه فو اعلم المعزلة في محصل العداية  
 ومن فام في دار الجزية فيقتصر الى الاقامة بعض المسلمين تلك الدار فله  
 جزية الاسلام على المان الا لا يولد به وفيما الضمة فان رعه مصف  
 الى الاقامة بل منة التقاد اما ان يمانه جدر اموال الكفار فيهم  
 حرامه خاصة بمعنى ما يوجب من اية الله في الامم الهدنة والعلم بينهم  
 ومن المسلمين من قد علمهم رجع في الجزية في المناسبات اذ ان على قوة  
 المسلمين كان نصا للغير ويرجع بدجزية وفيه المسلمين جارة  
 للكفار فيسوا فان في حيلة اشد الامم في حال الامم بحال

**باب العلم**

العمدة في العلم يوجد من العلم على وجه السطحة وحمل العمدة مولد  
 الى الامام ان العلم من علم الله على امانه وانه في المفاضلة خارج  
 له ذلك وهذا انما في العلم ان يراه الامام ودليله فله علم بالعلم  
 عن الامم في الامم لبقه الرسول فاعلم الله واضمح ارباب العلم فله

الله من ايدهم وصحة حكمه للرسل الامام بالفرس وانما في رسول  
 الله صلى الله عليه واله اسقطت فيهم ما شاق اما فاما في السلطة  
 لغوهم واستخلاصا لدهانهم لانه في حاشا معينا له حيث استاور  
 غيرهم وفسهم وهم هم حبيب ابي عيسى العالم لم يورثه عليه السلام ذلك  
 ولانه فاضل فيه نعم يسا وزه لم ينفذ اهل العباد في الفسك والاضلاع  
 والدين والامام خا الطر في الامم التي قد عتوه من دار الجزية ان  
 تنافسها على العايم في فعل رسول الله صلى الله عليه واله باصر حشر  
 وان يسا سرها من ايد اهلها على زواج لم يورثه من الضم الى الاكثر  
 كما فعل المسلم في ستواد العزلة في اخر المسلم اموال الكفار ان كان  
 المسلم لم يجر من غير اذنه ان في الجزية فيهم بل يكون ابو المام ملك  
 اموالهم بالغلبة وان اسلموا على شيء فله وان علمناهم على ارضهم فانه  
 فامه ومن انما زعيم العذر وطفه اموالهم فيهم عسرة وفيه الخير  
 وكذلك ما يوحى في فضاء الطر من البعاه فاعلمه نعم في الامام غير  
 وقد رخصت

**الحجرات والحق عليه**

باب  
 الجهاد شام الدين له لا لظن من رسوم العبد طهر في الحق وفيه  
 على الاعيان في مناهدا وانما يكون على الكفاية اذ اصب المسلم في فام  
 بعضهم في العدة في الجلاكة جاز للبعض الامتناع ولو قال العاقد  
 الفاعل في من في الجهاد جند العكزم من في اصحاب في صلى الله عليه  
 والدين احدا في الجهاد ان يمانه عن الغير الا بعد ما دله الله كما في  
 فانه او اذن في رسول الله صلى الله عليه واله وذكر في الامم التي تنكبت  
 بالحق في حشر حاله والعلوم المناصرة في السلم فانه اخذ دون  
 الاستدرا عن عذر في اشد في رسول الله صلى الله عليه واله اذ في

واعلم ان واحد الكفاية المزايدة هاهنا ان اذا استعمل بعض المسلمين حرس  
من حرس حربه جاز لا حرس الاذن بالحلف فاما اذا لم يقع الاستعلاء والناحر  
عن الجهاد لا يجوز الا باذن لا يعتز اذ لا يه محظور ولا يحج الاذن ان كان  
محور لا امام الحق الاذن فقد امر رسول الله صلى الله عليه واله كما قال الله تعالى  
كالحزن فسر وعتره وكذلك فعل الحسين بن علي عليه السلام ومحمد بن عبد الله  
السلام لما انهزم اصحابه فقال الى ان ياقوم الى ان ياقوم اننا انما ملكنا  
والحقه حلفهم ولما بنس من حروبهم قال اللهم انهم يحزنوا عن جهاد عذرنا  
فاحلهم في حاربهم يعني وحر اذنا من قيصره والى يومنا الحزن فانه  
مع العذر ليعمل بالدفع وبغية باق ونعت على ما قد حزنه وحرنا ناري  
الجهاد سقوط العدا لله والعتق عند اهل العلم لانه كبره تارك الصلوة والاداء  
بالله اولي لا تملك بفضل الله كالمساوية لا هو العذر ومن حجب فونه رخص  
عونه فانه لصلح فيها مؤبدا لا حل ذلك وقد قال علي قال لهم حتى يكون  
فسد ويكون الدين خلف الله وهو ان بعض الخوف فلا يسقطه الا ان  
يكون الدين حله لله ولا يسقط اليك الدار وقد قال تعالى قل فان  
اباؤكم واتاؤكم واخوانكم او زواجركم عبستمكم او اموالكم فرمى ما وجاه  
تخشون كثيرا فها هو مشاكس رخصه نجا اجبت الله من الله رسول الله وجاه  
ع سبيله فترخصوا حتى لا يلبس الله بانه والله لا يهدى القوم القائمين  
والمعزوم من المتاحسين انهم لم ينسبوا الى الاصل والاولاد بل في كثير منهم  
بنوهم الى رسول الله صلى الله عليه واله مؤثر من الجهاد وتركوا الا والابن  
كقصة ابن سبله وزوجته وما حزن عليا بعد حزنه الجهاد والجهاد  
فالواجب ان حل الاصل والاولاد الى الخلفه وحكمه فانه على منعه بصره  
واتا مؤثر الواحد ان له مال ان ترككم لم يبقوا له ولا يحل الله  
الاوتسعا وان لم يحد سقطه فرضهم ولو كان عذر السقوط من الجهاد

في الام

عن الامام ان حضوره مع اوارده اضل لهم في دنياهم اللهم ان يكونوا في  
معازة من الارض فانه نوصليهم الى الناس ان يمكنه وان كانت الحرس من صلح  
لزوج عترته على الاقل وقد ترك المسلمون اذ اجمع مع المشركين واولهم  
رسول الله صلى الله عليه واله على ذلك فحزن ابو بكر مع رسول الله صلى الله عليه واله  
وربما ما سحبا كبر اعني وتركوا اذرة واحدا مال معه وكان من حاسب  
اعماله واخذ حشده لم يقولوا اجد من ترك معهم واولا اجد ما انفق عليهم فذكر  
او على من يكلفهم اذ ان استتب لهم من الهبة فان قد اعتر عذر عند الله  
سجانه هو واعلم ان الواجب على كل مسلم ان يحق الامامه امره على حليته  
وان يرضى في غلظ الغدا بما لا يعلمه الله فهو كحاضر في شئ يعلم انه فيه  
مطل في الباطن وان عمل بطلب العلم فالجهاد لانا في العلم ولو كان كذلك سقط  
الفرص عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله لا الحاجة الى العلم في ذلك الاوان  
ولا كان امر لغير الباتر بالجاهلية وعباده الا وان الما ترضى رسول  
الله صلى الله عليه واله انه فان لم يرضى من جهاد في جميع الاجوال ويطلب  
العلم وحل ذلك لكونهم في المعرفه مراتب حاشية يعمل بالانوار  
عن رسول الله صلى الله عليه واله ان ما من احد امن وصل اليه الاسلام بترك  
الجهاد والاستعانة بالعلم لان ما يبره ولا نه اهتم وارجعهم والامر  
عن رسول الله صلى الله عليه واله ان احدا ما وصله فقال له دع الجهاد  
وفرغ للعلم بايتم من مسألة فلان رسول الله يقول نعم وبشهادة  
شهادة الحق ثم تجرد للجهاد هو ومنهم من يستخلفه اليك رسول الله يحلف  
فيكون كذلك ولم يرض احد منهم الا من عذر الله في الجهاد ومعلوم ان  
العلماء هم الاول من الناس لم تطعن عليهم الاخرين هو على علمه لم يسمع  
الذي حلف بالانوار حتى يسمع سموات قال من هو قال الله يا من المؤمنين  
فقال عليه السلام لا تجوبه الحق الكلام بطوله فقال يا من المؤمنين

قوله في قول الامام له لا كحلته بعثت ركباً ولم تأمره الى المدرسة  
وانتسفه للجهاد ٤ وكسر الرابطة يخرج من فسطح العاديه  
وافره ويرك المتر في العلم للجهاد خطبه الامام ٥ واعذر له ما كان  
باب الامام في الحلف لان الامام له ادراك لا يرى صورته لم يحضر كيف  
سأله ولا عذر له عن الجهاد بقوله لا اجد على المشي الا ان يعلم نفسه  
العجز عنه فيكون كالرمر ووجه استبدان الامام اذ كل من كذب ما كذب  
المستد في شقة الجهاد اعظم ٤ وكان بعض اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يحمل الحمال المشي وهم مشيوك كما فعل ابو ذر بن عزة وبنو كعب ومن اعجز  
امامه الامام لم يجد ما يقوم به الجهاد من سلاح وركوب لم يجد الامام ما يعجز  
لعذر ما عجز اليه الغرض شاطئ عند في تلك الحال ان الله تعالى في الحلف  
الله نفساً الا ما انا لها ٥ وحسب على الجهاد ان يولي طاعة الله على احوال  
دنيه ٥ فاما حجب الدنيا والدار فالنعم من حجب له عليه واخبر الناس  
ما ابروا به من الجهاد محافة الضمير اليه والمال الى الجهاد نفسه  
انما هو لعرض النعم من الملك العبد على جاهد واموالكم والناسم خلاف  
سائر الصرافين

ازالہ الملک

هذا ان يقال في ذلك من جملة المستقيم والخازن او في ذلك العبد المخلص  
 فان قيل في فعله لم يزل المطالبة بالدين ان المال ملك الذي اقامه او  
 الدين وما عليه فانه من حيث اقامه التبع وجب اخاره وصوغه  
 الاكثار وان كان في الضلع وانما سمع ان انما مطعما انما وان  
 كان مما لا يقرب انما منها انما عظمه ان امكنه هو وان كبره ان كبر  
 مكره الا ان لا وجب عليه التمسك بالحق ان اخذ المسلم على عمل على  
 السلامه ما امكنه فان لم يرض اخاره وجب اخاره الى الامان فان في  
 الزمان هو وحده الصلة في اخاره ما كثر اخاره اسفه وحده لا

ان يحجب أو يودي إلى التلف أو ما نقاربه لأن الزنا شرك الكبير لا يترك  
للدينا الامانات الاحياء وان غلب على ظنه ان يخزأ التي يورثه من نساءه  
مع شرائط الوجوه ويكتفى من ظهر منه المنكر وعظمه على الامام  
وغيره مع كمال الشرائط الحظر والاخذ

الحضرة والاخوة

لا يجوز بيع شعير العانة بل الواحد خلفه لانه النصف المشترى عنه الا ان  
خلفه بالوزن فهو جائز وانه الاثر عن الحسن بن علي عليه السلام واما  
احرق من الصبي او كثر شعفه الختان وبشره تايدها حتى انكشفت  
تحتها ازالتها او غسرها حائضا ان ذلك يقطع وجوب الختان في هذه الحال  
والبرائح بالكره حرمانه والسطر من الحمار الى الظنيرة لا الضرورة  
والضرورة بيع الظنيرة والاستماع به وكسر المشترى في ظرفها  
السبا سحر حان وينقضي الظنيرة الاصل اياجه مناكب الارض وهو كوز  
القرارة في الصبي عند زوال ملكه لانه هداية الخلق واكمل شع الهداية  
وما يحجب للظنيرة على وجه المدافعة والمداراة فهو حران ان لم يرض ونعيم  
الانسان به وكما احده من العور والضعف والسم بالارض والاذراء ومن

توفي ذلك من شهر اوتيس فجلسا بحرين كخبره وبلغ كاهنه و  
 حيف وهو علم لك ما وقع بقتله بعد ولا حرج عليه ٤٠ من اطم عاضيا  
 مع الحاكم فيه من ان هو ان السلام للكارحون ما يجوز ان يعلو علمك  
 ولا يدرى الرعية هو اذا اعطى قتل له يهدى اليه ونظي باله فلهذا قال  
 رسول الله صلى الله عليه واله من نظر من الناس في وجهي فقتله  
 سديده كخبر علمه في وقت الامام وعنه ومنه وان على القائل في الامر  
 الا انه في وقت الامام يكون ما به وان الله عانه وهو يجوز حضور الضيافة  
 عند الكافرين في دار الاسلام اذا كان الداعي من كونه ويحمد ان

تصح ذلك من جهة المصلحة جزم المحذور عند الآتي من فساد أو غيره  
 وصح الينا في النظر على الاستلزام جازم ولا يجوز ذلك في المعاصي  
 يجوز حمل الشك من تصور كان أو كما لا **فصل في الجور المحسب**  
 والجور المحسب ان يحضر العقل والوارث والوزع العادل وحسن الزمان  
 وجوده اليقين والعلم بفتح ما يبيح عنه وجوده ما يابى به وسواء علم ذلك  
 قلبه فيه وانقص في العلم به وكبر المحسب ان جازم ان لا يملك  
 وما خلد في عن المشركين بصلاب من المواليم وان حذر بفضله وليس له  
 مغل ذلك كثرها لظهور تعاليم الدين والعبادة والمال الاجراء على اجراء  
 الجور ولا المجازية على تركه احب وكان من لم يتأخر في التمسك  
 على ميزانه واما الامام المعز ووليتنا له دون نفسه وله نذر العجز  
 وكسب المحو من التدبير على التلبه وجعل ضعفه عن شيا فيه  
 والعقل والبرهان ضاعه الله عنه بالاضمة احاد بدعوه الزمان  
 عبره رسول الله صلى الله عليه واله وجعل الآفاق في بعد الماضي المتأخر  
 والسبل والمخمس الساجد والظالم وليس له حتى من احد ولا يصد  
 الظالم ان يمازجه ان كان شيا في الامانة وكذا لم يستل في مثل  
 من لم بعد الحق من مسوغ من اجزاء حق الله على كونه فاما كنسب  
 او جماعة في وقت احد في شيا مستفيد ادركت الدين جازم ان  
 من يار الزمان ان احبته من احد في حقه واجد فيه معد  
 من بعض بعد العيص ان كان حقه بعد المعصية ومعدل المحسب  
 فاما الشا في غير ما سوس عنه او احكامه فاما من ان يما سدا  
 وان الشا في بعض المسلمين فله ذلك في حقه وكرهه  
 الله الله امر الله في طائف الدنيا المستفاد فاما ما في  
 بعد حكمه وانه انما حكمه في بعض حاله عن احد من الناس

الوالاه ما ليس لها فوجد حمل المسئلة على ان كان الله اعلم بجمع من  
 وفي الحسب مع الله من مال الله فلهذا اختر واحد الحق يعلم ماله  
 الاثر ضاه فان اخره ضاه **الاحتياط في ورث النبي المستفي**  
 فان  
 زاد اعد على من المستفي ان احدا اماما او ليا لسانه ما يكون اعلم  
 على الخلق كما لا ياعده ان يوجد من خصه وعمره ان يلمه امام  
 اليوم العارضا به لومه ذلك وحذر خلافة فالحكم عليه معضو  
 الاحتياط فان رجع الى مذهب الامام السابق من الصلوات والتمسك  
 لزم فعلها على الزمان اخر وصا وقال فان لم يعلمها وحيث امسك  
 الزام الامام ان يخالف مذهب المستفي والعقود المظلمة لمن الآ  
 كده امام اليوم اعلم فان كان مذهبته عن صاحب المذهب ما لم  
 يكن الشك في محمدا ومن وقع على مسئلة شريكه واحادها هو  
 او غيره حاد وان يعمل على ذلك اذا عذر عليه الوصل الى الشك كذلك  
 له ان يحكي ذلك لغيره كحاله لا يوصي ويقلد الحق في غير الشك ومن  
 فله الامام الماضي في خليفه او له دخل المسئلة وحلها وان كان امام  
 عضه لا يزل جازم ان يلمه امامه الزجر فان فاحكم عنه ولا امام  
 ان يوجد احتياطه واما ان كان احدا من مسوغ المال عند الجاحد والاساع  
 مما يجوز عقله اداراه مضطه فما فعل صلى الله عليه واله ما زار احد بانه  
 ضحك لما غنى قبل الظاهر بعد وضع طاعوس على عاتقه وكذلك في غنى  
 زار غيره وهو مشكوك في العز والفضل والشك في تركه عن جرحه بعد  
 في قلبه ليس وزنه القيل عيم يوم الفج وكنس في بعد سمعاه  
 وحسنه ضار ان لم يقل يوم عليه وان لم يقل هذا ساء يوم الفج  
 نكر حاشا واحدا للجاد في قلبه من بعض العباد وان اخر من ضم واحد



يرى هدم اخرون عم بعضا وحض فضاها **واتا** من في السانته  
 كذا رجوع في الاصل الى من في الاختيار والاصل في معتق من نفسه  
 بالاجتهاد في عمله صاحب الامر فيك الولاية العاتمة له اذن في طريقه  
 الله عليه الصل اما زات في حقه وظهر له واندرسل على حوار ما زوايه  
 ان امر المؤمنين عليه السلام حكم لشهاده بعض النصارى على بعض من يدعي السانته  
 من ذلك حوار اذ بين بالهمه وهو سانته واصل ذلك السانته انما سانه  
 محضه وقد حكم فاكس من اهل البيت عليهم السلام الحكم السانته وذلك القسمه  
 من امير المؤمنين اذ على حله السانته لا العمل اذا اضيق في سنده  
 اهلها بعد ما علم ما علموا واعتبروا من السانته الامم والاشهر من  
 سانه بعد ما علم ما علموا واعتبروا من السانته الامم والاشهر من  
 او امامه ان العن في ذلك وقت في بعض احاديث الكهنه وقد عرفت ذلك  
 عليه السلام الذي لا يدركه احد اذ في مال الحقير وقد حرماه من  
 تركه امير المؤمنين في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 ما يدعيه فقال في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 احدهم معصوا على في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 ان عدم عدما في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 من ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 وكذلك فعل في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 وترك اما في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 عليه وعلى السلام في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 الخاصر من السانته في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 الفاضل احمد في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 من ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله

العلم وما خرج من علم الاخر اصف ما به في علم الاول كغيره لم يعد  
 مستخرج من هذا الحديث في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 والبله والجوده مع ان المختار في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 هذا مثل صريه عليه السلام في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 القول في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 فلا يكون احد يخرج من ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 ان يقرر في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 شتر حاه في صفوه الاختيار في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله

### نان المختاره والى عليها

المختاره واحدة عن لواء الحائز والظهر والعدل وهو احد في المختاره  
 اذ ان سلطانا بعد طام والظاهر في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره وان من احكامه في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 وفروما ان بعض اشياء عاين في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 السلام وهو المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله  
 المختاره في ذلك من بعض اهل اللوفه وعطا اللوفه ويثله

المختاره واحدة عن لواء الحائز والظهر والعدل وهو احد في المختاره



من المستكره فاما من ينكح مع خه من الزوجه من الخرج لصغت بعد  
 ذلك فله حظ فاما من مات وحزنته باقه وان امكن له من بعده عبد الظهور  
 على الدائم حكاه والاخته ما كان الغرم في الزنا وميتة الله في الآخرة وما  
 اعظم من كون المؤمن ظهرا للخر من ان اشتراها فانه وانما يحل  
 وكونه مستصعفا فبايعهم بالخروج عن حكمهم ان الله تعالى رحيم  
 واجنه خا شيه ليقول على الفوائيم كتم قالوا انما مستصعف في الارض  
 فز ذلك على يقوله قالوا ان كل ارض الله واسعه فما حتر رايها فاما  
 اقامه نوح فهو من يرسل فريضة فحارته الكا من فحترهم الى جزا اناس  
 ووجب الخيرة كما قال تعالى حاكيا عن ابراهيم عليه السلام اني مهاجر الى زوكا  
 فخر نوح عليه السلام الى السعيه قال على فخرته اي معلوف فانصر  
 فخرنا ارب السبا بما مهنر وخرنا الارض عننا فالعالم على ابر وفرد  
 وخلصنا على ان الزواج ودر حتره عينا حتر الزنا كبره وكذلك  
 من شى وهو تزول عليها السلام لما وقع الياس في حتره وقضض الالباب عليهم السلام  
 بذلك معلومه فاقاسم فانما من الله سبحانه لغرض عبد ارفاعه وحب  
 المحتره والافضاه وامر به بغيره من العلم الذي اقاموا في بلاد العزيم  
 اهل حتره فتمسبه كحل على السلامه ليجد اعفا وهم اهل الدار اسود  
 في الحكم معتز عليهم السلام الذي منه خ الفحار والباعلى ان للعلم حكما  
 خافضا وهو انهم وزيد الالباب فزونا ما لا سناد وهو فرض الالباب عليهم السلام  
 معاشره الكفار لا ملاخ الحية عليهم ولذا العلماء فلو هرب العالم بعلمه لكان  
 قد اخل ما وجب عليه لزمه الياس في الفعل والترك والفقير والانساق ومن  
 فاحتر من ان حتره لذي فيها ما لا يرضى عليه اهل الدار من سقطت  
 والحقوق باخلاف الدار الاما كان المشا جده فلا يسقطه حاشا  
 والاصح انك ما ستره عن علمك في الباب ان لا يرضى سقطت

مالا تدر

فمالها تعلق بالادب او او هو فدرت ارضها ما علمهم انكم وانه محمد لم يخرج  
**باب التوبه**

التوبه هي التردد على ما فات لاجل فحه والعزم على ان لا يعود اذ ان مثله  
 لاجل فحه ومن لم يدا لا يكون من الطير والما الى طير ان الطير في هذه  
 وحرب اللب لا يعارض الباقي يستعمل المسلم ونهوه للبهود فاحتر ما  
 فيه تسليه لنا فان جرد طرف الى حتره نوبه وحتره فزولها شربا  
 وهذا لا يقدرا الا في الاعزاز ومن حاشته من علف على الطير كله للجاه  
 فحدهم القرم في الحام راجع بعثه في ذلك فان حصله عالم الطير فلت  
 نوبته والالم حتر ان اول ما سبه الاحكام المستعجه هو عالم الطير اما  
 في علمهم واهل احكام الدعوه منهم ولا يقدرا ذلك ليم ان يظهر نوبه وسد  
 صلاحه بالكله فحاز منهم وعظم الجاهه فيهم على نوز الامام والتم احكام  
 فلو اهر السبع السوي زاد الله حلاله وسفره فام ما لا يقدرا فانه يغفل  
 وعلامه حتره التوبه الاستمرار على الحق ومراواه الهه والكرامه للناظر  
 ونعاواه الهه وليس في ذلك مفره معلومه واما بعض في ذلك شبهه فربما  
 لا يحقوا والافادج في ذلك على كثر الامام والحام ومن باب من  
 المخرجه وسائر المرتدين سقط عنه حكم فالمره من نوز اول طاره او صلاه  
 او صيام ولا سقط عنه حتره الا ديس فان كان حتره في الاصل ما يرضع  
 الى ان الاسلام سقط عنه الطار ومن اظهر البراه من فزوه حتره الامام  
 يغفر حتره او بعث على حتره لم يسقط عنه حكم الكفر واصله وقضه العباس  
 يوم بدر وقضه اي غره وفولوه المخرج المؤمن من حتره مرتين  
 حاشا تعي مول رسول الله صلى الله عليه وآله غره وفزنا اظهر  
 قبل ذلك حتره م طفره ما سا فاطمته الاسلام فقال عليه السلام المخرج المرتد

الخير زج وفعال القادى عند الله في بلاد وادله وحرارة وبقية  
 انما هم وهم كما زج باليه لما علم خست من ابرهم ووزن ساعد الى حصر  
 محمد زج وزن زج الى ان يشرى الله عنه انه قال بويه الخير زج  
 ولم يشرى ذلك احد من الصحابة به فصوروا جميعا رضي الله عنهم في اصغر  
 الاسود العتيق وذلك معلوم لمن علم الامار  
 ام الكبار محمد الله دمه والصلوة على خاتم انبائه وبقية محمد  
 اهل بيته الطيبين الطاهرين الصادقين الابرار سلم سلام

وللانام المنصور بالله امر المؤمنين عبد الله  
 حمزة بن سلمان رسول الله صلى الله عليه وعلى  
 ائمة الطاهرين هذا الارخوز  
 الحمد لله من ائمة  
 حم السوال باسمه الاحسان  
 من عهده فخره واسمه  
 من قبل الازواج والادب  
 فالترك من سامه الانام  
 فاعية لائمة النبوة  
 عيسى بعدد فيها من  
 قبل بلوغ ارضه حبس

وذا في ذابرة الصالح

حم معشرنا والهم زرقه ورجلعه امر الزناب زرقه  
 ورجلعه امر محمده حلقه رجل الذي فوه ورفه

لبلع الحجة الاجال

ذل على ذاب القدم ماص واما اسدى حلقه وما احدع  
 من ضاه الحتم ويكون البضع عجا ما يخرج منها من ضبع  
 من غير تعليم وامال

ما ذا الذي اضعي اليه سمعه بطلت علما امر اسعد  
 ان جلا لا يرضى به الا بعد وانظر الى اتبعه وان بعد  
 ماله الحتم مع الاحوال

دا على حدوت من الاحوال خروجه من حاله الى حال  
 لو كن للدار عدة التي حال ولم تسلم حكم الا بطا  
 وانظر بعض الفخر عزال

ما انك عنها اليه اما حان في داني الارض رماض السلا  
 وغنا لالهة ماني الارمان فلا واهد حرك الارمان  
 خروجه عنها من المجال

ذل على فخر ما اسول الفخر والدين والعقل  
 والسمي اذ حانه السم والمان بشرجه الرسول  
 مبيها عن سبه الاعمال

وفي الرضا عنها فحاجه في مفضي العمل انبجاجة

الذي هو  
 الحجة  
 والارخوز  
 والاحوال  
 والادب  
 والسمي  
 والمان  
 والارمان  
 والارخوز



اذ صار من حاجتها اخراجه **فلم يستلم القلب كالرخصة**  
**مصنعة من نيت الزمان**  
 وهو يعلم في الحال فادر **اذ جعلت عن الجواز صادر**  
 اعراض يتركه الجواهر **وذلك في اهل اللسان طاهر**  
**تحدو في الفطنة والجهال**  
 وحل ما بان من الترتيب **في طاهر النسب والرشيد**  
 من خزان فير تحبب **دع على العلم بلا حجب**  
**في معرض الجواب الشواك**  
 وحل من كارع علم فادر **لدايه وناهما زامرا**  
 وبالصالحه وجاهزا **وقال لا لومهم وعابرا**  
**فذاك حتى غردت اعلا**  
 سبع فادق من الاصوات **وعلم المصود بالعبات**  
 لشريدي اوانايب **ونظر الذرة في الصفاة**  
**سودا في سودا من التباري**  
 وزنا سحابه قدوم **لم تحلما ذويه الوهوم**  
 وهو باوصاف العلم معلوم **حي على عباده قيسوم**  
**مع من جانه النوراك**  
 وهو على غرور سبل **فيس عن ماله ابن جنبل**  
 والاشعر في ضرر الاول **في حال النكاح البصر الحبل**  
**والاندي في ولايشاك**  
 وهو عن لسن بالمخاض **الى شداد المظن والاراج**

اذ هو عن نيل الملاذ ناج **ونفسه الجبه والاخراج**  
**ودعم حل الحلق بالامصال**  
 وبعثه سحر في الابصار **في هذه الدار ونزل النار**  
 ادهوا يعلم بالمسدار **واما ناسا ادا ما ز**  
**في ما جال من الاحوال**  
 لو كان في غير ضا في حاله **ادركه الار لا بحاله**  
 باحوا ما كثر حوا الجماله **والشكر الحيزه والضلاله**  
**واعبروا من اخر سبل**  
 وهو جمل عن فريثايب **منع منه العقل المتأني**  
 لو كان نانا وضا صديايب **وكظم المخر في السدايب**  
**ولم يستلم ارك لنالي الفول العذ**  
 وهو كيم في الحلال عدل **ادخل جرحا حقه وحمل**  
 ومنه للضل الى طاهر الحرك **ولس في عنه العذل**  
**جرح على الحقة بالمتقال**  
 وقاضه بالحد الناضل **كما في السور النوار**  
 وادبو بهرج حل عاقل **والظلم سجي في كل فاضل**  
**وانظر الى مخارج الاقوال**  
 وكلف العبد دوس الضافه **وحل ذلك فقه وناقده**  
 اذ صار لا حركه عليه القافه **ولم يرد سحابه ارضا فقه**  
**حل ما رجمه بن وال**  
 ولم يزد علما ولا فسادا **لو ساء ما عذب العبادا**



وَأَمَّا نَاقِلُهُ إِذَا دَا ۞ م بوالسنا الذي قد عاذا ۞  
 وكان لا يتي عن الإضلال ۞  
 معجز العالم بالاعتراض ۞ والموت والشدة والاعتراض ۞  
 للاعتبار بالخص والاعتراض ۞ وهو عن المتعجب زاحي ۞  
 خليفه موفى المحل العالي ۞  
 ومنه فوجا الكتاب المبارك ۞ ساهده البز الهمى المرسل ۞  
 موصل فتلوه ففصل ۞ فيه الهدى بين شمل ۞  
 كالذوق والبقوة الدائم ۞ القول في الشهود ۞  
 وعندنا محمد بنى ۞ مظهر مهتدي كى ۞  
 احتصة بذات العلوى ۞ وقائمة معجز جلى ۞  
 معجزه كل ذي مقال ۞  
 ابد رقى طراز العلم ۞ فصار في هامة كنجح الضرم ۞  
 افضل من شتى على بطر دم ۞ وخير ذي حكم من الخلق ودم ۞  
 منابر الواحدى الخلال ۞ القول في الوعد والوعيد ۞  
 وفولنا في الوعد والوعيد ۞ للمؤمن الطاع والعبيد ۞  
 ولشئ العبد والسعيد ۞ بالملك في الدار والخلود ۞  
 وذات في الالهى المجلال ۞ القول في السقاغة ۞  
 وما اهل السنن من سقاغة ۞ لما تجوا عن ضرب الطاعة ۞  
 وخالفوا السنة والجماعة ۞ واركنوا المظن والساعة ۞  
 فلهذا في حلق الانكاش القول في التلويح والمرش ۞  
 ولاستند السور كافترا ۞ مغالنا بكفره محاسرا ۞  
 ولافتنا ذوقا فاهرا ۞ نفاق سقا حسانا فاجرا ۞

تحول فحوامع الاغلاك ۞  
 القول في الامتثال لمعروف والنهي عن المنكر ۞  
 والنهي عن فعل الفح وأحب ۞ والامتثال لمعروف وفرض لا زلت ۞  
 وهو على فاعله من ارباب ۞ وعظ وحرر وحسام فاقب ۞  
 من عجز مريض ولا استعجال ۞  
 القول في الامامة ۞  
 صلى عليه الواحد العلوى ۞  
 ثم الامام مفضل النبي ۞ والخليفة فاهز جلى ۞  
 معترف واعلان على ۞ يوم الغدير شاعده الاحياء ۞  
 قال في كنهه وليا ۞ ليلوا في فعلنا علما ۞  
 اركان رضاه له نسا ۞ وشايعا وصاحا حقيقا ۞  
 وصار اهل الزرع في يديك ۞  
 ندان في موضع القابل ۞ وهذا في العباد واضل ۞  
 بولام فيه لضملا لا يال ۞ من اخذ الحاتم عنه السائل ۞  
 وهو لمقرص الصلوة صالى ۞  
 وبغده الامن الى الشيطان ۞ الحسن الطاهر والحسين ۞  
 سم الخان كاهن الثوبين ۞ قتل ارباب السماء والمين ۞  
 من ردى صباه الظلم في التراب ۞  
 تالفة الطاهرة المعصية ۞ شاهدها اجماع هدى الامة ۞  
 ما انزى الهما لا به ۞ سقته الحق بدور الظلمة ۞  
 اذا المنظلم الاقوال ۞  
 منهم صاب الامن والامامة ۞ لسبب الزعمهم الزعامه ۞  
 فلا حظوا طرف السلامه ۞ وانظروا من ربح احكامه ۞  
 لا حظوا الحسد ارجم سال ۞

احسبه و التاثر وصل الباري في الرزق والحلفه والمفادان  
 ورايع الامار والابستار وفضله على الجمع حاز  
 العذل في الاجار والافال  
 اراد من اهل القليل الصبر ومن ذوى المال الخبز السكر  
 وفضله على الجمع يترأ وادخر الاجل اذا اخرى  
 للفايز في المحل العالي

**القول في الفصل**

حمدا لثنا بيا بعصمه وادعاء بفضله وزججه  
 وصبر الامر لنا برقمه في كل من اكل من بركته  
 صرا حكم الواحد اليان فليداعنا ذوى الامان  
 ومن عصا ناك في البراب يدعى فرعون او هان  
 لو ان دعاهم وصلوا واحسبه ووجد الله على عهد  
 وضرب الثوب بصفاء الحسد وقام للطاعة بالعزم الامير  
 ثم عتق قايما المشهورا وقال لست باقما مو را  
 محسنا لا بركم مهورا لكان يلغونا بها مشهورا  
 وكان من اهل الحميم الحاميد وابد فيها بقاءها و به  
 وما الذي يدري الجمهور ما به ناز بطله بها الزاينه  
 ان مني احمدنا داب الامم بذلهم زل السموات جهم  
 من اضر الفصل لادنه الصمم من عمده الدرسواو الجهم  
 فقال من انك فضل الاجار اعني مني مني المختار  
 فقال غضب منها المختار لست كخبر الله فما ان حاز

المراد

انك وفضل الفاضل بالمشي وهو الرسل العلى افوى سبت  
 تقول هذا رشا وان عيب لا ينوي الراس لسا والرب  
 هل عده اذا اناه المشي مشي عن الجرد ومحى  
 ملق من جلد او بصطرب مل صمم ان عبد المطلب  
 وهل لده وطع الرصاص كالهيب المشي الخلاص  
 وكله جثم لا احتراس مالطان اصف مياض  
 مريض ترى في الكتاب المزل نضاجها اخر العمل الجمل  
 عرف في من و تحيل ولم يفيد سطر العمل  
 لو كان احرا فان بعد الاحمال اذ اداك من سطر خور العال  
 ولم يزل من حاله الى حال ولم يشبه زيات الزلال  
 اذا الحرام افاوم دار الاخره انا اخذنا عن كاز اخره  
 ادنا دنا بدو اخبره فلم ترض صفنا خاسره  
 مدنا جدي القسم الخلاصه في اول التبييت للامامه  
 فوالله عزمنا خلاصه وجل عن مدنا لثامه  
 ثم اسده الشرو الاصيل محمد ذوالهمر الخصيل  
 حقوا لينا من الاصول فولانج مدد الجمهور  
 م الامام الشهد المصور ابو الجسد العالم المشهور  
 فقال قولنا عليه النور وهو ما يقوله خير  
 ابار في شراية الحقاة ما قدرنا والورث بناه  
 فلم نقار ايد اصا اذ كن الانبياء الذين رآه

هو  
 المراد  
 من  
 قوله  
 قوله  
 قوله

قوله  
 قوله  
 قوله





واحد افعال ثلاث الضاحك **ف** بهذه الدعوى الشباع الفاصد **ف**  
 وهي لا ريب العقول واضحه **ف** بالحق العز انكبار الله بحسب **ف**  
 ان لم يكونوا في الهدى جازي **ف** واسمعوا العقول الانفس ازا **ف**  
 ولم يكونوا في ستر ازا **ف** وقرنوا بالقول والافعال ازا **ف**  
 وحقوا العبد سبيلها النبي **ف** في عمله وحسنه والمنصب **ف**  
 ما الله عندي فاعلموا كالعقب **ف** وارعدا خلاهاذا المخلب **ف**  
 بالهف نفسي ان شغاني الهف **ف** على حاة قد حوفا الطف **ف**  
 ما قالتم عند السال الزحف **ف** بل سهر واسينوهم واصفوا **ف**  
 وهم على ما كانوا دور المايد **ف** كقولهم في الملقى الاضيد **ف**  
 فحقوا البصر الزفا واعصب **ف** وصادموا الفل الردى والعصب **ف**  
 لو امكنوا فصل ابي عبد الله **ف** ما وهوا ملك القوس لله **ف**  
 وظنوا الفل ابرع له **ف** واخذوا بالنسبه المصلة **ف**  
 بل يتلو الفصل اهل العقل **ف** واستهد فواين دونهم للفعل **ف**  
 واعتمدوا الضرب في الفل **ف** مقدم الصنع حديث الفصل **ف**  
 وصح يد عبد الله الجبره **ف** اذ اخلصوا الخالق السرفه **ف**  
 وكانوا الضد على نصيره **ف** فوثر ثوا مما انكا خط من ه **ف**  
 ولست انتي صادق المدينه **ف** ونسته الراكيد الامسه **ف**  
 لما حرم عن الطغاه دينه **ف** نزل البصر الظبا حسنه **ف**  
 وصحه مثل الثوب العاده **ف** حول ضريح الجبر على الماصه **ف**  
 والطاهر في الحلال العاويده **ف** قد املت يسعي بكل ناحيه **ف**  
 فلم نر عظم كره الاعاويده **ف** بل يتلو اللطعن والحلا **ف**

في قوله  
 ما الله عندي

في قوله  
 ما الله عندي

نولون الفوق في المعاد **ف** في حبه عالمه العباد **ف**  
 ومنك اصحاب الامام الحرم **ف** ذي الفصل والعميد والنظر **ف**  
 اذ هو كاليد زهم ٧٦ خم **ف** قد غمر واغارت في بحر نجم **ف**  
 حاتم اليم اربعون الفا **ف** مثل الجبال يردون زحاما **ف**  
 وهم ثلاث مائه ٧ خلفا **ف** فحقوا البصر وصقوا صفا **ف**  
 واعلموا في الزرع اطر اوائل **ف** ولم تشبههم فرغ وافشل **ف**  
 بل صار صاب الثوب في العسل **ف** مجاوزا خالفهم عز وجل **ف**  
 وكرهنا بن ناصر في الشيعه **ف** فوجعل الخيل لادريعه **ف**  
 التي مال الدرع الزفيعه **ف** يرى العنا في جنا ضيعه **ف**  
 فذ ان بنا كائن من كانا **ف** غدا نال الفوز والحسانا **ف**  
 ويزد الحوض والانا **ف** خوصا نوافي عنده انا **ف**  
 حقه الله انا المتخ **ف** وفيه لنا طير انواع العجب **ف**  
 حصاره الذر وجره الذهب **ف** وطعمه اطيب من طعم الصرب **ف**  
 وعنده الخدره الضرعاه **ف** وولدا وصادا الاربا **ف**  
 وكلهم في طقه ضرا منه **ف** يعني عن الفاسو عظم الهامه **ف**  
 فز ان وهولنا وكن **ف** سقاء بر خاسانه النبي **ف**  
 ومنزل وهولنا شهي **ف** فثبت على خرطوم العصى **ف**  
 وزد ملعننا شفا خابيا **ف** فصدع الشيطان به الحجاب **ف**  
 فاصاع بناه فاحرنا ناديا **ف** اذ لم نود في الراد الراحبا **ف**  
 هذا اخذناه فاسنا دقوي **ف** وقد بقاء على حذر الزوي **ف**  
 ان زعوى عن الضلال عررك **ف** الناس صفان شعيده عررك **ف**



لم يهد الناس شوي نقضا نا **ف** لوشا عذونا ونا ونا ونا الحنا نا **ف**  
 وناو العنطة ونا نا **ف** وفار فوالدلة والموانا **ف**  
 كم عانت عينا ونا شعي **ف** وناهد المنقطع النطية **ف**  
 مقامنا للظهر في الركوع **ف** لا نرفع الصوت من الجوع **ف**  
 لما ذكر عند آل النبي **ف** لفق اطراف الصاع كسي **ف**  
 وقال لودع علك من المصب **ف** فالعقل في مدهنا امرعي **ف**  
 ونا بعد الحلو الوفا ز **ف** وقام في مضا نا ز **ف**  
 بحجم داهد العننا ز **ف** ساقطه في سبط الصنا ز **ف**  
 فقلت مئلا يا احرها ز **ف** اما احدا غن زواه ساره **ف**  
 باهم للتلين قار ز **ف** وناهم من وطل العناه **ف**  
 لست على زنا عراض لاخذ **ف** فعلى نا ساه على كمد **ف**  
 لم كحل العلي سوا والاسد **ف** فاطبر حوانوب العنادو الحسد **ف**  
 وحسنه بحكم الا يا ز **ف** وفاضل المله لى السمرات **ف**  
 وقلت قد حلت على مباب **ف** ان حلت على طين الحماة **ف**  
 وقلت ان كنت يد الحسد **ف** وبها ز بعد الذخا الستة **ف**  
 وخذ هنيئا لست اغرمه **ف** ودا نا من العناب حسنة **ف**  
 فقال لست حازنا من مدهني **ف** لو جاري من بل انا اللى **ف**  
 ان شه حى ونا حاذوا اللى **ف** واسمنا انا انا للفسد **ف**  
 فقلت زنا انها الاستان **ف** عينا ستمل الامان **ف**  
 ونعسا غاثة الترات **ف** وكن للحلو معا امان **ف**  
 ان شئت في البودو ما والذ **ف** في ناله عليه ناهد **ف**

ما خذ الحى الخلال الزايد **ف** فوال الرخوف الرشاد فايد **ف**  
 لم اسئل الناس عليه اخرا **ف** غدا الحق مؤمن زنا **ف**  
 لا شغنى الا زارعه شحرا **ف** والظالمون سبها وهي **ف**  
 ونا فيه كل باع عزصى **ف** فضا وما امله من قصى **ف**  
 اعد يده ذبح اليوم غرضى **ف** نومابه الما نعل الله ص **ف**  
 لم اعد مباح حذوى الصبد **ف** بعولم في العذر الورد **ف**  
 وفي فضول الوعد والوعيد **ف** محمد يعنى ما يسله **ف**  
 ولم ار لم مبط النائم **ف** ولا نبي زنا العرايم **ف**  
 استبر قول حى ونا **ف** بطنه تابه فالصائم **ف**  
 لم تلمى في غرو الملاقي **ف** ولست ادرى بالقنايا **ف**  
 وذاك بالعمد من الا **ف** احده اذ كان عمرا **ف**  
 كرمه عندي لدا جضى **ف** عيم بها نجاه ونا **ف**  
 واو حيل لست بها وصى **ف** نفضت عما سكرت **ف**  
 ولم ار لم حلت القلما **ف** ثم فقت ونا الحلما **ف**  
 اسغر الى الدن الحيف عذما **ف** وله زناى ذون اك ونا **ف**  
 كم قابل فارقة السنين **ف** نريدان من الكمال عني **ف**  
 وقلت هذا من ذم المني **ف** ان كنت انا فل وسيل عني **ف**  
 العلم في آل التبرين صغر **ف** بقره الهم حمة البسر **ف**  
 وعزهم لست نغنه الكثر **ف** لوشان شعز زنا ونا **ف**  
 صبر الحمر زهم امو نا **ف** فسه وادى الشرا حنت **ف**  
 ماكم ما شتم او شتمت **ف** بل مايتا الحوى المست **ف**

هذا الفصل من كتاب الامور  
 يعرف  
 هذا الفصل من كتاب الامور  
 يعرف

اثم على حكمة صيا \* وحمل ان يرمي نسا \*  
 في الجهد حكما فدا مقصيا \* وما سار كن اقصيا \*  
 نسا نير مصحح منسور \* ودر غير بحر مستطور \*  
 حتى استقامت في الهدى نور \* وتم بالله العظيم نور \*  
 كم طالعنا نجدا في الطلب \* اذكر عندي في العلوم ما احب \*  
 لقيته بشرا وعلمنا منجرب \* كانه صوى من ام واب \*  
 فزاح حدان قرير العين \* قد نال بانال ما يرسهين \*  
 بفر من قاستدى في نبي \* كالفر من الضفر والعين \*  
 هذا كم خضم من القوم الذ \* زينه عند الحظام في شبر \*  
 حتى اذا صار رمي بالزند \* فله فلا يغاضن الحد \*  
 ان بعد حيا وحسا ابر له \* حتى يدع حبه وافضل \*  
 وصح للطاير طار الى الله \* وبعدت عند الحظام عليه \*  
 فمد يد الحق واعلم بصره \* ثم تعدد الشيوخ حنصره \*  
 ما في العلوم فهم فخصره \* ومدنا عامي الهدى فيصهره \*  
 وما في كل كتبهم في البار \* بعد صلاه الليل النهار \*  
 وهبه النوم لدى الاستجار \* ودرهم للواحد الجبار \*  
 فقلت ان كانوا يزول الدنيا \* في بعنا وفولنا نسا \*  
 ثم يعادون الطغاه فينا \* فتوف يلقون الجن العنا \*  
 وان يا واعزنا في الدين \* بغر ما علم ولا بعين \*  
 منهم من المكتوب في تحمين \* لو عبدوا الفاس النسين \*  
 فلكم التبع يا ضحاى التهم \* ودرهم لله اونا التهم \*  
 وضرهم للموت خوفا للضرر \* فهلكوا اذ خالفوا اخر البشر

سمع زمر

اسمع اذ اشدت حدث الغاشيه \* في اوجه ما ضيه وحاشيه \*  
 نسا في ليله شوق الماشيه \* وهي الى ما الحيم فاشيه \*  
 ولا تغد الصبح مني شيبا \* فتولني فيه دقا عشا \*  
 وناق في آل النبي البا \* فالسر الحليم لا نغبا \*  
 قد وضع الصبح اهل الابصار \* وما علم الميزان الا نارا \*  
 وابلا شيه اهل المقاسار \* كلا ولا تغد اناب النار \*  
 لسائل ان لنا من حسن الحامه \* ودوله للظفر فايده \*  
 بضحي زو من الضفر منها فاطمه \* وهي لشر المتكلمين ناطمه \*  
 حتى تروى الباترات في العلق \* وشر السمر من الحلق \*  
 من خل زحش وتعدى منرق \* اذ الو النضاح وخفق \*  
 حسد لسوء اهل العصيان \* وما لنا الا المواصي عصيان \*  
 وداك ياله العظم قد ارب \* سيعوا كفرهم بالامان \*  
 كان يقال يا سادتي \* طاب حتى لهم ولادتي \*  
 وفي حياي حسن عبادتي \* هذا قاعى ثم دي عبادتي \*  
 وفد عزناه قد ما في الحشب \* اعصر من هت اخذادتي \*  
 سترعه يوما نقول في شطه \* مانه نصحي بنا ان احب \*  
 فقلت مستهزى يومى الجفل \* كوهذا الراست خزل علمي \*  
 ودع عزاصا لى المرسل \* ما الشهد يا مهنول من الخطل \*  
 نوت البصر الزفاف والاسل \* وكفى انما على فم الزفل \*  
 وقد قبلنا القول باجهذ في العال \* واخلص اليه لله الاخل \*  
 فقم به من مؤمن نال المخرج \* في حيا وهو ملظ ما خرج











على الكفاية والعمل على ضربين فقال ترك العمل على ضربين منه فاحكم  
على كل واحد ومنه ما هو فرض على الكفاية واما حكم على كل البطر في  
طريق معرفته على معرفته بمعرفة صفاته بمعرفة النوان والنزاهة وذلك  
بشمول على علوم التوحيد والعزل علوم النوان والست المستطيلة  
ان هذا القول البر على تبيين فروعه على جهة الحوان اصول البر  
علوم التوحيد وعلوم العزل علوم النوان وعلوم الست المستطيلة  
ان يعرف الله والله على قادر عالم حتى يصير قدم على تبيين مسائل  
شمسه وليس كشم ولا عزم ولا محالة ولا جهة ولا حيز عليه من رصف  
المحمدة بالحوافز والاعراض وعلوم العزالي تعلم انه على غير شمس  
ولا محل بواجب في فعال المحمد عليهم والله كلمهم سمعهم واعصاهم القدرة  
والأله والاختصاص على الفعل لا كلف الا بغير راحة العنة والهدى  
عز وجل لا ما خراج يد من الله انه ابدان عبيد من طاعة الله  
عالم من عظمة والله اختار الله عاصدا من الله وعلوم السموات على  
نوار العنة ووجهها وضعت الشمس في ضفة المعجزات في رسل  
ان يكون بعضها ما به الله له وقوله وعبدوا الله لا عدا له  
والاستياء والادنام والامانة والبر بالحق في التزم عن الستة العباد  
والزكوة فاقب العقبه من شمس على بعد احد من سموات  
منها المعاملات ومنها احكام الفروع ومنها احكام التمسك  
في اصول الفروع فادرك المستطيلة على ان يحل  
المؤمن من مخرجها فله الله فانه قال في الله فله الحق  
العمل في الستة والاحياء فاما العمل فلا بد من عمل  
راعي عليه ما به الله من ان يمتد من كماله على وجهه  
الاستعدادات على العمل لا الله العمل في الستة من الله  
لانك فرغت في افعال الله على ان يحل في الستة من الله

واما بطله فسطر استدل انك نصيحه ادله العقول وبطله ما في شيء ان  
نقول في الاستياء العرف بالاعمال والاشع فان قالوا ما فعل بطله من الله وان قال  
بالسمع فلما قد حذر عن مضمون عليه في السمع وليس في السمع ابطال ما  
سوى السمع و اما الكان فلانه فلام حكم صادق لا محور عليه الكذب فكان  
جهه فان قيل ما في شيء من انه كلام الله تعالى فلما لانه طريق ان احلها  
انا عزنا بالستر انه غير مقدر للبشر فعمل انه كلام الله تعالى والساني  
بالعجز عز فاستدرك الرسول في علم من سنة صرورة انه كلام الله تعالى  
فان قيل البشر في ان به زارة وبعضا فلما باطل فانه ادى الساخبا  
انزل ضمن الله يعلمه وطه وبعد فلو كان شيء رايهم بعض ما حذر في ما  
البشر بعضهم قال فيه ما لا يعرف معناه وبعضهم قال طاهر باطل فلما  
كله باطل وغرض الحكم ما ناله افهام فان ازاد ما وقع له جمل عليه وان  
ازاد غيره اذ كان يحل ان يشتبه بها من نصيب الادله على مراره فاما الستة  
فهو ما نوازل فله وصية منه فله او قوله وقولوا لا اله الا الله فاما الستة  
الانفاضة في فرع الشرع وليس كجه في اصول الدين لا في طريقه القطع  
فلا بد من دليل مقطوع به وقال تعالى ما انا الا رسول قد خلت من قبله  
فانتهوا و علم من سنة صلى الله عليه واله ان قوله وفعله وجه والعلم من قبل  
الصحابه الى يومنا هذا بعون الرسل في معرفه الاحكام دل ان وجه  
فاما الاجماع فهو وجه له قوله تعالى من يشاق الرسول فاعدا من الله  
الهدى وسع غير سبل المؤمنين بوله ما نولي لصله ختم رسالتهم  
فاوعد على سلوك طريقه عن طريقه المومنين في ان طريقهم حق وضواب  
وقال تعالى فان نارهم في شئ فزودوا الى الله والرسول فسرط في الرذائل كانت  
الله وسنة رسوله النازع دل على الموافقة الحق وقال صلى الله عليه  
والله اعلم فاني على قتله وقال عليه الخايعه فان الله عليه واسدك  
ان على يقوله كذا كذا جعلنا حمة وسطا اي عدا لا يكونوا شهداء على



[illegible]

۱۲۸

نعم قلنا فاما ذلك الطريق فان قال القليل لزمه ما شاع به فان القليل لم يكثر  
ايضا وانما النظر في الدليل ليس من الحق الباطل وانما الدليل التسميه فهو  
يعوله التسميه بالماء الخالص في خدمت العالم وانما المحدث وصفا به  
فثبت له في حق النظر الذي به ان يكون له ايات على  
المخلقه النظر في ذاته مع هذه الله على علم النظر في ذاته مع بوضاهه ثم  
في ذلك في البيان على السريه من الناس من يقول ان المعارف في صورته  
ومنه من واحد النظر وقال المعرفه خلقه عند طاعا ومعه من يقول على  
القليل ورغم ان الحصر في العلم بوجه الواحد في القليل فقال له هل  
كس العلم بالزمان على المخلقه ام فان قال لا في حال العقول لا العاقل  
اذا اراد ان يحلوا الناس في ذلك ما نوعه في الحصر صا حه من الوعد استك  
كحل خاها وعد الحزم ولا بد من ذلك امتيا به من ذلك يعلم الحق وقال  
على في علم الله بالاله الله ووزن السه ذلك في بعد الاجماع على ان  
المخلقه الله انما في الاضافه فلما ما احصل المعارف فان قال القليل  
فلنا لم صان القليل بعين العلم فلا الى من بعض يقال له هل باين بالقليله  
مختفي فان قال نعم لزمه في حق القليل وان قال لا فلنا كذبته تسمى اما له  
فيه وبما من سر حبه فيخصا ضالا فان قال نعم اذ قلنا انما هو في علمه  
واوزع قلنا مع هذا اهل حوز ان يكون متضلا ولا بد من نعم قلنا كذبته  
من انه على خلاف ايضا احوزان عته الحال قصه الاقل في الاكثر اقل  
والاقل مضبوطا والمضبوط اصل فان قال لا في حال العقول وان قال  
نعم وحسب ما كان في تمار يقضي باطلا وما كان باطلا ان يصير حقا يقال  
له الشئ الله على حقه على النظر واخذ على ترجمه فقال انما سطر  
في مخلوق السماء والارض وقال في النظر او اما في السماء والارض  
وقال على كثر من ايد في السماء والارض مرون عليها فم علمه عن صورت  
ووزن السه بذلك في حركته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العلم





[illegible]

عند الطلاق فان قالوا عز و افلحكم في الدعاء اليه و يقول الشيخ نعم  
الخير حكم الاعراض في الوجود و يقول لا دخل في الاخبار التي بها يدل  
على انه هذا ما نقل الشيخ المحقق في الوجود اول القدم ما لا اول لوجوده  
والقول بان القدم لا يقدم الحديث بقص اماديه القدم و احصاه  
المحقق و يقول انه في الاخبار ما هو قدم فان قال نعم فنقل قولنا انها جواز  
ان لا يلقا فوجد ان بقدم القدم جميعها و يقال انه ان شرط في شيء  
امان بقوله في الاعراض ما وجوده لوجود الجسم فان امرت ان الجسم  
قدم و حين يقول ما هو قدم و نقل قولنا انها جواز و هو ليس  
بها ما وجوده لوجود الجسم و قد امرت ان الجسم خلاصتها و قص في ذلك  
انها لا يكون لها ان قال في احد الحديث الجمع ثم قال لا كلام في  
ان الجواز مقدم في الجمع مترق فان كلامه لذلك من قال في احد من  
الرجح ان يكون الجمع ليس و ان يكون في وقال لهم ما هو في نقل قال  
ربما لم يزل كل احد مما به صاحبه ذلك سواء بينهما الا حزم علم المراد  
عن شمس علم ان المراد ما لذلك لوقا في كل واحد مما عني شمس  
ولاخر عن شمس منه غيره الا فعلا ما سمعنا فاما و لذلك حاله و لا امر  
اجاز و جعلوا وجودها لوجود القدم و وجهه ان يقول الشيخ  
لما شهد اسما لكن ثم قال في الحاصلات و الثاني انما في الزوج و غيره  
ما هي عليه من البراءة العجيبة فاعلموا ما طما و مع الصور المحقة و التواتر  
والاحتمال و التواتر و الطول و الارها و المخالفه و الالوان و الطعوم و الالوان  
و الشهوات و المشتهيات ان جمع هذا من ما هم حديث عدان ثم  
يلزم ان قالوا قدم فانز و التعمول و دعوا المساهرات ان قالوا  
حديث عدان لم يلزم فعدا غير فواحد في الشتم و ان قالوا بعض ذلك  
قدم و بعضه مدفوع بما ذكره حديث مساهرة الجوارح فلما ذكرنا  
ما قبل لا مع الاجسام سواء في بعضها فادان في بعضها حراما





[illegible][illegible]

وندبر من دبرهم كذلك من من الغفلا ومن اعظمهم ونعال لهم من هذا القول  
 والكلام ومن زكا الاله يخرج الصوف من فضبه الزيه ما عتاد ان يغفلها  
 الانسان في بلد الخارج ثم فيها الانسان الشمس والاسنان لصناع الحروف  
 حتى لو احل بعض ذلك احل اللطخ ثم الحروف بعضها حلقته وبعضها  
 فتمت وبعضها هو اتيه وليس كل حيوان له هذه الالات فلم صار الانسان  
 مخصوصا بالنطق ودم ومن اعطاه التراكيب التي بها ينطق على ما قال يعلى  
 واحلاف التسليم والوانم ونعال لهم البين هذه الصور كل واحد من النطق  
 واجد وقد يكون الجمع من ايام واحدا في شي من غير ونوسيل كل واحد  
 نصف ما ستميز به كل شخص من شخص ليعتد عليه فمن هيا ذلك خذ لك  
 الاله العالم بمقاصد الاشياء وقد علم ما ستميز به ونعال البشر ما الشعر  
 مختلف بفعه ففي موضع يكون حيا لا ونه اكاله الحيوان والذوايب والحوادث  
 يثبت في موضع بضر ويقطع المنافع كذا حل العبر والتم وكف اليد وداخل  
 الفرج وكحو ذلك يحصل هذا القدر الاسم عليه قدر ونعال لهم الشعر  
 الرجم والطفه واحدا والاب والام وادبوا الغدا والحوادث واحدا فلم احلف  
 الاولاد من جرح والى من تايه ونافق من صور يحصله منها ما ستميز بها  
 ما لا يتوهم هل يحصل ذلك الاسم حليم عليه قال يعلى يثبت في شئنا انا ونه  
 لمن ستميز الذكور او من زوجهم وحرار انا ما ونعال لهم البشر اعطى الانسان  
 نعض العلوم التي بها سفع في ربه ودينه ما يحصل استدراك العقول  
 البدايه التي يثبت عليها جميع العلوم ومنها ما حصل بالعباده كعلوم  
 الطباع والتخارج والغرائب والربح واقنا المواشي والبروات واستعمال  
 الاغذيه والاذويه وحصل الحوائج والعلوم والعقائد ومنها ما حصل  
 عند النظر والاستدراك كعلوم الالهيات من العلوم ما يمنع اما لانه البعد

اولانه مقدسه كعلم الغيب العلم بالاخلاق الارزاق وكحوها فمن دبر هذا  
 التدبير في الانسان الاله يعلم العواقب مخانه ونعال ومن ذلك خلق السموات  
 وما فيها من الاشياء العلويه ومنها ما لم البش العالم كبنين من السما  
 من فقه كالتسقف الارض منسوطه كنه كالبساط واليوم مثلا ليه  
 كالمصباح والحوادث من زنه كاله خاير كل شي لمفعه في حصره  
 ثم بت فمائها الحوائج انان لمنافعه وضروريات الحياه وانواع المنافع  
 ليصل بها الى صالحه فهل يصح ذلك الامر قدر حكيم ونعال لهم البشر  
 هذه السموات مركبه سلكه من ربه من فيها هذا التراكيب العجيبه ومن  
 زفعها الزفعه العاليه ومن امسكها من غير مكان علاله ومن زفعها  
 بالنجوم المنلا ليه ومن جعل لها احسن الالوار من جعل لها هذه الضعه  
 الحكيم الاله الذي بيده ملصون كل شئ واليه ترجعون كمالا على سبيل  
 فوكل ستميزا شدا انا ونعال لهم هذه النجوم بعضها ستاره وبعضها  
 منازل من زرع وبعضها يقطع البرج في فقهه وكسلف في القله والكثير من  
 دبر هذه التدابير ومن اخرى الفلك على هذا القدر من العلم القدير  
 ونعال لهم من جعل الشمس من بين النجوم مضيه مستقر على هذا الحد  
 ومن جعل القمر انا ومن جعل ذلك يزدو ويقص من علم الناس بحار ك  
 النجوم والقوا كنه قبه هذه القوا بالاله سبحانه ونعال ومن ذلك خلق  
 الارض والحوادث السعليه ما فيها من الات ومنافع الخلق ونعال لهم  
 البشر هذه الارض احسا ما مؤلفه من خلقها والفيها ومن سكنها لمصير  
 ينصر والخلق في بصر وانهم واعمالهم ومن جعلها موضع ما يتم زوالهم  
 والاشجار والثمار ومن ارزى الجبال الراسيات وجعلها كالخراش فيها  
 ستميز النلوح وفيها تسكن المياه ومنها خرج العيون فيها ومنها مغرب





والاثنان لعلف البردات منافع الطين والعنف قتل الأرواح ومنافع الأوزار  
والاصول الفردوع والصنوع والحي وحل شي ففسا ماله ساو اغصان  
فبحر حلها ومنها ما كثر حلها فيسط على وجه الارض كما ذكر بقدر  
العزير العلم قال على اننا صلبنا الماء صلبا ثم شققنا الارض سقا  
فانبت فيها حبا وعنباً وقصبا وزيتونا وحل الآفة وقال لهم ومن  
آياته ان كل شي كان الناس اليه اجروح فهو اكثر الحبوب والمياه والاشجار  
والخديد وكحوا وكلما يستعز عنه الخلق فهو اقرب كالمسك والسكر وكحوا  
وقال لهم ومن آياته ان الترات ماله زهر ومنها ما لا زهر لها ومنها  
ما هي في اوعيه كالشمس والحر والظن والبالا وكحوا ليقبها  
الافات ومنها ماله قشور كالخطوب ومنها ما هو كاهل الترات ثم جعل  
لكل شي منها اوزافا على هيئه ولولا لانها احدثه شئ الله على  
ونقال لهم وآية اخرى في خلق الفلك والماز في هذا الزمان كيف  
جعل الخبز بلا اتصال بها الحبوب وجعل الحبوب منضوذة وجعل منها  
الغلاية جمع ذلك وضمها وجعل لها مشردات الازار وكذا ما تحلله  
ثم انواع البطيخ والاعناب ونصير حبوبها والوانها ويذكر كل شي منها  
في وقت معلوم على ما يفرقنا العزير العلم وقال لهم وآية اخرى في  
انواع الرناحين في اختلافها والوانها اذ رهاها وكسها من وزر في  
واصل وعرق ومنها ما يخرج في الزرع ومنها ما يخرج في الشتاء ومنها  
ما يذوم ومنها لا يذوم كل ذلك بقدر العزير العلم وقال لهم وآية اخرى في الآفة  
المختلفة بعضها غزوة ومنها غشوة بعضها صنوع وبعضها  
يصلح الاضيق عثرها اليها وبعضها شتم وبعضها يصلح وبعضها يمتك  
وبعضها مشهل وبعضها كحور بعض الاعصار فيصلحها ونفسا اخر

لها بها مختلفه وبلاذ مفترقة حلت عصفها الى بعض بعض وصلح فيدر  
ذلك أعلم الناس به عثر الله تعالى وآية اخرى في النبات في الترات  
من غرسها ومن حطها ومنها ما هو زرع الحبوب والبردات والاعناب والبطيخ  
ومنها ما هو اذوم ومنها ما هو صنوع الى عثر ذلك كما لا يعلم بفاضله الا الله  
عليه وسلم وقال لهم وآية اخرى في النار وزودها وكسها من الحجر والحديد  
والخشب على ما قال على افراسه النار التي توزر واسمها شجرها ثم  
جعل المشيوع كثره منها بها للطعام والآفة العيشة ولز الحديد وصنع  
كل شي لخدمته وعثر ذلك كما لا يعلم وآية اخرى في الماء وجنانه من العزير  
والاجار وصنوعه وبلاذ صناع به والوانه وطعمه ثم انواع الماء العذبة والقال  
لهم وآية اخرى في هذا الهواء كيف اوقفه به في الحيوانات به مشركا نام  
بهو لا كما فسقتم اذ احرر كان له في خلقه على اختلافها من صبا ودون حبوب  
وشمال التي بها من التباير واذا كان في جسمه القوم التي بها كل شيء  
المطر والثلج وقال لهم وآية اخرى في زرع المطر والشمس الثقال  
وما تصلح من منافع الخلق في عماره الدنيا فاذا قبل نال الخلق الجد به  
وضر الا انعام وعثر ذلك كما لا يعلم في الارباب السما ما باركا فاسما به  
خات وجعل الحصيد وقال لهم وآية اخرى في صيرور الحيوانات  
من الائن والبردات والاعناب والبطيخ والوزر والوانها فيها  
ما يعقل ومنها ما لا يعقل ومنها ما هو مشجر ومنها ما لا مشجر وكسها  
تخرد مع ما يعقل من اضعف منها كالجمالك البيلة والبراب الكلاب  
والفهد وكحوا ثم اغرسها بمختلفة منها الحبوب ومنها التمر ثم جعل  
بعضهم بطيخ وبعضهم مشجر وبعضهم يزرع على شجرة ثم جعلهم شعوب  
انها بهم وتعلمون مهن عاداتهم في العاقل الحبوب فيصيد الحمار والماكل  
والسمر في كل احد منها لمصلحة بعضها للاكل وبعضها للحمل وبعضها

لا له الصب وما كان الحمل هنا فهو لها وما كان للصب اعطاه الله  
الصبير جعلها خاضعة من العقل حتى ماتوا فبرزوا عنها اجتمع على  
كان خليفة ان علمهم ونحونا جرم فسلطها العقل ونحوها والقي في يديها  
الزغب ما يحتاج اليه الناس منها الله لم كالخلاب وما استعمر عنه  
بالعلم كل ذلك بعد من العزير العليم وقال لهم راية اخرى من الحيوانات  
اذا خرجت لا مغير لها كالسليم ولا ثياب في خرجت كاسية اسفارتها  
حتى يبقها الحر والبرد ولها جوارف كاحتاج الى الحق والضاد وتبعث  
الامهات لا يحتاج الى من في فاهه لما لم يكن لها من اسباب ما يلي ادم  
وقال لهم راية اخرى في الفل مع غطر والبغوص مع صفاء الار  
لحل واحد منها وجعل لخل واحد خطوطا تسعين تد على الماخز الشرب  
ثم سخر الفيل للبغوص حتى ايد ايد كمال في دفعها عن نفسه من الثا  
والنراة عليها فمن سخر الفيل للبغوص عز القادر الذي لا يحجز والقائم  
الذي لا يحفل شجاعة ويعلم وقال لهم راية اخرى في النمل كثير  
عدها واخاستها لالهام الذي لها في قبل القوت الى شويتها واعدادها  
لبستها وقطعها لكي لا يفت ويهي ثم كلف النمل في الشتاء وحجز  
الصفير وقال لهم راية اخرى في ناسل النمل وغزها من الهام  
وفي نصفا ويصل البصير لايه وما غرة ما مع يخرج منها فراخ دار  
اقوان واعطا في الهام وقت حوزها حتى تنق منها ومن الهام  
الخروج ومن صورها في باطن البصر واستجناها من منها ما بعث في الت  
ومنها ما بعث في الماء ومنها ما كخرج لبلاب ومنها ما كخرج في الار ومنها ما  
بني ليه سد بنا وانشأ منها كالعمل وما فيها من العبر وما كخرج منها  
من العسل ومنها ما يصب منها ما يصب الى عية ذلك من عرث الضعة  
وعجائب الحكمة التي نقر رتب العالين فمن

نقى الطبايع والرد على الكتابية ٥ قالت الموجودة ان جميع  
ما يظهر في العالم من ما يخرج في قدر عالم وكلها مخدثة احدها القدم ما من  
والطبايعه است واما وكل شي طبعه وخاصه فاصا فالتا جميع  
الانسان جميع ما يظهر في العالم الحيوان النبات والاشجار والنبات غير  
ذلك والكلام يقع معهم في موضعين احدهما ان ما يشيئ به من الطبعه  
عز معقوله والثاني انها وان عقلت لا يصح اصفاه البانرات البيا وقد  
بالغ شيوخنا في تفصيل الكلام عليهم وما من فتاد مذهبي وقال لهم  
الكلام في اثبات الشيء بقوه وتصححه واساده لا يصح الا بعد العلم به  
وما لا يؤخذ من الطبعه والماده والقوه الخاصه على اختلاف عماراتهم  
عز معقوله لاننا انما نعلم صوره او مشاهده او استدلالا او معلوم  
انها عز مشاهده ولو كانت صوره لا سنرك العقل في معرفتها ولما  
صح فيها شك وشبهة فلم يبق الا ان تعلم بدليل ولا دليل عليه ان يعرفه  
الان انما ان تعلم حكمها كالعلمه او المعلول او بفعلها كالعلمه او الفعل  
وهذه الطبعه غير فاعله ولا الحاكم بل عليها فان قالوا انها حكم بل  
عليها وهو ما يوجد من البانرات صدها ولما ذلك فعل فاعل مختار  
ولا نسلم انها من بانراتها وبعد فست او الطبعه ثم نصيف اليها البانرات  
ونقال لهم هذه البانرات احسان او اعراض معلوم معقوله وما يحصل  
من التام معقول او اجحناج وانم انه لا يدر لها من مؤثر على ما يقصد  
القول حين يكون لها مؤثر تعلم وتعلم من ذلك دهرتها البانرات  
تفعلوا هذه الطبعه ويعلم كصل العلم بها فان قالوا انهم يعقلها  
فلما المذهب والار لا يحضر بعزها القاييلون بها بل لا يدر عقلها  
الثالث كاعقلها الما الف فلو كانت معقوله لعلمناها ونقال لهم البش  
عندكم كالبصولي فيها قوه بها تركب العالم او طبعه فربما منها تركب



حيوان حتى ان غذا يغصم شتم بعض اذا كانت اصوله واحده ونقال  
 له هذه الطبعه في المطبوع معنى غيره او هو هوفان قالوا هو هوف وح  
 ان يكون الموتى في بطنه وهذا محال في غذا فاد انا انه هذا الطبع وح  
 ان يكون موحاته وبغذا فاد انا انه مع كون التراكيب في التواء  
 حاضله فان قالوا هو غيره فلنا فاهو فاشتمون ان معقول ويعزطر  
 نزع هذا الطبع عن هذا الجسم اهو كما هو كما يعرفان قالوا سمي في هوف عليه  
 الان فلنا فاهو انظر ثم ان يكون فيه طبعه الان ايضا ولو قالوا ان يعتر  
 فلنا فاد انا ان يوجد فيه الطبع ويغدر عنه وح ان يكون ضوله  
 مؤثر ثم تسلسل ونقال له البين عدم الاحتمام كان موجوده لم  
 اثم فان قالوا ان كان موجوده لان ذلك فانه نفسا في تركبته مستحله  
 الي هذه التركيبات من الحيوانات والنبات والاشجار وغير هاهم لم يكن مستحله  
 ثم استحاله فان الوا فانه غير مستحله ثم استحاله فلنا وانا الذي حب  
 استحالتها فان اشاروا الي معنى قديم فلنا فوجبان يكون الاستحاله قديمه  
 وان اشاروا الي معنى مجدد فلنا وانا الذي اوحى ذلك المعنى في الكلام الاول  
 ولو قالوا ان كانت مستحله لم نزل فلنا البين عدمك كان هوف لم يحدث البين  
 والاستحالات وبعد فاننا في اشياء مستحله في الحال قالوا بها استحالات  
 لم نزل انا المشاهده ودفع المعقول وبعد فاد انا الاشياء التي لم نزل  
 كما ان الاصول لم نزل عدمك فلم يات اول من ان يكون اصولا دون  
 الاستحالات وكلاهما موجود لم نزل ونقال له هذه الطبعه والقوه  
 حاضره في الجسم وهو موجود او كصل وهو معدوم فان قال كصل هو  
 موجود فلنا فكيف يكون المحصول هاهنا كصل هو بعد وجوده وان  
 قال كصل هو معدوم فلنا فكيف كصل للمعدوم طبعه وبعد فانه  
 موجب عنه فمنا ان كصرت في نفسا في مذهب فوجبان

حصل من ذلك ونقال له السمن هذه الطبايع اضدادا في الحار والبارد  
 البارد والبارد يصاد الرطب فلا يذم ولا يفسد فكيف يكون الاضداد عليه  
 لموجب واحد وهذا محال فقال الحركه والسكون عليه في ذاته محتملان ونقال  
 له هذه الطبايع الاربع كانت منفردة فاحتملت او كانت مجتمعه وعلى وجه  
 كان وجبا لا يتغير عما كان عليه وبعد وكان في كل جامع بقدر الاضداد  
 وقال لم انظر خدوت شيئا من اصل النبات اعراضا لموجبه لهذه الهيات  
 والتراكيب فان قالوا فوجبان يكون جميع ذلك له في الجوهر ويكون في  
 فان قال نعم فلنا البين البين ان كانت حاله من الاعراض ثم حدثت فيها  
 فان قالوا نعم فلنا فانه في شي من الاعراض فان قالوا لا من شي فلنا  
 ما وصفت ان قال من قوه فلنا فانا ما كان القوه نفسا الي علمه كما كان  
 ونقال له هذه الطبايع منفردة او مجتمعه فان قاله اجتمعه فلنا فكيف  
 نفع اجماع الاضداد فان قالوا لا كجماع الحار والبارد فوجبان  
 اسوها غير منفردة ونقال له البين ان من نطفه والطبقه من الاستحالات  
 والعصر من الرجاء والادحاج من البصر ما كان في الاسلاف في ذلك قال وقد  
 بعد فوله انه ان قال كان بيضة ونطفه فقد ابدىها لابي حنين وان قال كان  
 التي بعد استحيالاتها من نطفه وسبح وبعد فانه ما قصر لانه جعل الاصل  
 ونفعا والفرع اصلا وهذا الجوز فان قالوا البنا سراجي صل بعدنا واب  
 اسما فلنا ذلك من مفعلة على

### **فصل في الرد على المحسن في اضافته**

هذه الناميات الى الخوم في الذي يقول في ذلك ان هذه النجوم خلقها الله  
 يستمرها في مازلها واحزى العاده بان جعل عند شمسها ولونها في  
 المابل نعالا منها ما هو اظهر من كنه تعلمه الجمع ومنها ما يدرك فلا يعلم  
 الاكتفاء واختياره ووجوب ان يعبر الحال في العادات واما اخبر الله تعالى



[illegible][illegible]





بقوله الموجود ان يثبت الجوهر والاعراض والقديم وكل ما يحضر  
نصفه وكما في الآخر فالجوهري المختار القابل للاعراض ومن غيره ما يكون  
مختاراً وهو يبرز في حاشيته البصر والشم والسمع والذوق والشم والذوق  
والجمل والقديم كانه ليس بحسب الجوهر والاعراض وكل صفه كحسب الجوهر  
والعرض سمي عن القديم وكل صفه كحسب القدم سمي عن الجوهر والاعراض  
الناشئ من ائنه نصفه الجوهر هو منهم من ائنه جسماء الاعضاء ومنهم من  
ائنه جهة وكانا ومنهم من حوز عليه المحي والذات منهم من وضعه  
بصفه العرض محوز عليه الجلول وعندنا لا يجوز عليه الكا والجهه والجلول  
وليس هو محل الحوادث ولا محوز عليه الاعضاء والجوارح والحواس والذات  
لا يجوز عليه الحاجة والذي كثر هذا الفضل يشق ما لا اولها انه ليس بصفه  
الجوهر والاشياء وانها انه ليس محل الحوادث والماهات ليس بعرض ولا  
نصفه شئ من الاعراض اما الاول فنقال لهم ويقولون انه جسم كما  
نعلمه في الشاهد من الاحكام فان والرائع قلنا فوجب ان يكون عليه ما  
حاز عليه من الاله الجبر لا يخلو من اجزاء وافتراق وحركة وسكون  
وكون من له سائر الاحكام في ذلك فنقال لهم اليس هذه الاحكام  
مترتبة مؤلفه يجوز عليها الزيادة والنقصان فلو كان هو جسماً لما حاز عليه  
ذلك ونقال لهم اليس الاحكام متماثلة وانما حاز على بعضها حاز على  
سائرهما وما وجب بعضها وجب سائرهما وما استحال على بعضها استحالة  
على سائرهما فلا بد من ثلث في مقالنا فاذا كان ثلثاً لم يجدنا وجب  
ان يكون فهو محذوراً ويكون هذه الاحكام مبدية فاما ان يقال مثلاً احدها  
قديم والآخر محذور فحال ونقال لهم اليس الجسم الصالح ان يفعل الجسم  
فلو كان على جسماً لما صح منه فعل الاحكام ونقال لهم اليس الجسم يكون  
قادر الا يفترقه فلا بد من ثلث في مقالنا فلو كان حوز عليه الصفه كما في سائر

الاحكام ونقال اليس الجسم لا يفيض ان يفعل الا ما يشاء او متولداً وانما  
منه الاجترار ولو كان جسماً لما صح منه الاجترار فلما صح علمنا انه ليس  
جسماً فان قال الاجترار يصح من القادر بقدره قلنا غلط ان من سطر القادر  
يقدر ان يمدى الفعل محل قدرته فلا يفيض منه الاجترار فان قالوا ليس  
تتصور ما ليس بحسب واعراض قلنا التصور هو ايات من له وقدرته لا  
مثل له ويقدر كلفه تصور ايات ديم لا يبدل الجوهري فان قالوا يفيض والذات  
اوجدها كذا قلنا فان قال اذ كان فاعلم ان كان جسماً فلما لم قال  
بدليل الشاهد قلنا يجره الزجور لا يفيض في ايات الغائب حتى يزل عنه كونه  
فاعلاً هو كونه جسماً ليصح ما ذكرت ويقدر ان الحاد ان لا يحسم ولا يفيض  
منه الفعل لان الفعل يكونه قادر الا لكونه جسماً الا ان في الشاهد يقدر  
مع جواز ان لا يقدر فلا بد من معنى في المعنى كمن يحد واختصاصه بالجلول  
ويجوز الاعراض الاحكام بخلاف الغائب فانه قادر لذاته ونقال اليس في الشاهد  
لاحكام الآخرة عليه الشهوة والحاجة فلا بد من ثلث في مقالنا لو كان تعالى  
جسماً لما حاز عليه لما كان عاجزاً في فعله فان قالوا لا بد من الجسم  
ان هو لا محذور ولا يزداد فاما قلنا قد اختلف في العار ان لا يفيض  
العرض هو اسم للظلم العبد العبد وازدك يقولون فيما زاد طولاً وعرضه  
ونعمه اجسم وان حاز ان يسمى القديم جسماً ويقول اعرف ان نفسه لما حاز  
غيره ان اسمه استباناً وشخصاً وهذا سبب فان قالوا الاول انه جسم  
كالاحكام قلنا انما قلنا ان لا يفيض احكام جسم ائنه مثلاً للاحكام فاذا قلنا  
لا كالحكام يفيض فاما ان يفيض فيقع على الخلف وعلى المتوافق والمتضاد  
فاذا قلنا لا كاشياء لم تكن ناقصة فاما الفضل الثاني فنقال لهم كحلول  
العابر في المختار بدليل الشاهد فلو كان تعالى محل الحوادث لكان محذوراً  
ولكان جوهره وانما جسماً ويقال لهم لو حاز ان حكمة معنى حاز ان حكمة

ليس



جميع المعاني حتى كل الحركة والسكون وغير ذلك من المعاني والصفات  
 تدعى ان كل شيء يحرك في العالم لان ان كان كذا فلا بد ان يكون له فعل  
 يظهر في العالم ويسمى في ذاته خادرا وما في العالم محيرا وبصلا  
 من الفعل والفعول الخلو والمخلو بهذا قال البشير القادر لما يظن ان  
 يفعل الفعل الا ان يندى في نفسه ولما انه قادر بغيره فلا تدبر اشغال  
 محل قدره وهو تعالى قادر لذاته وتغير البستر لا يصح منا الاختراع  
 منه ويقال له ادا كان في الشاهد من حيث كان حيثما ان يكون في  
 الغائب مثله والصانع ليس بحسبه **واما الفصل الثالث** فقال  
 لم البشتر هو **الفصل الرابع** اعراض حركته فلا بد من ان يقال لو كان عرضا كان  
 مجزئا ولما كان دينا ونفعا لم ايجز حلوله في غيره ام لا فان الزاوي  
 فلما جعله مجزا ان يكون فيهما وان فالزاوي لا يحل فيهما خلافا  
 الشاهد ما يحل في غيره لا يوجد الا جازا وبعد فاذا جاز ان كل واحد  
 يكون حلوله لمعنى ويقال له ايجز في كل محل او في بعض المحال والار  
 مستحيل لانه حين ان يحضر صفه الاجلها ان يحل في سائر المحال وان  
 قال حل في بعضها وليا او اخضا في بعض المحال به دون بعض  
**ونفا** لم يحل في كل محال فلا بد ان تتغير حكم المحل به وحصل الحرك  
 حكم زائد لم يكون له حاز عليه الحرك المحل به حكم وكان يحل في بعض  
 ذلك في المحل وهذا فاستدبر **ونفا** لم البشتر الخلو في الشاهد  
 الجوز ان استحال ان يحصل العنيز في محال في حال بقائه فلا بد من ان يقال  
 اذا حاز ان حل في محال فقال لو كان يكون عرضا استحال ان يكون قارا  
 عالما بالاعراض في الشاهد وانما استحال في فعل الجسم وغيره من الاعمال  
**منه** في تفر الاعضاء عنه **كانه** في تفر الاعضاء عنه **كانه** في تفر الاعضاء عنه  
 تعالى من غير الوصف باخارج والاعضاء اجزاء ومنهم من استلوا لافعالا

ومنا قوا علينا ولسانا وكوفا ومنهم من يقول ان هذه صفات له فقال  
 للقوم انه انما معقوله كما في الشاهد فان قالوا نعم فلما في ان يكون  
 جثما مولفا مجزئا وجب ان يصح به الاختراع وان يكون مجزئا من غير  
 فان بالذات اعضا ليست كفه الاعضاء فلما كان يكون معقوله  
 فعملوها حتى تحل عليها فالعلم على صحة الشيء فبشاده من على  
 كونه معقولا وبعد فالذو العين واليد والقدم والساق اسماء الاعضاء  
 مخصوصه فاذ لم يكن في الغائب مثل هذه الاعضاء فليست بيد او عين  
 قديم وان قالوا لم يرد القرآن بالذو العين وكوفا ولم يحزن ان يكون له اعضا في  
 قديم وان قالوا لم يرد القرآن بالذو العين وكوفا ولم يحزن ان يكون له اعضا في  
 الشاهد قلنا ان العين بصفه واليد بصفه والساق بصفه والحض بصفه  
 فقال لم يحزن ان يكون الصفه معقوله او احسن يصح ان يكلم فيها ويصح  
 ان يحل عليها كتاب الله تعالى ونحن لا نعقل اليد بصفه والارض بصفه  
 اللطيف لصفه فلامعنى له الكلام فاما الذي في القرآن فاليد يدكر  
 وزاد بها الحازجه اتموله تعالى فاطفوا اليه بها وهذا الحرك عليه تعالى  
 ويطلق وزاد بها القدرة كقوله يد الله فوق ايديهم ويطلق وزاد بها البعد  
 كقوله لعلنا بعدى يد وكقوله تعالى لا حلفت بدى ويدى وزاد بها  
 الضله كقوله تعالى وكذا ومن ايديهم فم حزن ان يحل الاى على ما حرك عليه  
 على فاما العنيز فزاد بها الحفك وكما قوله باعينا بعضا من العنيز وذلك  
 ما في الاجماع وقد يقال على ليس كقوله حتى وانعقد الاجماع انه لا يشبه  
 شيئا فحزن ان يحل الاى على ما حرك عليه تعالى فزاد في سجده فان وردت  
 اخبار كلها على ان اول نوح من ذابل العنيز والكتاب حلتها عليه والار زودنا  
 ذلك وهو زودنا اخبارا بالصريح بالتمثيله تحالف العقل والكتاب فلا يشك بها  
 بوضوئه لا يصح على الرسول صلى الله عليه وسلم وعلمه **منه**  
**منه** في انه تعالى لا يجوز ان يكون قادرا على الاعمال  
 موجودا للمعاني الذي يقول فاستحسنا انه بهذه الصفات لانه العلة

ومنه من أين يعانى بحديثه كما حكى عن هشام بن الحكم ومنه من حيث يعانى  
لأنه وصف كما حكى عن الخلافة قالوا بوضوح ما به أن لا يصفه ومنه من قال  
معاني قديمة لاهي هو واعتبره ولا بعضه كما حكى عن الأشعرية ومنه من  
قال هي معاني جالسه فيه عمره وهو من هذه الشرايين فقال لم يقولوا  
الصفات المعاني لا يصف هذه المعاني هل يعلم أم لا فان قالوا لا قلنا كيف يصح  
أشياء لا يعلم وكيف يصح الكلام في صحتها أو فساده ولم صار يقينه أولى من  
أشياءه وإن قال يعلم قلنا بعد وصفيته بأنه معلوم وأنه علم وأن القدرة  
يعلم وهذا كل معلوم لا بد أن يخص بصفه عليها يعلم وبها سمى عن عمره  
لأنه لو لم يكن ذلك لما وقع التمسك بين المعاني وما وتقال لهم التمسك بغير  
أحدهما بأنه قدره وأحداهما بأنه علم فكيف صفته  
هذه الصفات هل يتم في كل ما لا يوصف إلا ما قضي وتقال لهم كل  
معلوم أم أن يكون موجودا أو معدوما فاما أحدهما ولا المعدوم لا يؤثر  
ولا هاهنا حيث لا معدوم أو حيث أن يكون خافلا وهذا محال أن قال هو  
موجود قلنا بعد وصفيته بالوجود وهذا هو كان موجودا لم يزل وجوده  
تعدت لم يكن في ذلك ما بعد وصفه وتقال لهم التمسك بصفه بأنه الذي  
في الفرق بين قولنا قديم وقولنا أن في المعنى وكل واحد منهما وجوده  
لم يزل فاما من قال أنه هذه الصفات المعاني بحديثه أو علم بحديثه فقال  
لماذا أحدث القدرة والحديث والعلم المحررت قال قال القدم وأن من ذلك  
قلنا قلنا بحديث القدرة وهو عمر قادر وكيف كبرت العلم وهو فعل كحجر  
مفسر الصبح إلا من عالم وتقال لهم هذا العلم المحررت كخلة أم لا فان قال  
لا قلنا كيف كحجر تصير وإن قال لا في كل قلنا فلو وجد جعل في كل كحجر  
أن يصير به جاهلا وهذا محال وإن قال حله قلنا فهو محل الحوادث  
وإذا حاز أن حله بعض الأعز حاز أن حله شأنها وتقال لهم التمسك  
بحر أن يعلم حازت حله فهلا حاز أن حله حازت حله فان قالوا

### مصارع الما بالمرسل

لست كان عالما بأنه عمر فاعترف كان عالما بعدم الزمان صار عالما به خوردا  
وإذا حذر كونه عالما فلا تدن من معني قلنا كان عالما بأنه عمر فاعترف كان  
وأنه فاعترف بالزوال كان عالما بوجود الدنيا في حاله عمره في حاله أحوال  
العلم لا يختلف وإنما حله العبارات وأحوال العلوم وهذا كما حله العبارات  
على الوقت فسمي الماضي امتن والتقبل عدا وفي الحاضر اليوم والوقت أحدا  
فلا بد أن تعلم حتى تعلم الخاضعين قلنا معناه حتى يحاذوا ويربطوا  
العلوم قلنا من يقول أنه عالم يعلم قديم فأذكر قدره قديمه حتى يحا  
قديمة فقال له هذا العلم غير القدم أو هو بعضه فان قال هو قلنا فيجب  
أن يكون الأما وحيث أن بعده وحيث أن يكون علته لنفسه وهذا باطل ولا  
تقال لهم يقولون أنه عالم لنفسه لانا لا نتجى أن ذاته علمه وإنما اردنا أن الله  
عالم على سبيل الجواب يحتاج إلى علمه لأجلها يعلم وإن قال بعضه قلنا  
ستجمل أن يكون له بعض وإن يكون بعضه علمه فيضغه الله فان قال عمره  
ولما اسات قدم عمر الله فستجمل في سبيلته في باب في الأشعرية قال  
لا هو ولا غيره ولا بعضه قلنا هذا الفعل يستحيل أن يخل مدحونه  
قلنا أحدهما يخص بصفه لاند أن يكونا عمر من أن العلم علم وهو عالم  
وتستجمل أن لا يكون له ولا غيره ولا أن القدم كحجر بصفاته لا يجوز على العلم  
والعلم كحجر بصفاته لا يجوز على القدم وكل ذلك بين أنه عمره وأما أن قلت  
ليس هو ولا بعضه وقد است الغيرة فادافلت ولا عبرة فاقصه وتقال  
له إذا كان العلم مدنا والقدرة قديمة وكذلك الحياة والقدرة من الصفات  
التي سبقت اللازمة فاذ استأرك هذه المعاني القدم وضمه القدم وحيث  
أن سائر كونه في سائر صفات النفس ويكون مثلا للقدم ثم لم يزل عليه وجوب  
الفساد منها أن يكون اجمل الأما والقدرة الأما والحيث الأما ومنها أن يكون  
الأبد بصفه هذه المعاني ومنها أن يكون هذه المعاني بعضها بصفه بعضه

تكون المعنى في قوله حياة علمًا ومنها ان يقع المعنى في احد عن الثاني ومنها  
ومنها ان يقع المعنى في الثاني القديم فليكن في الثاني علمًا على افعي الوجود سائر  
للم اعلم كل المعلوماً يعلم واحد او يعلمون فاننا نعلمون سائر جبر  
عنونا لا ينهاه لها قدمًا وهذا محال وان قال يعلم واحد فلنا وكذا سائر  
علم واحد سائر العلومات على كثر من الفصل والشاهد في ذلك  
ونفاه للم علوم المتعلقات بالمعلوماً الجملة هي جملة اربعا  
فان قالوا اسما له اختلفوا ان اسما جبرها لا سائر الاخر وان اجرها لا سائر  
بشيء الاخر ولا يعرف معامه فيما رجع الى ذاته وان موحى ما لم يعلمه كل  
ذلك يعني التماثل وان اختلف ما سئلوا به غير علم باخلا في معلوماً فان  
قالوا جميعه فلنا موحى ان علم الله تعالى يصار في علمه بعد معلوماً  
ولفان لم اذا علم القدم كونه في الدار وعلم الواحد منا ذلك العلم فلنا  
معلوم واحد على وجه واحد في وجه واحد فلا بد من علم فلنا فوجبه ان  
تكونا مطلق ومن العلم لا يصح ان يكون محييا فان علمه قدم وسماور  
في العلوم عن معلوم وعلمنا محييا واسئلوا في معلوم واحد فلنا يلزمك  
ان لا يكون علمه كذلك وتكون العلمنا قد رما متما ورا في العلوم بعد  
فهذا يوجب ان يكون الشئان متعلقين في وجه مطلق موحى وقد افادته  
ونفاه للم موحى فادرا علمنا حيا واحداً ام قايما فان قال جابر اجل  
ووجهاً يحتاج الى مؤثر كونه علمه اضدادها وان قال احتفلنا  
ان يستعني في العبد الموحى كونه موجود او كونه علميا او كونه  
قد وعلا في الشاهد ونفاه للم القدم موجودا ام قالوا موجودا لا لم  
من ذلك فلنا الموجود على قسمين قدم ومحدث فانه قدم قبل لم القدم  
لمعنى ان قالوا علم اوله فان قالوا المعنى قدم فذلك المعنى يجب ان يكون  
لمعنى اخر وتلتل في ما لا يها به وان قالوا ذاته فلنا فاستحقاقه كونه

فادرا وعلا ما وجب استحقاقه كونه موجودا فان كان احد هما  
لدايه كان الاخر كذلك وعلا ما يقو لونه في نفس استحقاقه على السواء  
كان احدهما لدايه البش الاخرى يكون كذلك لدايه فادرا فان احدهما علم  
فذلك الاخرى واعية ذلك صور الجوهري في محييا وكونهما محييا في فلا بد  
بين علم وعلا فاستحقاقه كونه فادرا علمنا في الوجه فاستحقاقه  
السواء سواء اذ لم يكون ذلك المعنى في ذلك فادرا ونفاه للم البش الفرض الاخر  
ان يفعل عا في محييا سائر اوله لا يصح منه فعل محييا فادرا هي في سائر  
فادرا وان لم يكن فادرا القدم حالة فيه او لا في محييا فان كان علمه وجب  
ان يكون محييا للعلا وجب الا يصح الفعل عا في ما وان قالوا في محييا  
وجب ان يصح الفعل عا في الاخر ونفاه للم البش الفادر يعرف في الشاهد  
يصح منه فعل الجسم فلا بد من علم فعل فادرا فان راددنا لما فيه فادرا  
الجسم فلنا فاصح سائر فادرا في ذلك فان قالوا فادرا في العلم  
في علمها بالقدم وسئلوا ان اختلف في شئها فاستحقاقه كونه معلوم  
سائر الفدر وما لم يعلمه بعد فادرا ما لم يعلمه سائر الفدر ونفاه للم البش  
العلم الواحد في الشاهد اسئلوا في العلم واحد فادرا ما لم يعلمه سائر  
القدم كذلك فلا بد من علم فلنا فادرا جازان يكون معنى واحد متعلقا  
بملا والشاهد لم لا بد ان يكون العلم يستعني عن العمل ويكون معنى احد  
يكون قدره جاد وعلا وسئلوا في ذلك المعنى عن جميع العا في فادرا العلم  
ذلك فلنا فوجبه ان يستعني عن جميع العا في فادرا معنى في العا في ونفاه للم البش  
في شرط صحة الادراك محييا في ذاته او لا في محييا فان كان في محييا  
للعمل وان كانت لا في محييا فادرا في العلم فادرا في العلم فادرا في العلم  
ونفاه للم مائة لونه في سائر سائر ادراكا لا حادرا صدي وجب ان يكون الاخر  
صداً وان قال يجب فلنا فوجبه ان يكون صا لصد وسما لاصلة

وان قال كذب فلما ادان حصل له اعادة مناصه وحسن يكون له علم صدق  
 موح حوازمه مع كونه قديما وذلك كما ان يقال لم يستطع العلم بصفه  
 لا حيا كان على ولا خلا وجب قبول العالم عالمنا فلا بد من فهمه على ان تلك  
 الصفه واحده للعلوم فان قالوا اوجه فلما حصل حاجه الى معرفه لاجله يجب  
 فان قالوا فلما كذب عالمنا لما وجبه وجب ان يحاج الى العلم ونفاه له انما  
 عني لم فان قال عني فلما احتجنا الى العلم به علم وفرضه بها بعد رجاءها  
 حيا فان كان لا حيا ترك قوله وان كان محتاج بقضيه له انه غيبي فالو كذا  
 يكون عالمنا لا يعلمه وذلك بخلاف الشاهد فلما حاضره وجوده لا من مجرد اركان  
 محلا والشاهد وبما ليس في الشاهد لا يكون عالمنا الاحتساب وله في علم  
 محدث فلا بد من بلوغه في الغايه كذا فلما ادان لا اقله فكذا ذلك  
 فاذ كذب ونفاه ليس الحتم في الشاهد لا يعلق الا بعلوم واحد من الغايه  
 بعد كنه معلوم يعلم ما يشبهه فيها اجاز ان يكون الدان سمع عن العلم  
 بخلاف الشاهد والفروقات بينهما ان هذه الصفات واجبه له بخلاف الشاهد  
 وان قالوا لو لمنا عالم انسان فماذا يشك الدان على صفه كقولنا مجرد  
 وقولنا العلم علم والعقد قدره والحياه حياه فان قال العمل التحكم بدرك على  
 ما اذا فلما على صفه له ان قال وان على لا يخطئ شي من علمه  
 اراي معلوماته وقد قال يعلم فوق كل ذي علم عليم وقال يعلم في الاول  
 والاجر فلو كان معه قديما لم يكن ولا

### مسئله في نفس الانسان

الذي يقول في ذلك انه تعالى واحد لا اله الا هو ولا اله الا هو قادر ولا  
 ذو نفع وقال الماتوبه بالصوره الظليه وانما اصل الاسماء ومنها ترك العالم  
 فالو خير والظلمه شر وهما مطبوعان على ذلك وكل واحد في بقا اركان  
 الدنانيه الماتوبه في اركان الظلمه منه عاجزه عاجله وضعها على  
 قال الماتوبه في دور عن المحسن ان الله تعالى منه كل خير والشر من

الشر واحسنوا في الشيطان واكثرهم على انه حذر من اوله الله تعالى وانما  
 جزئها منا وسبب الجزا فان حشره ونفاه لم العمل بدرك على  
 فلا بد من بلوغه فانما صانع واحد والليل على الدان في الحياه  
 واذا كان يستعني عند الاجور اثباته فان قال الاختلاف وقال في الاختلاف  
 الفاعلين فلما هذه دعوى لا يجوز ان يقال ان الجمع مع واحد قاله احد  
 بفعل الجبر والشر ليس عند الجوس العبد احد الشيطان وهو افضل للشر  
 فلهذا حارر كذب جميع السنن والى ذلك اليه هو لا في الشر ليس  
 كالبخ المحر والبرد المرض والموت وكوه فمقتضون ذلك على الاضاهيه انك  
 ولما في هذه الظلمه والشيطان وبما لم السنن في عمل كل عادل  
 النظر في هذه السنن وجوب كل ما ذكر من ارجح من احدى ان يدعو الله  
 ان يعمل خلاف ما يدعو الداعي الاخر اليه فلا بد من بلوغه اذ انما يدعو  
 فاذ من جبهه يفتح ذلك بها فاذا دعا على احدى انما يدعو الاخر اليه  
 لم يكل من بلوغه اذ جداما يحصل من اذها يكون نفعها منها وهذا يحتاج  
 ولا يحصل لكل واحد مساهم المقدور وذلك كما سبب او يحصل من اذها  
 فهو القادر للذات والاخر مساهم المقدور فلا يكون الاها وفي هذا الشأن  
 الله تعالى يقول لو ان فيها الهدى الا الله لفسدتا وقال وعلى بعضهم  
 بقضيه حان الله عما تصفون وبما لا يجوز اذها ان يبدل خلاف ما يريد  
 الاخر وصفه اها فان قال لا يبدل وصفه بالخير وان قال نعم فلما لم  
 اراد الضدين كيف يكون ما في شر اجاب بطل قوله وبما لا يبدل اذها  
 ان يشر عن الاخر سببا فان قال لا يبدل وصفه بالخير وان قال نعم  
 اخرج عمن جوده عالمنا لفسده ونفاه لم هل علمه في الشاهد اجدا  
 فعلم انه كاذب او علم انه مدرك فان قال لا يبدل وصفه بالخير وان قال  
 نعم فلما في فهو فان قال ان البور بعد اضافة الكذب في الدان وان قالوا  
 من الظلمه بعد اضافة العلم اليها وهو خير وان قالوا العلم من البور والكذب



من الظلم فلما سمعوا ان وقع عن عالم علم انه كذبوا وادسهم وفساد  
 فعل علمهم فمدوا يات فلا بد من يلى فليسا انهما فاقوا اس البر محمد  
 اصالة الدين الله وان قالوا من الظلم بعد اضاخ الله به الله وان قالوا  
 الله من النور الذي من الظلم فلما فاته ثبوت من ادسهم وفساد  
 محالة النور ان يقع عند وفسال لهم حكم مظلوما لعقله في علمه  
 في و احتر عليه النور والشمس مع حده وقلة البشر هذا الحجة والحياء  
 جعل من هذه الظلمة وذلك العقل بسبب النور وفسال لهم النور في  
 العظمة والاسيا المعززة والهي عن المنكر بعنه الاثبات المدعى الى الحيز  
 فلا بد من يلى ففسال احاط به النور ام الظلمة فان قالوا النور فلما  
 احتاج الى ذلك مع انذ مطبوع على الحيز وان قال الظلمة فلما في الاحتاج  
 لانها مطبوع على النور فاما معنى الامر وفسال لهم البشر النور الظلم  
 عدمه فانما حافة من مسابيق امر جوا وتركب سبما العالم فلا بد من يلى  
 ففسال فيما وجه امر احما الذاتهما امر جالين ان يكون الامراج  
 قدما اذا كانا انهما قدومه فلو قال امر جالين فلما ذلك المعنى ولم  
 ام يحدث فان قالوا يحدث فلما ياتى شيء حصل وان كان قدما وحك  
 يكون الامراج قدما وفسال لهم البشر النور الظلمة احسانا فلا بد  
 يلى ففسال البشر قد يمت حده في الاحتام كلها ولا بد لها من يحدث  
 وفسال لهم النور الظلمة احكام اموات فان قال اموات فلما الله  
 في العمل من الميت يحل العقل فان قال احكام فلما في عمله العقل  
 او قال على محتمل فان قال على فلما فوجبان تكون النور كدومه والنور  
 قدوم عندهم وان قال فادار محتمل فلما وحب ان يفتح منها التامع فان  
 احدهما حجة وهو النور والآخر ميتة وهو الظلمة فلما دارا كانا قد من عند  
 احدهما بالبدن والجماد والآخر بالموته العجز وبعد فاسرا كها وبعد  
 في حجة ومنها مثل من سجد فلما فلم وفسال البشر ان يعمل بسند على النور

فلا بد من يلى فاد است و اجد لم يبق بل على الباني فان النور والنور  
 صعدا فهو ثمرها حيا فاننا صعدا في الحركة والسكون والحزارة والفرود  
 فلما الحيز والسر كحل من فاعل حيان كالواحد منا بصيرت مظلوما  
 ونقطع جانبا و بعد البشر كحيز في الحيز المحرك ان يسكن في الحيز  
 ان يفر فان قال الا كابر وان قال نعم فلما فاد كان القدم من ركا ان ياتي  
 محلا وانخفاضها بها على السواء فاد اصارا احدهما من ركا الشيء صار احدهما  
 من ركا فوجاز لا يضح ان يزياد احدهما سنا لا يزيده الا حرو ذلك نقص  
 كونها فاد زرع وفسال لهم النور من الواحد منا ان يصدق بلسان  
 وتكذيبه فان قالوا الا كابر وان قالوا انما اصافوا الحجة والنور الى  
 واحد وكذلك يلزم في القلب يزيده الحيز والنور وهو هذا العلم والجهل  
 ولم يمت في البدن بصريا وانصرفت وفسال لهم هذه الانصاف الحجة  
 البتة في مركبة من النور ان ظلمه عدمه فلا بد من يلى ففسال اذا كان النور  
 حيا والظلمة ميتة وحب ان يكون الشخص حيا ميتا حيا ميتا حيا  
 سزا وهذا ما ظل وفسال ما يمت في شخص من النور حيز لا يقدر  
 على شئ و آخر في المطر شئ من هذا الاول من النور والآخر من الظلمة  
 فلما من النور والظلمة فانما بالاول ايا يظل اصلهم في الامراج وان قالوا  
 بالاني فلما فلم احتض احدهما الحيز والنور والآخر بالقبح والستر فان قالوا  
 لان النور في الا والعالىة والظلمة في السابية فلما وما الذي وحده الغلبة  
 لها في موضع الامراج وفع على السواء وبعد وان صار هذا البتة من  
 حيز او الحيز شئ من الآخر ام الا فان قال الا كابر وان قال نعم فلما فلم  
 صار الغالب معلوما وانما حيز ان لا يمت في  
**مسئلة في ثقل المكان والجهة**  
 الذي فوله مشايخنا انه على الاخر عليه المكان والجهد والمشيئة

فيه وفيه ان في هذه العرض وقد ساند ليس بعرضه وما قد ساند  
 هو عباد الاضام والصابين في بعض الاشياء بطل قول جميع اشياء المتوكل  
 ذلك كما قد ساند على المحقق في المقوضه ولا معنى للاكازم  
**مسئله في** في الزوجه في الذي يقول في مشاكره رحم الله  
 انه يعلم ليس بزوج في ذاته وضررنا فاصد على افعالهم من سنة خيرا  
 فلان ان يرى فلا يعلم في ذلك بل يعلم في الاضام منهم من يقول ليس بزوج  
 وشبه الجهد وهم المشتبه فيهم كالاولى فيهم من في النسبه والمختار في الجهد  
 واستان وزوجها ولا هم الذين فيهم في مشله الزوجه فقال لهم انتم الزوجه  
 وبقي الجهد فان قال نعم قلنا نأصت لا نأصت الزوجه فلا يثبت الجهد  
 والزوجه لا يكون الا في جهة فقد نفيتها ونفصال لهم اهو في ذلك جميع الجهد  
 او كحاشته كحاشيته فان قال كحاشته العجب وهو يدرك اكثر من قلنا في كل  
 ما يحضر في راحته كحاشته المصير يكون من حيث الالوان وقال لهم انتم الذين  
 تعلو على الصفة التي لو اني فان عليها فلا تدس على لان العبد عليه مسجل  
 فقال ليس بزوج على صفة ذلك بل يدرك في فلان تدس على في مشاكره النسب  
 من الرويه التي هي في قوله سبحانه عليه كالغدا المفروض والقرن المعرف والجار  
 والطارق والزوجه او يكون من جهة ومن الراي احوط هذه الوجوه فلا تدس على  
 فقال فلان كان من زوايا لوجبه ان تراه ولا تراه مع هذا او لجان كان من  
 ايدينا فيلة عظمة لا تراها فان قال انما يدرك في المذكور كما يدرك في ذلك  
 فعل الله تعالى فاذ افعل في الحاشية اذ كناه فلنا محمد انودي الى ما الزمام  
 من كون فيله من ايدينا لا تراها مع صحة الجواس وبصرف صور ووقا  
 تسع مع صحة الحاشية ونودي الى ان يدرك في سابقه في الصبر لا يدرك في  
 من يديه ونودي الى ان يكون من يد من شأن فيستبان يدرك احوط اذ لا احوط  
 ان يدرك من التي يغضه دون بغض ونودي الى ان يكون من يد صغيره  
 ومن في الضعف دون الكبر وقال لهم ليس الواحد كما نرى الا ما كان في الاثر

فيكم القائل فلا تدس في قضاها في الكبر على الله وما هو عليه في الاثر  
 ان يرى وقال القائل لعله من وجه الاضام في وجهه في الاثر  
 كان سائر العلم لعل وان قال القائل كان الزوجه في وجهه في الاثر  
 احاسنا مخصوصه كما ان النسب على احاسن في وجهه في الاثر  
 والنسب في فلان تدس في فيقال القائل في مشاكره ما كان في الاثر  
 كذا في فلان تدس في في مشاكره في وجهه في الاثر  
 العلم سبحانه في وجهه في الاثر كذا في الاثر كذا في الاثر  
 في خارج الى ان قال في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 كذا في قوله لا ما حدد سنة وما روى وقال لهم انتم الذين في الاثر  
 بقوله زوايا في مشاكره في زوايا في الزوجه في وجهه في الاثر  
 فان قالوا في كبر ما ساند في في ما ساند في فوجهه في الاثر  
 وقد قالوا ان الله حيز في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 ذلك فان قال القائل في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 لا في القبر والمراد ما لا يدرك في الاثر في وجهه في الاثر  
 في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 اذ كان موجودا في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 كما في السابق بل يدرك في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 اعراض لا تدرك فان قالوا في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 وقال لهم انهم في المشاكره في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 حاله لا محالة فان قالوا في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 بزوايا في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 انكم ستعلمون صفة في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 انكم ستعلمون صفة في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 انكم ستعلمون صفة في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر  
 انكم ستعلمون صفة في وجهه في الاثر في وجهه في الاثر

**القسم الثاني الكلام في التعديل والتجوز في مسألة**  
**في أن الله تعالى لا يفعل الشيء** عند ما يقرر على الشيء ولا يفعله عند  
 المجزؤة يفعله ولا يفعله عند النظام لا يقرر على فعل الشيء ورسالة  
 فإذ له فيه فلا حسن إلا وهو مقدور له وإن الشيء من حيث المحس فازاقر  
 على المحس فز على الشيء؟ فاما الكلام في أنه لا يفعل الشيء فقال لم يشق  
 تعالى علم يفعله الشيء ويعناه عنه فلا يدرس بل يقال فيه خالدا كما  
 الشيء البته إذا كان حكما فالواجب إذا استوى عنده الصدق والكذب  
 الشيء والصدق فانه لا كان الصدق ويقال العلم الذي يقصد الفعل ويعلمه  
 العلم به لا يفعله إلا بالداعي وعرضه لا يفعل إلا بالداعي وعرضه فإن قال  
 لا داعي وعرضه كبر العصور أن قال لا يدرس عرض دأى فليس بالشيء إلا  
 فيه إذا علم فحجة وعنه بل فحجة وأما الداعي إليه الحاجة والمفعل له هو  
 لا يحسن عليه وأما يقال له إذا خلق الظلم والكذب وسائر الشيء كسره  
 فحجة ولا يعلمه وإن ذلك كان غائرا في نفسه المجزؤة على يده فحجة وسواء  
 تدعى إلى الكفر والكذب لأن ذلك من حيث الشيء والكذب يقال له يقرر  
 يظهر المعجز على يده كدأب ما كان قالوا لا يقرر وصفه بالعجز وبعد  
 فادأب المنة يقرر له سواء كان غيبا عن عيني أو كان وادأب كان مقدورا  
 له في المانع من فعله فإن قالوا يقرر فلما فأنشأ جميع ما كثر على البر  
 الأنبياء أو أفاضلهم ونصا لهم يجوز أن يثبت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله ما كان قالوا لا أفعلنا وما المانع فادأب أن يخلق الصلاة جازا  
 من يدعو إليه لا بد من خلق الصلاة وإن قالوا نعم فلما ما الأمان من حيث  
 يثبت دعوا إلى الصلاة ويقال له المستحوزان يفعل ما هو فيه في الشافعية  
 يفعله منه أم لا على البر وجهين أحدهما أن يكون في أخباره قدره لا في  
 نوعه ودعيه وإن يكون أمرا لا يفعله ونواهد يقاخر الحسن ويقال  
 له يجوز أن يفعل كل شيء ولا يفعله منه عدمه فلا يدرس بل يقال له يجوز

أن يفعل والأنبياء والمؤمنين وشبه القرائن ومن جازها عليه المؤمن فأن  
 قال يجوز عليه الكذب لأنه صادر عنه ولنا هذه العبارات عند من يصلحة  
 ويقادأه أو عند النبي بالتواب بعد أن لا يثبت ولا يدرس بل يقال فادأب  
 كان عده كذبا ونصا له إذا جاز أن يفعل الظلم والكذب العجز جازا  
 له مستاتما ويقال ظالم قادر عاصم فإن قال النبي يفعل الحركة وليس يحركه  
 كذلك خلق الظلم ولا يثبت ما لمنا المحرك استمر لما حلت الحركة لا من يفعل  
 الحركة والله تعالى يفعل الحركة ولا يخلقها والظالم استمر من فعل الظلم ويقال  
 وحده لا يحركه من فعل غيره واستمر يحركه فلا يدرس بل يقال له وحده  
 ظلم من فعل غيره في غير شيء فإن قال عجزه كذا فإنه المعلوم وإن قال  
 زده بعد ظهر العرف ويقال له الشيء إنما يفعله لوفقه على وجهه كونه  
 كذا وظلمه وعبثا فادأب حشته وجازا يفعله كان الصدق والعجز يقع على  
 وجهه فيجس كس منه إذا وقع على ذلك الوجه كذلك فادأب فعل الشيء  
 يقع للمؤمن على ما لا يملكه فلا لا إنما يفعله لوفقه على وجهه وهو كونه  
 ظلم أو كذا أو عبثا والرسول عليه وجهه منها لا يدرس علم ذلك الوجه يعلم فحجة  
 وبلى يعلم ذلك الوجه لم يعلم فحجة سواء علم الشيء لم يعلم ومما هو كذا  
 علمه في فحجة لكان يقينا علمه ومنها أنه لو علم الشيء حسن الأمر كان الحسن  
 منه على شيء منها لو علم الشيء لا حصر به فحجة أهل الشريعة ومنها  
 لو علم الشيء لكان لا يفعله منه الخلل المعجز على الحد أبين ولا يفعله الكذب إلا  
 يثبت رسول الله صلى الله عليه وآله القرائن ونحو الأنبياء ومنها أنه  
 لو علم الشيء وحسن الأمر لو علم الأمر بعدد الأوامر من عجزه فادأب  
 يقع عجزه وحسن عجزه الأوامر فادأب أنه كذا يكون فادأب  
 ويقال له إذا جاز أن يفعل الشيء وجاز أن يكون محنا أو جاهلا فحجة أن  
 من يفعل الشيء إنما يفعله الآخر من الوجهة وعلى ذلك الوجهين لم يدرس أن  
 يكون حتما من أن يقرر من أن لا لا يثبت له ومن أن أنه لا يفعل سائر







[illegible]

لا به فاحسوا اليه كيف حصل الاراد وحقق الفقدان المحض وقد قدس الله  
 بقدر رغبته في ذلك حتى ان الله عز وجل قال في كتابه العزيز من اراد  
 فلا يدري لمن ينقلب ولا يعلم الا الذي يقدر بالرحمة والرحمة لا تسبق  
 الفاعل عليه يعني ان الله تعالى يفعل بعد فعله لا بعد فعله لا يرد  
 كسب قدره في الفعل الا ان الله تعالى يقول في سورة الاحقاف لا يرد  
 الفاعل كسبه واعيانا حتى لا يجزأ في كسبه ولا يرد في كسبه ولا  
 يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا  
 فلا يدري لمن ينقلب ولا يعلم الا الذي يقدر بالرحمة والرحمة لا تسبق  
 الفاعل عليه يعني ان الله تعالى يفعل بعد فعله لا بعد فعله لا يرد  
 كسب قدره في الفعل الا ان الله تعالى يقول في سورة الاحقاف لا يرد  
 الفاعل كسبه واعيانا حتى لا يجزأ في كسبه ولا يرد في كسبه ولا  
 يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا  
 لا تسبق الفاعل عليه يعني ان الله تعالى يفعل بعد فعله لا بعد فعله لا يرد  
 كسب قدره في الفعل الا ان الله تعالى يقول في سورة الاحقاف لا يرد  
 الفاعل كسبه واعيانا حتى لا يجزأ في كسبه ولا يرد في كسبه ولا  
 يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا يرد في كسبه ولا

الكلوم لظالمه وهذا أكثر ما اجماع ونفاه لم يعم الله على عبده والامان  
اعظم ام نعمه رسوله فان قالوا نعمه وشو له كما نبوا وفعلا العقول والاجماع  
فان قالوا ان نعمه الله اعظم قلنا ولم ذلك فان قالوا ان الله تعالى هو الخالق للامان  
والرسول يدعوا اليه والله تعالى يرين له الامان وحلى القدرة الموجه له كان  
فقاله اكرم حال الرسول قلنا فعلى هذا كان يكون نصرته الله على عباده  
الكفار اضرب من الذي يعطى لميش وأخوان الميش وعالي الكفر والله خليفة  
والقدرة الموجه له ورثته وارادته وكل قول فاذى هذه التوافق كان في غاية  
القتاد ودون من على العقول ان يحسنه ويقال لهم الاموال التي تخرج في غير  
محل القدرة وهو الذي يسميه الموه لان كاهن الجراح والصبر والحواف  
تعليم ام فعل العبد فان قالوا خلفه منصرفه وليس تكسب العبد قلنا  
فلما ادوج القضاء والرب والعقوبة فان قالوا العقل عندنا ما محل العاقل  
قلنا وهذه نكارتهم بدفعها العقول وشهد كل عاقل بطلانها عليهم  
ان الجراح والعقل جعل بالمعقول لا بالعاقل ونفاه لهم ما يقولون في خلق الله  
تعالى الكفر في الكافر ثم تعالوا يصح من الرسول ان يعبد ذلك ان  
نذكر حجة فان قالوا فلما فعل يصح من الكافر ان يتركه فان قالوا ان الله  
فلما خلق الله تعالى الكفر فيه ولم يبعث اليهم رسولا اليهم كانوا مؤمنين فان  
قالوا نرى قلنا فانما يعنى للرسول الكتاب والعظة والدعاء والامر بالمعروف  
والجهد على هذا القول ويقال لهم السن العقل من قول الضمير المكتسب  
فلا بد من نكاح فقال في وصف سماعي في ذلك اذا كان المصطر لا تكلم عليه  
فذلك المكتسبات في الجالس ففعل القادر من الجاني الاخران بالامانة  
الا يفك في عنه فاذا كان به هو في آخر الجالس نصطر انكسب عليه فلك  
في السابق فان قالوا ان المكتسب قدرة واحيانا قلنا السن ذلك حلقه هلوان  
القدرة موجه فلا بد من نكاح فقال فاذا اهدا بريد اضطرار ان الصطر  
امر واحسن موجه المكتسب موجه فلا بد من نكاح نعمه ان روجه كل اوجهها

موجبه ونفاه لهم البسبب عدمك انه تعالى خلق القدرة في العبد ولا بد من نكاح  
فقال فلم لا يجوز ان يعطى مفرده ولا يجوز ان يتركه ويقال لهم ما قاله  
الشيخ ابو الهدى لبعض القدره من العلوم ان الله خلقه من الموجودات  
قال لا قال فالتة عبد الكافر على نفسه قال لا قال فالتة على خلقه قال  
لا قال فهل فاهنا شئ عتبرها قال لا قال فالتة عبد على غير شئ وعلى هذا  
لزمهم في الامر والهي والجهد والزم معصا الا لا يكون على نفسه او خلقه فان  
قالوا فما هنا ما شئ وكذلك لزمهم في الجهد ونفاه لهم في الشاهد فان  
قالوا انهم قلنا بان شئ من سنن الا ان كان لا فقال خلقه فان قالوا نعم ما رآه  
قلنا فما انكسب انه كما خلق فيه العقل خلق فيه الاحسان ونفاه لهم اذا انشأوا  
في الشاهد فاعلا لا ينصطر انما الصانع لان الصانع في التنباه اثنا والعاملين  
في الشاهد ورافسدم على انفسكم ذلك ونفاه لهم ولا ينصطر انما في الطريق  
ان انما صحة العقل المحض منه فاذا كان ذلك من خلقه كما كان خلق العقل  
المعجم في الجاهل ولا خلقه في العالم ونفاه اذا كان هذه الافعال جلوا لله تعالى  
فما انكر انما لا ضعف خلق الله تعالى بل الجاهل انما في ذلك في انشائها  
لانه على خلقه ذلك فيه فان قال اعتبر العادة قلنا العادة ان يخلق من حيث  
ان يجوز ان يخلق بل الجاهل من اضعف خلق الله والمفعل المنص من اجل  
ان يجوز ان يخلق بل الجاهل من اضعف خلق الله والمفعل المنص من اجل  
خلق الله ويقال السن قال على الذي احسن كل شئ خلقه وفارضع الله  
الذي انص كل شئ وفان ما تترك في خلق الرحمن من نقاد السن الكفر معا وانا  
وهو قبح موجه لا يكون من خلقه فان قال البسبب الله قال الخلق شئ قلنا  
اراد خلق شئ مخلوق في عباده مفر من العبادة ليست من خلقه كما  
يقول السن لعلنا علمه كل شئ فاحل الدوايه وولده والله خلقه وما علم  
يقع المعول فيه كقولهم عمل التجار بابا قالوا قال سبحانه الا يعلم من خلق  
فلما اراد خلق الاحسان والسر الا عتبره ونفاه لهم البسبب عدمك هذه  
الافعال خلق الله على جعلها كتب العبادة فلا بد من نكاح قلنا لا يجوز ان







شأنه عند مواعيد الحج والعمرة لا يمتنع أن يكون له فعل لا يخلو  
 بشي آخر من غير اختصاص بالشئ بمفعول الله في أنه يفعل في مكانه  
 من غير اختصاص بالشئ لا يخلو إلا ما خلقه فلا بد من أن يفعل  
 ما دام حصول الاستمرار في الخلق بالخلق فيفعل في كل وقت فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم على العبد مقلدا لا يستحق بدما فيها التبرع بالاسم في كل  
 الأوقات من أجل الفعل بقدر الفعل في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 من أسداده وعلمه في ربه الله عز وجل في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 أن يصير في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 إذا كان مع وجود العبد في ربه الله عز وجل في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 على العمل الذي لا يملكه إلا الله عز وجل في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالخلق وهذا ما سئل فقال له أنما هو في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بل لا بد من أن يكون له في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 موضع حاجته أن يكون له في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 يصح منه تعالى خلقه أو أن يكون له في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 عليه الحاجة لفعله الآية لم يمتنع أن يكون له في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 العبد العارضة على ما سألها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وعلمه من فعل غيره فإن قاله أنه من غير العلم وإن قالوا لا فليكن في كل وقت  
 بوصف عاقل فكيف يوصف به أحد الخائرين؟ وقال لهم ما يقولون الله  
 على أنعم على عباده خلق الذين لهم أنعم الله عليهم بعد الذين جعلوا  
 نفوسهم مسلمين فإن قالوا الله المنة قلنا وكيف علم الله أنهم لم يفعلوا  
 لما صح منه الخلق قالوا لم يخلق لما صح منكم الفعول وما له من علم الخلق  
 فلكم عليه المنة بالخلق فقال لهم دعوا العبد كقولنا بالفارسيه وسئل  
 بعد ما خلق الله تعالى فعل العبد جميع صفاته ما الذي يصفونه إلى العبد



ولكن الكسب بمعنى معقولا لا يكون له في فهمه سائر الصفات في  
 بعده بل على أنه لا يعمل فإن قال النبي ما حاله مع القدر من عمله  
 على ما دعا على أحد أنه فهم في لنا أو قال على الكسب ما كانت يقدر  
 الله بالكسب وقوله وقع ما معناه أن يدحض فهو قولنا قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم الكسب الكسب بعد ما حدث بفعله في كل وقت  
 على ما سئل القدره وما المصاف فإن قالوا النبي يخرج الله على  
 الأمان بعد علمنا أن لما ما نزلنا قلنا من استحقاقنا من قال يدحه على  
 أناس الأمان في كسبه والطافه وهو يدحنا على نفس العبد وهذا هو  
 ما منه في من قال يدحه على نفس الأمان أن كان من فعلنا أنه أسبانه  
 وهذا حصل من أعطى غيره رزقا فاشترى خيرا منه بذخه على  
 الحرور في أنه سئل في مجلس بشرى من المعنى عن هذه المسئلة فاجاب  
 جماعة الجواب الأخير أحاديثه في الجواب الأول فافقح السائل فقال  
 بشرى سئل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

### مسئلة في الأمان

الذي يقول مشايخنا رحمهم الله الله تعالى منزه على الحقيقة وأنه  
 لا يجوز أن يكون منزها لذاته ولا ما زاده فديمه وإنما يصير منزها زاده  
 محسوسا في محل أنه منزه جميع أفعاله الآا زاده والراهه ومنزه من  
 أفعال غيره ما هو طاعة من واجب ذنب وضره ترك الطاعات وترك  
 المعاصي لا يزيدها ولا يزيد المباحات ولا يجرهما ولا زاد كما لا من فينا  
 البار عند الحاربه انه منزه لذاته وعند الحلايه ما زاده فديمه وانفقوا  
 أن يزيد خلقا من الخلق ما لها مع في موضعين أحدهما أنه ليس منزه  
 لذاته ولما زاده فديمه والباقي أنه لا يزيد المعاصي خلافا لما سئل في الخبر  
 أما لا فلو كان يزيد الزاده أو ما زاده فديمه لكان يجب من ذلك ما يصح أن

يريد ان يكون له مزيد لان ذلك يصح ان يريد وكل ما صح وجب فكان يجب  
 ان يكون له ما يشاء وسأله من الافعال من الاوراق والاولاد والعم لانها من  
 فعله ويصح ان يريد ان يكون له ولد لان ذلك سأل في معنى ذلك قوله  
 ويصل الى ما يشاء ونفاه لم يأت فيه الله تعالى من الافعال ايضا  
 يريد عليه في كل وفي ان قالوا لا يجوز وجعلوا مقوده فخصوه  
 وان قالوا يصح قلنا فوجبان يريد لا يصح ان يريد ما صح وجب  
 بفعل افعاله على وجه مخصوص وقال لم يأت فعله في وقت كان يصح ان  
 يريد من فعل فلا بد من ان يقال يجب ان يكون له مزيدا وكان يجب ان لا يكون  
 لفعله ابتداء افعال لم يستحق ما صح ان يريد ان يصح ان يشره فلا  
 بد من ان يقول فوجبان يكون مزيدا لشيء كان له لا ما يصح في صفات  
 الذات يجب فقال لم اذا كان مزيدا لشيء كان له لا ما يصح في صفات  
 مزيدا ان يصح ان يريد هو كما كان يصح ان يعلمه عالم يصح ان يعلم  
 هو فكما يجب ان يعلم ما يعلمه كل عالم كذلك يجب ان يريد كل ما يريد  
 فيصح ان يريد اجد ما يحركه له ويسكنه فوجبان يريد هو كونه  
 ويسكنه ويفعله ويكون محييا ساكنا وهذا محال ونفاه ما يعان  
 فلا يحصل شيء منها وذلك لا يصح او يقال ان زادته لما لا يصح وهذا  
 فاستدل ان زاده البصر لا يتصور وليس لم البصر شي كان يريد فلا  
 بد من ان يصح ان يشره عن بعضها ووجبه ولا يصح في الحكمة ان يشره  
 يريد ورسول سؤالا في دعوى ما حركه ولم يرد ونعدي ذلك ونفاه  
 للحال لا البصر فربما ان اثبات عدم مع الله لا يجوز في ذلك ان قال لولم  
 ونفاه لم البصر يصح ان يقال يريد مع جواز ان يريد فلا بد من ان يقال  
 كل ما كان على هذه الوجه لا بد من ارادة محدثة ونفاه لم البصر يصح ان  
 يقال ان زاده ان لم يكن مزيدا فلا بد من ان يقال فوجبان يكون مزيدا

ما اراده محدثة فان قال وكيف يكون الارادة وان تحل قلنا لا تحل لانه  
 ليس يجب للاعراض ان يحل في شيء لانه لا يكون له اختصاص بها ولا في جاد  
 لانه لا يجوز وجود الارادة في جاد بل هو في الآيات فوجبان في محل محض  
 فان قال كيف يتصور عرض في محل فلما لا تعرض اما تعلم استدل لا  
 فذلكا كما انها فاذا اثار اثبات قديم في محل وعندهم اثبات علم قديم لا  
 هو ولا غيره ولا بعضه بخلاف الشاهد خالفنا ان ثبت زاده في محل  
 اذ ان الله لا يله عليه

## **فاما الفصل الثاني وهو انه تعالى يريد**

**الطاعات ولا يريد المعاصي** فنفا البصر فربما في  
 عقل كل عاقل ان ارادة القبح محبة ولا فرق بين فعل القبح وبين  
 من يريد في استحسان الذم فان قالوا لا كانوا العقول وان قالوا نعم  
 قلنا فكما لا يجوز ان يفعل القبح كذلك لا يجوز ان يريد ان يفعل  
 ان يريد لا يصح منه قلنا فوجبان لا يصح منه سائر القباح فليس بهم  
 جميع ما قربنا من الظلم والكذب اظهار المعص على الكذب وعبر ذلك  
 بقدم فان قالوا الارادة لا يقع لنفسها فوجبان يحلف المحال ان يرد  
 اراده موت النبي عليه السلام حسنة من الله تعالى ويصح من البصر والفكر  
 قلنا الارادة تقع لانها ارادة القبح الوجه آخر في غير فعل القبح  
 وازاده الله مكانة لموت النبي صلى الله عليه وآله لبعض المصالح فلا  
 يقع واردة المستعبد ويريد ذلك لنفسه فحق في غير ان يقال  
 لم البصر الله تعالى امر بالطاعات ونهى عن القباح فلا بد من ان يقال  
 البصر ان لا يصير امرا الا بالارادة الا ما امر به والنهي لا يصير نهيا  
 الا كما انه الناهي المنهي عنه لا يصح الا ان يوجبه ولا يكون امرا فوجبان  
 ان يريد ما يشره ما يشره الله ونفاه لم البصر في الشاهد لا يجوز  
 من العقل الحكيم ان يريد خلاف ما يشره ويصر ما امر به ولا يريد ما ينهاى

عنه بل يرضيه فان قالوا يجوز كابروا لان في الشاهد بعد وند محتو باعبر  
حكيم وهذا هو الشاهد ان يريد ما يرضيه ويكره ما يكره وان قالوا  
لا يجوز ذلك قلنا فاحكم الحاكم ان يريد ذلك لا يجوز ان يرضي من يرضى  
وبعضه عشر شئ يزيد وبه ان لم يجوز من الحكم ان يريد من بعضه عشر  
الشئ عليه وفلان يرضيه ولكن حشر الشئ عليه وان كان يرضيه الى ما  
دعاه اليه فان قالوا يجوز كابروا لان في وصفه بعد الا بعد العقل  
الا من الجائز ان قالوا قلنا وكذا في حوزة ذلك على احكام الحاكم فيقال  
لهم ما الذي اراد الله تعالى من الكافر ان قالوا الكفر قلنا فما تريدون من  
فان قالوا الكفر قلنا لا خلاف ان اراد الكفر كفر فقد حرم من الدين وان  
قالوا ان اراد الامان قلنا فاشيئ خير لم ما اراد الله او ما زدت فان قالوا اما  
ان اراد الله قلنا فقد زعمتم ان الكفر حرم من الامان ان قالوا اما تريد خير لقلنا  
فقد زعمتم انكم احسن نظر لهم ورحمة بهم ومكان كذلك كان اول الجحيم والشكر  
وهذا فاشكرهم ونسألهم ما الذي اراد الله تعالى من ارضهم فان قالوا الكفر  
قلنا ما اراد النبي عليه السلام فان قالوا الامان قلنا ما اراد النبي فان قالوا  
الكفر قلنا ما قبلت موافقة لله سبحانه في الارادة وترسله بخالف له وهذا قول  
فاجد حشر مخالف الدين فقال لهم ما الذي اراد الله من الكافر فان قالوا الكفر  
قلنا بما امرهم فان قالوا الامان قلنا فانما هو احق بالوجود فان قالوا اما  
تريد وهو المذهب قلنا وقد علم اول بالوجود وان قالوا الامان قلنا الرشم  
يقولون وجود ما لا يزيد فيه عجزه ونقصه وقد علم ان ما عجزه  
ونقصه اول بالوجود مما فيه جوده وهذا محال ونسألهم ما يريدون  
في خير احد ما مؤمن عند الله ما يدنيه والآخر كما في عبد الصمد ما  
يسته ثم اراد المؤمن ومن الكافر من احب ذلك ما الذي اراد القديم قال  
قال اراد القديم ان يزيد المسلم واما الكافر وخلو ذلك فيها وكذا ان  
المؤمن على امانه وحسن ان يبقى الحاضر على كبره واما وحده ذلك كله اراد به

قلنا فهو اذن احسن نظر الامانة منه لا يلبا وبشر ذلك من ضعف الحكم  
وقال لهم البشر اهدم سبحانه يد من الكفار التي ذكر عبادته الاصنام والسير  
والتي ان ذلك كفر وصال والذين يرضون لاسيانه والمؤمنين ويريدون  
الكعبة وازاد من اجل ذلك واصحابه بخاربه رسول الله يدور من ارضه  
واصحابه من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله باحد وكسر زنا عبيد واراد من  
انهاك الحزم ومن يريد من احسن اصحابه وازاد من اجل ذلك العاد  
الافضل واحدا لا من قالوا انهم يريدون ذلك فكيف بعد العقول حوا وكذا  
وهو فانهم يريدون جميع ذلك ثم يرضونه فان قالوا ان يريد ذلك فمخرج  
من الدين وان قالوا لا فخره ولا يريد قلنا افتر غير عجزه وضعف ما زعمهم  
وبشرهم بغيرهم عنها ولا يرضونكم بغير الله عز وجل كما لا يرضونكم  
وصد استبان احدكم هذه الضعف ان حضور ام فان قالوا انرضي كابروا  
العقول وان قالوا الا نرضي قلنا فكيف يرضون رشم بشي لو وضعف لم يرضون  
ذلك لا يفسد ونسألهم ما يقولون ان يريد الله جميع الفناء وعباده الا واما  
بعينه ووصفه كلاف صفاته فان قالوا انهم قلنا فبقا اهل لان يكون لقلنا  
ازاد وليس باهل لانه فان قالوا اهل قلنا فقد علم انه اهل لسمو الشئ عليه  
وان لا بعد وبعد غيره واهل بان بعضه يجعل له الشئ كاف فان قالوا انهم  
ليس باهل لكون ما اراد قلنا فقد زعمتم انه اراد حوزة ما ليس به باهل له وزعم  
انه ليس باهل لكون مراده وهذا فاشكرهم ونسألهم ما الذي اراد الله من الكافر  
فان بعد ذلك ولا نشكر كوا به نسا ونحسب الشئ عليه وصيغونه ولا يصونه  
فلا بد من نكاحه وان قالوا خلاف ذلك فخر حوا من زعمه المسلمين فقال لهم من  
اذا عه ارا منه حقه فاداه فلا بد من نكاحه فقالوا ان الكفار ارضوا امهم اذا  
حقه فان قالوا الا قلنا فخره الا لا يكون له حوزة عليهم لان صاحب الحق ارك  
حقه ولم يرده شط فان قالوا لم يرده ولم يكرهه كابروا وبشرهم حوزة  
غير ما اراد من غيره شيئا فبعض اليسرى عليه العقوبة او الموت فاش

وقد علم على

قال العوفي كابنه اودعوا المعقول وان قالوا المتوحد قلنا ورجل استحق  
الكفر على الله على التوبة بكثرة ٧ لم فعلوا ما ارادوا وما كان ذلك منهم استحق  
من الزم وبما الذي اراد الله من فرعون قالوا الكفر قلنا فما الذي  
اراد من عوف قالوا الكفر قلنا فما الذي اراد من موسى قالوا ٧ ما قلنا  
فمن عوف هو المزاوي لانه في اذنه ذن موسى وكفى بذلك جريبا وفصحنا  
قاله وبما لم البس الله على قالوا الجب الفساد وقالوا لا ترضى لعبارة  
الكفر وقالوا لا يزيد على العباد ومن قالوا لا يريد من العشر فكيف يجوز ان  
تزيد معهم ما يؤيد بهم الى العباد لا لم ويقال لهم في قالوا على شيقا الذين  
اشتركوا معنا الله ما اشركنا والاباونا ولا حرمنا من ذن من شريك  
كذلك الذين من قبلهم حتى اذوا ما شنا فعل بعد من علم فخر حبه لنا  
ان يبعثوا الاطروا انهم لا يخرصون ذلك الله من ذنهم على الله لا يريد  
السير قالوا الواراد ما لم يكن لوجده ضعفه فلما لم قالوا لا بل الشاهد  
قلنا اذا لم لا يكون فخرنا بوجده ضعفه كالشاهد ويعرف في الشاهد  
يقرب في شقيذ ارادته وتضعف خلاف الشاهد به ويقال البس المسلمون  
يزيدون من اهل الرقة الابل ٧ لا يمتروا بوجده ذلك ضعفه ويقال  
هل يقدر تعلم على ان يقدرهم على الايمان قالوا لا وصفوه بالعجز  
قالوا نعم قلنا اسبقوا على تعجزه بنيه وتضعفه ٥ ويقال لهم من ابر  
الله بالايان فلا بد من لي فقال من تعجزه وتضعفه وبعضهم قال  
الذي بوجده ضعفه ان لا يحصل ما اراد من فعله او من فعله عينه مما  
تنص بفعله كالاجبا او يكون في حصوله يقع فاما اذا خلا من هذه الوجوه  
واراد غيره فعلا لصلاحه فعدم ذلك لا يوجب ضعفه كما لو افاض حصل  
ولا بوجده ضعفه فان قال البس الله تعلمي قالوا كما لو انزلوا الالاسا  
الله قلنا انما اراد مشيئة الاخره وذلك لا يحصل لان به زوال التكليف  
فانما الزكوة الكفر لمع منه قلنا منع ما تمنى والآخر والآخر فقالوا

بالا كما فذلكنا في الكفر فذلكنا لم منع فان قالوا البس الله بغير ما شأنا  
الله كان لبس الله ما شأنا من فعله فشاؤنا على هذا كما قالوا البس الله  
وبعد فلا يضر ادعا الاجماع معهم مخالفه منا كما قالوا البس الله  
وقال الله على عتو عتدي ان شأنا الله اعدى حرا ان شأنا الله لا يعو على  
مدحهم كذا لم يمد لاه شأنا الله اعدى حرا ان شأنا الله لا يعو على  
وجودها وبعد فان هذه الكلمة قلنا الله ارسد مستقلة وكذا يعلم  
للمشرك ووروى عن بعض النابغين انه لم يمد ذلك فقال لهم لم يوصف  
الله سبحانه بالقدرة على ان يزيد اكثر مما اراد فان قالوا لا وصوه بالعجز  
ووجده لا يوصف بالقدرة على اكثر مما وعده وفعله في حاله وان لا  
يوصف بالقدرة على خلق من لم يكن يكلفه عتو من كلفه وهذا صريح  
في التعجز واذا صح في الواحد منا ذلك لا يصح منه فلا يضر اعظم من ذلك  
فان قالوا يوصف قلنا فصحة الذان كما يدل في المعزوم ويقال  
لهم ان الله يعلم على خلقه اشترطنا خلق في خلقه ولا بد من فهم  
فقال لهم فادخله في خلق من فخرنا ان خلقه ولا يريد فيه نظار  
اصلم او ما اراده فدمه اولادته وذلك لا يصح لانا قد مرنا الكلام على انه لو  
فعل ما لا يريد لنفسه كذا يكون ويقال لهم هل يصح ان يعل عتوا  
ان اردتونه فان قالوا يجوز لهم ان يفعل ما لا يريدون قالوا لا يصح ان يفعل  
الما اراد وحدث ان يكون القدم مختارا ويترك من له ان يصح ان يفسد من  
الفعل ومن له المدخل فيه وهو الله سبحانه انو على نعمة الله عليه ان  
لا يصح منه ان يقدم ما يقدر عليه او يوحه لانه اذا كان من يريد لنفسه  
وان ارد في ذلك الوقت حدث ان لا يصح فعله وتاثيره وهذا هو حبه  
في حكم الخير عليه ٥ ويقال لهم هل يصح ان يخبر على عتوا ما اجبت  
اذا لم يعثر ما امر به ام لا فان قالوا لا بعد قلنا هذا اخلاق من المسلمين  
وعجزت لله سبحانه وان قالوا انقدر قلنا اذا استحال ان يتغير قوله لم يزد







الله ايم لا تعلم نعم وثقلا لا فانهم هذا الذي بعد الشئ فز الحزم يركز  
 القدر مضيقون اليه كل خاص حسنا كان في جميعا فكلهم بعد الاستماع  
 من هذا الوجه ايضا كما يقال في لحي باليمن وليت في لحي باليمن  
 وبعد البين فز ذلكا على صحة فز هينا وساد مذهبكم فكنتم بعد الاستماع  
 اولي فان قالوا اسم اولي بعد الاستماع لانكم انتم لغوكم القدر ولما باجل نحن  
 لا نثبت انفسا القدر البينه وثما نثبت لانفسنا فعلا كما انتم كنتم بعد  
 ههنا ان ذلكا ههنا فاذ لا نعلمكم باطلا وجعلنا انتم في ذلكا لا نورد  
 ان انفسه تدعى انتم موحد فز ههنا وخر سببه فستفها ومن يدعي انه ثابت  
 ضائع ولا يصح له لا يسمى بذلك وقال لهم النبي صلى الله عليه  
 شبه القدر به بالمجس من بين شارب الافراز فلا يدر من ثلثا فليس واجب  
 ان يكون ذلكا تشبيه فليس من المجس حاضه وانتم وافقه المجس في الشا  
 منها اسم استوا فاعلم احد ما خير لا يقدري على الشئ والاخر شئ  
 يقدري على الخير وانتم اسم فاعلم من لا يقدري على القدر كافر لا يقدري  
 على الامان وهذا اضرب ههنا لان عندنا ان العاقر يقدري على الامان  
 ومنها اسم جعل في الحزم والشر المطبوع وانتم كذلك ومع ذلك عندكم  
 في الامان والشر في ذلكا عندكم ومنها ان المجس ابته افعلى احدها  
 منهم ومع والاخر فمذموم وانتم اضف في المعاضى ان فاعلى حاله مكنت  
 احدها محمود والاخر مذموم ومنها انتم قالوا الله على خلق البشر  
 واحد ثم اخذ بلعنه وبعبه وانتم قلتم انه خلق العصه ثم اخذ بلعنا  
 وبعبه ههنا ومنها انتم قالوا الله لا يقدري على الشئ وانتم كذلك عمن ومن  
 لم يجر لا يفعل ما لا يقدري عليه الاخر ومنها ما قاله ما به بعض المجس  
 فقال يسأل هذا المجس عن حاجه الامان واليات الاحوان فساد الله ان  
 واخلى المسه المجس هو من على ان قال المجس هو من الله وقال انما ان

له انتم انت فاقطع

**مسئله في الاستطاعه والتكليف**  
**ما لا يتطابق لا يجوز** الذي يقولون مشايخ النجاشي والعلل

ان القدره يقدري العفل لا به حبه بل يصح الامان بها فاذ انتم قد  
 فعلوا ان شالم يفعل وسعوا بالظلم والصدور والظلمين انما ما به من  
 الكافر قادر على الامان والموسر قادر على الكفر ولا خلاف الله عندنا لا يقدري  
 وزعت الخبز وانها مع الفعل لا يعلق الا بعدوز احدوا والظلمين الصدور  
 والظلمين واحد لا يقدري على شئ الكافر لا يقدري على الامان والموسر  
 لا يقدري على الكفر والكلام يقع في بيته مواضع احدها ان الاستطاعه  
 بل العفل غير موجه له وتعلق بالصدور ان خلفه بالانطواء لا يجر  
 فقال لهم ليس هو احد منكم مع سلامه الاحوال كنه دفع افعاله  
 كنه فضده وداعيه واجاره واشقاؤه بحسبه انه حتى اذا  
 ازاد الاكل وكثر المشى يقع الاكل ولا يقع المشى فانه الاكل كثر  
 العفل ان قالوا نعم فليس فانه اعم في تدعيمه ان ان جعل الشئ والى  
 ان يعجزه على الدل فاذ لم يقدري على الصدور كنه فيتم الله انما يقوم  
 وقال ههنا في المصطفوسه ومن الحمار فلا يدر من يديك اذا كان  
 خلق واحد منها لا يقدري على خلافه فاعلمه ولا يمكنه الا نكاحا عنه فانك  
 رين حركه الشرايين وحركه اليد وقال له هل تصور ان هذا عمن  
 كنه الله وبعبه مع سلامه الاحوال فلا يدر من يديك فقال له فاذ  
 حازر القدر عليها كنه في حركه ان عندكم الحزم وقال الشئ  
 بقر القدر على الشئ او فذا لا لا معده وان حركه كنه لا يقدري له بعد  
 ان لا يسمي من لا يكون له بصيرة بعد ان لا ينظر من لا يعلم بعد  
 ان لا يمكن من لا يدر من لا لا عندكم تكليف ذلكا اضيف فقال لهم ليس  
 فانهم القدره في الفعل اخبر من يشر العلم والمال فلا من لم يدر ذلك



حوزة العمله من غير ان ينفذ على شيء او ان لا يستطع فان جاز  
 لا العمل انما ينفذ بالقدرة خاصة بما عجزوا بها من جهة فاعلم ان  
 هذا الاله معدود في جملة القدره التي يقال لهم القدره التي  
 التي لا يجوز العمل بها من العجز ولا يرد من بل يقال ان جاز  
 العمل لما لا يحد الى القدره ويقال لهم القدره التي لا يحد الى  
 فان قالوا نعم وان قالوا لا قلنا منهم ما لا يحد عليه لا  
 نفسهم وهذا يجوز ويقال لهم القدره التي لا يحد على الضد من ان  
 قالوا لا قلنا نعم وان قالوا نعم وان قالوا ان انقضوا قلنا ان الضد  
 الصادر عنهما انما هو ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 لما صار يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 او هم ان لا يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 لهم ما يحدون في ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا  
 لا ان قالوا بل قلنا فان على ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 على ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 السمت في معنى القدره وان قالوا نعم في الضد فذلك لنا ويقال  
 لهم ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 العجز في الضد انما لا يحد من بل يقال القدره التي لا يحد على  
 وكله في ضده فان قالوا نعم وان قالوا لا قلنا انما يحدوا على وجه ان  
 ومع العجز الضد في معنى القدره فانه في على ضده ان يحدوا على وجه ان  
 خرم ويقال لهم هل من العمل القدره على ان يحدوا على وجه ان  
 الاخر فان قالوا نعم قلنا نعم او جاز العمل وهما مقدار ان يحدوا على وجه ان  
 قالوا لا قلنا نعم لان جاز ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 دون المقدور في معنى القدره في وجه ان يحدوا على وجه ان  
 خلفها مع احد منها مع فلا بد من بل يقال فلم صار في القدره

يكون من جهة العمل او من جهة ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 كذا الزمان انما هو من جهة ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 وله صانع قدوم ويقال لهم ما يحدون في وجه ان يحدوا على وجه ان  
 الاخر في وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 فيكون لهم القدره من معدود فان قالوا نعم قلنا نعم وان قالوا لا قلنا  
 ان ذلك هو وان قالوا يجوز للزمن ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 حوزة ان لا يحدوا فان قالوا نعم قلنا نعم وان قالوا لا قلنا نعم وان  
 فان نعم قلنا ذلك الزمان ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 من الرجلين والمسئلة في حالها اذا دخل في الضد وزاها الامام وقال  
 للزمن في فصل ويقال لا يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 في هذا من الاخر وهذا الذي اوردته الزاوية على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 في المواجه في ذلك في وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 على ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 حاله الاضاح ودمعوا العقول ان قالوا الاخر في وجه ان يحدوا على وجه ان  
 وله ويقال لهم ما يحدون في وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 القدره على ما يحدون في وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 في السمت وذلك كذا في السمت ويقال لهم السمت عند القدره في وجه ان  
 العمل فلا يحد من بل يقال في وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 في وجه القدره ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 في وجه القدره ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 في وجه القدره ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان  
 في وجه القدره ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان يحدوا على وجه ان



ألا يفهم كونه قادراً على فعله لأن تعلو الصفات لا تخلف في فعله  
إذا وجد العقل في الموجهة نحو العقل فإن الزاوية فلنا فإذا عده  
العلم والألا في حبان نوجبه ذلك بوجوب الاستعانة بالعلم والأله  
وهذا ما يراه العقول فقال لهم ما يقولون في زرع جملت خرد له انقدز  
عليها فإن الزاوية فلنا فحتمل إحكامها انقدز عليها فإن قالوا لا فحتمل  
الذي قلنا من قوم لو لم يقع ما حكم من قوته هذه الذرة أقوى منه  
ونقال ما يقولون في جليل صغير في قوتهم هل يصور فلا بد من بلو فقال  
كفك تصور في هذا الضعيف في وجدته فيه فدره بفعل جليل القوت  
لأنه يوجد فيه لا بقدر فلا يعقل القوت من الضعيف ونقال البشر في  
الشاهد من لا يقدر على شيء لا يصح أمره ونهيه بذلك لا خبذه ودمه  
فلا بد من بلو الأكلاب والنعول فقال معكم أن أحدنا انقدز على  
شيء من بلسه ولم يفعله في حبل لا يصح الأمر والنهي والمرح والزم  
وفي خسر ذلك دليل على فساد قولهم وهذا مثل الذي الزمان الماتة بالور  
والظلمة ونقال لهم ما يقولون لو وجد في الأعمى والمجاهل هذه الكتابة  
وبقط المصاحف يصح منه ذلك فلا بد من بلو فقال فاني وقيل الأعمى  
والبصير العالم والمجاهل ونقال انقدز في جليل ما يدرك  
يقدر على جليل أو يدركه هل يقدر على حمل انقدز فإن قالوا نعم وافقنا وإن  
قالوا لا فلنا ما من حاله في تعدد جليل ما هو أزيد كعذوبة أكل هذا  
ما يدركه العقول ونقال لم تصور جليل ما جليل ما يدركه ما به  
من وسيله جليل أحد عشر منا غير حامل له انقدز على حمل هذه العتمة  
فان قالوا لا فأنزوا العقول وإن قالوا نعم برضا أمدهم ونقال لهم انقدز  
ان يكون قادراً على فعله فإن الزاوية وافقنا ما قالوا لا فلنا نوجب  
في القديم ان يكون قادراً على فعله ونقال لهم ما يقولون في رجل فلان

انقدز عليه فان الزاوية فلنا يقدر عليه وهو حي او بعد زده وهو ميت  
فان قالوا انقدز وهو حي برضا أمدهم وان قالوا انقدز وهو ميت برضا أمدهم  
ودفعهم العقول ونقال لهم ما يقولون في رجل لم يخش الله على ان  
يخشي ويستطعها فان الزاوية برضا أمدهم وان قالوا لا فلنا فوجب  
ان لا يحب عليه الحج ان الاستطاعة شرط في رغبة نفس الكسب  
ونقال لهم ما يقولون في قوله ويستطعون بالله لو استطاعوا جاز  
معكم والله يشهد انهم لا يذنبون في أي شيء كذبوا او عندكم لو  
استطاعوا الخرجوا فإل شحنا ان الله يذل رغبة الله لا يحلوا اما  
ان يكونوا مستطيعين فلم يخرجوا وقالوا الاستطاعة ان يكونوا في معلوم  
الله كيف لو استطاعوا لم يخرجوا في كلا الوجهين ان رغبة الله تعالى  
ورأى لهم مع الاستطاعة كانوا الاخرى ونقال لهم التسم برسمون  
ان كل من يدرك على شيء فعله فلا بد من بلو فقال هل يدرك الله  
عليه واله ونقال ان الله تعالى الله علمه لم على مقصده قط وتركوها  
لله اخلا لا وتركوها له وخرافه عقابه فان قالوا لا فلنا فاذر  
برك لا انقدز عليه فان الزاوية فلنا فله فدر على جمع المعاضى لفعولها  
كالقرد وعباد الضم لا تخبره من ذلك رجا ثواب ولا خوف عقاب فان  
الزاوية فلنا احد استأنا من على الرسول كبر يد من تركها  
لا يقدر عليه ونحن نقول انه يدرك على جمع ذلك فلم يفعل احساره اجلا  
اعطيه زنة وخرافه عقابه وخوف من عقابه فابنا احسن شاعلى رسول  
الله صلى الله عليه واله ونقال السبع عدلهم لو قدر النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم ان يترك خلق الله لكان احسن لا يدر فلا بد من بلو فقال انهم  
احسن شاعلى البشر منكم علم رسول الله لا يذنب في العقول ان من  
اضرباه لو قدر على كل حرام فعله احسن حالاً من وصف

ما نفوذ على فعل شيئا في نفسه ونفاه لهم ما يقولون في عزكم  
 وعبدكم نفوذهم على كل الاشياء والمؤمنين وعبدكم الكعبة وعبادة  
 الاصنام وشرب الخمر واسباغ كل الحزم وشرب الخمر من اركان كل  
 عظيم لعلم ذلك امر خروجه من عقاب ولا رجا لتوبه فان قالوا  
 كما يفعل ذلك خيرا الصلوة وان قالوا يفعل ذلك قلنا من اعذار  
 الله ورسوله والمسلمين ومن شر من عبيدته غير هذا ونفاه  
 هل عفا ملك قط عن احد واع عليه وهو نفوذ على عقوبته فان قالوا  
 لا كابروا العقول يلزمهم ان يصح العفو عن جميع ما لا نفوذ عليه حتى يقال  
 ان ملك الزوم عفا عن اهل الاسلام وان كل واحد من الربعية عفا عن  
 الملك وهذا جائل وان قالوا نعم تركوا الصلوة ونفاه لهم ما يقولون  
 في اصحاب رسول الله صلى الله عليه والذين المهاجرين والانصار وفي  
 الغلمان والايامه والزهاد بعدهم انهم اوصاها نفوذوا عليه اور هذا  
 مما نفوذوا عليه فان قالوا لا نفوذ لنا كيف يصح في الزهد وما لا نفوذ  
 عليه ونفوذوا ما زهدوا ويجب ان يكون زهد الناس الفقراء وان  
 قالوا بالناس تركوا قولهم ونفاه لهم ما يقولون في كل حال  
 من حيث نفوذ على جميع جزله فان قالوا نعم تركوا قولهم وان قالوا  
 كابروا ودفعتم العقوب فان قالوا كيف يصح ان يكون نفوذ ولا يفعل  
 ولزجارد فقلنا لجازاونا باحق نفوذ الصلوة ايضا قلنا كما يصح ان  
 يكون فاذرا لا يفعل بعد دفع نقد البراءة يصح ان لا يفعل فامسا  
 مع البراءة في حجاز الفعل وقت ما مخلو الخ من ادعيه فان قيل اذا حاز  
 القدرة وعل في الناس مع عدم القدرة فيلزم ان يفعل بشيء معدومه  
 قلنا انما يفعل ثم بعدة موجوده وفي حال وجود الفعل عدم القدرة  
 وهو لا يفعل ونفاه لهم ما يقولون في تكليفه لا بقاء النفس

يعز في عمل كل عاقل فخرج امر العتوبوا لا يقر عليه فان قالوا فانما  
وان قال نعم والخير الذي يبع في الشاهد ووالغائب فلما انا يقبح  
لخونه تكلفا ما لا يطاق فيستوى فيه الشاهد والغائب لو حارح  
ان خلفه لجاز مثل ذلك في الكذب لانهما يظهر العجز على يد كاذب وعبر  
ذلك ما قدمناه هـ ونقال لهم اخبركم كيف العاجز فان قالوا نعم كابروا  
ودفعهم العقول وان قالوا لا قلنا وما العرف من من لا يقر ومن  
العاجز وكل واحد منهم لا يقر وان اختلفا في وجه التعذر فان قالوا  
كانوا مشغول بالكفر قلنا هاهنا يستمر من لا يقر لكانت قلب الكافر  
خرج من كونه قادرا وعذر عليه الايمان لعجز العاجز لمعجز اخر فلا  
يتم متساو اما في كل واحد لا يقر وماي عليه خرج من كونه قادرا  
ليس لا يمكنه فعل الايمان بعذر من شغله بالكفر فان قالوا والله فلنا  
خلق فيه العجز فان قالوا والله قلنا قد استوفينا في كل واحد  
نوت في عذر الفعل من جهة نفسه واما التي مررت به وهي  
وضع شغله بشي اخر لا يقر على الايمان هـ وعذر فان العاجز  
في حيا الا انه ليس فيه الا العجز والكافر فيه قدره الكفر التي  
ضد قدره الايمان عندكم وفيه ايضا خلق الكفر وارادة الكفر خلاف  
فاحر فهو اسوا حيا الا من العاجز لما اختلف فيه من اضداد الايمان  
قال لهم احسن تكلف شي يحتاج الى الله او علم مع فقد الله والعلم  
في قالوا اخبركم تركوا الصلح والعقول تدفعهم وان قالوا قلنا  
لفعل الى قدره اخرج فوجدنا لا يجوز تكليف مع عذبه هـ  
فقالوا يقولون في قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
قوله لا يكلف الله نفسا الا ما اما ما لا يقدر كوز مع هذه الايات ان





البشر الغرأ عن عزنا وسورا بأن بعضنا من بعض ومدا تهم بفتح  
 وحمل ومتن وعجم وحصة من خرو وفي صومعه كلام باحق من  
 بهذا انما كان كل الاستحسان على الحق يوم القيمة عالم فابرحي سبع  
 بعضنا فعلمنا لا مثاليه وهذا الضمان يستعمل على الغرأ فلو لم  
 يذكر هذا العلم الغرأ بعد لما كان في الدنيا شئ عجز عن فهمه فان قال الله فهو  
 عنه ولا يغضه فلما هذا لا يغضه من غير ان يغله ما لا يغله من غير  
 فهو الآخر ولا عجزه ولا يغضه هذا لا يستحق ان يغله من غير ان يغله من غير  
 لا انه فلو استعمل العجز في هذا علم ولا عجز ما فقصم الارواح ونفاد البشر  
 قال على لم يمتى فاد حله فقلت واذا كنت ان يغفل في الحجاب  
 عدم ذلك ليست ثم من شئ لا يغفل في الحجاب فقلت هذا الايمان الذي  
 ونفاد لم يمتى فقلت قد يمتى من روح وامثاله يعلم خلقه او يعلمه  
 ولم يستفده احد من شئام ونفاد لم البشر والخلق اياها  
 كتاب فضلت ابانه وقال في روح محضه وقال اياها من لنا الوحي  
 وما اوتى فنافه فقلت لا يجوز وصف العلم به وذا علمي فاذم وقال  
 البشر الغرأ من حشر كلاما لا فان قاله الا انما الدليل على انهم  
 وانما يعلم في الشئ هذا انهم مسلم او انهم حشر كلاما او انهم علمه  
 ما ان ثقة له اما سله وليس بكلام الله فحشر حوا من المدا وبه له الله  
 فلامه فكيف يكون قدما له خارج الحجاب ان في حشر ما وان كان  
 الا حشرام محذره ونفاد لم البشر في علمي فاد على ان علمه من  
 مثل الله ان اياها فان قاله الا فلما وقد وصفه وبالحج كيف يغض  
 القدم بالحشر ولا ان الم احد ما فقلت على الكلام فقلت على الله  
 عليه وان قال نعم انت الكلام فقلت ورا ذلك حشر حشر ونفاد

البشر والخلق انما يعلم ما منهم من خفي من خفي فقلت في حشره ما في حشره  
 الله ان ما يعلم انما كان له الا حشره وان هذا حشره ما في حشره  
 باله الله وقال انما انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 وذا البشر ما في حشره على الحشر لا بعد الله انما الله انما الله انما الله  
 بالفران انما حشر العدة وانما الله انما الله انما الله انما الله  
 ونفاد في الغرأ فلا بد من انما الله انما الله انما الله انما الله  
 ملكه لا من الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 فقلت في حشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره  
 انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 الا انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 لهم الكلام ضعه للذات اضعه للخلق فانما الله انما الله انما الله  
 انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 جهته ووجه الكلام من حشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره  
 الكلام حشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره  
 ضعات الحشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره  
 الضاد والذات اذ احضرت له اذ الكلام انما الله انما الله  
 البشر الكلام لا بعد الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 لا من بعضه على بعض البشر في لازمة انما الله انما الله انما الله  
 انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 ونفاد لم البشر في حشره ما في حشره ما في حشره ما في حشره  
 من الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله  
 انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله انما الله

البشر والخلق انما يعلم ما منهم من خفي من خفي

البشر والخلق انما يعلم ما منهم من خفي من خفي



على احبنا به ام لا فان قال لا تخاف من ان الله يخلقنا ومعه على  
احسانه يكون فعله الاصفه ذاته ونقال له كلاما فمد يده فمد يده  
جوز في احده امره ونحوه واستجاب ربه وانما الجمل فان  
قالوا جزوف وامفوا والخروف لا يكون قديمه وان قالوا شي واحد  
قلنا قلوا وحده ذلك الشيء في قلب الواحد متساو حتى ان يكون متساو  
وان لم يوجد منه هذه الخروف ونقال لهم ذلك المعنى غير الخروف او  
هو الجزوف فان قالوا هو الجزوف وان قالوا غيرهما قلنا من حيث  
ان يجوز وجود احدهما مع عدم الآخر فنوجد هذه الخروف والنظر فيه  
ولا يكون متساو ما ان الوجود للمعنى او هو حد ذلك المعنى الواحد  
الخروف فيكون متساو اذا يتعلق بها حتى ان احدهما لا يوجد الا بالآخر  
ويكون كل واحد تاما مغنى عن الآخر فوجودهما الامعاء لا يستلزم  
الاحسن وهذا فاستدبر وقال لهم العزاز جلا والله اعلى منه وال  
استبطه منها ان الخلاف والرفاق حتى يمتدحى التمسك بالامر  
منه قلنا وحده ان يكون الا ما دارا على احاسمنا نصر او على  
أمرهم متساو احسانهم الله اية انهم معه دم كان متساو وان قالوا  
متخالفة قلنا لو كان متخالفا لزم يصح ان يكون قديما ونقال لهم هل  
كان متساو ما ان كانت غير مخاطبة فاستبعد فان قالوا نعم وهو الذي  
قلنا هذا غاية النقص لا فائدة في هذا الكلام وان قالوا انتم اريدتم  
ون قال لهم هل اعلم الله علمنا بالله ام لا فان قالوا لا قالوا الله  
ونقل الكتاب قوله يعلم وان لا ريب في ان الله ملك فلو لم يقسم  
انما انزلنا عليك الكتاب ان قالوا ان الله المتساو بغير ما كبره الجبر  
محتجى الحاد من جهده ونقال كلامه حتى احدث

حزق واحد اخر وقيل ان قال حرف فلما الحزق الواحد لا يعيد  
العوايد المختلفة وان قال حرف يحلفه من جهة امرهم ه ونقال  
لهم ما يلازم رسول الله صلى الله عليه واله وثلاثة آمنه الى يومنا هذا  
هو كلام الله على ام لا فان قالوا لا قالوا المعلوم من من الرسول حالفوا  
الامة التحقوا بالفقار الذين قالوا ان كلام الله وان قالوا ذلك كلام الله ليس  
يعلى او يقونها ونقال لهم اليس الله يعلم قالوا نعم المجدنا  
ان لانه اخبر على القديم ان ينزل وفي صفه العبر ان يقال في قال  
نأهو قرآن مجيد في لوح محفوظ كيف يحل القدم وضعه اللذان في اللوح  
وقال صلى الله عليه واله الايلاذ اما العزاز كيف يعرفه ووصفه  
الذات وهل يعرف في الصلوة الا هذه السورة ونقال لهم لو جلف  
بقال العزاز هل يكون ذلك شيئا فان قالوا نعم حالفوا الامه والسنة  
ان قالوا لا قلنا لو كان صفه للذات كان متساو لما لم يكن متساو ان كان غير  
الله كقوله والكعبه التي تحو ذلك قالوا لا يمكن متساو في الازال  
هل كان احسن او متساو فلما لا يكون متساو بحسب كلامنا يكون  
احسن او متساو بقوله انه متساو بهذه الخروف وان الخروف في السكوت  
معان على الا ان الله تعالى متساو لا له ولا يصح عليه وهو متساو  
البر والفعل ونقال في التناهي من لا بعد على الكلام اليس شئ واحد  
او متساو بقوله انه كذلك في الازال

**مسألة في التكليف وحوايل الأعمال وتكلف**  
**شئ يقال انه يكفره** الذي فعله في ذلك ان الله تعالى  
حلو الظنير ظنهم موافقهم وكافهم بقصا للنوان الذي لا ينال



[illegible][illegible]

قالوا نعم بطر قولهم مستأنه لا يفتح لعنه فان قالوا لا يحسن للاستحقاق  
فقط على ما يقولونه اهل السامع ه فلما باطل ما ذكرناه بحسن كحل  
المشاق في الام في طلب الارباح والعلوم وبحسن الاستحسان لما يصل  
اليه على ما قدمنا وبما لم يحسن النكبة استدا اما فان قالوا لا وجه  
ارابع التكليف لا يكون ثم استحقاق فان قالوا نعم فلما فالتكليف امر  
شاق يتحمله وبحسن لا يجوز ما يعقب من الثواب العظيم ه وقال لم يحسن  
لو كان لهذا العاقل حال اخر لا يخله اصابه الام لوجه شديدا ولا يعلم  
ان هذا جواز تلك المعصية وفي عدم ذلك دليل على شدة قوله فان قيل هل لا  
ولم انه يحسن منه بعل البقع فقط اول دفع ضرر فقط فلما لا اله تعالى  
يقدر على ذلك البقع ودفع الضرر من غير هذه الام فيكون فعله كغيره  
ولا لذلك الثواب لان له صفه كونه العظمة وهو التعظيم فلا بد من  
التكليف يستحق بالطاعات والثواب واما العوض فيجوز بحسن ثم  
المعلقان وادوات الخانات ونحوها لم ما يقولون في حل جبر في ثوب  
انسان بعوضه مثل ذلك احسن ام يكون مذموم ما عاينا فان قالوا  
كايروا وان قالوا نعم نزلوا مذموم فان قيل فلما ولتم انه يحسن الاعتناء  
فلما لا يلام العثر لنفع الغير لا يحسن خسران مال غيره ودفع الى انسان  
لانه يفتح ه ونحوها لم ما يقولون في حل ضرر انسانا بغير جرم يعقل  
له في ذلك يقال يعتبر به غيره البس بعد ظلم فلا بد من ثوب فلما ثبت  
ما قلنا فان قيل هلا فلما ان الاطفال لا يكون قتلناه دفع الضرر لانه  
يعلم ما يصبه وقد بلغ ما يعلم ما ان يصبه فان قيل فلما ولتم انه يحسن  
من المقدم وان لم يكن فيه عوض واعتبار على ما نزعنا المجرة فلما باطل  
لانه يقال له هل في الامامه عرض ام لا فان قالوا جعله في حكم العايب

والعقل فيه فعه ولبيش ذلك من فعل الحكيم وان قالوا فيه عرض فلما ما ذلك  
العرض فان قالوا العرب فلما الاطفال والاثام والنور والابسحمة  
العقاب ونحوها يكون المجزأ لنفع اودع ما يقدم ما سبق انه لا اعتبار  
والعوض على ما قدمنا ونحوها لم البس يفتقر في عقل كل عاقل ان الام اذا  
يمر من دفع ودفع واستحقاق انه يفتح ه اذا عمدت هذه الوجوه بحسن  
فان قالوا لا كبر العقل وان قالوا نعم فلما فاذا فتح من هذا الوجه من  
اي فاعل حصل حبان يفتح وان قالوا يفتح منه لانه ما لك اربش عليه منى  
لزمه سائر ما الزناهم في اول الباب من جواز الكذب بعينه الكذاب بعينه  
الرسول للبقا العباده الاوثان وعبد المومن واثامه الفراعنه فان  
يبلغ من كبح العوض فلما كل ما كان ما مره تعالى قال الصبا يا حنانيا  
واما حنة كالذي باع وبغله تعالى ما كان بفعل العباد او بتعريضهم لذلك فان  
كان بفعل الله تعالى فهو على العبد فالاول كالقتل والضرب والاني كمالو  
الغاة في النار والمارد ه فان قيل لم يكن لهذا الظالم عوض فلما اذا  
علم على اني ابي القمه ولا عوض له لا يفتقر من فعل الظلم وانما يفتقر منه  
من الظلم متى علم انه يوم القمه يحسن من الاعراض انما يستحق ه

## مسألة في تعذب الاطفال

عذاب الاجور يعذب الاطفال سواء كانوا من اولاد المومنين او من اولاد الكفار  
والا المجرة يجوز يعذب اطفال المشركين يقال لهم هل يجوز ان يعذب  
الله تعالى من عذب ام ا فان قالوا يجوز ان يعذب يعذب فلما والعقاب  
بعض ذلك وقد قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة ونحوها لم اذا جاز  
ذلك واطفال المشركين جاز في اطفال المومنين وجاز في الاثام والمومنين  
وذلك الكتاب والسنه والاحاج وان قالوا يجوز ان يعذب الاطفال  
لانه لم يشر عليهم امر ولا نهي ه وقال النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم





له زرقا فان قالوا بغيره على شيء جعله زرقا له ونقال  
 اذا كان للاسان ملك غضبه عاصبه واكله ولم ياكل العضوب  
 منه البشعر وعندهم زرقا الغاصب فلا يذم من يلى فقال لا ينص ما هو  
 زرقا له البشعر لو اكل ملك نفسه لا يصح كزرقا نفسه ونقال هل  
 للعضوب منه ان ينع الغاصب من عضبه فانه ام لا فان قال لا بآية  
 ودفع العقل والشرع فقد ورد الشرع بان من يذم من يلى ما له شهيد  
 وان قال نعم فلما كيف جعله زرقا له ثم امر غيره منعه منه ونقال  
 البشعر ما سرقه السارق واكله زرقا له فان قالوا بلى قلنا البشعر  
 امر يقطع يده او زجله وفي قاطع الطريق يقطعها فلا يذم من يلى فقال  
 هذا فعل الحكيم ان جعل شيئا زرقا لئلا ياكلنا جعله زرقا له  
 امر يقطع يده ويحرم له اكله فاجعله زرقا له ونقال المفق  
 للجزام محمود ام مذموم فان قالوا محمودا كان زرقا له وان قالوا مذموم  
 قلنا البشعر انه يبيع على افاق الزرق في مواضع من كياه وانما لانفاق  
 ما هو محمود عليه غير ما هو مذموم عليه ونقال لم ياكل الزرقا  
 قالوا ما ناكله قلنا كيف ينفق ما ناكله وقد قال تعالى وانفقوا مما  
 زرقناكم وما زرقناهم بقومهم ونقال يا يقولون فمن انفق غير  
 وشيا حراما البشعر اذا عطا زرقه عندهم فلا يذم من يلى فقال هل  
 واحد منها محمود او مذموم فان قالوا مذموم قلنا ولم هذا اعطاه زرقه  
 وذاك اكل زرقه وهذا واضح ونقال لم اذاعوا البشعر يوم القدر فقال  
 له لم عصيته وسرقته فقال انما اخذت شيئا فلانك لا اذاعته  
 زرقا له وكنت لا ترضى من تركه ولو لم يجعله زرقا ما اكله وما احببه  
 اهو صادق ام كاذب فان قالوا كاذب وافقونا وان قالوا صادق  
 قلنا ما ذاقنا اننا اذا كنت صادقا فلما اذا امرت بقطعها

وان عصى ونشر هذا بعدل منك اجسنت من ذلك وار اكل الحمار  
 البشعر العمول تشهد بصحته ذلك بكون له الحجة وكل مذهب يدعي ان  
 يكون الحجة للخلق على الخلق كان باطلا

## القسم الرابع الكلام في الشوات

### مسئلة في حوار البعثة وصحاب

### الرسول وسال الطريق الى معروفة الرسول

الذي يقول في ذلك انه تعالى اذا كلف العبد وعلم ان له في البعثة لظفا لادان  
 بعث فاذا علم ان لظفهم في شيء بعينه لادان بعثه وان كان ثم جامعوا  
 كان بخيرا واذا علم ان لظفهم في شرع بشي لم ياتهم به والبعثة محسب  
 في نفسه والبعث فلا يذم من يلى يعلم المظاهرة رسول الطريق  
 به احسن اما ان يقول تعالى هو رسول مع مقارنه معجزة فما يعلم انه  
 كلام الله فيظهر على الرسول يعلم به انه يعلم صدقه في قوله اني  
 المعجزة عنده ولذلك بشي بالمعجزات وانما للرسول من صفات والمعجز  
 من صفات اصحاب الرسول فحسب ان يعلم من حاله ان في بعثه لظفا  
 ويعلم انه يذم ما قبل من الرسالة ويعلم انه لا يترك كرها وشقا وما شعر  
 من صعبه او مباح ويعلم انه كان معصوما قبل البعثة وصفاته المعجز  
 ان يكون مغلا لله وحده لا يهدر العبد عليه ويكونا قضا للعبادة ويكون  
 عصبه عوايه ويكون مع بقا الكلفة وحسب حوار البعثة ثم بعد ذلك  
 حوار السبع المترايع وبعد الكلام في يومه بينا صلى الله عليه واله والكلام  
 في حوار البعثة مع الزاهمة وفي السبع مع اليهودي ونقال لم البشعر قد عرف  
 لم عمل كل عامل ان من خلف امره ويضع ان يكون في المعلوم انه اذا فعل

فعلما كان اقرب الى فعلها كلفنا اذا فعل غيره كان انعدوا ولا يكون لفظا  
والماضي مفسدة فاذا علم الله من اجل الملكة ان لا يشرك به غيره  
لعمله ٧١ لم يكن من اجل اللعنة ونقالت لم من جرح عليه امر من الامور فقد  
علم ان في الافعال ما يقتضيه من ذلك خبرنا ايضا وصفا وهو تعلم انه ان اطعمه  
طعاما احابه وان لم يطعمه ذلك لم يحبه البش ان كان حكمه امر صا حابه  
المذبح يفعل ذلك ٧٢ اننا وضا لغرضه فلا بد من ثلث مقول ما يكون ذلك  
الفعل من فعل الملكة ولا بد ان يفعله كالاطعام وزنا كان من فعل الملكة  
فلا بد ان يشركه واذ ابتداه ان هذا الطعام هو الذي يحبه وان لم ياكل وفدا  
من قبل نفسه ونقالت لم ما يقولون في رجل دعا غيرة الطعام علم  
انه ان رسل اليه رسولا له فذره عنده حتى ان رسله ما كان في على  
ان يرسل ذلك الرسول ام لا فان قال كلفنا فعلم ان غرضه لبشر احابه ذلك  
المذبح اذا لو كان ذلك غرضه ان يرسل من يعلم انه يحبه عند رساله وفعل  
لم ما يقولون احسن العتة ام لا فان قالوا لا نعم لانه انما اراد ان ياكل  
فهو عتة واما في خلافه فهو فتح فلنا ولم ولعل في القول لجلال الخيرات  
لا يعرف يقتضيه عقلا وسعت رسولا ليتبين على ذلك ان العقل كثر ان يكون  
الام حسنا اذا كان فيه اعتبار او يقع على ما قد بنا وجوز ان يكون شيئا اذا  
غوى عن البع والذوق والاسحقاق فاذا اقررت هذه الحجة في الفعل  
نعلم ففصل ذلك بعينه رسولا يشرك في دمج الانعام اعتبارا ولفظا فجل  
وفي دمج غير ما مفسده وفي افعال ماضية فحسب وفي افعال مستقبل  
وان في الحسن والاحسن قلنا اذا كان حسنا فاما احسن لانه لطف الملكة واللفظ  
حيث يانه اذا كان من فعل الملكة ونقالت لم ما يقولون في رجل  
تعلم في صفاته او فعل الواحيات والاشهاد الفاسخ فلا بد من ثلث مقول  
علم تعلم انه اذا عت رسولا يشرك لم يظن به الطرد ورسالة الله ونعم على

الطرد كان اقرب الى معرفته واذا امرهم ونجزهم كانوا اقرب الى فعل الطاعة  
والاشهاد عن المعصية احوز ان نعمت فان قلنا الاقلنا لم نرج العله وان قالوا  
نعم وافقونا ونقالت لم ما يقولون اذا علم تعلم انه لو بعث رسولا بالعبودية  
وسعى المنشركا نوا اقرب الى القول احوز هذا فلا بد من ثلث قلنا فاذا علم  
ذلك وغرضه فعل الواحيات والاشهاد الفاسخ ان يفعله او كان يات  
لغرضه **مسئلة في العتة** قرئنا  
ان في صفه الرسول ان يكون معصوما قبل الغتة ونجوها واخبر عليه  
الكل بزم المنقرب لاخبر فيما يولد الى العطف والستيع المحسوبة كحوز  
جميع ذلك برؤوف عنه ما يليق به على ما شجر اليه ونقالت لم البش الله  
تعليقه واصحبه المحزن لو خذ منه ما ياتي ورضل العبد الى معزفه  
بضاحه ويقدره في قوله وفعله فان قالوا لا كبروا وقالوا لا به وان  
قالوا نعم قلنا فاذا كان عليه العطف والذبح الكبار فما الا مان من خوف  
الرسول بهذه الصفه وان جميع ما اذاه الناكذب وكيف يوتى قوله وفعله  
ونقالت لم البش الغرض بالبعثه القول منهم والافتدائهم فلا بد من ثلث  
فاذا كان يصفه بغير الناس فيه كان نقضا للعرض وذلك لاخبر من فعل حكم  
ونقالت لم البش قول الرسول وفعله حتى كفى الناس به في جميع ذلك فان  
قالوا لا قالوا الكبار والامة قال الله على ما اناكم الرسول محذرة وما نعلم  
عنه فانها والامة ما شربا من ليل الضحاه الى يومنا هذا كتحوز بقوله  
وفعله فان الزاعم قلنا فاذا كان في احواله واقواله العاض والجزم فكيف  
يقع ذلك ونقالت ما بقوله الرسول وبفعله حتى او باطل فان الواحي  
لم يولوا وان قالوا باطل وحان يقدر به وان قال بغضه حتى  
بغضه باطل وحان بعث رسولا اخر تبين ذلك تسلسل الكلام ونقالت

لهم بالحجر الذي ظهر عليه تعلم صدقة على الجمله وانما نأتي به حقا  
 لا فان قالوا وحسب يظهر في حال قول فيقول معجزة يعلم انه حق او لا  
 يظهر ولا يعلم بقوله شيء هذا بخلاف الذين ان قالوا البشائر انما  
 تأتي عنه فلما قيل كان يري به وقيل كل منا ولا فوق صغرة فان قيل  
 البشائر سمى الله عند الحارث عند دعا المسر قلنا زايه باطله فان قيل  
 الى من رجع الثاني في قوله جعلناه مشترك فلنا الى اولاده الاله فان قيل  
 البشائر حكى عن ابيهم الكذب في قوله اني سقيم وقيل بل فعله كثير فلنا  
 وما المانع ان يكون شيئا او يكون ابي سقيم في البشائر لما رايتمكم اوسا سقيم  
 واما قوله بل فعله كثير هم فانما اضافوه بشرط وهو انه ان كان يطق فان  
 قال البشائر ان اود ما تراه او رايته حتى امز بعقله فلنا باطل وقوله خضار  
 كانا زحليل احضما اليه على ما هو الظاهر الا انه ترك سؤال المذمعي عليه  
 وغاب فذلك قوله وعرفنا له ذلك فان قال البشائر في قصه سلمان ونور  
 الشيطان على شجرة والرجول على امراته ما هو خلاف مدعيكم فلنا قل  
 ذلك ذوات باطله وقوله ولقد قمنا سليمان اى امرضا وقوله فطوق  
 فتسبحا بالسوق والاعناق انه مشح بسوقهم وتسلمهم فان قال فلنا  
 يقولون في قصه ايوب ونوس او ادي يعقوب وما فعلوا يوسف  
 فلنا اما ايوب فمريض مرضا فقط واما نوس وكان امر بالخروج من غير  
 تعب وفي مغازاة امته قبل ان يخرج وفي الخروج فاما اخوة يوسف  
 فكانوا اكلوا فان قيل تحدث العزاسق العلم وامراه زيد في احارثا  
 صلى اليه عليه واله فلنا باطل كان مترقا عن مثل ذلك وانما تروج ما رايته  
 فيعلم ان امراه ابن ملك البشير كذا وما روي عندنا وتلك العزاسق انما  
 القاه بغض الكفرة موهما انه كلام الرسول فان قال يجوز ظهور معجزة على

غيرتي قلنا لا لان فيه تغير اعز النظر في علامان الاول ان المعجزة  
 وضع لميزه فلا يجوز ظهوره على غيره ولانه لو ظهر على غيره لم يمنع  
 ان يكثر فبصير عاده فلا بد ان يقال ما الفرق بين المعجزة والشعده  
 قلنا المعجزة غير مقدرة ولا يعلم بعقله وبغير الحاضر والغام ويظهر  
 على الجمع بخلاف الشعده

## مسئلة في نسخ الشرايع

انكر اليهود النسخ ثم احتلفوا منهم من انسخ عقله ومنهم من انسخ  
 شرعا ومنهم طائفة بغير ذلك الا انها تقول لم يأت بعد موسى صاحب معجزة  
 فاذا تبنا الحجرات بطل قوله وقال لهم الشرايع مضالحة ووجه  
 وجوبها فيها مضالحة فلا بد من بطل فقال البشائر ان جعلت المضالحة  
 بالخلفين والازمنة والامكنه وقال لهم البشائر مضالحة كلف  
 الازمنة والامكنه والخلفين فلا بد من بطل الا انكر والمنا ههنا اختلاف  
 الاسباب باختلاف الازمنة والامكنه والاشياء وان قالوا نعم فلنا فلم يجوز  
 ان يكون كذلك في مضالحة البشائر وقال لهم شريعة موسى هي  
 شريعة ادم ام غيرهما فان قالوا هما واحد فلنا فوج ان لا يضاف  
 الى موسى ونضاف الى ادم عليه السلام وان قالوا هي غيرهما شرعا فمذهبهم  
 وقالوا بالنسخ وقال لهم البشائر بل موسى وظهر المعجزة عليه كان  
 نفع الاقران بنوته وحرم فلا بد من بطل البشائر بعد بعثته وجب  
 فلا بد من بطل البشائر اوجوب الفصح ام فصح الواحد فان قالوا ولكن هذا  
 غير ذلك فلنا كذلك في نسخ الشرايع مثله وقال لهم البشائر في نسخ ادم  
 كان غير التوراة بالاختصاص وفي زمن يعقوب كان غير الحجج بنو الاخير فان



قال لا قلنا منه ذلك بالكل فان قال نعم قلنا الشرح ذلك نسخ من بعد  
 موسى عليه السلام وبما قلنا لما يقول في رجل صحيح ابن الصلوة او في  
 خطبة بالركاء او قوت ابن الجهاد اخذ ذلك فلا يذكر في فصل من  
 الصحيح وعجز وافقر الغنى وضعف القوى اسقط عنه الا من الموقعة  
 عليه فان قال لا تروا فان لم يبق له الشرح فهو معنى الشيخ ان يسطر  
 واحبا او نوحا بما خاف ان يوافق الشيخ على ذلك قلنا البياض والظهور  
 ومعدان يظهر له شئ حتى علمه او حتى فاقا فان ظاهرا والله على علم الله  
 فلا يجوز عليه البطلان والشيخ ليس من الباطل بسبل الفرق سيما ما هو  
 فالباطل اقل من غيره ورواها من واحد والفعل واحد والوجه واحد  
 والوقت واحد فادعوا واحدا من هذه الاربعه ولا يكون بدلا لكون  
 لبعض المضامح وبما قلنا ان اريد رجلا قال لقلنا ما دخل الشرح  
 بضم غيرة واشترطه العزم قال لقلنا ما دخل الشرح  
 العلامة لا تدخل اليوم او قال لا اشتترشا احزا وقال لا هذا  
 المكون ههنا او يكون الصحيح والحسن رجحان الى شئ واحد فان لم  
 كانوا ان قال لا فهذا سبل الصحيح فلا يترك على الباطل فاما المتشرون  
 نسخ من بعد موسى من جهة التبع ورواها عن موسى في ذلك  
 فلا يترك اصادفون في ذلك ام لا ولا يترك لفظ الخبر حتى يطرده  
 يقتضي ما يقولون ام لا قال لم نأخذوا في موسى عليه السلام  
 قال فاستحووا بشر يعني انوا منوا بخبري وان كان صاحب معجزة او قال  
 اذا لم يكن صاحب معجزة فان قال لا اول فقد قبح في تنويعه وان قال  
 بالنامي فقد وافقنا وكذا هو في الكلام في بيان معجزة شياطينه  
 عليه وبما قلنا في الطريق الى الصحيح هذا الخبر فان قالوا اليهود قلنا

خلقا عسكرا فلما قالوا بكلمة لا يقولون الخبر بل منهم من منع الشيخ عملا  
 ومنهم من يقول ان محمد صلى الله عليه واله منى الى العز بخاصة وهو ولو  
 كان الخبر موثورا وجعل فيه سطر الوار كان العلم به ضروريا فكما حصل  
 لليهود كضل من خالفهم من المسلمين في وقته دليل على قسامة ادعوا  
 وليس كذلك ما يؤوله في سبيل ائمة عليه واله لانه علم من ربه ضرورة ان  
 لا يعرفه علماء المخالف والموافق لانه لم يأت به صاحب معجزة كخلا وموسى

## **مسألة في اثبات نبوة سائر صلوات الله**

**عليه وذكر معجراته** العلم بكونه وادعائه  
 النبوة وانه الذي انى بالقران في شريعته الاسلام فورا لهما وانه هاجر  
 من مكة الى المدينة وانه تجدى بالقران علم ضروري يعرفه المخالف  
 والموافق وبقي الكلام في معجراته من ذلك القران الذي يدل عليه انه  
 معجزة انه تجدى العزير وقال اني نبي وهذا القران معجزة لي لا بعد احد  
 على اثبات نبوته وكفرهم وضلالهم وشدة اخطائهم وكفرانهم وطهرت  
 عداوتهم له بالقران والمال مع مشقة فلو قدرنا على مثل القران لا ثوابه وهذه  
 الآية لا تنس على اصول اهل البيت كراهية دناسات واعينهم كانت فرف  
 ان اراد ملكه وبالله انهم لم يورثوا وادعائه انه لم يكن لذلك رجلا المعجز  
 من ائمة لم يخرج من ذلك على طريق الاجازة فان قالوا لم قلت انه تجدى لهم  
 فلما من القول انه كان يقرأ عليهم القران ويقرأ على الوفود ويخبرهم به وبما  
 عليهم ولانوا عشر وسورة وهم يسمعون ذلك بعد وقد طهر من  
 الصحابة والمابعين الى يومنا هذا الخبر في شرا عدا المسلمين وسمعوا  
 ذلك احوالوا في امامه وبغيره في ابطال ذلك فقال بعضهم انه سحر

وقال بعضهم انه انما حبر الاولين وخازل جماعة معارضته كان  
المفقع وغيره معجروا وبعد فبقال لهم هبوا اناسلنا انه لم يختر السحر  
علم من عاده العرب الفياخر الكلام والشعر فكيف يجوز ان نسبحوا كلامنا  
فيه دهم دهم دهم ودم اياهم مع ذلك يعارضونه ولا يحسنونه فهدد معجرو  
ثانيه ويقال لهم ما تقولون ان العرب علمناهم عليه من الانبياء والجنه  
انقادوا له وبذلوا الملهي في نصرته وفي خلاه عيشنا بهم ودمانا بهم ~~معجرو~~  
من عته معجروه طهرت منه ولا طالبه بها فان الزاعم قلنا فهدد معجرو  
اخرى ان قالوا افلنا ولا معجرو اظهر فان قيل فلم علم ان ذراعهم  
كانت موفقه للمعارضه قلنا لا شيء يدعو الى فعل وتصرف غير حقه الا  
وقد حثي لؤقلنا انهم صاروا كالمجس الى معارضه القرآن لو بدوا صحيح  
فيها انه ادعى السوء والرسالة ومنها انه ادعى الرئاسة عليهم ومنها انه  
دعاهم الى الابعاد له وهم نظروا في السبب المناهضه من الافازة  
ومنها انه عاب عليهم ومنها انه كثرهم دهم اياهم ومنها انه عاب عليهم  
ومنها انه عابهم بالعمل السني لم يؤمنوا به ومنها انه ادعى عدم  
مالهم ومنها انه ادعى عدم بعداد دهم في مخالفتهم الى عدم ذلك الوجه  
وكل واحد منها يدعو الى ايراد المعارضة مع كانوا علمه من المعارضة له وادبائه  
وايزا اصابه حتى اخرج الى البحر ولم يستبهم اياه الى الحزن مرة الى  
الشجر مرة الى الشرب عدم علم الى قتاله وبذل المنيح والاموال ثم علم  
2 مقام بعد مقام وطهر دهم وكل ذلك يستحقه ما قلنا ان الذواعي كانت  
متوفقه فان قيل لم علم انهم لم يعارضوه قلنا لو كان ثم معارضه لثلب  
لا تجمع ما ذكرنا من الذواعي الى المعارضة كانت ذواعي الى البهل وقال  
لهم اليس قد ثلبت المعارضات الركيكه من كلام مسلميه وغيره  
مع انه ليس يطعن فكيف ثلبنا ما هو طعن في نبوته هب اناسلنا انه كانت

ولم ينقل فهدد معجروه ثامنه ان ياتي بكتاب يحذف ونعارضه عليه الى  
الاطال امره فبقال حياهه ولا يقل المعارضه هدا نصر ومن هذا الض  
وعون العجايز فان قيل لم علم انهم لم يعارضوه للمعجرو قلنا لم لا حله انا  
ان يدروا مع هذه الذواعي ولم يعارض فهدد معجروه انه يقض العاده  
ولم يعارضوه للمعجرو قلنا بقوله ونقل لهم اليس ثلبناهم فانه انما الحين  
لا داعي الا وحصل الاصار والافوق وجد ولا وجه لركم المعارضه الا  
المعجرو فان قيل ولعلمهم عارضوا ثم انكم قلنا هذا الا يصح ان حسان الاعلى  
الجماعه الكثيره مع وفور واعينهم في الجاهه الا حور هه وبعد فان سلمنا ذلك  
بعض العاده ان يدعي انسا النبوة وانما يشربوا انه معجرو فبالتو بذلك  
ثم يظهر ان ينحتم الاخر فهدد معجروه ثامنه فان قيل هلا قلتم انهم عدلوا  
الى الخاويه انهم زاولوا لك اقطع لما زه الامر قلنا هذا الا يصح ان العمل  
والصالح يظهر لظان قول المذعي ان السطل ووثقت والمجرب قلنا  
وبعد فبقولهم عن معارضتهم مع كثرهم باي وجه كان دليل على صحة  
نعجروه فان قالوا انه عا حليم بالقبال استغلوا به ولم يفتخر بالمعارضه  
قلنا نفسا سائل معجروه ثامنه اذا جردهم بايرفا شغلوا عنه مع كثرهم  
بعض العاده وبعد فبها عارضوه الكل او عارضه بعضهم وبعد  
فالعمل الاثافي المعارضه فان قال كس يعلم ان كلام فضي العرب  
فضل على نبويه الكور قلنا ان سلمنا ذلك كانت معجروه لانه جردهم  
وكلامه افضح ومع ذلك لم يعارضوه او هذا افضل العاده والصحيح  
القول بالنبوة وبعد فقد كان ينبغي لو كان الامر كما قالوا الوجه ان  
يذكروا ذلك مع وفور واعينهم الى ابطال امره وبعد فان هذه النبوه القطار  
كحل انه لم يخبر بها فاما بخدي ما منع به العجايز وبعد فان هذه نصرت من

حسن المعاني وحمل الالفاظ وكثر الغايب ما صار به معجزا  
فان **قل** البشر قد ضعف كسبكم بان احد منكم اياك فليس  
والمحسبي والجامع وكذلك اثبتت شيعته قبل فلنا هذا الابد  
في قول القرآن معجزان يسلم بل توجد تلك الاسماء معجزة ايضا وبعد  
من انزل ذلك لم يعارضه بعد فان جمع ذلك كان مجموعا مفردا وقد  
نقدم فلا يتضح دعوى الإعجاز فيه فان **قل** فالعرب عجزوا عن ذلك ما كان  
علمهم عجزا واولنا الحروف كانت مقدورة فلنا اذا علمنا عجزهم عن معارضة  
كفى ان لم يعلم نقاضيله بعد فانهم عجزوا عن الاتيان بمثله احتياجه الى  
علمنا في الكلام وذلك من فعله تعالى فان **قل** المعجز ما لا يقدر العباد على  
جسده قلب العصى حبه فلنا باجل يلق العجز وبعد المعجز ما ذكره  
ان يسلم لا يصح ان اتخذ اداصح وكهف عجزهم في علم الاعجاز سواء  
قدرة على حسنه ام لا بقدر ارات لوقال لي انا احرك يدك في  
هذه الساعة فخر كواظم سات احد خبرك يدك كان معجزا فان قيل  
البشر الواحد من انزل القرآن فكيف يكون معجزا فلنا الاعجاز وان  
باني مثله استا واجتايه ومعلوم ان الشعرا اذا اتخذ بعضهم بعضا  
قائه متى قرأ شعره لا يرضون معارضا وانما يكون معارضا متى اتي  
بكلام مبتدأ مثله فان **قل** ان العرب علموا هذا المعجز  
فغيرهم كيف يعلم فلنا هب ان العجم اخراج القرآن من كونه معجزا  
دالا على النبوه وهو بعد فلنا يعلم بالسحر ان العرب لم يعارضوه  
لعمركم فيعلم بهذا انه معجز فان قيل كيف يكون القرآن معجزا فيه  
من التكرار والاختلاف واللغات المختلفه فلنا مع تسليم هذا النسب  
لم يعارضوه وبعد فلو كان ما يقوله في القرآن خرحه من كونه معجزا

لا دعوا عليه طول الامم ونقال لهم انا الذين فعاذ الله وقد  
قال بعضهم انا الذين عن هذا وما قال انك تشك انه كلام الله  
وهل تشك انه من كلام محمد وهو من صميم العرب واللغة لغته ارات  
انه لحن ولم يعرف يعرفه الا باطاف فان السبايل واما التكرار وذلك  
موجود في كلام العرب للتأكيد فاما احلا واللفظ فليس فيه لغة غير  
لغة العرب وما ذكرنا ان يكون اتفاق اللغتين كالفسطاط او اوجه  
العرب معترضة فان **قل** لعل القرآن اخذ من الحق الهدي الحق على مثله  
فلنا هذا الاخرح عجز كونهنا فضلا للعادة في العرب بعد فلنا نعرف  
الحق بالقرآن فان لم يكن صحيحا صادقا فمات ان انما هنا جرح وان كان  
صحيحا صادقا وبعد وقد قال فيه انه كلام رب العزة ونقال لهم هل  
خبركم ان يكون فلو البحر ولب العصى حبه من فعل بعض الحق في احبوا  
به فهو جاني فان **قل** البشر ذوي فيه زيادة ونقصا فلنا كذبوا ولو  
يقدر ذوات لطيفه لاجل احد فكيف خلق على السبل والاستلام عصب  
جدة والمسلمون متوافرون ونقال له ما الذي كنتم وان قيل  
ارزى فلنا ما في شئ عجزوا انهم كنتم اوه وجه اخر في الاعجاز وهو انه  
يقدر نظاما بان احد فليبه ولا بعده فان كلام العرب الشعر والزجر  
والخطب والاشجاج وهذا القرآن خالف جميع ذلك ووجه اخر  
وان فيه من احضار الغيوب ما كان خبره كخبره بطهون منه وغير ذلك  
والذي يدرك انه كلام الله تعالى الذي هو كلام الغيوب ووجه اخر وان  
الحكم اذا اراد ان يحكم بالحق والصدق لا يتحيز في الفضايله مثل ما  
مكن من انما يقول اني كيف ترأوه غير حسان في الاسلام ثم وحرنا

الفران كله هو رطب وواحد رطب فضاخه عظيمه وعلينا انه معجز  
وجه آخر وان خلاص الناس مختلفه بالفاضله لانهم سفاخون ثم يخرج  
او افعال مختلفه لانهم والنبي والاخبار عن الماضي والمراعات وحديث القران  
احسانا مختلفه امرا ونهيا واحكاما واثارا وقصصا ومواعظ ومواعيد  
ووعيد او الخ في الفاضله شيء واحد وعلينا انه معجز وكلام الله تعالى  
ووجه آخر يدل على صحه ما قلنا انه صلى الله عليه لم يترك قط اخطا في الراجح  
في اسما عظيم او قبايس نظم ونثر او غير ذلك من الاخبار اني كتابت نصيب  
كثيره هذه القواعد من القصص والاخبار ونحوها من العلوم فلم يترك راجح  
على يده مع انه كان يقرأ عليهم في انايا السوره فانك لو هار رطب فاض  
فعلم انه انما يده من قوته لان قبل نفسه وكيف لم يترك كائنا واكان  
نكتب وانما تشاء منهم ونظام بلعهم طول الامه الى ان رغبتم حسن كلامه  
المزوي عنه مع القران حتى يجد من الفيا وبقا بين سائر البشر والقران  
ولهذا اختير واقر امره انما دريغ وعائد فربق ونسبه الى اسباب البريه  
وناقتوا فيه فقالوا موزه تساحر ومزه يكون وهذا من التناقض

**فصل في معجزاته صلى الله عليه**  
سوى القران فان في كل هذه المعجزه سوى القران  
قلنا نعم ولا كثر له الف معجزه الا ان بعضها مقبول والتواتر بعضها  
بالاجاز فاقبل التواتر جدير المخرج : وحديث النجاشي الما بين  
اصابعه في المصاه : وبجي المعجزه كحد الارض جديا ما شارته في رجاها  
الى موضعها : واعطام الخاق الكثير من الطعام القليل : واجازة من  
الغيوب : واسترار الكفار والمنايين : وحديث الضحكه ما  
اكلته الارضه : واسقاء القمر : وما يكون علامات في نفسه كحلم  
الشوه بر كفته : وانه كان يرى خلفه كما يرى امامه الى غير ذلك وما

عن قديم العمل المنع عن الحديث ما من ليس في محله وورس ومعه

كان فيه في حال المعجزه : والثناء الخبر بالامه معجزه : وما كان من  
الاستبصار في المفسر : وحديث العزاج : وما كان من رطب  
تسرافه من ملك وخسوف رايه عند المعجزه : ومنها ما كان في العار  
واقامته وفريه من رطب لم يربه واحد : ومنها ما كان في رطب  
ان جعل حتى زاد اعتباله وول واستبدوا فترت : وما زوى وحديث  
عمره ودهان الرسول اليه : وما زوى من قبله : ومنها امداد الملك  
ومنها حديث الشاه الستمومه بحجر : ومنها ما كان في حديث الاجراب  
والحدق من الخير والاطعام : واحيا الحديث : وهزمه القوم من غير  
حزب : والريح التي ارسلها الله عليهم : ومنها حديث الصبي الذي  
خله : ومنها حديث سواد بن قارب ومنها حديث البر المالح ويزق  
وه فزار عذرا وبلغ ذلك مثيله ففعل مثل ذلك فقال الما : ومنها  
حديث الاستسقاء : ومنها رايه بالتراب يوم بدر : ومنها خلال  
السماء له : ومنها ما اصره اهل رايه من اعتباله فاعلم الله عليه  
ومها ما اصره بنو شعيان في كرتومك فاطهز له : ومنها حديث  
ازيد بن قيس وعامر بن الطويل : ومنها حديث الطبري في حمله  
ومها حديث الجمل الذي قام مستعينا بالنبي صلى الله عليه واله من  
مواليه وحمله : ومنها كلام الذب : ومنها قوله لعل عليه السلام  
ان يقابل الناكث والفاسط من الما رقب : ومنها تسمع الخصى  
زير : ومنها ما كان من حديث دار البؤره ومشاورتهم في مزيه  
وحزوجه بحث اخفى عليهم : واخذ التوم لهم : ومنها حديث كانه  
ومنها حديث كسرى واجازة بقله ارسله ما دار الى غير ذلك  
فما ذكر في الكتب المؤلفه في معجزاته : فان قبل وكيف يصح ذلك  
والهوى شكر : فلما المتكلم مع كثيرهم وبقرهم ترون ذلك خلفا

عن قديم العمل المنع عن الحديث ما من ليس في محله وورس ومعه



عشر شلح: وحده شرط التواضع في الطر من الوسط في قول  
 اتركوا الطريق في قول النصارى ان عيسى قبل في قول اليهود بناسه  
 شتر بعد موسى قلنا لم توجد شرط التواضع في قول النصارى من  
 الى يثيه او اربعة وبقول اليهود كذلك ولذا جعل اليهود فيناهم  
 ولهذا قال تعالى وما صلوه ولا صلوه ولا صلوه

**القسم الخامس الكلام في الشرايع**  
 الشرايع على وجوهها اصول وفروع وعمل في ذلك الامر  
 ومن ذلك الوعد والوعيد ومن ذلك احكام الاجرة ومن ذلك التماس  
 الاحكام والامانة المصلوة والركاء والمعاملات وغيرها

**مشكلة في الوعيد**  
 سر اصل القضية ان الكفار يخلدون في العقاب انما يعرفون بغير  
 من النار وانما الخلاف في ترك الكفار من اهل القبور وقال بعضهم  
 في راي بعضهم في يجوز ان يعاقبوا بقدر اسبغها في قبرهم من النار  
 ومنهم من قال يجوز عوهم عقلا ومن يقول ان الكفار يعلمون  
 عن جميع الذنوب القبر وغيره الا انه وزد الشبهة بان الكفار في قبرهم  
 كما وزد في الكفار وهذا مدعيه مشايخنا الصريحين في انهم في  
 العقاب يستحقون انما في الذنوب من جهة العقاب في الشرايع فلما اختلف  
 الامة على دوامه في الكفار والفران بطون ذلك في بعد ان يرد على  
 فعل كبره يستحق العقاب كما يستحق عذاب الاجرة وكذا في الدنم  
 بحسن العقاب لذلك في ما دام في العقاب في سبطه من سبطه  
 ثم الدم بدوم كذلك العقاب وبعد هذه الكثرة لوقوعها كالرأس على  
 العقاب انما اوقف قطعا فان قال انما قلنا كذلك ادفعه القاسم

قال في قطعها وجب ان يعرض عقاب الكفار وهذا ما عليه في ما قال  
 فلا يلزم ان الاسلام او حيا لبطاع العقب في حوزة من حيا الناس ولما  
 لولا ان في الآخرة والزم ولا في كان في سبط الحية وقار قال في علم  
 انه يجوز ان يعقوب عن الفسق عقلا فلما لا العقاب حيا الله تعالى خالف  
 ليس في اسقاطه اسقاط حق العيز فان اسقط كذا في السرا  
 اسقط منه وان اسقاطه يقع لعينه ولا يصرفه على يد فوج من  
 والتمس فوجان يقع استنفاؤه وان استنفاؤه حسن واسقاطه حسن  
 كما قلنا في الذنوب ان قال لم يلزم ان يعاقبوا انما لان الله تعالى  
 اخبر بذلك فقال تعالى من بعض الله في رسوله ومنه من يرد عليه  
 وانما خالدا فيها وقال من يعاقب من منا متعبا محمدا في جهنم والار  
 فيها وقال ان النار لا تفي نعم وان النيران لا تفي حيم قال وما هم  
 عنها بقا يسر وغير ذلك من الايات فان قال عند يجوز خلف الوعيد  
 هو مخرج فلما يجوز في عقاب الكفار في وقال له هل يدخل القاسم  
 في الوعيد ام قال قال يدخل وهو من جوز له فيه اعتراف  
 بالاعراض وقال المؤمن الذي عند الله شرب حية ثم شربوا  
 رابعا في الجوز ادام قال لا خلاف الامة والكتاب وان قال نعم  
 فلما فادان اياه في سبطه عذاب الجوز في سبط العقاب  
 وقال لم خير وناعتراف في شربه فاحترمانه في جزوه  
 منها وخلاصة البير يستحق فلا بد من ثلثي فقال ما اكرم ان  
 النار تستورون لما لم يمت من قروب جزوهم ويقيم الجنة وقد اجمع  
 المتكلمون ان اهل النار لا يسرون ولم يمسأل له البير الذي تعالى في  
 القل والبري ومن يفعل ذلك يلو ما يصاعف له العذاب يوم

والله اعلم بالصواب فان الظاهر ان الكفار في النار لا يعرفون بغير من النار وانما الخلاف في ترك الكفار من اهل القبور وقال بعضهم في راي بعضهم في يجوز ان يعاقبوا بقدر اسبغها في قبرهم من النار ومنهم من قال يجوز عوهم عقلا ومن يقول ان الكفار يعلمون عن جميع الذنوب القبر وغيره الا انه وزد الشبهة بان الكفار في قبرهم كما وزد في الكفار وهذا مدعيه مشايخنا الصريحين في انهم في العقاب يستحقون انما في الذنوب من جهة العقاب في الشرايع فلما اختلف الامة على دوامه في الكفار والفران بطون ذلك في بعد ان يرد على فعل كبره يستحق العقاب كما يستحق عذاب الاجرة وكذا في الدنم بحسن العقاب لذلك في ما دام في العقاب في سبطه من سبطه ثم الدم بدوم كذلك العقاب وبعد هذه الكثرة لوقوعها كالرأس على العقاب انما اوقف قطعا فان قال انما قلنا كذلك ادفعه القاسم

الله ويخلفه بها فان قال اليس قال تعالى ان الله لا يعذر من  
 نشرك به ويعقربا دون ذلك لئن قلنا علو العصر والمشيبة  
 فكون حلالا لم ينف في موضع اخر فقال ان كذبوا كاذبا ما نهون عنه  
 كما ترونكم شيئا بكم فان قال زوي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال  
 خرج قوم من النار بعد ما انشئوا وصاروا جميعا وجميعا فلما هاجروا  
 وجدوا الخبيث به في الاصول لانه لا يعلم ان النبي صلى الله عليه واله قال دام  
 لا وبعد فقد زوي ما يدرك على حلا وهذا وفيه صلى الله عليه واله  
 ان قيل نفسه كذبته فحيدته في يده بحا بها بطة في نار جهنم حاله  
 فكلها فيها اذ احم وقال عليه السلام لا يدخل الجنة فمات وهو يتابعي  
 بالناس الى الشيطان الحار وقال لا يدخل الجنة عاق وزانية ولا يورث  
 حية ولا مئاة هو بعد فقولوه شرح من النار كتم انهم يخرجون من النار  
 بعد ما استحقوها اذ انا بواحق قوله انما ما كان في بطونهم نار كقولوه  
 وكتم على شفاعة من الدار فانه كتم منها

### مسألة في الشفاعة

يقول ان الشفاعة ثابته لرسول الله صلى الله عليه وعلى اله يوم  
 لا نفس يشفع للوفين فيكون له رتبة ويريد رده الموت فانما الشفاعة  
 للنار ولا شفاعة له والدليل عليه قوله تعالى يا الظالمين من حميم ولا  
 تشفعون وبقاع وقوله تعالى يا الظالمين من انصار ولو كانت الشفاعة  
 لهم لكانت اعظم بضره وقال تعالى جاكوا عن المليك الذين هم حيلة العرش  
 من العرش ويرجوا ان يسمي محمد زعيم ويستعفرون للذين  
 اسروا ويشتغلون في شئ من شئ وعلمنا فاعفروا للذين اسروا واستغفروا  
 تسبيلك فسألوا العشرة للناسين وقال له ايشفع النبي

عليه واله لمن يواليه ويخلفه اول من يعاديه وينفضه فانما الاول  
 ترك يرهقه وان قال بالثاني اضاؤه اليه ما لا يلوته وكذا قال الحسن بن  
 نفعه ويعاديه ويلعبه ونقال لهم اشفع لم استحق ان ياتي  
 اول من لا يستحق فان قالوا لا اول مكانه يقول انما جعل اعتدال الناس  
 واهل نار كاهل جهنم ومنه ان كان بعد عنهم لانهم وندك  
 حشرهم واولا على خلاف ما قلنا وهذا الاخير وان قال الثاني ترك يرهقه  
 لان عنده لا تصح الشفاعة لمن لا يستحق النار ونقال له اسفح  
 لم قبل دخول النار او بعد الدخول قال قبل الدخول قلنا فوجب  
 ان لا يدخل احد من امته النار وان قال بعد الدخول قلنا ما اعتدلت فيه  
 ما استحقه فامعنى الشفاعة عنده وان كان يقولوا في النار سبعة  
 فلا حاجة لهم الى الشفاعة وقال لهم اليس الاية وكذا من يرجع  
 الى علم وهدى رغب في شفاعة الرسول فيجوزها فلا يضرهم فقال  
 اليس كتم يرهقون في العسوق والحناء ونقال لهم لو خلف رجل بطلاق  
 شفاعة لاهل العسوق والحناء ونقال لهم لو خلف رجل بطلاق  
 ابنه ومعتق عبده انه يفعل ما استحقه الشفاعة بما اذا  
 قام ونه فان قالوا انه بالعبادة يخرجوا من النار وان قالوا انه من  
 بالطاعة حتى يورث ويضع صح قولنا ونقال لهم ما يقولون من رجل  
 اسى الى عبته ثم سفع فيه اسنان قال الله اسى ومن عزمه انه يعود  
 الى امثاله واكثر منه فانه لا يسجل هذا التمسع وانما تصح اذا كان بارا  
 عازما على ان لا يعود الى امثاله فان قال فامعنى الشفاعة على هذا قلنا  
 فيه وجهان احدهما انهم كما استحقوا التواء والمدح والتعظيم وبارانته  
 الملائكة يستحقون الشفاعة من جهة الرسول اعطاهم الله والى

لا يحصل لهم شفاعته زياره درجه بقص لا اهل الجنة ويطهر لا اهل  
الموافقه عظيم زينه التي صلى الله عليه واله حين اعطى الشفاعه  
فان قبل الشفاعه يكون لمن ناله ضرر قلنا هي على وجهين  
تكون فيما قبل يجوز في زياده الرتبه وزياده العمد بل هذا اكثر  
لان اكثر الشفاعات عند الامراء والخبر في زياده رتبه او زياده  
رتبه او تحاطبه او والله اوسع وما جرى مجراها ونها من  
اخرج من النار انما يكون غير متاخر فان قالوا لا يتاخر قالوا  
الا حرام انهم يعفوا ان كل مكلف في الجنة تبار وان قالوا يتاخر  
بفضلنا قلنا لا يصح لانه لو اخرجوا لكان فصل علمهم بما زل  
الاسماء والاركان عظم كثر من لا تعرفه نعظم الانبياء فان قالوا قال  
التي صلى الله عليه شفاعته اهل الكبار من امتي قلنا هذا خير  
واحد لا يعلم حكمته وتأويله اذا اتا بنا شفع لهم

### مسئله في المنزله من المثلث

يقول ان المكلفين على ضربين منهم من يستحق الثواب ومنهم من  
يستحق العقاب في مستحق الثواب صفان من يستحق ثوابا  
عظيما ودرجه عاليه وهم الانبياء وصف يستحق الثواب  
وكذا هم المؤمنون ومن يستحق العقاب هم صفان مستحق لعذاب  
عظيم وهم الكفار ومن يستحق لعذاب دونه وهم الفساق فكما ميز  
الله بين اهل الجنة واهل النار ميز بين اهلها في الارض بالاسماء والاحكام  
فاما الاسماء فيستحق الثواب العظيم يستحقه نبي ورسول ومن دونه  
مؤمن ودين صالح ونبي وولي الله وكل ذلك اسماء مباحه ومن يستحق  
العقاب العظيم فقال انه كافر ومشرك ومن اذ انطى الكفر وعدة

الله ومن دونه يسمي فاستحقوا ما اصابهم من حكم الله العظيم  
والنجل وحبسوا في الاصل وهو من حكم الكافر ما يشق في الله والصلوة  
واحد الماء الحزين ويجوز ذلك ولما شق منزله من هذا الموضع  
لا تحري عليهم احكام الكفار ولا احكام المؤمنين ولا يسمى باسم الكفار  
ولا باسم المؤمنين فمفسد فساد في النار والامان يستحق جميع الطاعات  
استحق الطاعات والمؤمن استحق من يستحق الثواب والكافر استحق  
العقاب وكلها استحقه فقلنا من اللغة وفوقنا نعلم ان اسم  
الفسق بعد الامان قال الامير كان مؤمنا كان فاسقا لا يسمى وقال  
وكذلك حقت كلمات ربك على الذين فسقوا انهم لا يؤمنون بين مراد من وقال  
قد اقم المؤمن الذين هم في صلاتهم خاشعون فقتضيه المؤمن وكذلك قال  
في سورة الانفال يا المؤمنين الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وقال على  
ما كان الله لنصنع ايمانكم يعني صلاتكم الى بيت المقدس في وقال الله الفاسق  
من اهل المديح ام من اهل الذم فان قال من اهل المديح خالف الاجماع وان قال  
من اهل الذم قلنا فوجب الاجتزى عليه اسم المديح وقولنا مؤمن اسم مديح  
كما يقال دين مؤمن ومنه في قال انا اقول مؤمن يا مانه فاستحق نفسه  
قلنا وقل مؤمن يا مانه كافر بغيره ولا يتنهد من الاسمين في رات  
احدهما مديح وتعظم والاخر ذم ولا يحسن فان قال الكفر بصادق الامان قلنا  
والفسق بصادق فان قال اذا اخرج من الامان وحبس فقلنا بل يفسق  
وقد اخرج من الكفر والفسق والعصيان فصل بينك وبينها على  
ما نقوله والزمنا العصيان الضاير ثم ونفاه استوى الفاسق والمؤمن فان  
قال نعم ولا عليه الشرع والعقل وان قال لا قلنا فوجب الاستقوان في  
الاسماء الاستقوان في الاحكام ونفاه اهل الفاسق فان لا رده عليه



القرآن في قابل البصر وعنه وفي الظالم وان قال نعم قلنا من مستحق لعنة  
 الله لا توصف بأنه مؤمن وبما قاله قلنا انه كافر بما يقوله الخواص قلنا  
 اجماع الأمة انه لا يحكي عليه احكام الكفار والزبدون بعد فان السارق  
 نطق والزاني يجلد فلو كانا من الذين بذلك لو حجب قلنا ما كان فرق بين  
 المحض وغير المحض ومن سار به الجبر وأهل الجبر فان قلنا وصلا قلنا انه  
 منافق قلنا المنافق كافر ولا يكتبه اسم من ينطق بالكفر وهذا الاصل الاسلام  
 وقد قال تعالى في القاسق اوليهم القاسقون وبما قاله قلنا جميعا ليست  
 الأمة مجمعة على تسمية من يك الكفر بأنه فاسق فلا بد من ان الخواص  
 انه كافر فاسق والمرحبة يقول مؤمن فاسق واصحاب الحسن قالوا اما في  
 فاسقوه ونحن يقول انه فاسق فما يقول اجماع وناقولون فختلف فيه ولم  
 يقد دليل على صحة احدهما الا نوال ووجان يطرح وهذا الذي اورد  
 شيخنا فاضل يرعنا على شيخنا عمر بن عبد مناهج بنده وقال صاحب  
 الجليل في الكفا في ذلك وقال البقر لنا فاسق لا مؤمننا حقا ولا  
 منافق الكل في تسميته مؤمنوه قول اجماع وخضعي خارق  
**مسئلة في الامر بالمعروف والنهي عن**  
**المعكر والجهد في تسبيل الله ومناذره الطلح**  
 الاصل في وجوب ذلك الكتاب والسنة والجماع وقال على لكل  
 منكم امره يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقال  
 كتم خير امه اخرج للنايس يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر السنة  
 فيه ظاهره وكذلك اجماع فان قال استوى الكل قلنا لا الامر بالواجب  
 واجبت الامر بالتبذير فاما النهي عن المنكر فبانه واجد لان الاستغفار  
 عن جرمها واجب ونقال هل فيه شرط وترتب قلنا نعم والعرض  
 فيه ان حصل المنكر فاذا امكنه الوصول اليه باستغفار الامر لم يكن للام

مؤمن

الحق من حواله يبين اول شي بمؤمن من حسن باهو من اولاد المؤمنين  
 يريد عليه فلهذا قلنا اذا المنكر من القول لم يكره ان يخطأ  
 واذا المنكر من الكلام لم يكره ان يخالف الى الضربان لم يثبت الا بالعلم بالحق  
 وعلى هذا الترتيب وحالة تعلية معاد انما يعارض من المؤمنين فاستلوا  
 فاضلوا منها فان رغبوا اجداهما على الاخرى وقيلوا ان من يعصى حتى نفى  
 الى امر الله ثم الشرايط وجوبه ان كان فاضلا فقط الا يورى الزناد  
 اعظم منه ويعلم على الصل انه يورى وان اساء الله حوان بغضه فلهذا  
 اخذ ماله فله الدفع من غير شرط فان يد له ما ان لا يكون المنكر فله ذلك  
 وان كان منكرا في الدين في انكاره اغلأ عليه الاسلام فله انكاره وان  
 ان على نفسه ويكون له الثواب العظيم والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وآله  
 بقوله افضل الجهاد كله حق عند سلطان حار ولهذا احتار المشركون  
 في الدين الخروج على الطلح وان ان على انفسهم واهلهم واموالهم كما فعله  
 الحسين بن علي عليه السلام وزيد بن علي وحبي زيد والنسرين كنه واحوه  
 ابنهم وحبي الناصر والهادي صلوات الله عليهم جميعا وغيرهم من امته  
 الجرائد والفعال على البقية طلبا لعلو كلمه الاسلام ويدلوا المهج دونه  
 فضلوات الله عليهم اجمعين فان قال فان لم تكنه كيف يفعل قلنا يكر  
 بقله ومن يابلزم اظهاره عند التمه فان قال هل يجوز الاقامة في دار  
 الفسق الذين الغالب عليهم الفسق قلنا ان امكنه المقام من غير اظهار  
 كلمه الكفر والفسق فحوزان نعم وان لم يكنه الا بذلك حيث عليه المحرم  
 فان قال لم قلنا ان الفاعل يحب في ذلك قلنا لا يه ولا نه اذا كان المقصود  
 الا برفع المنكر فاذا علم ان المقصود لا يحصل الا بالفعال وحسن ان قال اشتد  
 انما بما جهده قلنا ان كان ثم امام يحب عليه معاذته فان لم يفعل  
 كان فاسقا اذ لا يمتحنه فيه كان معذورا وان لم يكر ثم اماما وحسب على  
 كافة المسلمين ان ينصوا انما بما يقابلون معه فان لم يتمكنوا وجب عليهم

قد علمت  
 فمعه  
 مؤمن



القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ان يكون على قدر ما كان يستحق  
جماعه من العشر وان لم يكونوا امة فان قال ادخل على طه انه يودي  
الفساد وفسد عظمه هل يجوز ان يفعل قلنا لا بل لما كان الكفر والفساد  
كفر الحسن عليه السلم عرفنا المعصية واعتزل لما كان يحسن من التاكد القطعة  
واقطاع نسل رسول الله صلى الله عليه واله وكبر الاسلام فان قال الحق  
الا تكافى المذاهب كما تكافى الافعال قلنا نعم بل هو اعظم لان الاقامة على  
البيع من اعظم المناكير فان قيل اذا كانت المشكلة كتحديقها هل يجوز ان يراها  
قلنا ليس لرجل احدا كانها وتحت يدك العلماء فاما الافعال المنع والشرع  
فالا جماع فليست سوى وجود النبي عليه السلام والى العالم وان كان يجوز على  
من كان مباحا ان يشهد على العاقل وعلى هذا الخبر في المسائل

**مسئلة في التوبة**

قد مرنا في التوحيد والعزل الشوائب وعلم الشرع ونورا من جميع الادب  
وعلم ما كان عليه وانهم علموا به استحق التواب ومن جاز في ذلك فصر  
استحق العقاب ثم فعل الله له طريقا ينفذ العقاب عن نفسه وبلا في  
ما قرط منه وهو التوبة والتوبة فمما به الله يعلى وعنده به له الاعتذار من  
العباد فلا يصح الاعتذار الا الله اسما لله والبرح عن اجمع الاصل الى  
اخره كذا لا يصح التوبة الا ان توب لله تعالى من الذنوب لا تافقه وبغضه  
وتوب عن جميع ذلك فان من تاب عن خطيئته وهو مضر على ما هو اعظم منها  
تجملنا انه لم يثبت لله تعالى ان التوبة اعمى الذي لو كانت اعمى الله يعلم ان تاب من  
من الامر ان لا يقرى ان احدا لو قال لا ارجع هذه الذنوب الا في رايه ولم يدخل دار  
اخرى فيها زيد فحين يعلم انه لم يكن ترك دخول هذه الذنوب الا في رايه ولم يدخل دار  
فما كان يقول فذلك هذا له فان قال فاصفة التوبة وما يشترطها قلنا  
ايضا صفة التوبة ان يندم على كل فعل فعله لانه مع كل واحد واجب تركه  
لانه ترك احبا ويعزم على ان لا يعود اليها فلا يقدم على شيء والترك

واحب الله تعلم هذا هو اصل التوبة ثم من شرطها ان يسلا في كل ما اسكن  
نفسه فقصص الصلوات والصيام والكرات والذورات واجب  
تركه او قرط فيه وبرز المطامير وقصص الذنوب ان افطن فان لم يكن عنده ما  
يقضي عزم على تركه عند توبته وان كان عليه لعرض بعينه للقصاص في  
العزم والذمة في الخطا وان كان حرا اما فيه قضا او ذمة وكذا لو كان صرب  
او سب اعذر في ذلك ان كان ابعقاد فاسد ولم يصل احد ففسد وان  
اصل قوم ما وجب ان يتوب بصلح كما قال تعالى الا الذين تابوا واصلحوا  
ويتوبوا وان كان اوقع بهم شبهه جليها وان علم ان غيره يقوم بذلك جار  
ان ابعطل الا ان يعلى على طه ان يتوب له اكثر فوجب عليه جسد فان قيل  
فاذا كان في الاعمال طه حسنا او عجزا شيئا بطله حقا كقرب  
قلنا يتوب من كل شيء وترك واجب يدخل فيه الحج فان قال فان لم يعلم  
ما عليه من التعاتير في فعل قلنا يعمل على غايته ولا بد ان يحضر الله على  
باليه حمله فالزومة من ذلك ان يكون احرا فان قيل فان لم يعلم صاحب الحق  
علمه وما في الميت يودي الى قرانه ان او او ان لم يعلم تصدو على  
الناكر عنه بشرط انه اذا علم لم يحز الصدقة من حيا بفعل في اللقطة  
فان قيل فاذا تاب ثم عاد ثم تاب ناسا وبالناس كيف يكون قلنا اذا تاب بشرطها  
قبل وما قبل ذلك من التواب والعقاب لا يعود والعقاب صار وعقبا ما توبه  
والنوار خطا بالفسوق ان قيل فهل يجب قول التوبة قلنا نعم القرآن ورد  
لذلك وانما ينفذ الاعتذار والله لا يحزنك الكلف الا التوبة في استيفاء  
العقاب قلنا لم يجب قولها للفتح الكلف فان قال الى متى يقبل التوبة قلنا  
ما دام الكلف قائما فاذا انقطع الكلف لا يقبل ولو قبل مع عدم الكلف  
نازل احدا النار لان كل من توب عن الموت في الحشر **فصل**  
**في احكام الاخرة** فان قال عند الموت الله تعالى لم يملك قلنا الموت



مقدور الله تعالى ان يقدر عليه عمرة فهو منسب الماد بقصر الازواج ونشر  
 المؤمنون وسد راحل العقاب فان قال فما يقولون في عذاب العبر وكيفية  
 ولم يكون وفي اي ح قد يكون قلنا عذاب القبر ثابت بالقران والسنة قال  
 الله تعالى اقمنا انفسنا في النار احيىنا ونشروا وما لنا نعذبهم فيها عذرا  
 وعسما ووردت السنة المتواترة بذلك لان العقاب يكون لاهل العقاب  
 واهل الثواب يكون الثواب كما قال صلى الله عليه واله العبر روضة من رياض  
 الجنة او حفرة من حفرة النار والخوران يعاقب الوهاب في القبر والجنهم  
 العز في الحشر وقد قال على لا خور وعلهم والهم كبرون اذا اراد الله تعالى  
 منسأله الميت واناسه او عذبه احياء لان الميت لا يحاسب الا بعد بتم  
 كوز ما تولى الله يدخل القبر ملجأ على ما ورد به الخبر فاما وقفة فلا يقط  
 والله اعلم سفا صليته اذا اراد اقامه القباه احياء الخلائق كلهم ويعبر كل  
 حواء بعد ان تمام وبث اهل الثواب يعاقب اهل العقاب فمن كان جافا  
 عن هذين في عظمهم النعم وكون في الحشر السوان والكتاب انطاف  
 الحوارح وشهادة الشهود والميزان والصراط كل ذلك ليعلم الخرافي  
 الاعمال وان الله على الاطام اعدام تدخل اهل الجنة دانا واهل النار النار  
 دانا لا يعني احد ولا مؤمن وفي ذلك اجاع من الامه واهل الجنة في نعم  
 داي من المأكول والمشروب والمشروب لا سولون ولا يتعطفون على ما رزق  
 ويطوبه الكتاب خلافاً ليهوسن به الباطنية من عدم النعم المأكول  
 والمشروب وغير ذلك **فصل في الشرايع** فاننا لما

في الشرايع ما يجب عليه جلته وبعضه ومنها ما من جلته فاما ما من جلته  
 وبعضه الصلوة لان ما يعلم فاصيل العمل فيها لا يشاد انها وكذا  
 الصوم والحج لمن لمعه ومن اشر المعاملات يجب ان يعلم جلته وما حل وما  
 حرم وكذلك النكاح وغير ذلك الشرايع يلزم معرفته جلته فاما الباطنية  
 بحصرها العلم وكثر الغايي ان قبلها العلم في ذلك وبطل على قولهم  
 افتاد مقي كان له ان اخذ بقوله فان افتاد مقيان على الخلاص فليس في  
 ان يهدى في السو الحية سال من كان ضاحك جهاد ويؤيد به وامانه  
 والشرايع على اربعة اوجه العبادات والمعاملات واحكام القز و  
 واحكام الديانة والعبادات على ضروريهها ما يخص بالهشر كالصلوة  
 والصوم ومنها ما يخص بالمالك الفتر كالحج والجهاد ومنها ما يخص  
 بالمالك كركوه والمعاملات عية بدصتها بسراط كالباع والاجاره والرهق  
 والوديعه والغازيه والموارثه والصايا والاقاق والشهادات واللقطة  
 والاراز والمزازعه والمعامله والمأذون والمضارعه والهبة والشركه  
 ومنه ما يخص بالايه والقضاة كادب القضاة واستماع الشان في تقدير الاحكام  
 واما ما يخص بالجزد وفصل الخصومات ومنها ما يخص بالايه كتوليد الزواجه  
 والغيره وغير ذلك ومنها ما يعي كالايام وسائر العقود التي ذكرناها  
 واما احكام القز فاعلي الجمل في معرفته ما يحل وما لا يحل كالنكاح والطلاق  
 والعتاق والظهار والابلا واللعان والعدو والرضاع فاما احكام  
 الديانة بالقضاة والربان الخراج والمعاقل وغير ذلك مما يطرو وتفضيله  
 وكما تقدم قد اتينا على جلته اذ اوق المستدعي عليها واصحاب الجمل  
 واظهرنا حفظ له المعرفة كيج ما روج عليه فان عجزت له شتيهه  
 والمكده حيا وح عليه وان لم يجد في ذلك فارجعه في الدين كرها وان  
 ندر في الدليل ساعها العلم وان اراد الزيادة على ما ذكرنا في هذه الرسالة

فعنه الكتب المصنفة في هذا الباب شاخنا عامه ثم كتبها الزبير فاضى  
 القضاة اجاز الله ثوابه ورضي عنه وخاصه كتب الشاخي ابي عبد الله  
 وابي علي ابي فاسم وعنه فانه يطلع بها على خزانة العلم والله الموفق  
 للصواب ٥ ثم الكتاب من الله وعونه ونوعه وهذا منه  
 ولطيفة يوم السبت من شهر ذي القعدة من شهر ربيع سنة تسع وعشر  
 وستمائة لحي النبي صلى الله عليه وآله خط القصة الى ربه الراجي لثوابه  
 وبغفرته اشهد بحسب لي سيد الفضلي وهو سال الله ان يعفله  
 ولوالديه ولجميع المؤمنين والاموات والاموات وان صلى على  
 الرجة وسراج الطلبة وبنو الامه محمد صلى الله عليه وآله وعلى اهل بيته  
 الطاهرين وسلم ورحم وكرم ٥ ٥  
 ٥ ٥ ٥ واذا افقرت الى الحاسم تحذر ان يكون كصالح الاعمال ٥  
 ٥ ٥ ٥ والمجد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي واله  
 ثم في سبع وعشر سلطانيه ٥

ابي سفيان بن عمار  
 وهو من بني

الهادي المسمى محمد بن  
 في واصلت في كاديه في الفتن وقد روى عبد الله الادب ٥  
 فضائل من اللاداب احفظ انتهى من الياقوت والذهب ٥  
 واذا المراد الله عز وجل عن دان قوم اعطوا النذير ٥

الله عز وجل

ابي عبد الله

ابي عبد الله